الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كليـة العلـوم الاقتصادية التجارية والعلوم التسيير

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

تخصص: اقتصاد

الموضوع :

اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية

من إعداد الطالبة:

- صلعة سمية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

- صوار يوسف

- أعضاء اللجنة المناقشة:

- أ.د بن بوزيان محمد	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة تلمسان**	**رئيسا**
- أ.د صوار يوسف	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة سعيدة**	**مشرفا**
- ا.د بلمقدم مصطفى	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة تلمسان**	**ممتحنا**
- ا.د شليل عبداللطيف	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة تلمسان**	**ممتحنا**
- الدكتور رمضاني محمد	**أستاذ محاضر**	**جامعة مستغانم**	**ممتحنا**
- الدكتور بوطيبة فيصل	**أستاذ محاضر**	**جامعة سعيدة**	**ممتحنا**

السنة الجامعية :2015-2016

الإهداء

إلى من علّماني حب العلم والعلماء

إليك أبي إليك أمي أهدي عملي هذا

الى من شاركوني أيامي وأحلامي إخوتي

الى رفيق دربي سندي في الحياة رشيد

الى ربيع عمري بنيّتي فـرح

بكم تكبر نجاحاتي

شكر وعرفان

العطاء الزاخر له الأثر الطاهر

ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله

كل الامتنان والعرفان الى الأستاذ الفاضل

الأستاذ الدكتور ***صوار يوسف*** على دعمه ومساندته لي

جزاك الله عني كل خير.

الى الأساتذة المحترمين أعضاء اللجنة المناقشة

لتفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل.

الملخص باللغة العربية :

إن الأهمية البالغة للعنصر البشري وما يمتلكه من طاقات دعت الاقتصاديين إلى اعتباره العنصر الانتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولن يؤدي هذا العنصر دوره دون مستوى مناسب من التعليم . فالتعليم هو العنصر الأول والأهم والمؤثر في تكوين رأس المال البشري وعائده وإنتاجيته لذا يتم التركيز على الاستثمار في التعليم أو ما يسمى باقتصاديات التعليم.

حيث تولي الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية اهتماما بالغا وعناية خاصة بالتعليم لأنه أساس تقدمها ومعيار تفوقها. وأمام ذلك الاهتمام بالتعليم والزيادة في نفقاته والإقبال عليه تزايدت النظرة الاقتصادية له، وتطورت كثيرا إلى ان اصبح ميدانا واسعا للبحث العلمي بالنظر للاتجاهات الفكرية المتعددة والمقاربات المتباينة التي تناولته.

حيث أولت جل الدراسات المهتمة بموضوع اقتصاديات التعليم اهمية قصوى لقياس مدى مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي بعد ان تم ادماجه كعامل أساسي من عوامل النمو الاقتصادي في مختلف النظريات الحديثة للنمو.

يهدف هذا البحث لدراسة العلاقة التبادلية بين الاقتصاد والتعليم من الناحيتين النظرية والتطبيقية لمعرفة مدى اسهام التعليم في النمو الاقتصادي حالة الجزائر من خلال قياس العائد الاقتصادي من الاستثمار التعليمي، قياسا كميا .

الكلمات المفتاحية: اقتصاديات التعليم، الاستثمار في رأس المال البشري، العائد من التعليم، النمو الاقتصادي.

الملخص باللغة الفرنسية :

Le Résumé:

L'importance cruciale de l'élément humain et les capacités qui possède ont invité les économes de le considérer comme premier élément productive dans le développement économique et social, ce dernier ne peut pas jouer son rôle sans un niveau approprié d'éducation .L éducation est un factor plus important et influent dans la formation du **Capital Humain** ainsi son **Revenu** et sa productivité. Pour cela il est conseillé de concentrer sur l'investissement dans le domaine de l'éducation ou ce que n'appelle l'économies de l'éducation.

Ou Les Etas de différent systèmes économiques consacrent une grande importance et intérêt spéciale à l'éducation parce qu'elle est fondamentale pour son développement et un bon critère de son leadership.et en face cette importance donnée à l'éducation et l'augmentation dans ces dépenses le regard économique à ce dernier s'est augmenté et très bien développé jusqu'à s'est devenu un vaste domaine de la recherche scientifique en comparaissant à des nombreux courants de pensée et les différentes approches qu'il ont pris .Les études traitant le sujet de l'éducation - économies de l'éducation- ont donné une grande place pour mesurer le taux de la participation de l'éducation dans le développement économique après avoir été ajouté comme un factor major parmi les facteurs du développement économique dans des différentes théories récentes du développement. Cette recherche à pour but l'étude de la relation entre l'économie et l'éducation d'une vue théorique et pratiques afin de découvrir le taux de la participation de l'éducation dans le développement économique , le cas de l'Algérie à travers la mesure du Revenu économique de l'investissement dans l'éducation , une mesure quantatif.

Les mots clés : Economies de l'éducation- Investissement dans le Capital Humain - Rendement de l'éducation -Développement économique .

الملخص باللغة الإنجليزية:

The Summary:

The great importance given to the Human being and the capacities he owes have pushed the economists to consider him as the first productive element in the economic and social development and this late cannot play his role correctly without an appropriate level of Education.

Education plays a crucial and most influential role in the formation of Human capital ,its Return and productivity therefore, its advised to concentrate on the invest in the domain of Education. Or what we call Economies of education .The Nations in its different economic systems has given a big and special Interest to Education because it's a fundamental factor and criteria of development and leadership. In front of such an Interest and the increase in its charges, the Economic view towards this late has been a lot developed until it becomes a large domain for the scientific research in comparison to the various approaches.

Most of the recent studies interested in the subject of Economies of Education have given to Education a great importance to measure the degree of participation of this late in the economic progress ,after being added as a fundamental factor of the economic development in the different recent theories of progress.

The objective of such a research is to study the different relation between Education and Economy from both sides : The theoretical and the practical one. To know how much education can be as beneficial to the economic progress as a sample Algeria. Via measuring the economic return from the educational invest, a quantitive measuring .

The key words: Economies of Education- The Invest in Human capital- The Return of Education - the Economic development.

قائمة المحتويات

الاهداء.....I

شكر وعرفان.....II

الملخص باللغة العربية.....III

الملخص باللغة الفرنسية.....IV

الملخص باللغة الإنجليزية.....V

قائمة المحتويات.....VI

قائمة الجداول.....X

قائمة الأشكال.....XI

قائمة الملاحق.....XII

المقدمة العامة.....أ

الباب الأول: العلاقة التبادلية بين الاقتصاد والتعليم.....1

مقدمة الباب 2

الفصل الأول: مدخل الى اقتصاديات التعليم.....4

تمهيد.....5

المبحث الأول: البعد الاقتصادي للاستثمار في رأس المال البشري.....6

المطلب الأول: ماهية رأس المال البشري 6

المطلب الثاني: الإطار العام للاستثمار في رأس المال البشري.....15

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار في رأس المال البشري.....25

المبحث الثاني: ماهية اقتصاديات التعليم 40

المطلب الأول: : التعليم استثمار في رأس المال البشري.....40

المطلب الثاني: مفهوم اقتصاديات التعليم.....48

المطلب الثالث: القيمة الاقتصادية للتعليم.....53

المبحث الثالث: علم اقتصاديات التعليم في الفكر الاقتصادي.....58

المطلب الأول:التطور التاريخي لعلم اقتصاديات التعليم.....58

المطلب الثاني: : رواد اقتصاديات التعليم.....61

المطلب الثالث: النظرة الاقتصادية للتعليم بحسب مختلف المدارس.....67

خلاصة.....72

الفصل الثاني: اقتصاديات التعليم والنمو الاقتصادي 73

تمهيد.....74

المبحث الأول: التعليم والنمو الاقتصادي.....75

المطلب الأول: عموميات حول النمو والتنمية الاقتصادية. 75

المطلب الثاني:تطور نظريات النمو الاقتصادي.....91

المطلب الثالث:دور التعليم في النمو الاقتصادي.....130

المبحث الثاني: الانفاق على التعليم والتكلفة منه.....136

المطلب الأول: الانفاق التعليمي.....136

المطلب الثاني: تمويل التعليم.....147

المبحث الثالث: العائد من التعليم.....154

المطلب الأول: ماهية العائد التعليمي.....154

المطلب الثاني: قياس العائد من التعليم.....159

خلاصة.....168

خاتمة الباب الأول.....169

الباب الثاني: أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي بالجزائر.....170

مقدمة الباب الثاني.....171

الفصل الثالث: النظام التعليمي في الجزائر.....173

تمهيد..... 174

المبحث الأول: التعليم الأساسي في الجزائر واقع وتحديات.....175
المطلب الأول: التعليم الابتدائي.....175
المطلب الثاني: التعليم المتوسط.....186
المطلب الثالث: التعليم الأساسي بالجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة.....191
المبحث الثاني: التعليم الثانوي في الجزائر وأهم الإصلاحات.....207
المطلب الأول: : واقع التعليم الثانوي بالجزائر.....207
المطلب الثاني:تطورات التعليم الثانوي وأبرز الاصلاحات.....216
المبحث الثالث:التعليم العالي في الجزائر وأهم الإصلاحات.....228
المطلب الأول: أهداف التعليم الجامعي بالجزائر ومراحل تطوره. 228
المطلب الثاني: إصلاح التعليم العالي بالجزائر 236
المطلب الثالث: تحديات التعليم العالي بالجزائر. 247
خلاصة.....260
الفصل الرابع: اسهام التعليم في النمو الاقتصادي بالجزائر دراسة قياسية 261
تمهيد.....262
المبحث الأول: الدراسات السابقة حول اسهام التعليم في النمو الاقتصادي.....263
المطلب الأول: دراسات اقتصادية.....263
المطلب الثاني: الدراسات التربوية الاقتصادية.....270
المبحث الثاني: اسهام التعليم في النمو الاقتصادي منهجية الدراسة القياسية.....279
المطلب الأول: دالة الكسب المنسرية.....279
المطلب الثاني: اسهام التعليم في النمو الاقتصادي باستخدام نموذج شولتز.....284
المطلب الثالث: اسهام التعليم في النمو الاقتصادي باستخدام نموذج دينسون.....295
المبحث الثالث: اسهام التعليم في النمو الاقتصادي بالجزائر نتائج الدراسة التطبيقية..298
المطلب الأول: النتائج التطبيقية لدالة الكسب المنسرية حالة الجزائر.....298
المطلب الثاني:النتائج التطبيقية لنموذج شولتز حالة الجزائر.....314
المطلب الثالث:النتائج التطبيقية لنموذج دينسون حالة الجزائر.....320

خلاصة..... 325

خاتمة الباب الثاني.....326

الخاتمة العامة.....327

قائمة المراجع 333

الملاحق.....344

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نتائج حساب معدل العائد من التعليم في الجزائر حسب المراحل التعليمية	301
02	نتائج حساب معدل العائد من التعليم في الجزائر حسب المراحل التعليمية جنس ذكور	303
03	نتائج حساب معدل العائد من التعليم في الجزائر حسب المراحل التعليمية جنس اناث	306
04	نتائج حساب معدل العائد من التعليم في الجزائر حسب المراحل التعليمية وحسب القطاع	310
05	نتائج حساب معدل العائد من التعليم في الجزائر حسب المراحل التعليمية وبادراج سنوات الخبرة الفعلية	312
06	مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي حسب المراحل التعليمية ولسنوات مختارة	317
07	مساهمات التعليم الإجمالية في النمو الاقتصادي لسنوات مختارة	319
08	مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي حسب طريقة دينسون	322

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	التداخل بين التعليم والنمو الاقتصادي	131
02	تطور أعداد تلاميذ المدرسة الابتدائية	201
03	تطور أعداد المعلمين بالمرحلة الابتدائية	202
04	تطور عدد المدارس والملحقات الابتدائية	203
05	تطور أعداد تلاميذ المرحلة المتوسطة	204
06	تطور أعداد أساتذة التعليم المتوسط	205
07	تطور عدد اكماليات التعليم المتوسط	206
08	تطور أعداد تلاميذ الثانوي	224
09	تطور أعداد أساتذة التعليم الثانوي	225
10	تطور عدد الثانويات	226
11	تطور نتائج البكالوريا	227
12	تطور أعداد طلبة التدرج	257
13	تطور أعداد خريجي الجامعات	257
14	تطور أعداد طلبة مابعد التدرج	258
15	تطور أعداد الأساتذة	259

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	استبيان مباشر لمجموعة من العمال والعاملات	**344**
02	لدالة الكسب الأساسية Eviews 4 نتائج البرنامج الاحصائي والموسعة لعينة الدراسة	**345**
03	لدالة الكسب الأساسية Eviews 4 نتائج البرنامج الاحصائي والموسعة جنس ذكور	**346**
04	لدالة الكسب الأساسية Eviews 4 نتائج البرنامج الاحصائي والموسعة جنس إناث	**347**
05	لدالة الكسب الأساسية Eviews 4 نتائج البرنامج الاحصائي والموسعة للقطاع خاص	**348**
06	لدالة الكسب الأساسية Eviews 4 نتائج البرنامج الاحصائي والموسعة للقطاع عام	**349**
07	لدالة الكسب الأساسية Eviews 4 نتائج البرنامج الاحصائي والموسعة مع احتساب سنوات الخبرة الفعلية	**350**
08	لنموذج شولتز Eviews 4 نتائج البرنامج الاحصائي	**351**
09	لنموذج دينسون Eviews 4 نتائج البرنامج الاحصائي	**352**

المقدمة العامة

إن الأهمية البالغة للعنصر البشري وما يمتلكه من طاقات دعت الاقتصاديين إلى اعتباره العنصر الانتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولن يؤدي هذا العنصر دوره دون مستوى مناسب من التعليم. إذ يعد التعليم بحق محورا رئيسيا لكافة خطط التنمية كما يعد الركيزة الأساسية للتنمية البشرية، فالتعليم يحتل أهمية كبيرة في خدمة المجتمع والاقتصاد وتطورهما وذلك من خلال إسهامه في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها. فالتعليم يعد من الأنشطة التي رافقت الإنسان منذ القدم، إذ حظي التعليم باهتمام دول العالم كافة من أجل النهوض بمجتمعاتها وفق مستوى من الحضارة المتطورة والعلم والمعرفة، ومستوى التعليم لا يعتبر فقط أحد مؤشرات التنمية البشرية بل يعتبر أيضا مؤشرا هاما للنمو الاقتصادي، ويرجع اكتشاف أهمية التعليم في النمو الاقتصادي إلى الاقتصاديين القدامى.

حيث تعرض ادم سميث الى القدرات الناتجة عن قوة العمل كقوة اقتصادية للتقدم الاقتصادي، كما أدخل فيشر في نظريته "رأس المال المعنوي " ضمن رأس المال، ذكر ألفراد مارشال أن الثروة الشخصية تتكون من الطاقات والامكانات والعادات التي تساهم في بدرجة مباشرة في تكوين الناس الماهرين صناعيا، ثم جاءت تقديرات بيتي لقيمة الكائن الانساني، ورأى كيكر أن قوة الأمم تكمن في الكائن الانساني، أرنست أنجل الذي افترض أن قيمة البشر تعادل المبلغ الكلي للنفقات، في حين حاول مجموعة من الاقتصادين ربط التعليم بالاقتصاد حيث شملت دراساتهم العلاقة بين التعليم والدخل والنمو مثل مالتيس، ووالش، بيكر وجورفز، دينسون وشولتز، أودكرست ومارك بلاج، جون فيزي وفرديريك هارسون وآخرون .

ويمكن الجزم بأن الأدبيات الاقتصادية لم تشهد الاهتمام النظري الرصين بعلاقة التعليم بالنمو الاقتصادي إلا منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي حيث أصبح موضوع محددات وعوامل النمو الاقتصادي احد اهم مواضيع البحث على المستوى العالمي. وأولت جل الدراسات المهتمة بموضوع اقتصاديات التعليم اهمية قصوى لقياس مدى مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي بعد ان تم ادماجه كعامل أساسي من عوامل النمو الاقتصادي في مختلف النظريات الحديثة للنمو. فقد اجمع الاقتصاديون القدماء منهم والمحدثون إلى حد ما على أن التعليم هو استثمار في البشر ، وأصبح ينظر إلى العملية التعليمية على أنها نوع من الاستثمار البشري في العملية الإنتاجية، وبهذا فالتعليم يعد من أهم الوسائل التي يتم من خلالها تنمية القوى البشرية ، حيث تعكس اتجاهات النمو الاقتصادي الحديث الطلب المتزايد على التعليم و التدريب و المزيد من المهارات في القوى العاملة.

حيث تولي الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية اهتماما بالغا وعناية خاصة بالتعليم لأنه أساس تقدمها ومعيار تفوقها. وامام ذلك الاهتمام بالتعليم والزيادة في نفقاته والاقبال عليه تزايدت النظرة الاقتصادية له، وتطورت كثيرا إلى ان اصبح ميدانا واسعا للبحث العلمي بالنظر للاتجاهات الفكرية المتعددة والمقاربات المتباينة التي تناولته.

والجزائر على غرار نظيراتها من دول العالم أولت أهمية بالغة لقطاع التعليم ادراكا منها لأهميته واستجابة لتنامي الطلب الاجتماعي عليه، حيث عرف قطاع التعليم الجزائري العديد من الإصلاحات الجوهرية كنتيجة لتلك التحولات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، التي شهدتها البلاد منذ الاستقلال. حيث عرفت الجزائر منذ الاستقلال تحولات عميقة على كل المستويات ولاسيما في العشرية الأخيرة .فالتغيرات الاقتصادية ، القانونية والسياسية التي لازمت الإصلاحات الهيكلية ،تمت من أجل وضع آليات وميكانيزمات .فأصبح من الضروري على نظام التعليم بالجزائر التكيف مع هذه التحولات وخاصة مع اقتصاد السوق ومع التحولات التي حصلت في

المجتمع و مع المتطلبات الجديدة التي يفرضها التقدم السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية على المستوى العالمي.

1. الاشكالية:

إن الاستثمار في التعليم له تكلفته المحسوبة، ولكن له أيضا عائده الاقتصادي والاجتماعي كاستثمار منتج، ومكون رئيسي لرأس المال البشري، هناك اتفاق عام بين الاقتصاديين على أهمية التعليم بالنسبة للاقصاد الوطني، لما للتعليم من دور في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية، و كذلك لما يشكله الإنفاق على التعليم من ضغط على ميزانية الدول. ويعتبر النظام التعليمي في الجزائر من أولويات الدولة، فمنذ الاستقلال وحتى السنوات الأخيرة، طبقت الدولة مجموعة من الاصلاحات، في محاولة منها لرفع مخزون رأسمالها التعليمي، أي تحقيق قاعدة تعليمية قوية تستند إليها في حركتها التنموية.

تتمثل الاشكالية الرئيسة لموضوع بحثنا هذا في: **ما مدى اسهام التعليم في معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر؟**

ومن هذه الاشكالية الرئيسية تتفرع مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي سنحاول من خلال دراستنا هذه الإجابة عنها:

1. ما المقصود بالاستثمار في رأس المال البشري؟
2. ما المقصود باقتصاديات التعليم؟
3. ماهي العلاقة التي تربط بين التعليم والاقتصاد؟
4. ماهي نماذج النمو الداخلي؟
5. ماهي أشهر نماذج النمو التي أدرجت التعليم كعامل من عوامل النمو؟
6. ماهي مكونات النظام التعليمي الجزائري

وللاجابة على هذه الاشكالية نقترح مجموعة من الفرضيات سنحاول اختبار مدى صحتها ومطابقتها للواقع:

- ✓ الإنفاق على التعليم هو استثمار في رأس المال البشري يدر كثيرا من العوائد.
- ✓ إنتاجية الفرد المتعلم تفوق إنتاجية الفرد غير المتعلم.
- ✓ هناك مساهمة ايجابية للتعليم في معدلات النمو الاقتصادي.

2. أهمية الدراسة:

تبرز اهمية الدراسة من اهمية الموضوع في حد ذاته كونه اصبح في مقدمة القضايا التي تعنى به الأمم على اختلاف نظمها وأديولوجياتها فالتعليم يمثل استثمارا للموارد البشرية يعطي ثماره في حياة الأفراد وتنمية المجتمعات ، ويمكن ارجاع أهمية الموضوع محل الدراسة إلى الجوانب التالية:

- ✓ أصبح التعليم يمثل الفارق في التطور بين الدول وأصبح الاستثمار فيه من انجح الاستثمارات بالنظر للعوائد المرجوة منه.
- ✓ لقياس العوائد التعليمة أهمية كبرى في عمليات التخطيط التربوي الاقتصادي.
- ✓ معرفة مدى اسهام التعليم في النمو الاقتصادي.
- ✓ مقارنة معدل العائد التعليمي للجزائر بمعدل العائد العالمي.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن ابرازها على النحو التالي:

- ✓ ابراز ضرورة دراسة القيمة الاقتصادية للتعليم باعتباره استثمارا في رأس المال البشري يدر الكثير من العوائد والتي يمكن قياسها قياسا كميا.
- ✓ محاولة تقدير العائد الاقتصادي للتعليم والوقوف على مدى مساهمته في النمو الاقتصادي حالة الجزائر.

- ✓ مقارنة نتائج الدراسة بالنتائج العالمية ومحاولة تحليل النتائج لابراز نقاط القوة والضعف.
- ✓ المساهمة في عملية اثراء البحث العلمي في مجال اقتصاديات التعليم بالجزائر.

4. منهج الدراسة:

تعددت المناهج المستخدمة في دراستنا هذه وفق ما يخدم موضوع بحثنا حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية والتطبيقية للموضوع. فجاء المنهج وصفي لضبط المفاهيم وتوضيح العلاقات وابراز أفكار أهم الرواد والنظريات، تحليلي من خلال تفسير نتائج الدراسة التطبيقية. وجاء المنهج التاريخي حينما تناولنا اقتصاديات التعليم في الفكر الاقتصادي وكذلك في الفصل الثالث أين تتبعنا تطور المنظومة التربوية الجزائرية، استندنا كذلك في دراستنا الى المنهج المقارن وذلك في الفصل الرابع من الأطروحة عندما حاولنا مقارنة نتائج الدراسة بالنتائج الدولية .

5. حدود الدراسة:

يدور موضوع هذا البحث حول اقتصاديات التعليم في الجزائر لذا تناولنا في الدراسة القياسية منه معلومات مباشرة تخص عينة من 407 عامل وعاملة من مناطق مختلفة من الجزائر دون تحديد محل الاقامة (استبيان مباشر حول الجنس، العمر، الأجر، عدد سنوات الدراسة، الخبرة الفعلية) وهذا بالنسبة للنموذج القياسي الأول (نموذج منسير) وذلك نظرا لغياب مسح احصائي وطني شامل تمت الدراسة خلال السداسي الأخير من عام 2014.

اما بخصوص النموذجين المتبقيين (نموذج شولتز ونموذج دينسون) فاعتمدنا كمعطيات على بيانات النظام التعليمي النظامي الرسمي الجزائري ل43 سنة (من 1971 إلى 2013) حيث

اعتمدنا كمصر على معطيات وبيانات الهيئات الرسمية الوطنية (الجريدة الرسمية، الديوان الوطني للاحصاء، البينات الوزارية)

6. الدراسات السابقة:

تعد جل الدراسات الخاصة باقتصاديات التعليم دراسات أجنبية وكل الذين قاموا بهذه الدراسات قاموا بها من أجل مجتمعاتهم، وعلى المستوى الوطني تعد الدراسات شحيحة في هذا المجال ولعل أبرز دراسة هي التي قام بها الباحث **بوطيبة فيصل** حين حاول قياس العوائد النقدية وغير النقدية للتعليم قياسا كميا.

7. صعوبة الدراسة:

في سبيل اتمام هذا البحث تعرضتنا مجموعة من الصعوبات لعل أبرزها:

- ✓ قلة المراجع باللغة العربية خاصة فيما يتعلق بالجانب التطبيقي من الدراسة.
- ✓ أغلب الدراسات دراسات أجنبية وجل العلماء الذين قامو بها من أجل مجتمعاتهم وخدمة لاقتصادياتهم.
- ✓ قلة الدراسات المطبقة على الاقتصاد الجزائري .
- ✓ اشكالية الحصول على معطيات وبيانات وتباين هذه الأخيرة.

8. تقسيم البحث:

وحتى نلم بالموضوع محل الدراسة من جميع جوانبه ارتأينا تقسيم البحث إلى بابين حيث تناولنا في كل باب فصلين حيث خصصنا الباب الأول للدراسة النظرية لعلاقة التعليم بالاقتصاد وقنوات تأثير كل منهما في الآخر، حيث خصصنا الفصل الأول منه كمدخل لاقتصاديات التعليم حاولنا من خلاله ضبط أهم المصطلحات ، مبرزين أهم الرواد والمدارس التي أوردت وأقرت القيمة الاقتصادية للتعليم، لنحاول من خلال ثاني فصل توضيح العلاقة بين التعليم والاقتصاد مبرزين

القيمة الاقتصادية للتعليم من خلال ادراج أهم نماذج النمو مركزين على النماذج التي أدرجت رأس المال البشري كمفسر ومؤثر على النمو الاقتصادي. لننتقل فيما بعد لثاني باب والذي خصص للدراسة الميدانية التطبيقية حيث حاولنا من خلاله ابراز اسهام التعليم في النمو الاقتصادي بالجزائر، تناولنا في أول فصل منه (ثالث فصل من الأطروحة) النظام التعليمي الرسمي بالجزائر محاولة منا لحصر وتحديد مجال وحيز الدراسة التطبيقية لأطروحتنا، لنحاول في آخر فصل منه (الفصل الرابع من الأطروحة) تطبيق أشهر النماذج القياسية المرتبطة بالعائد الاقتصادي للتعليم على بيانات ومعطيات الاقتصاد الجزائري لنقف على نتائج الدراسة بالتحليل والتفسير والمقارنة بالنتائج الدولية ، لنخرج في الأخير بمجموعة من النتائج والتوصيات والتي من شأنها أن تخدم النظام التعليمي والاقتصاد الجزائري على حد السواء. وقد تم عنونة هذا المحتوى ب" **اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية** "

الباب الأول

العلاقة التبادلية بين الاقتصاد والتعليم

- **مدخل الى اقتصاديات التعليم**
- **اقتصاديات التعليم والنمو الاقتصادي**

مقدمة الباب:

لقد كان التحليل الاقتصادي خلال العقود الماضية يرتكز على مفهوم نظرية رأس المال المادي التقليدي (الكلاسيكية) التي أهملت أهمية رأس المال البشري كعنصر من عناصر النمو الاقتصادي، إلى أن قدم شولتز (Schultz) مفهوما جديدا لرأس المال يتضمن نوعين رئيسيين هما رأس المال البشري ورأس المال غير البشري. حيث يمكن للنوع الأول أن يوفر لسوق العمل العمالة الضرورية والتي تكون على قدر كبير من المهارة وبالتالي زيادة الإنتاجية.

حيث يمثل التعليم أفضل استثمار يمكن للدول أن ترصده من أجل بناء مجتمعات تتمتع بالازدهار والصحة الجيدة والإنصاف، فهو يطلق كل طاقات البشر ويحسن سبل معيشة الأفراد والأجيال القادمة. فالتعليم هو اللبنة الأساسية لكل المجتمعات وهو حق أساسي من حقوق الإنسان وليس امتيازا مقصورا على عينة من الناس.

والمعروف أن الصلة بين التعليم والاقتصاد والتنمية وثيقة، فالتعليم يسهم في التنمية بصورة مباشرة، من خلال ما يقدمه لها من قوى بشرية متعلمة ومن معارف بشرية هي ثمرة البحث العلمي الذي يرتبط بالتعليم، وما يغرسه من مواقف تجاه العمل والتنظيم والمجتمع، تحابي جميعها التنمية بشكل أو بآخر ومن جانب آخر فإن الاقتصاد يوفر للتعليم موارده المختلفة.

فالعنصر البشري هو أهم العناصر الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع على الإطلاق لذا تسعى كل الدول على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية إلى تطوير هذا العنصر بكل الوسائل والطرق، معتمدة أساسا على التعليم، الذي يزيد من مخزون معارف رأسمالها البشري، والتعليم هو بوابة اكتساب المهارات والقيم الضرورية لتحقيق مجموعة من التطلعات والأهداف في عالمنا الذي يقوم على المعرفة.

سنحاول من خلال هذا الباب تسليط الضوء على العلاقة التي تربط التعليم بالاقتصاد وذلك من خلال فصلين سنتناول في الأول التحليل الاقتصادي للتعليم ونركز في الثاني على طبيعة العلاقة التي تحكم الجانبين.

الفصل الأول

مدخل الى اقتصاديات التعليم

- **البعد الاقتصادي للاستثمار في رأس المال البشري**
- **ماهية اقتصاديات التعليم**
- **اقتصاديات التعليم في الفكر الاقتصادي**

تمهيد:

يعد الاستثمار في رأس المال البشري في مقدمة القضايا التي تعنى بها المجتمعات على اختلاف أنظمتها ومستويات نموها، فبالإضافة إلى كونه أحد عوامل الإنتاج ومحددات الإنتاجية والمؤثر الرئيسي في جميع مكونات التنمية أصبح في مقدمة المقاييس الرئيسية لثروة الأمم. حيث يعتبر العنصر البشري أهم العناصر الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع لذا تسعى كل الدول على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية إلى تطوير هذا العنصر بكل الوسائل والطرق، معتمدة أساسا على التكوين والتعليم، اللذان يزيدان من مخزون معارف رأسمالها البشري.

سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على التحليل الاقتصادي للتعليم من خلال ثلاث مباحث، نتناول في أولها البعد الاقتصادي للاستثمار في رأس المال البشري، وفي ثانيها سنحاول التعريف بأسباب نشأة علم اقتصاديات التعليم وتطوره ومجالات البحث فيه، أما المبحث الأخير سنحاول التعريج فيه على أهم ما تناوله الفكر الاقتصادي في مجال اقتصاديات التعليم .

المبحث الأول: البعد الاقتصادي للاستثمار في رأس المال البشري

تهتم جميع فروع العلوم الاجتماعية اليوم بمفهوم رأس المال البشري، لأن الأفراد والمؤسسات والدول تعتمد اعتقادا جازما بأنه عامل مهم من عوامل الأمن والنجاح، ويعتبر مفهوم رأس المال البشري من بين المفاهيم الأساسية في التحليل الاقتصادي العام. سنحاول من خلا هذا المبحث التطرق الى المفاهيم العامة حول رأس المال البشري والاستثمار فيه والتعرف على أهم النظريات الاقتصادية التي عالجت هذا الموضوع.

المطلب الأول: ماهية رأس المال البشري

يمثل رأس المال البشرى المعارف والمهارات والقدرات التى تجعل العنصر البشرى قادراً على أداء واجباته ومسئولياته الوظيفية بكل فاعلية واقتدار.

I. تعريف رأس المال البشري:

تتعدد المفاهيم والتعريفات التي تعطى لرأس المال البشري، تتسع وتضيق بحسب رؤية وهدف صاحبها فنجد أن مفهوم رأس المال البشري بالمعنى الواسع هو مجمل المعارف التي يكتسبها الأفراد خلال حياتهم والتي يتخذونها في إنتاج السلع والخدمات في الأسواق أو خارجها.

هو مجمل الاستعدادات الفطرية والمعارف والكفاءات التي اكتسبها الأفراد وطوروها على امتداد حياتهم. (LAROCHE , MERETTE & RUGGERI, 1999)

وهو تعريف يحاول أن يجمع بين القدرة على اكتساب رأس المال البشري وتطويره. كما يعرف أيضا على أنه مجمل المعارف والمؤهلات والكفاءات وكل المميزات الأخرى التي يملكها الإنسان أو

يكتسبها والتي من شأنها أن تمده بمزايا اجتماعية واقتصادية وشخصية تحقق له الرفاه الفردي والاجتماعي والاقتصادي.

أما بالمعنى الضيق فرأس المال البشري هو: مجمل الاستثمارات في النشاطات مثل التعليم، الصحة، التكوين المهني والتدريب في مكان العمل التي تسمح برفع إنتاجية العامل في سوق العمل.

وهناك من يعرفه كذلك على أنه مجمل الكفاءات والخبرات والمعارف التي بحوزة الأفراد في مناصب عملهم. كما يعرف على أنه مجمل المؤهلات والكفاءات والمميزات الأخرى للإنسان التي تهم النشاط الاقتصادي.

كما يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال البشري بأنه كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها أي من خلال العلم والخبرة. ومن الواضح أن رأس المال البشري يختلف عن رأس المال المادي من ناحية أساسية هي أنه غير مادي بطبيعته على الرغم مما لرأس المال البشري من دور كبير في زيادة الإنتاج الاقتصادي من سلع وخدمات.

اذن فرأس المال البشري يتعلّق أساسا بالمعرفة التي يمتلكها العاملون ولا تمتلكها المنظمة، أي ما هو مستقر داخل رؤوس الموظفين (دي ديرلوف، 1999.)، ويُعبر عنه بكافة الأفراد العاملين في المنظمة والذين يمتلكون خبرات ومعارف متراكمة، ولديهم مهارات وقدرات إبداعية وإبتكارية، وفي هذا الصدد يضيف Sveiby وهو من روّاد هذا الفكر، أن رأس المال البشري يتمثل في مستوى التعليم، الخبرة، معارف العاملين، روح الابتكار، القيم والتدريب (محمد السعيد هاني،

2008)، وبشكل مختصر يمكن القول أن كافّة مساهمات الباحثين في هذا المجال تربط رأس المال البشري بمجموع الكفاءات والمهارات والمعارف التي يمتلكها العاملون في منظمة ما، والتي لها تأثير مباشر على تحقيق أهداف المنظمة والرّفع من أدائها.

II. المركبات الأساسية لرأس المال البشري:

يتكون رأس المال البشري من جزئين أساسيين: جزء فطري وأخر مكتسب، حيث يعبر الجزء الفطري عن الاستعدادات الجسمية والعقلية الفطرية التي تولد مع الفرد. أما الجزء المكتسب وهو الجزء الأهم فيعبر عن مجمل المعارف والكفاءات والمؤهلات والقدرات الجسمانية والخبرات والتجارب المكتسبة.

ويصنف (LUNDVALL & JOHNSON , 1994.) المعارف المرتبطة برأس المال البشري الى أربعة أنواع رئيسية هي:

- ✓ معرفة ماذا (savoir quoi): وتعبر عن معرفة الأفعال.
- ✓ معرفة لماذا (savoir pourquoi) : وتعبر عن معرفة الأسس والقوانين التي تحكم وتسير الطبيعة، الأفراد والمجتمعات.
- ✓ معرفة كيف (savoir comment) وتعبر عن معرفة طريقة اداء الأعمال وعن كيفية استخدام المؤهلات والاستعدادات.
- ✓ معرفة من (savoir qui) وتعبر عن القدرة على الاتصال والتعامل مع الآخرين.

أما المؤهلات والكفاءات المرتبطة برأس المال البشري فتصنف هي الأخرى إلى:

- ✓ كفاءات الاتصال عن طريق السماع، الكلام، القراءة والكتابة.
- ✓ كفاءات الحساب.
- ✓ الكفاءات الفردية التي تعبر عن قدرة الفرد على التعلم، على الانضباط الذاتي.
- ✓ الكفاءات العلائقية، روح الفريق، فن الإدارة.
- ✓ الكفاءات الأخرى الضرورية مثل سهولة استعمال تقنيات الإعلام والاتصال، المعارف الضمنية،القدرة على حل المشاكل.

تمتد عملية اكتساب الفرد المعارف، المؤهلات، الكفاءات، الخبرات والتجارب مدى حياة الفرد حيث تبدأ بميلاده وتنتهي بوفاته وتتطور عبر مراحل حياته المختلفة من خلال:

- ❖ العائلة ودور الحضانة وكل الهياكل التي تستقبل الأطفال قبل سن الدراسة.
- ❖ النشاطات الرسمية للتعليم والتكوين بكل مراحله في المؤسسات التعليمية الرسمية بكل أنواعها وبجميع مراحلها من التحضيري الى الجامعي والتعليم المهني.
- ❖ التكوين والتدريب في مكان العمل.
- ❖ الحياة اليومية للفرد وعلاقاته الاجتماعية.

III. الخصائص الأساسية لرأس المال البشري:

يتميز رأس المال البشري بجملة من الخصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يتكون رأس المال البشري من جزأين: جزء فطري وجزء مكتسب.
- المعارف والكفاءات تعد المركبات الأكثر أهمية في رأس المال البشري ويمكن أن يصنف وفقها من حيث نوعية المعارف والمؤهلات والكفاءات الى صنفين أساسين هما:
  - رأس مال بشري عام: وهو الذي ينشأ من اكتساب المعارف والكفاءات العامة مثل معرفة القراءة والكتابة والحساب.
  - رأس مال بشري خاص: وهو الذي ينشأ من اكتساب معارف وكفاءات خاصة بوظيفة أو بمهنة معينة أو بمؤسسة بحد ذاتها.
- يتطلب اكتساب وتكوين رأس المال البشري:
  - استثمار موارد مالية.
  - تخصيص وقت.
  - بذل جهد لذلك.
- يتطور رأس المال البشري بالاستعمال والخبرة في مجال العمل أو عن طريق التكوين والتعليم بكل أنواعه.
- يتعرض رأس المال البشري للتقادم ويحتاج للتجديد.
- يختص رأس المال البشري بالفرد الذي يكتسبه
- يعتبر رأس المال البشري مصدرا أساسيا من مصادر الدخل.

IV. قياس رأس المال البشري:

شكل موضوع قياس رأس المال البشري محل العديد من الباحثين باختلاف توجهاتهم وإديولوجياتهم. ذلك لأن أي قياس يعطى لرأس المال البشري يتأثر بالمفهوم الذي يأخذه رأس المال البشري، بطريقة القياس والتجميع وكذلك بالغرض من استعمال القياس.

إن الرأس المال البشري باعتباره رأس مال غير مادي، يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعارف (الكفاءات) المكتسبة من طرف الأفراد غير أن استخدام المعارف كمقياس لرأس المال البشري يصطدم بالعديد من المشاكل والعراقيل لأن المعارف تختلف كثيرا من الناحية الاقتصادية عن باقي السلع والخدمات بحسب رأي الباحثين (AGHIOW &HOWITT , 2000.)

ومن بين أهم هذه العراقيل يمكن أن نذكر:

- الإطار الذي يتشكل ضمنه الرأس مال البشري، فهو يشمل التعليم الرسمي، التعليم غير الرسمي، التعليم بالممارسة والعمل....الخ (OCDE, 1998.)
- الطابع غير المتجانس الذي يتميز به الرأس المال البشري ولهذا قد يصعب التعبير عن النشاط الاقتصادي بخاصية واحدة، كما يصعب تجميع هذه الخصائص لدى الأفراد للحصول على مخزون الرأس المال البشري المتراكم لدولة ما.
- مضمون وطبيعة المعارف التي اكتسبها الإنسان في حد ذاتها تطرح إشكالا كبيرا لأنها تختلف من فرد إلى فرد فلو تقيس على سبيل المثال الرأس المال البشري للأفراد عن طريق الشهادة المتحصل عليها فكما هو معروف لدى الجميع يتساوى فردان في الشهادة ويختلف مضمون المعارف المحصل عليها لكل واحد منهما وبذلك يختلف الأداء الاقتصادي لكل منهما.

- مدى توافر المعلومات والبيانات المستخدمة في القياس ومدى دقتها وشموليتها وصلاحياتها....الخ.

لهذه الأسباب ولغيرها يمكن القول أن من الصعوبة بمكان الوصول إلى قياس دقيق وشامل للرأس المال البشري ومن أهم المقاييس المستخدمة في الأدبيات الاقتصادية للرأس المال البشري يمكن أن نذكر:

- ✓ معدل التمدرس.
- ✓ معدل القرائية (نقيض معدل الأمية)
- ✓ نسبة الحاصلين على مستوى تعليمي معين.
- ✓ عدد الحاصلين على شهادات جامعية
- ✓ عدد براءات الاختراع.
- ✓ متوسط سنوات الدراسة لدى الطبقة النشيطة من السكان وهو المقياس الأكثر استخداما.

وعليه فرأس المال البشري هو أحد الأصول غير الملموسة والتي لا يمكن قياسها اعتمادا على متغير واحد محدد، ما يؤدي إلى استخدام متغيرات تقريبية يعتمد عليها في قياس تكوين ومنتجات رأس المال البشري.

فلقياس مخزون رأس المال البشري في إحدى الدول يحتسب إجمالي تراكمات المتغيرات التقريبية التي تعتمد على القرارات الاستثمارية الكمية والنوعية فعلى سبيل المثال يستخدم أحيانا التغير في عدد العلماء والمهندسين كمقياس لتراكم رأس المال البشري والذي يتأثر بدوره بزيادة النفقات على التعليم التقني والجدير بالذكر ان طريقة استخدام المتغيرات التقريبية في حساب المتغيرات

الاقتصادية غير المباشرة تعتبر طريقة تنقصها الدقة، مع الاقرار أنها تظل الطريقة المتاحة لتقدير المتغيرات الملموسة وغير المباشرة.

V. المبادئ الأساسية لقياس رأس المال البشري:

هناك مبادئ أساسية وإرشادية لقياس رأس المال البشري وهي:

1) **الأفراد والمعلومات هما القوة الدافعة لاقتصاد المعرفة:** يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد، فبدونه لا يمكن الاحتفاظ بالنمو في كل مجالات الأعمال، وبدونه لن تتمكن المؤسسات بهيكلة أنشطتها، وهذا يتطلب تغيير الثقافات السائدة بداخلها، بحيث تدور حول الاتصالات وأساليب نقل المعرفة والمشاركة فيها وربط الأفراد بسرعة بالتطور التكنولوجي.
2) **لا يمكن ان ندير بدون بيانات:** إن أغلب القرارات التي تتخذ بدون بيانات ليست دقيقة وهذا راجع لبيئة العمل المعقدة، التي تتطلب سرعة التجاوب مع الحالات الطارئة، هذا ما يحتم إنشاء قاعدة بيانات لرأس المال البشري ونظم لإعداد التقارير.
3) **بيانات رأس المال البشري هي أساس كل نجاح:** يعتبر العنصر البشري هو الأصل الوحيد القادر على اتخاذ القرارات، وبالتالي فإن سلوكياتهم هي حدوث كل شيء إيجابا وسلبا.
4) **قوة وصحة مقاييس رأس المال البشري:** إن مقياس رأس المال البشري عديمة الدقة مثل المقاييس المالية، ويرجع ذلك إلى استخدام بعض القياسات الخارجية التي لم يثبت صحتها أو دقتها، وبدأ كل واحد يعدل فيها لكي تتلائم مع احتياجاته، لهذا يجب وضع مقاييس ثابتة واستخدامها لفترات طويلة.

5) **العلاقة بين الأسباب والنتائج:** إن أحد العقبات في القياس النوعي لرأس المال البشري هو الاعتقاد بعدم معرفة العلاقة بين الأسباب والنتائج في هذا المقياس، وذلك لوجود الكثير من القوى المتداخلة التي يمكن معرفتها، ويمكن أن تؤثر على نتائج القياسات.

6) **رأس المال البشري هو القوة الدافعة للقيمة المضافة مهما كانت جودة المعدات أو العمليات أو حتى رأس المال الفكري:** لا يمكن إضافة أي قيمة للمؤسسة، وذلك لأن مهارة العاملين وخبراتهم والمعرفة التي يمتلكونها ودرجة التحفيز بداخلهم، هي التي تخلق القيمة المضافة.

7) **النجاح يتطلب الالتزام:** بدون الالتزام لا يمكن لأي استراتيجية مهما كانت قوية أن تنجح وتتميز في جميع مجالات الأعمال، فالتفاني والإخلاص في التعامل مع العاملين والعملاء والمنتفعين جميعا هو أساس التميز عبر التاريخ.

8) **السير للمستقبل:** من أخطر الأمور أن نسير إلى مستقبل بأعين مغلقة عن نتائج الماضي، فسوق العولمة المفتوح على مصرعيه اليوم يسمح لكل فرد أن يتنافس، بالإضافة إلى أن التغيير العاصف في التكنولوجيا تجعل عمليات الأمس لا تصلح لمتطلبات اليوم، فضلا عن حرية الوصول الفوري للمعلومات.

9) **المدير هو الأساس:** تشير كل الدلائل على أن العلاقات الشخصية هي الركن الأساسي لأداء العاملين، يتوقع العاملون ذوي الكفاءة العالية من المدراء التدعيم والتوجيه والتطوير في المسار الوظيفي. فالمدير هو أساس الاتصال ذو الاتجاهين وهو الممر الذي يشبع طموحات العاملين ورغباتهم.

10) **التجهيز للمستقبل أصعب من التجهيز للماضي:** إن التوجه نحو المستقبل يعني مزيدا من التعقيد والتشبك وكثيرا من الصعوبة بالنسبة لمؤسسات الأعمال التي تعيش بيئة سريعة التغير والتقلب في كل المجالات وفي كافة المستويات.

المطلب الثاني: الإطار العام للاستثمار في رأس المال البشري

يمثل العنصر البشري عنصرا رئيسيا من عناصر الانتاج ويعتبر ما يوجه إلى القوى البشرية من إمكانيات وطاقات ودعم عملا منتجا، فهو كغيره من نواحي الاستثمار في حاجة ملحة إلى التدعيم والتخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة بأسلوب علمي سليم.

I. <u>الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري:</u>

شهدت الحياة على مر العصور انجازات مذهلة تدلل على القدرة البشرية في تشييد الصروح الهائلة للحضارة البشرية من خلال ارتفاع قيمة العنصر البشري كوحدة اقتصادية واعتباره منذ القدم جزء من ثروة الأمم لما يساهم به العمل البشري في عملية الانتاج، واستناد ا لتمايز الطاقة الإنتاجية للإنسان وتفوقها على جميع أشكال الثروة الأخرى الأمر الذي يضع العمل البشري كأهم عنصر من عناصر الانتاج على الاطلاق حتى في ظروفه الممكنة (العاني،2002).

ولقد أكد الاقتصاديون على اختلاف توجهاتهم على أهمية دور الانسان وتأثيره الفاعل والايجابي في عملية التنمية الاقتصادية وفي فاعلية عناصر الانتاج المادية فهذه العناصر لا تكون لها تلك الفاعلية بدون الإنسان وقد أدت النقلة العلمية والتكنولوجية وما أعقبتها من تطورات حديثة في الفن الانتاجي الى حدوث تغييرات متلاحقة في أساليب وطرق الانتاج نجم عنها العديد من التعقيدات والدقة المتناهية في الصنع وغيرت بذلك موقع الانسان ودفعته الى الامام في المراكز

الانتاجية وضاعفت مسؤولياته في ممارسة العمل الانتاجي وقيادة التطور، مما أوجد ضرورات متزايدة لرفع مستوى اعداد الانسان وزيادة فترات تعليمه وتدريبه وزيادة ممارساته العلمية والفكرية في البحث النظري والتطبيقي (الركابي، 1981) .

وتعود بوادر هذا الاهتمام في تاريخها الى أراء الاقتصادي " الفريد مارشال " الذي عاصر بداية التغير في فنون الانتاج في مطلع النصف الأول من القرن العشرين، فتؤكد آراء مارشال على الدور الأساسي الذي يؤديه الإنسان في إنتاج السلع ونمو الانتاج وتطوره وأهمية التعليم في رفع انتاجية الفرد اذ يقول أن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة ذلك أن الانسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على العمل والإنتاج والقدرة على الخلق والإبداع يستطيع أن يسخر كل قوى الطبيعة ومصادرها وما في باطن الأرض وما فوقها لصالحه والارتفاع بمستوى معيشته وتوفير الحياة الكريمة له (Marshall,1930) ولقد اعتبر كارل ماركس الانسان أثمن رأس مال، وكذلك أدخل ايرفنج فيشر رأس المال البشري في مفهوم رأس المال كأي شيء يدر دخلا عبر فترة من الزمن . وان هذا الدخل يتولد عن رأس المال . وقد أشار الفريد مارشال الى أن أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر (Marshall,1930),وذلك على أساس أن الفكر سواء ما تعلق منه بالعلوم والأداب أو الفنون أو ذلك الذي نشأت بفضله الالات والأجهزة، انما يمثل الانتاج الذي يتلقاه أي جيل من الأجيال السابقة له، وذلك أنه اذا انمحت من الوجود الثروة المادية للعالم، فان بالامكان استعادتها بسرعة بواسطة الفكر، ولكن لو بقيت الثروة المادية بدون الفكر، فان هذه الثروة سرعان ما تتضاءل ويعود العالم الى الفقر والعوز (Shafei,1970).

وبإمعان النظر نجد أن تنمية العنصر البشري تؤدي دورا فعالا في التنمية الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، وبذلك يعد تعظيم وزيادة الناتج القومي دالة في التنمية البشرية ومواردها وأن العلاقة بينها تعد تبادلية، اذ أن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي يؤدي

دورا ايجابيا في التنمية البشرية . وقد أظهرت الدراسات التطبيقية المرتبطة بنماذج النمو الاقتصادي في بداية عقد الستينات من القرن الماضي طبيعة العلاقة بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة لدول العالم، وتبين أن نحو 90% من النمو في الدول الصناعية كان مرجعه تحسين قدرات الانسان ومهاراته والمعرفة والادار ة (القصيفي، 1990)

وهكذا فان الأهمية البالغة للعنصر البشري وما يمتلكه من طاقات خلاقة دعت الاقتصاديين الى اعتباره العنصر الانتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلا يمكن مطلقا أن تنفع كل العمليات اللازمة لتهيئة الوسائل المادية المطلوبة لتحقيق مستوى مناسب من التطور العلمي والتكنيكي والارتفاع بمعدلات التنمية دون أن يكون العامل البشري هو المحرك الأول للعملية شريطة أن يكون ذا مستوى مناسب من التطور والتفتح والاندفاع الذاتي (الحبيب، 1981.) وقد دلت تجربة التطور الاقتصادي العالمي بكل وضوح على أن الكوادر المؤهلة ومعارفها المهنية والعلمية والتكنيكية بصفة خاصة والخبرة الانتاجية والادارية تكون عنصرا من أهم عناصر اعادة الانتاج الاجتماعي التي كثيرا ما تحدد سير وأفاق عملية التنمية (العاني،2002.)

وفي هذا الصدد يشير مؤتمر هيئة الأمم المتحدة المنعقد في القاهرة عام 1966 ، حول تصنيع الدول الافريقية الى أن مدى ونوعية تأهيل الناس يعتبران عاملا رئيسيا للتقدم وان النقص في العمل المؤهل والخبرة التكنيكية هو السبب الرئيسي الذي يحول دون التنمية الاقتصادية السريعة (براجينا وآخرون، 1974.) وكانت دراسة سابقة عام 1962 من قبل منظمة اليونسكو لكل من سولو والاقتصادي النرويجي أوكرست قد أثبتت أن الزيادة في متوسط د خل الفرد نتيجة للتحسن في العوامل البشرية هي أكبر من الزيادة المتوقعة من عائد رأس المال المادي .كما استطاعت عدد من الدراسات الادارية التي تخصصت في بحث الاستثمار في الانسان على المستوى المشروع أن تثبت أن الانفاق على تدريب القوى العاملة (تنمية الموارد البشرية أثناء الخدمة) استثمارا

رأسماليا .وأثبتت دراسات أخرى محاسبية من أن تكاليف تدريب القوى العاملة يترتب عليه زيادة مهمة في الطاقة الانتاجية . فالإنفاق على رفع كفاءة العمال وتحسين طرق أداء العمل زاد من عدد الوحدات المنتجة لنفس الفترة مما قلل التكلفة الكلية والمتوسطة للوحدة المنتجة وأعطى فرصة أكبر لجني مزيد من الأرباح (زايد، 1997) .

ان التنمية الاقتصادية باعتبارها ثورة علمية وتكنولوجية تستهدف مجموعة كبيرة من التغيرات العميقة في صميم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تحقق بمجرد استيراد المصانع والالآت أو عمليات نقل التكنولوجيا أو بمستويات عالية من تراكم رؤوس الأموال المادية , وذلك لأنها عملية عميقة وشاملة تهدف الى تطوير النظم القائمة والاتجاهات الاجتماعية والفكرية السائدة بما يتلائم واستخدام الأساليب العلمية والوسائل التكنولوجية على نحو يتلائم وظروف الاقتصاد القومي. ويذكر جونسون في هذا المجال أن التنمية الاقتصادية تتوقف بدرجة حيوية على تكوين قوة عاملة تتمتع بالمهارات الفنية اللازمة للانتاج الصناعي الحديث وتتخلق بفلسفة تدعو الى استيعاب التغير الاقتصادي والتكنولوجي والتحريض على استحداثه (Johnson, 1971.)

وقد زاد الاهتمام بموضوع تكوين رأس المال البشري وزيادة الاستثمار في الانسان بعد الحرب العالمية الثانية وذلك للأسباب الآتية: (الحبيب ,1981)

- الزيادة الكبيرة في حجوم الناتج القومي في الدول المتقدمة بالقياس الى الزيادة في الموارد الطبيعية وساعات العمل ورؤوس الأموال المنتجة، الأمر الذي يمكن تفسيره الى حد كبير بارتفاع مستوى الاستثمار في رأس المال البشري ، حيث التقديرات الاحصائية في الولايات المتحدة آنذاك، إلى أن أقل من نصف الزيادة في الناتج القومي يمكن تفسيرها بزيادة رأس المال

المادي وساعات العمل، أما الباقي فيمكن أن تعزى الى الكفاءة الانتاجية للعنصر البشري . (Shultz, 1971.)

- تصاعد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة التي ظلت تعاني من التخلف بالرغم من نيلها استقلالها السياسي بسبب التركز الثقيل من الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية القديمة التي عزلت الانسان فيها وأفقدته السيطرة على محيطه فجعلته عاجزا عن ابراز طاقاته الكامنة.

يتبين مما تقدم أن الاستثمار في تكوين رأس المال البشري يفوق في نتائجه الاقتصادية والاجتماعية الاستثمار في الموارد المادية، وبالتالي أصبحت تنمية الموارد البشرية من أهم القضايا وأكثرها الحاحا باعتبارها العملية الضرورية لتحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية أو العملية والفنية والسلوكية,(Billy and Johnson, 1970)

II. <u>تعريف الاستثمار في رأس المال البشري:</u>

يعرف الاستثمار في رأس المال البشري بأنه " الانفاق على تطوير قدرات ومهارات ومواهب الانسان على نحو يمكنه من زيادة إنتاجيته. (عبد الحميد عبد الواحد بن خالد، 1417هـ)

ويعرف بأنه " مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة والمهارات والخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية والاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة ثالثة التي يحصل عليها الانسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية، والتي تساهم في تحسين إنتاجية وتزيد بالتالي من المنافع والفوائد الناجمة عن عمله. (المصري منذر واصف، 2003)

ومن خلال هذه التعاريف يمكن تعريف الاستثمار في رأس المال البشري بأنه" استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد بهدف رفع

طاقته الانتاجية وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات التي تحقق الرفاهية للمجتمع كذلك لإعداده ليكون مواطن صالح في مجتمعه.

ومما لا شك فيه هو أن رأس المال البشري له أهمية كبيرة في نشاط أي شركة ولكن يجب مراعاة الجوانب الآتية:

- ✓ أن أهمية رأس المال البشري لا تكمن في مدخلاته وإنما في مخرجاته، فمثلا مخرجات التعليم العالي متاحة لكل الشركات التي تحقق بهم مزايا فريدة على صعيد النتائج عند استخدامهم.
- ✓ إن البعد الكمي في عدد العاملين وسنوات الخدمة وغيرها لا تكون أبعاد حاسمة في تميز عمل الشركة وتفوقها على غيرها من الشركات المنافسة، وإنما يجب البحث عن الأشخاص الموهوبين وربما هذا هو السبب دقة إجراءات اختيار المتعينين الجدد في االشركات وهناك ما يسمى عملية اجتذاب المواهب بالحرب.

III. أهمية الاستثمار في رأس المال البشري:

تعتبر الموارد البشرية من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم باعتبار أن هذه الموارد على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم.

وقد أكد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل أهمية تنمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث ذكر " A. SMITH" في كتابه الشهير "ثروة الأمم" أن كافة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت، حقيقة أن

اكتساب القدرة أثناء التعلم يكلف نفقات مالية، ومع ذلك تعد هذه المواهب جزءا هاما من ثروة الفرد التي تشكل بدورها جزءا رئيسيا من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه.

كما أكد (MARSHALL.A) أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثمارا وطنيا، وفي رأيه أن أعلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر فيه الإنسان إذ عن طريق الإنسان تتقدم الأمم، والاقتصاد ذاته ذو قيمة محدودة إن لم يستغل في سبيل التقدم وذلك عن طريق القوى البشرية التي تتحول إلى الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود.

وفي دراسة عن تأثير التعليم وتنمية القوى البشرية بشكل عام في النمو الاقتصادي قسم العالمان (HARBISON) و (MAYERS) بلاد العالم إلى أربعة مستويات من النمو الاقتصادي تتأثر بدرجة التعليم هي:

- ***البلاد المتخلفة:*** وتعاني من ضعف الوعي بالتعليم ومحدودية إمكانات المدارس وانتشار ظاهرة التسرب وارتفاع الفاقد في التعليم وانخفاض معدلات القيد في المدارس (5 إلى 40% من الفئة العمرية 6إلى 12 سنة في المرحلة الابتدائية، 3% من الفئة العمرية 12_ 18 سنة في المرحلة الثانوية) وأغلب دول هذه الفئة لا يوجد بها جامعات والقليل منها به معاهد *عليا*.
- ***البلاد النامية جزئيا:*** وهي البلاد التي بدأت في طريق التقدم وقطعت فيه شوطا محدودا ويتميز التعليم فيها بالتطور السريع من حيث الكم على حساب نوعية التعليم وتعاني هذه الفئة من البلاد من ارتفاع نسبة التسرب والفاقد من التعليم خاصة التعليم الابتدائي رغم عنايتها به، وانخفاض نسبة المقيدين بالمرحلة الثانوية ونقص أعداد المدرسين، كما أنه يوجد بها جامعات إلا أن اهتمامها موجه إلى التعليم النظري.

- ***البلاد شبه المتقدمة:*** وهي البلاد التي قطعت شوطا متوسطا في طريق التقدم، ويتميز التعليم فيها بأنه إلزامي لمدة 6 سنوات وترتفع نعدلات القيد بها لتصل إلى 80% ، ومشكلات التسرب والفاقد من التعليم أقل حدة من الفئتين السابقتين، والتعليم الثانوي متنوع ويميل إلى الاتجاه الأكاديمي بهدف الاعداد للتعليم الجامعي الذي يتميز في هذه البلاد بالارتفاع إلا أن الجامعات تعاني من ازدحام الطلاب وضعف الامكانيات المادية ونقص أعداد هيئات التدريس.
- ***البلاد المتقدمة:*** وهي البلاد التي قطعت شوطا طويلا في طريق التقدم وحققت مستوى اقتصادي متطور خاصة في مجال الصناعة وتزدهر بها حركة الاكتشافات العلمية ولديها رصيد من الكفاءات البشرية والقوى العاملة والقوى العاملة المؤهلة والمدرية ويتميز التعليم فيها بارتفاع معدلات القيد في جميع مراحله وارتفاع مستوى التعليم الجامعي والاهتمام بالكليات العلمية بدرجة تفوق الكليات النظرية مع الاهتمام بالبحث العلمي والاكتشاف والاختراع.

والأمثلة على تأثير الاستثمار البشري في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي متعددة فنجد دولة مثل الصين واليابان وغيرهما من دول جنوب شرق أسيا قد حققت معدلات عالية للنمو الاقتصادي واستطاعت أن تتخطى حاجز التخلف وتتبوأ مكانة متقدة بين دول العالم ارتكازا على ما لديها من موارد بشرية حرصت على تأهيلها وتنمية مهاراتها وقدراتها كما أن ما يشهده العالم الآن من تطور نوعي كبير خاصة في تكنولوجيا النعلومات المرتبطة باستخدامات الحاسب الآلي والاتصالات الالكترونية يرجع إلى ما تم تأهيله من قدرات ومهارات عالية المستوى لأفراد من العنصر البشري.

IV. محددات الإستثمار في رأس المال البشري:

ترتبط عملية تنمية الموارد البشرية بجانبين متلازمين ومتكاملين أولهما يختص باكتساب العلم والمعرفة والمهارة مشكلا جانب التأهيل ، وثانيهما يتعلق بقضايا العمل والتوظيف ، وهذان الجانبان هما الأساس في تكوين محددات الاستثمار في رأس المال البشري وهي :

1) **التخطيط** : ويعني بوضع الأسس اللازمة لبناء الإنسان وتحديد احتياجاته من المهارة والمعرفة العلمية والثقافية والمهنية وغيرها والطرق والوسائل الفعالة لتوفير تلك الاحتياجات عبر مراحل زمنية محددة.

2) **التنمية** : يشكل هذا العنصر الإطار التنظيمي والتنفيذي لتحقيق أهداف محور التخطيط وإنجاز برامجه حيث يتم من خلاله توفير المؤسسات التعليمية والتدريبية للقيام بخطوات تنمية الموارد البشرية شاملة تنمية القدرات الثقافية والفكرية والمهارات العملية لدى الفرد لتأهيله لممارسة مسؤولياته كمواطن منتج.

3) **التوظيف** : ويتم من خلاله إتاحة فرص العمل للقوى البشرية التي تم تنميتها وتأهيلها من خلال برامج التعليم والتدريب بما يمكن من استغلال القدرات والمهارات التي اكتسبتها في إنتاج السلع وتقديم الخدمات للمجتمع والإسهام في توفير احتياجاته.

V. أبعاد الاستثمار في رأس المال البشري:

جاءت أهمية العناية بتنمية الموارد البشرية من منظور متعدد الأبعاد منها :

1) **البعد الثقافي** : حيث ينعكس تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية في التنمية الحضارية للمجتمع وزيادة معرفة الفرد وتمسكه بما يخص وطنه من العقائد الدينية والتراث الثقافي واللغة والآداب ، وازدياد درجة الوعي لديه بما يدور حوله.

2) **البعد الاقتصادي** : من خلال الموارد البشرية المؤهلة والمدربة يتم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بما يحقق التقدم للدولة ويوفر احتياجات سكانها من السلع والخدمات إضافة إلى أن الفرد المؤهل تعليما وتدريبا لديه فرصة أكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة تسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية .

3) **البعد الاجتماعي** : فمن المعروف أن التعليم ينمي قدرات الفرد الذهنية والفكرية ويكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية وترسيخ الروابط الأسرية ، إضافة إلى تأثيره الملموس في شعور الإنسان بالذات .

4) **البعد العلمي** : حيث يوفر التعليم الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والاختراع والتطوير بما يسهم في إحداث النقلات الحضارية المختلفة وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر في وسائل المعيشة.

5) **البعد الأمني** : حيث تؤدي العناية بتعليم وتدريب الفرد إلى تخفيض نسبة البطالة والتي تتناقص مع ارتفاع المستوى التعليم والتدريبي مما يسهم في تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع ، إضافة إلى قناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الاستقرار.

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار في رأس المال البشري

هناك العديد من النظريات التي تناولت موضوع التعليم كنوع من الاستثمار في رأس المال البشري سنحاول التركيز على أشهرها وأهمها في الأدبيات الاقتصادية.

I. نظرية رأس المال البشري:

تعد نظرية رأس المال البشري للاقتصادي (BECKER, G ., S.) من أهم النظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع التعليم بالتحليل من الناحية الاقتصادية، والتي مهدت لها اعمال (SCHULTZ, T., W,) و (MINCER,J.) .

تعتبر نظرية رأس المال البشري امتداد للفكر النيوكلاسيكي، حاولت أن تقدم تفسيرا لتوزيع المداخيل في المجتمع بالاعتماد على الاستثمارات المبذولة في سبيل تراكم الرأس مال البشري، كما حاولت أن تفسر ديناميكية النمو والتقدم على اعتبار أن الفرد (ومن وراءه المجتمع ككل) يستطيع أن يتطور وينمي كفاءاته من خلال استثماره في رأس ماله البشري.

1. التعليم ونظرية الاستثمار في رأس المال البشري عند SCHULTZ:

لقد حاول (SCHULTZ, 1961.) تفسير الزيادة في الدخل، من خلال انتقاله من الاهتمام بالمكونات المادية لرأس المال إلى الاهتمام بتلك المكونات غير المادية والتي اصطلح

عليها اسم "رأس المال البشري"، ، وقدافتتح محاضرته الشهيرة بعنوان " الاستثمار في رأس المال البشري" التي ألقاها في الملتقى الثالث والسبعين للجمعية الاقتصادية الأمريكية في سان لويس بتاريخ 28 ديسمبر 1960 بالقول:

"على الرغم من أنه بديهي أن يكتسب الفرد الكفاءات النافعة والمعارف، فإنه ليس من البديهي أن تكون هذه الكفاءات والمعارف شكل من أشكال رأس المال، وأن يكون هذا الرأس المال المتعارف عليه (الرأس المال غير البشري)، وقد يصبح نموه خاصية مميزة للنظام الاقتصادي، كما لوحظ أن تزايد الدخل القومي يفوق بكثير تزايد الأرض وساعات عمل اليد العاملة والرأسمال المادي، ولهذا فالاستثمار في الرأس المال البشري قد يكون التفسير الرئيسي لهذا الفرق."

كما اعتبر (SCHULTZ, T.,W.) نفقات التعليم والصحة والهجرة الداخلية للاستفادة من فرص أفضل للعمل نفقات استثمارية على عكس ما كان سائدا من قبل حين كانت تعتبر نفقات استهلاكية، كما أكد على دور تعليم وتدريب العاملين في زيادة إنتاجيتهم، ومن ثمة زيادة دخولهم والدخل القومي ككل.

ويستدل على دور التعليم في زيادة الإنتاجية بتحليله لزيادة الإنتاجية الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويرى أنه على الرغم من أن خصوبة الأرض الزراعية، وتوافر مياه الري، والتمتع بالحرية السياسية، وتوافر الأساليب الفنية الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كلها عوامل تساعد على الزيادة في الإنتاجية الزراعية إلا أن الاستثمار المستمر في الأفراد، وفي تعليمهم من خلال منح دراسية للمزارعين هي التي حققت الطفرة الإنتاجية الزراعية في الولايات المتحدة.

فرضيات (SCHULTZ, T.,W.):

1. إن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية يمكن تفسيره بالزيادة في المخزون المتراكم للرأس المال البشري وذلك انطلاقا من معاينته لحالة الدول الغربية عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا.
2. إن الاختلافات في إيرادات ومداخيل الأفراد يمكن تفسيرها باختلافات مقدار استثمارهم في رأسمالهم البشري.
3. يمكن تحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري إلى رأ س المال المادي (غير البشري)

وقد صنف (SCHULTZ, 1961.) أشكال الاستثمار في الرأس المال البشري إلى خمسة مجموعات كبرى، هي:

1. الصحة
2. التدريب والتكوين أثناء العمل.
3. التعليم الرسمي.
4. تعليم الكبار.
5. الهجرة والتنقل من أجل الاستفادة من فرص عمل أفضل.

وقد ركز تحليله على التعليم الرسمي باعتباره شكلا من أشكال الرأس المال طالما انه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة اقتصادية، ويعتبره أهم شكل من أشكال الاستثمار في الرأس المال البشري، بل هو الرأس مال البشري ذاته، لأنه يمكن أن يفسر الجانب الكبر من التغيرات والاختلافات في

دخل الفرد والمجتمع، وكما يقول عنه: " إن جاذبية هذا الشكل من أشكال الرأس المال البشري – يقصد التعليم– معدل زيادته يمكن أن يكون مفتاحا لفك لغز النمو الاقتصادي" (SCHULTZ, 1961.)

ويرى (T.SCHULTZ) أن التحليل الاقتصادي للتعليم يجب أن يأخذ في الحسبان نوعين من الموارد:

1) كل الموارد الضرورية واللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها، واكتساب المعارف والكفاءات.
2) كل مداخيل وإيرادات فرص العمل الضائعة على الفرد، والتي كان يمكنه الحصول عليها لو أنه استغلها ولم يلتحق بالتعليم.

لقد أحدث تحليل (SCHULTZ , T. ,W.) ثورة في التحليل الاقتصادي المعاصر للنمو الاقتصادي، وأضاف إلى النظرية التقليدية للاستثمار نوعا من النفقات الاستثمارية التي كانت تعتبر نفقات استهلاكية، مثل: نفقات التعليم والصحة والهجرة الداخلية للاستفادة من فرص أفضل للعمل، كما أعطى لنظرية الأجر بعدا أخر في تحديد مستوى الأجور من غير الجهد المبذول ونفقات اكتساب المعارف والكفاءات، وذلك عندما ألح على ضرورة احتساب الوقت المستغرق في اكتساب المعارف والكفاءات لما له من دور في تحسين إنتاجية الفرد، ومع كل هذا الاهتمام الذي أولاه للأغراض الاقتصادية الكبيرة للتعليم، فهو يعترف بأغراض التعليم الأخرى كالغرض الثقافي على سبيل المثال.

2. <u>التعليم ونظرية الاستثمار في رأس المال البشري عند BECKER</u> :

انطلق الاقتصادي الأمريكي (BECKER, G,. S.) من أعمال (SCHULTZ ,T. ,W.) و(MINCER, J.) لوضع نظرية الاستثمار في رأس المال البشري.

ويدرج (BECKER, 1993.) ضمن الاستثمار في الرأس المال البشري كل النشاطات التي يمكن أن تنمي الموارد البشرية سواءا كانت على شكل مداخيل نقدية أو إشباع لرغبات بسيكولوجية، ومن بين أنواع هذه الاستثمارات يذكر:

1. التعليم
2. التدريب في مكان العمل
3. الهجرة
4. البحث عن المعلومات حول الأسعار والمداخيل
5. الصحة

ولقد كان (BECKER, 1964.) يهدف من خلال دراساته وأبحاثه إلى أن يرقى بالتحاليل والتفسيرات العامة المقدمة من قبل للاستثمار في الرأس المال البشري إلى درجة (مقام) نظرية تسد الفراغ النظري الموجود في النظرية الاقتصادية، وتقدم تفسيرات وبراهين عملية نظرية لهذا النوع الجديد من الاستثمار في التحليل الاقتصادي، ومحاولة إجراء قياسات تجريبية عليه.

وبعبارة أخرى تحاول نظرية الاستثمار في الرأس المال البشري تقديم التفسير العلمي النظري والتحقق التجريبي للفرضيات والملاحظات الآتية:

- ✓ الأجر المثالي للعامل يتناسب طرديا مع مستوى الكفاءات، ويتزايد بمعدل متناقص مع العمر.
- ✓ معدلات البطالة تتناسب عكسيا مع مستوى كفاءة العامل.
- ✓ المؤسسات في الدول المتخلفة تتساهل أكثر مع عمالها من مؤسسات الدول المتقدمة.
- ✓ الشباب يغيرون الوظائف أكثر من الكهول، وبالتالي فهم يتلقون نصيبا أكبر من التعليم والتدريب في مكان العمل من الكهول.
- ✓ منحى توزيع الأجر يلتوي أكثر بالاتجاه الموجب مع العمال المحترفين والمؤهلين.
- ✓ الأفراد الموهوبون يتعلمون ويكتسبون أنواع التدريب المختلفة أكثر من غيرهم.
- ✓ تقسيم العمل يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم وسعة سوق العمل في حد ذاته.
- ✓ الاستثمار الأمثل في الرأس المال البشري أكثر تشويقا وأكثر استغراقا للوقت من الاستثمار الأمثل في الرأس المال المادي، وبالمقابل تقدير نتائجه أكثر عرضة للخطأ.

وقد بدأ (BECKER, 1993.) تحليله النظري بتحليل انعكاسات الاستثمارات في الرأس المال البشري عن طريق التدريب في مكان العمل على المداخيل بالاعتماد على نظرية سلوك المؤسسة. ولهذا فقد قسم التدريب إلى نوعين أساسيين: التدريب العام والتدريب الخاص.

أولا: التدريب العام

وهو كل تدريب يزيد من الإنتاجية الحدية للفرد في المؤسسة التي يتدرب فيها، وكذلك في أي مؤسسة أخرى قد يعمل فيها،مثل ذلك الطبيب المتدرب في مستشفى ما فإنه يزيد الإنتاجية الحدية للمستشفى التي يتدرب فيها، ويمكنه استخدام مهاراته المكتسبة من هذا التدريب في مستشفى أخر، ويرى (BECKER , G., S.) أن السلوك العقلاني للمؤسسة يدفع بها إلى تقديم هذا النوع من التدريب إذا كانت لا تتحمل تكلفته، ففي غالب الأحيان نجد الفرد المتدرب يتحمل تكلفة تدريبه من خلال قبوله لأجر منخفض عن المعدل العادي للأجور أثناء فترة التدريب، ويمكن أن تحقق المؤسسة عائدا إضافيا من تقديم هذا النوع من التدريب إذا زاد الإنتاج الحدي للمتدرب عن الأجر الممنوح له.

ثانيا: التدريب الخاص

وهو كل تدريب يزيد من الإنتاجية الحدية للفرد في المؤسسة التي يتدرب فيها بدرجة أكبر من إنتاجيته الحدية إذا ما عمل بأي مؤسسة أخرى، وأمثلة هذا النوع من التدريب عديدة: كتدريب العامل الجديد وتعريفه بعمله، أو تدريب الفرد على نوع متخصص من التكنولوجيا المستخدمة في هذه المؤسسة دون غيرها، وتقوم هذه المؤسسة بهذا النوع من التدريب وتتحمل تكاليفه لأن المهارات والكفاءات المتخصصة التي يكتسبها المتدرب تزيد لا محالة من إنتاجية الحدية الفردية، وبالتالي فالمؤسسة تنتظر أن يكون العائد المحتمل من هذا الاستثمار كبيرا.

ثم واصل (BECKER , G., S.) تحليله النظري باستعراض أثار الاستثمار في التعليم على المداخيل بنفس المنهجية المتبعة مع الاستثمار في التدريب في مكان العمل مع بعض المتغيرات، كما استعرض كيفية حساب معدل العائد من الاستثمار في الرأسمال البشري.

3. انتقاد نظرية رأس المال البشري:

تعرضت نظرية رأس المال البشري الى العديد من الانتقادات حيث شابها القصور في عدد من الجوانب لعل أبرزها:

أولا: محدودية مقاربة معدل العائد

هناك تباينات كثيرة أظهرتها الدراسات التجريبية لمعدل العائد على الاستثمار في التعليم ، وذلك لاختلاف طرق قياس الباحثين لمعدل العائد فقد لاحظ الاقتصادي الفرنسي (EICHER J– C , 1973) مثلا أن حساب تكلفة الفرصة لطالب أمريكي عام 1956 (والضريبة لحساب معدل العائد) تختلف اختلافا بين أربع باحثين مابين 371 دولار و2350 دولار، فنجد BECKER يقدرها ب 371 دولار، في حين أن SHULTZ يقدرها ب 2003 دولار، غير أن BLITZ يقدرها ب 2350 دولار، أما MACHLUP فيقدرها ب 2049 دولار.

ثانيا: محدودية نموذج الطلب على التعليم

إن نموذج الطلب على التعليم يقوم بالأساس على الفرضيات الأساسية للتحليل النيوكلاسيكي خاصة: كمال السوق، المنافسة (الكاملة والتامة)، حرية التنقل، وحساب معدل العائد على الاستثمار التعليمي، وهي فرضيات غير محققة دائما، كما أن الطلب على التعليم قد يكون لأغراض غير اقتصادية.

ثالثا: محدودية تفسير العلاقة بين التعليم والإنتاجية

ان نظرية رأس المال البشري تفترض أن انتاجية الفرد المتعلم تفوق انتاجية الفرد غير المتعلم دون أن تبرهن على ذلك، وتقدم مجرد تقدير عشوائي فالملاحظ أن الدراسات التجريبية لنموذج رأس المال البشري: التعليم (سنوات التعليم) والخبرة (سنوات العمل) لا تعمل على تفسير تغيرات الدخل والأجر بشكل مقبول إلا جزئيا، وذلك للأسباب التالية:

- أن المداخيل والأجور قد تختلف بحسب العرق والجنس والخلفية العائلية ومنصب العمل.....
- اختلاف النتائج باختلاف النموذج وباختلاف المعطيات والبيانات المستعملة.

ولهذه الأسباب ولغيرها ظهرت نظريات تحاول تقديم تفسيرات جديدة للفوارق الملاحظة بين مداخيل وأجور الأفراد.

II. نظرية القابليات:

يرى (GINTIS,1971) أن نظرية رأس المال البشري تفترض أن التعليم يزيد من الإنتاجية الفردية للعامل وتضع لذلك علاقة رياضية تربط بين المستوى التعليمي والدخل (الأجر)، ولكنه وبالمقابل يلاحظ أنها لا تقدم أي تفسير أو شرح للآلية (الميكانيزم) التي يؤثر بها التعليم في الإنتاجية ومن ثمة في الدخل.

إن نظرية (GINTIS,1971) تفترض أنه من الخطأ أن نجعل من المستوى التعليمي للفرد المحدد الرئيس لدخله، وتحاول أن تبرهن على ذلك كما تحاول أن تقدم تفسيرا جديدا لدور التعليم في الإنتاجية.

ينطلق (GINTIS,1971) في تحليله من اعتبار أن القيمة السوقية للعامل ترتبط أساسا بثلاثة أنواع من الخصائص و المميزات الشخصية للفرد، هي:

- **المميزات الذهنية:** القدرات الفردية على التركيب والتحليل المنطقي، التعليق واستعمال الرموز.
- **المميزات العاطفية:** وتشمل كل النزاعات والأنماط العاطفية الكفيلة بشحذ وتحفيز الهمم لدى العامل من أجل أن يؤدي عمله على أحسن حال ممكن.
- **المميزات الشخصية:** مثل الجنس، العرق، الدين، الطبقة الاجتماعية، لون العينين، المنطقة الجغرافية.

ويلاحظ أنه مع التطورات الكبيرة التي عرفها العالم (خاصة في مجال حقوق الإنسان ومحاربة التمييز العنصري) لم يعد للميزات العرقية والجنسية للفرد دورا يذكر في تحديد دخله، ولهذا فقد استبعده من البداية من التحليل وركز على النوعين الآخرين من المميزات.

وحاول بعد ذلك أن يثبت تجريبيا (باختيار العديد من المعطيات المتاحة حول الدخل والمستوى التعليمي) أن الاعتماد على النوع الأول من الخصائص فقط يؤدي في حالات كثيرة إلى نتائج غير معنوية إحصائيا.

ولهذا فقد ركز كثيرا على الخصائص الوجدانية للفرد من حيث آلية اكتسابها، ومن حيث دورها في الإنتاجية، خاصة قابلية النظام وقابلية الطاعة، على أساس أن هيكل العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة (المنظمة بتعبير (WEBER وتنظيم العمل يتطلبان كثيرا هذين النوعين من القابليات.

ويخلص (GINTIS,H) إلى أن التعليم (النظام التعليمي بصفة عامة) يلعب دورا كبيرا في تطوير وتنمية هذه القابليات التي يحتاجها سوق العمل.

وبالتالي فهذه النظرية تحاول أن تطرح تفسيرا مغايرا لذلك التفسير الذي قدمته نظرية الرأسمال البشري عن دور التعليم في تبرير التغيرات في الأجور عن طريق المميزات الشخصية والسلوكية التي ينتجها النظام التعليمي.

III.نظرية الإشارة:

ينطلق من اعتبار أن أي فرد يدخل إلى سوق العمل كباحث عن العمل يملك نوعين من الخصائص، يصطلح عليها اسم "المؤشرات والإشارات".

- المؤشرات: يقصد بها كل الخصائص والصفات الثابتة التي تميز الفرد ولا يستطيع تغييرها كالجنس، واللون، والعرق.....
- الإشارات: يقصد بها كل المميزات الفردية القابلية للتغيير، مثل المستوى التعليمي (المعارف والكفاءات)، الخبرات...

من هذا المنطلق فنظرية "الإشارة" (SPENCE, 1973) تعتبر التعليم والتكوين الذي تلقاه الفرد ماهو إلا مجرد إشارة أولوية عن إنتاجيته المستقبلية المحتملة، يرسلها ويبثها في سوق العمل لأرباب العمل.

فالنظرية تفترض إذا أن هناك " لا تناظر في المعلومات" في سوق العمل من جهة أصحاب العمل لأنهم لا يعلمون مسبقا بالإنتاجية الحقيقية للأفراد طالبي العمل، ولهذا فالأجر حسب هذه النظرية يتحدد بالأساس من خبرة التوظيفات السابقة التي قام بها أرباب العمل، وبالتوليف بين

المؤشرات والإشارات، وعليه فالنظرية ترى أن الأفراد سيسعون للحصول على أكبر مستوى تعليمي تحت قيد تكلفة الاكتساب ليطلقوا أقوى إشارة في سوق العمل.

والملاحظ أن نظرية الإشارة وإن كانت قد فسرت جانبا من جوانب تحديد الأجور في سوق العمل، إلا أنها لم تفسر العلاقة الإنتاجية الفردية بالمستوى التعليمي.

IV. نظرية المصفاة:

تنطلق نظرية المصفاة (ARROW,1973) من النقائص التي سجلها بعض الدراسات التطبيقية على نظرية رأس المال البشري، والتي لاحظت عدم قدرتها على تقديم تفسيرات كافية للتغيرات في الأجور بالاعتماد على المستوى التعليمي والخبرة كمتغيرات مفسرة في النموذج. وكأفضل مثال على ذلك عجزها على تفسير الاختلافات الحقيقية والكبيرة في الأجور لنفس المستوى التعليمي والخبرة المهنية.

ومن ثمة فقد عارضت نظرية المصفاة نظرية رأس المال البشري ل (BECKER, G., S.) في فرضياتها وتحليلاتها، فهي تفترض مثل نظرية المؤشر أن سوق العمل غير كامل لأن المعلومات غير تامة وغير كاملة من جهة أرباب العمل، وترى أن التعليم لايزيد شيئا في الإنتاجية الفردية للعامل، وإنما يقدم له بالمقابل بعض المميزات المطلوبة في سوق العمل، مثل: الانضباط، القدرة على العمل والاندماج، الذكاء وغيرها.

وتعتبر نظرية المصفاة أن المستوى التعليمي للفرد بصفة عامة والشهادة المتحصل عليها بصفة خاصة يقوم بدور الكاشف (المصفاة) الذي يصنف ويرتب على أساسه الأفراد في سوق العمل لما له من ميزات موضوعية بالنظر لباقي المؤشرات الأخرى.

تعتبر نظرية المصفاة امتدادا متطرفا لتحليلات وتفسيرات نظرية "المؤشر"، حين تنفي أي دور يمكن أن يكون للتعليم في زيادة الإنتاجية الفردية ، ولا تعترف للتعليم إلا بوظيفته الترتيبية التصفوية وإن كان للتعليم هذه الوظيفة بالفعل، إلا أنه يمكن القيام بها بشكل أفضل ربما لو قام رب العمل بإجراء اختبارات لطالبي العمل، وأضف إلى ذلك عجزها عن الكشف عن الإنتاجية، وعدم قدرتها على تحديد الجزء من الفروق في الأجور الذي يفسره التعليم.

V. الاستثمار في رأس المال البشري والنظريات الأخرى:

ومن النظريات الأخرى نذكر:

1. نظرية التنافس على العمل:

تقوم نظرية التنافس على العمل ل (THUROW,1975) بالأساس على معارضة الفرضية الأساسية لنظرية رأس المال البشري التي تقول أن التعليم يزيد من إنتاجية الفرد، وتعتبر أن الانتاجية ليست خاصية الفرد بل خاصية العمل (التكنولوجيا)، وأن التعليم يكشف فقط عن قدرات المتعلم على التكيف والتعلم، فهو يرى أنه من جانب عرض العمل الأفراد لا يتفرقون عن بعضهم البعض بالانتاجية وإنما بالتكاليف التي بذلوها في سبيل التعلم والتكوين واكتساب الخبرة ويسميها (L.THUROW) " Background characteristics"

ولهذا فحسب هذه النظرية رب العمل مستعد لتكوين العاملين لديه لشغل الأعمال اللازمة له (السوق الداخلية)، ومستعد كذلك لدفع أجر عالي لحملة المهارات للاحتفاظ بهم (التكوين الخاص)، أما إذا اضطر إلى السوق الخارجية للعمل فالمستوى التعليمي يعتبر المحدد الرئيس للتفريق بين المترشحين، حيث يختار رب العمل المترشح الذي يحقق شروط منصب العمل بالحد

الأدنى من المستوى التعليمي المطلوب (بمعنى أنه لو تنافس على منصب عمل فردان تتحقق فيهما شروط منصب العمل رب العمل سيختار الفرد ذو المستوى الأدنى) على افتراض أن المتنافسين يقبلون بالبقاء في خط الانتظار بغية الحصول على منصب عمل جيد. وعندما لا يستطيع المستوى التعليمي أن يفرق بين المرشحين المتنافسين على منصب العمل (عندما يكون لديهم نفس المستوى التعليمي) يختار رب العمل وحدا من بين المتنافسين.

2. نظرية إ عادة الانتاج:

يرى (BOURDIEU & PASSERON ,1970.) أن النظام التعليمي يعمل على إعادة إنتاج الطبقات المهيمنة "Classes dominantes " ، فتحت غطاء الحيادية وتساوي الفرص يقوم النظام المدرسي بالإقصاء القانوني لأطفال الطبقات الشعبية المهيمن عليها " Classes dominées" بحجة ضعف ثقافة المعرفة عندهم – وهم لا يستطيعون أن يحصلوا على المعرفة خارج المدرسة كما يفعل أبناء الطبقة المهيمنة –.

3. نظرية تجزؤ سوق العمل:

تنتقد هذه النظرية نظرية رأس المال البشري من حيث كون سوق العمل الذي يتحدد فيه أجر رأس المال البشري سوقا مقسما وليس سوق واحدا، وهي بذلك تفترض وجود عدة أسواق عمل منفصلة، يمكن إيجازها في:

- سوق عمل أولية مستقلة لفئة المديرين: (فيها دوران للعاملين).
- سوق عمل أولية تابعة لإطارات الإدارة والإنتاج: فيها ثبات نسبي غير إبداعي.
- سوق عمل ثانوية العمال الأقل مهارة: فيها دوران لأنها هامشية.

وتقوم النظرية على الافتراضات الأساسية الآتية بالإضافة إلى فرضية تجزؤ سوق العمل:

- ✓ التكنولوجيا تحدد الأعمال ومن ثم خصائص العاملين المطلوبين لشغلها.
- ✓ الصراع الطبقي (عمال–أرباب عمل) ورغبة أرباب العمل بقسمة سوق العمل من أجل الاستغلال هي السبب الرئيسي في تجزؤ السوق وليس التكنولوجيا.
- ✓ التقانة تعمق تجزؤ السوق ولا تخلق ذلك التجزؤ.

المبحث الثاني: ماهية اقتصاديات التعليم

يعد **التعليم** العنصر الأول والأهم والمؤثر في تكوين رأس المال البشري وعائده وإنتاجيته، لذا سيتم التركيز في هذا المبحث على الاستثمار في **التعليم** أو ما يسمى **باقتصاديات التعليم**.

المطلب الأول: التعليم استثمار في رأس المال البشري

انطلاقا من الدور البارز الذي يلعبه التعليم في تنمية الموارد البشرية و تكوين رأس المال البشري و إسهامه في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، سيتم التركيز خلال هذا المطلب على تطور التعليم و قيمته الاقتصادية.

I. <u>تعريف التعليم:</u>

لغة : يقال علمه الشيء تعليما فتعلم وليس التشديد هنا للتكثير بل للتعدية ويقال أيضا تعلم بمعنى أعلم.

اصطلاحا : هو عبارة عن تعديل السلوك عن طريق الخبرة التي يتلقاها الفرد والمران عليها في إثناء تفاعله مع بيئته وتعامله معها وتأثيره فيها وتأثره بها. كما يصبح التعلم عاملا من عوامل الكفء مع متطلبات البيئة والتكيف معها.

التعليم هو عملية اكتساب المعارف والقدرات والتوجهات الاجتماعية ، وهو يخضع لمنطق التغيير والتطوير بحسب متطلبات واحتياجات الاقتصاديات الحديثة ، فتعلم مهنة ما يتطلب مستويات أعلى باستمرار، من فهم النظريات العلمية والمكونات

التكنولوجية الداخلة في هذه المهنة ، وهنا يجب أن يسبق التعليم التكوين المهني ، ليجعله أسهل وأقل استغراقا للوقت ، وهذا هو حال أغلب برامج التعليم والتكوين المهني في العالم.

ومن هذا المنطلق احتل التعليم طليعة انشغالات مختلف الدول ، من تخطيط وإنفاق وتطوير، إدراكا منها لأهمية في تأهيل مواردها البشرية بالمستوى الذي يسمح لها من تحقيق تنمية عالية. من هذا المنطلق تعرض هذا المفهوم عبر العصور إلى تغيرات كبرى نتيجة للتطورات ّالتي عرفتها المراحل الزمنية المختلفة.

"فبينما كان التعليم في السابقة يعتبر فنا من فنون نقل المعرفة في نطاق المدرسة ، تحول اليوم إلى علم متين ، يرتبط بالعديد من المجالات ، بعد اتساع المعنى حاليا ليشمل العملية الثقافية بأكملها ّالتي تؤدي إلى تنمية الأفراد وإبراز إمكانياتهم المختلفة" (عبد الله بوبطانة، 1990)

و يعرف التعلم بأنه تغيير وتعديل في السلوك ثابت نسبيا وناتج عن التدريس، والتعلم يكون تعلما حقيقيا حينما لا يكون ناتجا بفعل أو تأثير عوامل مثل النمو أو النضج، ولا يلاحظ التعلم مباشرة، ولكن يستدل عليه من الأداء الذي يصدر عن الفرد. ويتمثل التعلم في أن هناك مجموعة من المعارف والمهارات تقدم للمتعلم، ويبذل المتعلم جهدا بهدف تعلمها، أو كسبها، ويتحدد كسبها بمدى الفرق بين حالة الابتداء في الموقف وحالة الانتهاء منه، فإذا زاد هذا الفرق في الأداء تضمن ذلك حصول تعلم تحسن أو زيادة في الأداء. ويقاس التعلم بوحدة الأداء، والأداء هو السلوك الظاهر الذي يتم قياسه لتحديد درجة التعلم .

لذا يقاس التعلم بحساب أداء المتعلم قبل مروره بخبرة التعلم، ثم حساب أداء المتعلم بعد مروره في خبرة التعلم، ويرد الفرق في الأداء إلى ما حققه المتعلم من تعلم .

وقد أدت التطورات في المفاهيم لاسيما بعد انفجار نظرية رأس المال البشري إلى تطور النظرة إلى التعليم بحيث أصبح يعرف على أنه نشاط اقتصادي عقلاني سلوكي يستهدف البناء المتوازن للإنسان عقليا سلوكيا معنويا اجتماعيا فكريا وأخلاقيا ويجب أن يتم بعيدا عن العشوائية والتجربة والخطأ لأنه يسعى لتنمية وزيادة المعلومات والمهارات والاتجاهات التي يحملها الفرد.

II. أهداف التعليم:

تعتبر الأنشطة التدريسية وظيفة هامة من وظائف جميع المؤسسات التعليمية، فعن طريق التدريس يتم نشر المعرفة وانتقال التراث الثقافي من جيل إلى آخر، والاطلاع على كل جديد ومستحدث في مجالات دراستهم، ويؤدي ذلك إلى إعداد وتنمية الطلاب وتعبئتهم لأعمال ونشاطات متعددة لمجالات العمل المختلفة، ونجاح هذه الوظيفة يتطلب الاهتمام بحسن اختيار وإعداد عضو هيئة التدريس من جهة ومن جهة أخرى الاهتمام بتطوير أدائه عمليا ومهنيا مما ينعكس ايجابيا على تنمية قدرات الطلاب من خلال عدة جوانب: (إسماعيل محمد دياب ، 1990)

- الاهتمام بتوفير التوجيه والإرشاد الأكاديمي لأنه البداية السليمة للتفاعل بين الطالب والأستاذ وبصفة عامة فان توفير المناخ الملائم لنجاح العملية التعليمية يتضمن التوجيه والإرشاد، الاتصال الفعال، الوسائل التعليمية المناسبة.
- الاهتمام بالكشف عن ميول واهتمامات الطلاب وتنميتها من خلال الكشف عن المواهب والقدرات وصقلها بصفة مستمرة، كما هو الحال في النموذج الياباني أين تم تدوين ميول وقدرات كل تلميذ منذ المرحلة الابتدائية.

- تقديم برامج تعليمية تتسم بالمرونة والاختيار بحيث تعطي الفرصة لكي يقوم الطالب باختيار بعض المقررات التي تتناسب مع ميوله واهتماماته ورغباته.

III. العوامل المؤثرة على التعليم:

إن عملية توسيع القدرات والمعارف العلمية والمهنية للموارد البشرية التي تحدد في النهاية طبيعة وسرعة التنمية الاقتصادية لبلد معين، تبدأ من تشجيع نسبة الالتحاق بالمدارس، مع العمل عل الاحتفاظ وإطالة مدة التمدرس بأقصى حد ممكن، ولهذا فأغلب التشريعات الدولية تحدد مدة التعليم الإ جباري لفترة 9 سنوات على الأقل.

فالفرد عديم المستوى التعليمي، يجد صعوبات كبيرة في الحصول على منصب عمل أو قد لا يجده تماما نظرا لمتطلبات وتطورات سوق العمل، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فالتحول أو الانخراط في برامج التكوين المهني، تتطلب بدورها مستوى تعليمي معين.

من العراقيل التي تحول دون إتمام أو عدم الالتحاق بالمدارس:

- ***الوسط الاجتماعي:***
- يتبين تأثير هذا العامل من خلال:

أ- **مستوى المداخيل:** فكلما ارتفعت مداخيل الأسرة زادت فرصة التعليم، ولا يخفى مدى تأثير المداخيل على الحياة الاجتماعية ككل، ولهذا حتى وان كان التعليم مجانا فان الأسر الفقيرة تدفع بأبنائها للعمل خصوصا في المناطق الريفية بسبب انخفاض مستوى المعيشة.

ب-**الوسط العائلي:** فالعائلات التي تلقى أفرادها تكوينا عاليا، تمارس تأثيرا ايجابيا في حث الأبناء على التمدرس نظرا لإدراكها للقيمة الكبيرة له.

- ***الاستعدادات الشخصية:*** وتتمثل في مدى الإدراك والتحفيز لإتمام المسار التعليمي، وتتبلور هذه الاستعدادات في تطور سن الفرد.

IV. تحليل الجوانب الاستهلاكية والاستثمارية للتعليم:

بتطور النظرة الاجتماعية و الاقتصادية للخدمة التعليمية، أصبح ينظر إلى التعليم كخدمة استهلاكية تقدمها الدولة لتحقيق إشباع أفرادها، ثم تطورت هذه الأخرى إلى النظر للتعليم على أنه استثمار يحقق عائد اقتصاديا.

أ. التعليم كاستهلاك:

يقبل الفرد على التعليم و يضعه ضمن أولوياته و ينفق عليه، لذا فهو يمثل خدمة استهلاكية، كذلك يكمن الجانب الاستهلاكي للتعليم في إعداد الفرد للحياة الخاصة، و تزويده بالجوانب الخلقية و الثقافية والاجتماعية. ففي النظرة الكينزية؛ يعد الانفاق على التعليم سواء قامت به الأسرة أو الحكومة إنفاقا استهلاكيا، ولذا فإن حساب الدخل القومي يعالج الانفاق التعليمي كاستهلاك نهائي.

ويتفق مع ذلك آدم سميث (A.Smith) حيث نادى بضرورة تصميم نظام تعليمي يركز بصورة أساسية على تعليم الأغنياء دون تدخل الدولة، أما تعليم الفقراء و محدودي الدخل فإنه يقع على عاتقها بهدف تثقيفهم ومحو أميتهم تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص التعليمية.

ترتب على النظرة للتعليم كخدمة استهلاكية، الايمان بأن التعليم حق لكل مواطن، ومسؤولية على الدولة يجب أن توليها عنايتها، و أن تخطط لها و تنفق عليها، و في الوقت ذاته ترتب عن تلك النظرة بعض الآثار السلبية، حيث أدت إلى إضعاف الصلة المتبادلة بين التعليم و المجتمع – عدم ربط التعليم بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية–، كذلك اعتبر التعليم نوعا من

الرفاهية و مظهرا للأرستقراطية الاجتماعية.

وفي المقابل فإن التعليم كنمط استهلاكي يتميز بعدة خصائص لا تتوافر لغيره من أنماط الاستهلاك الأخرى،

و هي كالتالي: (فاروق عبده فليه، 2003)

- يؤثر التعليم كاستهلاك على السلوك الاستهلاكي للفرد حسب المستوى التعليمي له،
- يؤدي التعليم إلى تغيير طبيعة العمل الذي يستطيع الفرد القيام به، من أعمال ذات مجهود بدني إلى أعمال تحتاج مجهودا ذهنيا،
- التعليم كاستهلاك يؤثر في شخصية الإنسان بمنحه ثقافة و معرفة تهيئ له فرص الحياة الكريمة.

بالإضافة إلى الفوائد الاستهلاكية للتعليم، هناك فوائد أخرى يقوم التعليم بتوفيرها تعمل على زيادة الإنتاج وثروة المجتمع على المدى الطويل، هذا ما ساعد على ظهور نظرة جديدة للتعليم كاستثمار.

ب. التعليم كاستثمار:

استندت النظرة للتعليم كنمط استثماري على العديد من المبررات، أهمها:

- يزيد التعليم من المقدرة الإنتاجية للفرد و من ثم مقدرته على توليد الدخل،
- يزيد التعليم من إنتاجية المجتمع، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي و تحقيق الرفاهية الإجتماعية والإقتصادية،
- يكشف التعليم عن استعدادات و ميول الأفراد و يوجهها لخدمة الاقتصاد القومي والمجتمع،
- ينمي التعليم قدرة الفرد على البحث العلمي لحل مشكلات المجتمع و تحقيق النمو

الاقتصادي،

- ينمي التعليم قدرة الفرد على التكيف مع متطلبات العمل في أي قطاع، و في مختلف الظروف.

هذه المبررات وغيرها، تأكد أن الإنفاق على التعليم يعد استثمارا، حتى أنه يفوق بكثير معدل العائد من الاستثمار في معظم الأعمال التجارية و الصناعية.

كان مارشال A.Marshall أول من وصف التعليم استثمارا قوميا ، لما له من دور فعال في عملية التنمية، و لذا فقد أكد على ضرورة الاهتمام بالإنفاق التعليمي، فقيمة ما ينفق على التعليم سواء من طرف الدولة أو الأفراد لا يجب أن يقاس فقط بالعائد المباشر من هذا الاستثمار بل يجب أن يأخذ في الاعتبار العائد غير المرئي حيث يتيح التعليم لأفراد المجتمع فرصا أكثر وأوسع للكشف عن ميولهم وقدراتهم ، ومن ثم تنميتها.

أما ماركس Marx فيرى أن التعليم يساعد الفرد على النمو المهني و التكيف، و استيعاب تطبيقات الثورة في التكنولوجية و التغيرات في وسائل و عوامل الانتاج.

وتنتهي الأبحاث التي قام بها دينسون Denison عن مصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن 21% من متوسط المعدل السنوي لنمو إجمالي الناتج القومي في الولايات المتحدة في الفترة ما بين 1921-1957 يرجع إلى الاهتمام بالتعليم والارتقاء بمستواه.

وقد قام ميلر Miller سنة 1958 بحساب متوسط دخل الفرد من التعليم طوال حياته في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قدره بحوالي 182 ألف دولار لمن أتم تعليمه الابتدائي، 358 ألف دولار لمن أتم تعليمه الثانوي، و 435 ألف دولار لمن أنهى تعليمه الجامعي، كما أشار شولتز Schultz في دراساته على الاقتصاد الأمريكي إلى أن معدلات الدخل القومي تنمو بارتفاع

المستوى التعليمي،حيث تزداد المقدرة الانتاجية لأفراد المجتمع و من ثم تتحقق التنمية الاقتصادية.

وتتطلب عملية التنمية إحداث تغييرات جوهرية في النظام التعليمي كمنظومة متكاملة، كي يكون قادرا على مواجهة واستيعاب متطلبات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، حيث لا تتطلب تلك التنمية مجرد نقل المعرفة والتكنولوجيا من مكان لآخر، بل تتعداه إلى خلق العقل الذي يبدعها و يسيرها و يعتني بها.

فمن حيث التغيير الكمي التعليمي، يجب توسيع قاعدة التعليم أفقيا لتشمل أعدادا أكثر من المنتفعين، ورأسيا لتزداد عدد سنوات التعليم ويمتد الالتزام فيه ألطول فترة ممكنة والمتمثلة في التعليم العالي. ومن حيث التغيير الكيفي يجب تطوير مناهج ونظم التعليم لخلق عقلية منهجية، وتزويد الأفراد بالمهارات والقدرات الفنية والتنظيمية التي تحتاجها خطط التنمية الشاملة (فاروق عبده فليه، 2003).

المطلب الثاني: مفهوم اقتصاديات التعليم

أصبح علم اقتصاديات التعليم يمثل أحد الموضوعات الرئيسية في مجال علم الاقتصاد وكذلك لدى المتخصصين في علوم التربية وأصبح هذا الاهتمام يمثل موضوع دراسة قائمة بذاتها.

I. تعريف اقتصاديات التعليم:

علم اقتصاديات التعليم فرع من فروع علم الاقتصاد يبحث في الجوانب الاقتصادية للعملية التربوية بما تتضمنه من تعليم وتدريب في جميع المراحل، ويعتبر هذا العلم من التخصصات أو الفروع الحديثة التي تهتم بالأنشطة التعليمية من الناحية الاقتصادية والتي شاعت بعد الحرب العالمية الثانية وأثرت في كل من الفكر الاقتصادي والتربوي تأثيرا واضحا في كثير من الدول.

وتهتم اقتصاديات التعليم بالعمليات التي يتم بها انتاج التعليم وتوزيعه بين الأفراد والمجموعات المتنافسة، وتحديد حجم الإنفاق على التعليم سواء من الأفراد أو المجتمع، وعلى طرق اختبار أنواع التعليم، وناتجها وكفايتها الكمية والنوعية.

لقد اختلفت المفاهيم حول اقتصاديات التعليم وربما يرجع ذلك إلى:

1) اختلاف وجهات النظر والتخصصات.
2) الاختلاف حول أصل هذا العلم (الاقتصاد– التربية).
3) حداثة علم اقتصاديات التعليم.

ومن التعاريف المقدمة لهذا الفرع من العلم:

تعريف Cohn: اقتصاد التعليم في رأيه دراسة كيفية قيام الأفراد والمجتمعات بعملية اختيار الموارد الإنتاجية المحدودة أو النادرة وتوظيفها خاصة من خلال التعليم الرسمي لأنتاج متواصل عبر الزمن لأنواع متعددة من التدريب وتنمية المعارف والمهارات... وتوزيع كل ذلك حاضرا ومستقبلا بين أفراد المجتمع. (محمد عباس عابدين، 2000)

وبذلك يتعلق اقتصاد التعليم بدراسة الموضوعات الآتية:

1) تخصيص الموارد الازمة للتعليم (توازن العرض والطلب على التعليم).
2) توزيع التعليم (توزيع متكافئ للفرص).
3) الإنفاق على التعليم.
4) كفاية النظام التعليمي (تحليل العلاقة بين مدخلاته ومخرجاته).

تعريف اخر:

هو علم يبحث أمثل الطرق لاستخدام المواد التعليمية المالية، البشرية، المادية، من أجل تكوين الأفراد –عن طريق التعليم أو التدريب– تكوينا شاملا (من النواحي الذهنية، الجسمية، الخلقية، الاجتماعية....) ومتكاملا حاضرا ومستقبلا من أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين. (محمد أحمد الغنام، 1983.)

II. أبعاد علم اقتصاديات التعليم:

1) ***التكلفة:*** وهي الأموال المنفقة على الخدمات التعليمية لتحقيق الأهداف المحددة.

2) ***العائد:*** وهو الفائدة أو العائد المادي الذي ينتج عن الخدمات التعليمية.

3) ***معدل العائد:*** وهو النسبة بين الفائدة المادية العائدة من برنامج تعليمي معين وبين تكلفة هذا البرنامج.

4) ***الخيارات:*** وهي البدائل الممكنة المتعلقة بالنظم التعليمية أو الوسائل الخاصة بهذه النظم والتي يمكن اختيار الأمثل من بينها.

5) ***مصادر التمويل:*** وهي الجهات التي تتحمل كلفة الخدمات التعليمية وهي إما أن تكون مصادر داخلية أو خارجية.

6) ***الكفاية والفعالية والتقييم:*** وتعني جودة الخدمات التعليمية وملاءمتها للحاجات التنموية ومتطلبات المجتمع.

III. أسباب الاهتمام بدراسة اقتصاديات التعليم:

هناك اهتمام كبير وعناية كبيرة من طرف المفكرين الاقتصاديين بالتربية والتعليم ويمكن أن نرجع هذا الاهتمام والعناية إلي مايلي : (عبد الله الزاهي الرشدان، 2001.)

- ✓ الادراك المتزايد لدور التربية والتعليم في الاقتصاد والنمو الاقتصادي.
- ✓ تزايد نفقات التربية والتعليم في شتى البلدان العالمية و ضخامة ما ينفق عليها من ميزانية الدولة العامة و من الدخل القومي، الأمر الذي دعا إلى البحث في الفائدة الاقتصادية من وراء هاته النفقات المتزايدة التي تنفق على التعليم.

- ✓ عجز أكثر بلدان العالم عن القيام بأعباء ها التعليمية كاملة أمام التزايد الهائل في عدد الطلاب.
- ✓ ظهور الحاجة إلى دراسة تكاليف التعليم دراسة عملية مقنعة تمكن من الوصول إلى أحسن مردود ممكن بأقل النفقات الممكنة.
- ✓ أمام التضخم الكبير في النفقات والتزايد الهائل في أعداد الطلاب ظهرت الحاجة إلى البحث عن مصادر التمويل المختلفة التي يمكن أن تخدم نفقات التعليم.

IV. مجالات علم اقتصاديات التعليم:

تنوعت المجالات التي يدرسها علم اقتصاديات التعليم، وتشعبت نواحي اهتماماته ولعل أبرزها :

1) التعليم ونظريات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بينهما تأثيرا وتأثرا، وكيف يساهم كل منها في توفير مقومات وشروط إنماء الآخر .
2) تمويل التعليم والإنفاق عليه وكلفته وعائده، وذلك بدءاً من تحديد مصادر تمويل التعليم (حجما ونوعا) التقليدية منها والجديدة، ومرورا بتوزيع الإنفاق على أنواع التعلم ومراحله وصور استخدامها في ضوء التكلفة وإنتهاء بعائدات التعليم المادية منها وغير المادية على المستويين الفردي والمجتمعي.
3) الإستثمار في التعليم وذلك بتحليل الإنفاق على التعليم سواء أكانت طبيعته استثمارا أو استهلاكا أو يجمع بين الإستثمار والاستهلاك وتتبع عائدات الاستثمار والاستهلاك في التعليم، وقياس عائد الاستثمار من التعليم على مستوي المؤسسات التعليمية أو المراحل التعليمية.

4) القيمة الاقتصادية للتعليم ومدي مساهمه التعليم في زيادة الدخل القومي والدخل الفردي المرتبط بالتعليم أو الناتج عنه.

5) الكفاية الإنتاجية في التعليم سواء الكفاية الداخلية أو الخارجية بمستوياتها الكمي والكيفي وطرائق حسابها، وكذا مخرجات التعليم أو الكفاية الإنتاجية للتعليم ومدي وفائها باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفاعليتها في رفع وتيرتها وأثر الهدر التربوي على كفاية التعليم وفاعليته.

6) مفاهيم علم اقتصاديات التعليم وأسسه ونظريات التعليم والتنمية، وما يتضمنه من نماذج رياضية ، ومن أساليب احصائية كمية وكيفية تمكن من القياس والتقويم وكذا متابعة التغيرات التي يشهدها هذا العلم ومجالاتها .

7) مساهمة التعليم في التنمية البشرية المستدامة وتنمية رأس المال البشري ورأس المال الفكري والمساهمة في دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة.

8) تطوير نظم تعليم وتعلم جديدة ببرامج متعددة، تعتمد على مصادر التعلم حديثة سواء ارتبطت مع نظام التعليم أو امتدت مع الدارسين من المؤسسات التعليمية إلى المنازل وأماكن الترفيه أو استمرت مع المتخرجين إلى أماكن العمل وغيرها في ضوء معايير اقتصادية تحقق الفائدة المرجوة، والعائد المادي المنشود.

9) البدائل والأولويات في اقتصاديات تعليم الكبار، واقتصاديات التعليم المفتوح، واقتصاديات تعليم الفئات الأشد فقراً والمهمشين .

10) البدائل والأولويات لوضع خطة استراتيجية لمؤسسة تعليمية، أو نوع تعليمي، أو لنظام تعليمي في محافظة، أو ككل وفقا لمنظور علم اقتصاديات التعليم معاييره الكمية والكيفية إعدادا وتنفيذا ومتابعة وتقويما.

11) العائد المنتظر الحصول عليه من الإنفاق الاستثماري في التعليم ومقارنه ذلك بالعوائد المنتظرة من الاستثمارات الأخرى، سواء المتعلقة برأس المال البشري أو برأس المال المادي.

12) الاستثمار في وقت الطلبة والمعلمين والإداريين والمباني والتجهيزات والمعامل والمختبرات وتقنيات التعليم والتعلم الحديثة.

13) دراسة علماء اقتصاديات التعليم وما يقدمونه من نظريات وأفكار ومن مفاهيم وحقائق ومن أساليب ووسائل تمكن من تأصيل علم اقتصاديات التعليم وما يقدمونه من بحوث ودراسات اقتصادية حقلية في مختلف مجالات التعليم ونظم التعليم ككل.

المطلب الثالث: القيمة الاقتصادية للتعليم

I. مبررات اهتمام رجال الاقتصاد بالتعليم:

يمكن تقسيم أسباب اهتمام رجال الاقتصاد بالتعليم إلى ناحيتين:

الناحية الأولى: لتعظيم الاستفادة المثلى من ميزانيات التعليم والأموال الموجهة إليه، نتيجة :

1. التزايد السريع في نفقات التعليم في شتى الدول، مما أدى إلى التساؤل عن الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن تعود على الدول من وراء الإنفاق التعليمي، وهذا ما ساهم في بروز الحاجة إلى دراسة تكاليف التعليم من أجل تحسين العائد منها واستغلالها على الوجه الأمثل.
2. التزايد الكبير في أعداد الطلاب عاما بعد عام ، مما أدى إلى عجز بعض البلدان عن القيام بأعبائها التعليمية.
3. توظيف الكثير من الموارد البشرية في مجال التعليم، هذه الموارد قد تحتاجها قطاعات ربحية .

4. البحث عن مصادر تمويل جديدة ومبتكرة لسد نفقات التعليم، ومحاولة إيجاد الطرق المثلى لتوزيع الموارد.

الناحية الثانية : حيث ظهر إدراك متزايد لدور التعليم فى الاقتصاد والنمو الاقتصادي، وتغيرت النظرة للتعليم من كونه استهلاك إلى استثمار له عوائده، ويتضح ذلك من:

- ✓ أثبتت نتائج الدراسات العلمية: أن التعليم يزيد من دخول الأفراد وأرباحهم ، وييسر لهم سبل الحصول على الأعمال والوظائف وكسب الرزق.
- ✓ يقوم التعليم باكتشاف مواهب الأفراد وينميها ويقدمها للمجتمع ليوظفها فى تقدمه.
- ✓ يزيد التعليم والتربية من قدرة الفرد على التكيف مع ظروف العمل وتقلباته. كلما زاد المستوى التعليمي زادت قدرة الفرد على التكيف مع الظروف المتقلبة .
- ✓ يقدم التعليم عوائد إنتاجية كبيرة عن طريق سبل البحث العلمي.
- ✓ التعليم عامل أساسي من عوامل النمو الاقتصادي.
- ✓ أثبتت الدراسات أن الاستثمار في رأس المال البشرى يفوق في عوائده الاستثمارات المادية.
- ✓ تلعب التربية والتعليم دورا أساسيا في إعداد القوى العاملة المؤهلة والخبيرة.
- ✓ تلعب التربية دورا هاما في الحراك الاجتماعي والانتقال المهني، وهذا له دوره فى تطور المجتمع وفى التنمية الاقتصادية.

II. التعليم والاقتصاد:

يقول معظم الاقتصاديون أن الموارد البشرية للدولة، وليس مواردها الطبيعية أو رأس مالها العيني هي المحدد الأساسي للتنمية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال يرى الاقتصادي هاربسون أن: "الموارد البشرية هي المكون الأساسي لثروة الأمم" فرأس المال والموارد الطبيعية هي عوامل مساعدة في العملية الانتاجية. فالفرد هو المحرك الرئيسي النشط والفعال، الذي يقوم بعمل التراكم في رأس المال واكتشاف الموارد الطبيعية، وكذلك هو الذي يقوم ببناء وتشييد المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن ثمة فان الدولة غير القادرة على تنمية مهارات ومعارف أفرادها لا تستطيع بأي حال من الأحوال أن تنمي أي شيء آخر. (ميشيل تودارو، 2006)

ويعتبر النظام التعليمي المحدد الأساسي لتنمية المعارف واكتساب المهارات وتشجيع الاتجاهات الحديثة لتنمية روح الابتكار والتجديد، وذلك بإعداد فنيين ومتخصصين وقوى عاملة مؤهلة تساهم في دفع عجلة الإنتاج والصناعة في الاقتصاد، لهذا لا بد أن يرتبط التعليم بشكل مباشر مع سوق العمل ليكون الآلة التي تنتج أفراد أكثر كفاءة وإنتاجية، وهذا ما يبين أن العائد على التعليم ليس فقط عائدا خاصا يعود على الفرد بذاته، بل يشمل عائده الاقتصاد والمجتمع ككل، حيث أن المجتمع الذي ترتفع فيه نسبة الأفراد المتعلمين يكون أكثر ادراكا وأحسن تعاملا مع التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية، كما يساعد التعليم على استيعاب التكنولوجيا الحديثة واستخدامها الاستخدام الأمثل عن طريق الغاء المعايير التقليدية وتهيئة ظروف جديدة وأكثر ملائمة للعصر وللاقتصاد الحديث. (علي الحوات، 2007.)

III. إيرادات التعليم:

تعتبر إيرادات التعليم النقطة المرجعية للاقتصاد الجزئي ،من خلال معادلة مينسر، هذه المعادلة التي تعتبر أن لوغاريتم الأجر الفردي هي دالة خطية لعدد من سنوات الدراسة لهذا الفرد، و نقيس أيضا إيراد سنة إضافية واحدة للدراسة بتأثير هامشي أو إدراج فوري لسوق العمل وهذا يتمحور في نظرية رأس المال البشري لبيكر (1964) الذي يعتبر أن الأعوان الاقتصاديين يقررون ما إذا كان لمواصلة دراستهم تأثيرا إضافي على الأجر الذي سيزيد عند دخول سوق العمل وفقدان الدخل في حالة متابعة دراستهم لمدة عام واحد إضافي، والقياس الخاص بالأجر يمكن اعتباره تمثيلا لإيراد سنة واحدة للدراسة، إذا توفر على الشرطين التاليين: (Philippe Aghion, 2004)

1) الإنتاجية الحدية و الأجور الحقيقية يجب أن تكون متناسبة.

2) زيادة الإنتاجية المرتبطة بسنة واحدة للدراسة يجب أن تكون من المهام المباشرة للنظام التعليمي.

وفي القياس يوجد أنواع مختلفة من المتغيرات الخارجية التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في معادلة مينسر هي:

- ✓ العوامل الخارجية لرأس المال البشري) المعرفة (بين الأفراد الذين ينتمون لنفس المجموعة أو نفس الجيل.
- ✓ العوامل الخارجية بين الأجيال المتعاقبة) الأبوية، مدخلات اكتساب المعرفة.
- ✓ العوامل الخارجية التي تعمل من خلال التقدم التقني.

اتجهت الأبحاث نحو قياس عائدات التعليم الاقتصادية في الإنتاج وفي الدخل القومي و الدخل الفردي،فحسب **دينسون** العائد الاقتصادي هو مقدار الزيادة في الدخل القومي الحقيقي التي ترتبط وتقترن بالتعليم الإضافي الذي يحصل عليه أفراد القوة العاملة، أما الاقتصادي J.Walsh فقد خرج عن النهج العام وحاول قياس عائدات التعليم من الناحية الخاصة ،فلقد اعتمد على الشهادات التي يحصل عليها الأفراد، وهكذا حاول باحثون عديدون قياس عائدات التعليم عن طريق المقارنة بين دخول أشخاص حصلوا على مستويات تعليمية مختلفة.

المبحث الثالث: **علم اقتصاديات التعليم في الفكر الاقتصادي**

حظي موضوع التعليم باهتمام خاص من قبل الاقتصاديين منذ نشأة علم الاقتصاد. ففي ثنايا تاريخ الفكر الاقتصادي منذ زمن الكلاسيك ثمة ما يؤكد ذلك الاهتمام الذي تطور من مجرد تلميحات في معرض كتابات الاقتصاديين الأوائل إلى علم مستقل في حقل الدراسات الاقتصادية له، على غرار سائل العلوم له موضوعه، منهجه وأهدافه.

المطلب الأول: التطور التاريخي لعلم اقتصاديات التعليم

يمكن تمييز مرحلتين رئيسيتين، حيث تبدأ الأولى مع ظهور كتاب "ثروة الأمم" لآدم سميث (1776) والذي ضمنه بعض أفكاره عن القيمة الاقتصادية للتعليم وتمتد هذه المرحلة إلى غاية نهاية خمسينيات القرن الماضي. بالمقابل تبدأ المرحلة الثانية مع بداية الستينيات والتي يؤرخ لها على أنها الانطلاقة الفعلية لعلم اقتصاد التعليم.

I. **<u>المرحلة الأولى</u>:**

يدخل ضمن هذه المرحلة صيغ المحاولات والدراسات التي أجريت في مجال اقتصاديات التعليم إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ابتداء من الملاحظات التي أبداها آدم سميث ودافيد هيوم في القرن الثامن عشر بخصوص أهمية التعليم من الناحية الاقتصادية وكيفية الموقف الاقتصادي من هذا النوع من النشاطات وانتهاء بالدراسات والتعميمات النظرية المتطورة نسبياً التي توصل إليها الفريد مارشال في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بخصوص توضيح الدور الذي يلعبه التعليم.

اتصفت المحاولات والدراسات التي دارت حول المسائل الاقتصادية في مجال التعليم في هذه المرحلة :

1) صفة العمومية، وعدم الاعتماد في مجال صياغة الأحكام من قبل الاقتصاديين في القرن الثامن عشر والتاسع عشر على النتائج المتوخاة من الدراسات التطبيقية، بل كانت تلك الأحكام. إذ توصل الاقتصاديون إلى تلك الأحكام استنادا إلى المحاكمات العقلية والمنطقية البحتة ولم يكن بالإمكان التحقق منها تطبيقياً لعدم اعتماد الاقتصاديين في صياغة تلك الأحكام على وسائل وأدوات تطبيقية .

2) هي أن تلك المعالجات لم تكن معالجات متكاملة للمسائل الاقتصادية في التعليم بل كانت بمثابة معالجات جانبية– عدا بعض المعالجات التي قام بها الفريد مارشال – ليعرض لها الاقتصاديون في معرض معالجتهم كمسائل اقتصادية عامة.

3) تغلب الطابع الاقتصادي للبحث على تلك المعالجات إذ عالج الاقتصاديون تلك الموضوعات وفق منهجية اقتصادية ولم تعط أهمية للخصائص التربوية في معرض معالجاتهم للنشاطات التعليمية

4) عدم تملكها لوسائل إحصائية تستطيع تحديد العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، أو في تحديد وتقدير الآثار الاقتصادية للتعليم .

II. **المرحلة الثانية:**

وتشمل الاهتمام بالموضوعات الاقتصادية في التعليم خلال القرن العشرين والذي نما بصورة ملحوظة، ونمت معه حركة البحث التعليمي في هذا المجال ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها :

1) أدى تراكم الخبرات النظرية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

2) التطور الكبير الذي حصل في مجال الدراسات الاقتصادية بسبب توسع النشاط الاقتصادي وتعقده، وبسبب النمو الكبير في العمليات الإنتاجية الذي رافق التطور العلمي.

3) نمت الدراسات الخاصة بالموضوعات الاقتصادية في التعليم بعد الحربين العالميتين.

4) ظهور التعليم بوصفة نوعاً من النشاط ومجالاً لا يمكن تجاهله من وجهة النظر.

5) تزايد حجم الإنفاق الخاص للأفراد والمؤسسات غير الحكومية على التعليم.

6) شهد القرن العشرين حركة واسعة للنشاط العلمي لمختلف المنظمات الدولية والمؤسسات.

وقد أجريت في القرن العشرين العديد من الدراسات التي أجريت في مجال تحديد دور المعرفة والتعليم بين العوامل الأخرى التي تسهم في زيادة الإنتاج.

III. **المرحلة الثالثة :**

شهدت سنوات العقد الثامن من القرن العشرين سكوناً نسبياً في مجال الدراسات الاقتصادية في التعليم بعد ذلك الاهتمام والحماس الكبيرين اللذين ظهرا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات من قبل الاقتصاديين والتربويين والمخططين ومختلف الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والرسمية في مجال تنشيط الدراسات الاقتصادية في التعليم. وقد بدأت محاولات جدية في السنوات الأخيرة للبحث عن أساليب أكثر صلاحا في معالجة الموضوعات الاقتصادية في التعليم، وهكذا تعد هذه الفترة مرحلة للبحث عن أساليب وأدوات علمية تستطيع تجاوز الجوانب غير الدقيقة للطرق التي استخدمت خلال السنوات السابقة .

المطلب الثاني: رواد اقتصاديات التعليم

يبدو أن الحديث عن اقتصاديات التعليم في مجال التربية بصفة خاصة بدأ مرتبطا بالتخطيط التربوي خاصة مع ظهور العصر الثاني للتخطيط كما يسميه " سيلفان لوربيه" بذلك العصر الذي اجتاح التأكيد على أن التربية بوصفها استثمارا ينبغي لها أن تعطي البرهان على مردوديتها وعائدها. ولأهمية العنصر البشري في التنمية، اهتم رجال الاقتصاد بدراسة القيمة الاقتصادية للتعليم، ويمكننا من خلال هذا المطلب استعراض بعض أشهر رواد اقتصاديات التعليم.

I. آدم سميث (A.SMITH):

ويعتبر الأب المؤسس لاقتصاديات التعليم، ولقد ناقش سميث التعليم في مواضيع عد من كتابه "ثروة الأمم (1776)، وسجل ملاحظات عديدة شكلت الأساس الذي انطلق منه الكلاسيك، وتوصل إلى أن الجهد الإنساني هو جوهر كل الثروات، ومن أهم أفكاره:

- أنه من الأوائل الذين تحدثوا عن رأس المال البشري – وان لم يستعمل هذا المصطلح– واعتبر بوضوح التعليم والتدريب صورة تراكم رأس المال البشري، واستثمارا مفيدا للفرد والمجتمع.
- المؤهلات التي يكتسبها الفرد من العائلة –التعليم– تشكل رأس مال ثابت وحقيقي مجسد في الشخص.
- لاحظ أن التعليم من أهم عوامل تفاوت الدخول.
- أدرك العلاقة بين طبيعة النظام التعليمي والتقدم الصناعي حيث أرجع التقدم الصناعي الاسكتلندي إلى نظامها التعليمي.

- التعليم سلعة سياسية واجتماعية تساهم في منع الفوضى والانحلال الخلقي والرشوة وحفظ الديمقراطية.
- يؤيد سميث تدخل الدول في قطاع التعليم ولكن فقط عن طريق التمويل أما التسيير فيبقى للقطاع الخاص. (Adam SMITH, 1777)

II. ألفريد مارشال (A.MARSHALL):

تطرق **ألفريد مارشال** إلى مسألة التعليم في كتابه الشهير "مبادئ علم الاقتصاد" أثناء معالجته لموضوعي التدريب الصناعي وتوزيع الدخل، عبر عن أهمية التعليم بوصفه "استثمارا قوميا".

ونوجز أهم أفكاره فيما يلي:

- عرف الثروة الشخصية، بأنها مجمل القدرات والطاقات الفردية، وهي المسؤولة عن تكزين الأفراد الماهرين صناعيا، وهذا اعتراف صريح عن دور التعليم والتدريب في تنمية رأس المال البشري.
- في موضع آخر قام بتحليل وظائف التعليم وطرق تمويله في كتابه "التجارة والصناعة".
- ويعد ألفريد مارشال أول من حاول ربط العائد بنفقات الاستثمارات في التعليم وأقر أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة هي ما يستثمر في البشر.
- افترض كذلك أن عامل الربح يلعب دورا في قرار الاستثمار البشري كما في الاستثمار المادي.
- أكد مارشال وجود علاقة قوية بين التعليم والانتاج من خلال وصفه للمعرفة أنها أكثر عوامل الانتاج قوة لدى البشر.

III.وليام بيتي(WilliamPetty):

الوحيد قبل سميث الذي ناقش مسألة قيمة العنصر البشري، حيث يقترح أن قيمة الفرد تساوي 20 مرة قيمة المدخول السنوي للعمل. ومهما كانت الانتقادات المقدمة لهذه الطريقة إلا انها محاولة جادة للربط بين العنصر البشري والعمل بالفكرة الضمنية لرأس المال،بما أن عملية التقدير ترتكز على مبدأ رسملة الدخول أو حساب القيمة المالية للتدفقات المستقبلية للدخول. وهذا تعبير صريح على أن الانسان عبارة عن رأس المال بشري أو يمثل ثروة في حد ذاتها.

IV. كارل ماركس (MARX):

آراء ماركس توحي بقناعته الشديدة بدور التعليم والتدريب في تحديد مستقبل الأمم، ومن أهم أفكاره:

- القيمة السلعية لقوة عمل مركب تعادل ضعف القيمة السلعية لقوة عمل طبيعية على أساس أن التعليم مصدر للفعالية والدخل الأمثل.
- مستوى الدخل مرتبط بمستوى التكوين (التعليم– التدريب). وأن العمال المؤهلين هم الأقل عرضة للبطالة. (Denis Clerc, 1993)

V. مالتس(MALTUS):

جاء مالتس وهو صاحب نظرية السكان المشهورة وأنصاره ليؤكدوا من جديد أهمية التربية ومكانتها كعامل من عوامل التنمية الاقتصادية، وإذا تتبعنا آراءهم لوجدنا أنهم يشيرون إلى دور التربية في تنظيم العلاقة بين نمو السكان ونمو الموارد الطبيعية، إلى أن كتاباتهم لم تتعرض بشكل صريح لفكرة الاستثمار البشري.

VI. فيشر (Irving FISHER):

أدخل في نظريته رأس المال المعنوي العنصر الإنساني ضمن عناصر رأس المال، وقد أكد وجود استخدام رأس المال الانساني أينما وجد وإذا كان رأس المال هو الرصيد لاذي يؤدي إلى مزيد من الدخل بمضي الوقت فان الأموال التي تنفق على التعليم تؤدي إلى مزيد من الدخل. (عبلة عبد الحميد بخاري،)

ورغم ذلك يقال أن البداية الحقيقة أو أو الولادة حقل اقتصاديات التعليم كانت عقب الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في نهاية الخمسينيات وأوائل الستينات من القرن العشرين على يد روبرت سولو (R.Solow, 1957) وثيودور شولتز (T.W.S Chultz,1960) وجاري بيكر (G.S.Becker, 1962) ودينسون (E.Dension, 1962) وهاريسون (Haribson, 1964) وغيرهم.

وتعد الفترة 1960-1970 المرحلة التي تبلور فيها هذا الحقل وتطورت فيها الدراسات والأبحاث التطبيقية، وهناك من يسميها فترة أو مرحلة الحماس، وقد برز أيضا في هذا المجال عبد الله عبد الدايم وحامد عمار في الوطن العربي، أما في العقود الثلاثة التالية فقد برز بعض الاقتصاديين مثل جورج ساكاروبولس (G.PSACAHROPOULS) وتيلاك (Tilak) وغيرهما في الدول المتقدمة ومحمد غنيمة في الوطن العربي.

VII. لندبرج(Eric Lunberg):

أثبت لندبرج في بحوثه أن الإنتاج يرتفع برغم ثبات عامل رأس المال المادي وفي بحثه عن أسباب هذه الزيادة توصل في الختام إلى وجود علاقة بين هذه الزيادة وبين عوامل التعليم " التدريب والخبرة".

VIII. دينسون (Edward Denisan):

أقام دينسون دراسة عن أسباب زيادة الدخل القومي الأمريكي واستنتج أن كمية العمل ورأس المال (التجهيزات الإنتاجية) لا يمكن أن يفسر إلا جزء من هذه الزيادة. وتوصل إلى أن التعليم يساهم ب 23% في زيادة الدخل القومي.

وبرغم الانتقادات التي وجهت لهذه البحوث إلا أنها مهدت لفكرة رأس المال البشري عند شولتز.

IX. شولتز (T.W.Shultz):

يكاد يكون شولتز الرائد في مجال قياس العائد الاقتصادي للتعليم وقد تمكن من إحداث ثورة جديدة بطرحه لفكرة "الاستثمار في رأس المال البشري" بكل دقة ووضوح.

وذكر شولتز أن الزيادة في النمو الاقتصادي الأمريكي خلال 1929 و 1957 تعود إلى تعليم اليد العاملة.

يرى شولتز أنه مثلما التطور التقني موجه لتكوين رأس المال التقني، فإن التكوين (التعليم– التدريب) يعمل على تكوين رأس المال البشري.

X. بيكر (Becker Gary):

بيكر من الرواد الباحثين في مجال رأس المال البشري نشر دراسة سنة 1960 حول الاستثمار في التربية التي أثارت ردود فعل كبيرة، وله دراسات عديدة حاول من بينها تحليل العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، من أهم أفكاره:

- يستند طرح بيكر على الؤية التقليدية للكلاسيك التي تعتبر العامل الفردي المحور الوحيد في تعظيم الربح. فكذلك يرى بيكر في مجال التعليم:
- كل فرد يستثمر إلى غاية الحد الذي تقل فيه مردودية هذا الاستثمار (أي الحد الذي تعادل فيه الأرباح الصفر.)
- بين بيكر أن أرباح الذكور في الولايات المتحدة سنة 1950 تمثل 8.14 % من الإنفاق العائلي على التعليم الثانوي والعالي و 11% من مجموع الإنفاق الكلي. (Marc Gurand, 2005.)

وقائمة الاقتصاديين الذين كتبوا أو برزوا في هذا المجال طويلة لا يسعنا ذكرهم مثل: ميل (J.S.Mill)، سدجويك (H.SIDGWICK)، دالتون (H.Dalton)، بيجو (A.Pigou)، كانان (E.Cannan)، ماك كلوك (J.MCCULLOCH)، وودهول (Woodhall)، سكاروبولوس (Psacharopulos)، جون فيزي (J.Vaizey)....إلخ

المطلب الثالث: النظرة الاقتصادية للتعليم بحسب مختلف المدارس

حظي التعليم باهتمام متزايد من طرف الاقتصاديين كل بطريقته وحسب نظرته، وشكل محور العديد من الاسهامات في الفكر الاقتصادي،حيث زودنا هذا الأخير بثلاث مدارس مختلفة ساهمت في صياغة نماذج لاقتصاديات الموارد التعليم. سنحاول من خلال مطلبنا هذا تسليط الضوء على مختلف المدارس الاقتصادية التي تناولت التعليم كنوع من الاستثمار في رأس المال البشري.

I. النظرة الاقتصادية الكلاسيكية للتعليم:

يعد الاقتصادي (SMITH,A) من الاقتصاديين الأوائل الذين أسهموا في التحليل الاقتصادي النظري للتعليم وذلك في كتابه "ثروة الأمم"،ففي معرض حديثه عن رأس المال الثابت استعرض أربعة أشكال من هذا النوع من رأس المال، أولها: كل الآلات والأدوات والأجهزة الصناعية التي تسهل وتختصر العمل، وثانيها: كل البنايات التي تعد مصدر دخل سواء بإيجارها للغير، أو باستخدامها في العملية الإنتاجية، وثالثها: كل عمليات التحسين والتهيئة التي تتم على الأرض، ورابعها كل القدرات والكفاءات النافعة التي يكتسبها الأفراد، ويرى أن اكتساب هذه الكفاءات يكلف مكتسبها نفقات حقيقية طوال فترة تعليمه أو تدريبه، ويعتبر هذه النفقات رأس مال ثابت، ويعتبر هذه الكفاءات جزءا من ثروة الفرد، وبالتالي جزء من ثروة المجتمع الذي ينتسب إليه، ثم يجري مقارنة بين العامل الكفء الذي يتقن عمله وبين الآلة أو أي أداة صناعية من حيث تسهيلها واختصارهما العمل من جهة، ومن جهة أخرى من حيث النفقة المبذولة في كليهما والتي تعود عليهما بأرباح في المستقبل (.SMITH, 1776) .

وبما أن التعليم رأس مال ثابت يرى (A.SMITH) أن أجر العامل المتعلم يجب أن يتضمن جزءا لتغطية المال الذي أنفقه في سبيل تعلمه، يساوي على الأقل العائد العادي لنفس رأس المال المستثمر في شيء مادي آخر (A.SMITH, 1776.) فالتعليم إذن بالنسبة للفرد يعتبر تكلفة تعود عليه في المستقبل بدخل أعلى.

كما اهتم أيضا بتحليل نفقات التعليم ودور الدولة في دعم التعليم لما في ذلك من فائدة للمجتمع ككل، ودعا إلى ضرورة إدخال المنافسة إلى التعليم والتقليل من تدخل الكنيسة في التعليم، وأشاد بدور التربية الدينية لكل أفراد المجتمع في تكوين مواطنين صالحين غير أنه يرى عدم الجدوى من تعليم أبناء الطبقات العاملة من الشعب (SMITH . 1776)

أما (SAY.J-B.) فهو يعتبر التعليم الجيد رأسمال (SAY, 1803) يجب أن نستخلص الفوائد الموجودة فيه، بالإضافة إلى الأرباح العادية التي تنتجها الصناعة، ويعتبر أن الأعمال التي تتطلب تعليما (تكوينا) حرا جيدا يجب أن تتقاضى عائدا أكبر من تلك الأعمال التي لا تتطلب التكوين الجيد المسبق.

أما (MILL,J-S) في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" فقد أدخل المؤهلات العلمية في معرض تعريفه للثروة، وتحدث عن فشل آليات السوق مع قطاع التعليم مخالفا بذلك ما ذهب اليه (SMITH,A.) كما جاء في ذلك في كتاب " GRAVOT, Economie de l'éducation, 1993,P.8"، وأكد (MILL,J-S.) على أنه للوصول لتغيير عادات العمال يجب أن يكون هناك تعليما وطنيا لأبناء الطبقة العاملة (VAIZEY,1964.) .

II. النظرة الاقتصادية النيوكلاسيكية للتعليم:

لقد واصل الاقتصاديون النيوكلاسيك على نفس دأب الكلاسيك حين اعتبروا أن التعليم بإمكانه أن يجعل المواطنين يعملون على زيادة ثرواتهم ومن ثمة ثروة مجتمعهم بتقبلهم لقواعد عمل النظام الرأسمالي وعملهم بها. إلى أن جاء الاقتصادي النيوكلاسيكي (MARSHALL, A.) الذي يمكن اعتباره من الاقتصاديين الأوائل الذين أشاروا إلى القيمة الاقتصادية للتعليم حين اعتبر الاستثمار في البشر من أكبر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة.

ففي كتابه "مبادئ الاقتصاد" واصل (MARSHALL, A.) على نفس نهج أراء (SMITH, A.)، حين اعتبر أن التعليم وسيلة لتحريض النشاط الذهني، وبالتالي فهو يجعل الفرد أكثر ذكاء وحبا للإطلاع أكثر قدرة على التكيف، أكثر عطاء واستعدادا وانضباطا في عمله (MARSHALL, 1890)

ويقسم التعليم الى نوعين أساسيين: تعليم عام وتعليم تقني، ويعد من أنصار التعليم التقني للطبقات العاملة أو للطبقات المتوسطة لما له من دور مهم في النشاط الصناعي المتزايد في ذلك الوقت (MARSHALL, 1890)

ويخصص (MARSHALL, A.) جزءا كبيرا من تحليله الاقتصادي للتعليم لتحليل دور التعليم في اكتشاف العبقريات الموجودة في المجتمع – التي تعتبر حسب رأيه ثروة للمجتمع الذي تولد فيه – ويرى أن عدم استخدامها يعد هدرا للثروات المادية للبلد، ولهذا فهو يعتبر أن لا شيء يمكن أن ينمي الثروة المادية للبلد أكثر من تحسين المدارس وخاصة المدارس الابتدائية، ويدعو إلى ضرورة وضع نظام منح تسمح للأبناء العمال الموهوبين بمواصلة تعليمهم النظري والتقني.

ويرى أن القيمة الاقتصادية لعبقرية صناعية كبيرة واحدة تكفي لتغطية نفقات التعليم لمدينة بأكملها لأن فكرة عبقرية جديدة كفكرة BESSEMER مثلا تستطيع أن تزيد القدرة الانتاجية لإنجلترا أكثر من عمل مئة ألف عامل حسب قوله، إن نفقات التعليم المصروفة خلال سنوات عديدة لتعليم أبناء الشعب يمكن تعويضها إذ استطاعت أن تنتج واحدا مثل "DARWIN "، "NEWTON"، "PASTEUR"، "SHAKESPEARE" أو "BEETHOVEN". وهو يشبه التعليم بالواجب الوطني أو الخدمة الوطنية الذي يجب أن يتقاسم أعباء نفقاته الدولة والأفراد على حد سواء (MARSHALL, 1890).

كما حاول تحليل تأثير نفقات التعليم على عرض العمل، ويوصي في الأخير بضرورة عدم التقشف في الانفاق العمومي على التعليم ، لأنه يعتبر الانفاق على التعليم استثمارا في البشر من أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة.(MARSHALL, 1890) .

III.<u>النظرة الاقتصادية الحديثة للتعليم:</u>

وفي منتصف القرن العشرين تقريبا، انتقل اهتمام الاقتصاديين بالتعليم من مرحلة الحديث النظري عن دوره الاقتصادي إلى مرحلة محاولة قياس الآثار الاقتصادية للتعليم –خاصة في الدول الغربية–، من خلال أعمال (MINCER, 1958)، وخاصة أعمال (SCHULTZ T.W, 1960, 1961, 1963,1983) ، والتي حاول فيها قياس مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي، من خلال البحث في الآثار الانتاجية للتعليم وقد قادته أعماله عام 1961 إلى الدعوة بان يعامل التعليم على أنه استثمار في رأس المال البشري، وتحولت النظرة إلى التعليم من مجرد كونه قطاعا كباقي القطاعات الخدمية تخصص له أموال تقاس فعاليتها بما تضفيه إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى اعتبار التعليم نشاطا استثماريا له مردوده على مستقبل التنمية.

هذه الأعمال هي التي مهدت الطريق للاقتصادي الأمريكي "BECKER G.S." عام 1964 لإرساء قواعد نظرية " رأس المال البشري"، حيث اهتم بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري من تعليم ورعاية صحية وهجرية مع تركيز محور أبحاثه بصفة خاصة على التدريب لأنه من أكثر أنواع الاستثمار البشري توضيحا لتأثير رأس المال البشري على المتغيرات الاقتصادية مثل الايرادات والأجور والتكاليف وقد حاول أن يبرهن على أن معظم الاستثمارات في رأس المال البشري توضيحا لتأثير رأس المال البشري على المتغيرات الاقتصادية مثل الايرادات والأجور والتكاليف وقد حاول أن يبرهن على أن معظم الاستثمارات في رأس المال البشري تؤدي الى زيادة الايرادات (Becker, 1993)

خلاصة:

إن التحليل في مجال الاستثمارات في الموارد البشرية وزيادة تكوين رأس المال البشري يأخذ بالاعتبار عنصر **التعليم** على انه العامل الأكثر تأثيرا من باقي العوامل الأخرى كالتدريب والصحة والقدرات الطبيعية للأفراد وغيرها من العوامل. حيث شكل **التعليم** محور العديد من الاسهامات في الفكر الاقتصادي وتقلد العديد من النظريات برغم اختلافها بفكرة **التعليم** كاستثمار مربح ولم يعد ينظر إلى العملية **التعليمية** على أنها نوع من الخدمة تقدم للإنسان بمعزل عن العملية الاقتصادية بل على أنها استثمار للنهوض بمستوى حياة الأفراد والجماعة.

فالتعليم هو عملية بناء وتطوير المعارف والمهارات القدرات وكذا اتجاهات الأفراد ببغية تحقيق أهداف محددة وهو بذلك استثمار للموارد البشرية يعطي ثماره في حياة الأفراد وتنمية المجتمعات إذ يعد العنصر الأول والأهم والمؤثر في تكوين رأس المال البشري وعائده وإنتاجيته، لذا يتم التركيز على الاستثمار في **التعليم** أو ما يسمى **باقتصاديات التعليم**.

الفصل الثاني

اقتصاديات التعليم والنمو الاقتصادي

- **التعليم والنمو الاقتصادي**
- **الانفاق على التعليم والتكلفة منه**
- **العائد التعليمي**

تمهيد :

تتحقق التنمية بإحداث تغييرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى تطوّر في النظام الاجتماعي ككل، ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق تنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان، أي إحداث تغيير إيجابي في السلوكيات والطاقات الوظيفية، وهنا يأتي دور التعليم لإحداث هذا التغيير المنشود. ذلك أن التنمية الشاملة المستدامة لا تعتمد على رأس المال المادي فقط، بل إن الاحتياج الأكثر أهمية يتمثّل في وجود قوى عاملة مدربة ومؤهلة قادرة على الإنتاج بفعالية أكثر ، هذه القوى هي رأس المال البشري الذي يتراكم من خلال التعليم.

فالتعليم يعد من الأنشطة التي رافقت الإنسان منذ القدم، إذ حظي باهتمام دول العالم كافة من أجل النهوض بمجتمعاتها وفق مستوى من الحضارة المتطورة والعلم والمعرفة، فمستوى التعليم لا يعتبر فقط أحد مؤشرات التنمية البشرية بل يعتبر أيضا مؤشرا هاما للنمو الاقتصادي.

هذا ما سنحاول ابرازه من خلال فصلنا هذا مستندين إلى ثلاث مباحث نعرج في أولها على طبيعة العلاقة التي تربط بين التعليم والنمو الاقتصادي من خلال أبرز ما تناولته نظريات النمو الاقتصادي، محاولين التطرق إلى أهم هذه النماذج بالعرض والتحليل مركزين على النماذج التي أدرجت رأس المال البشري كمفسر ومؤثر على النمو الاقتصادي، ، لنتعرف في ثاني مبحث على أبواب الإنفاق على التعليم وأساليب تمويله، أما المبحث الثالث فخصصنا لدراسة العائد الاقتصادي للتعليم، وذلك من خلال التعرف على أساليب تقدير العائد الاقتصادي للتعليم.

المبحث الأول:التعليم والنمو الاقتصادي

نظرا لما لقياس دور تعليم القوى البشرية من أهمية في النمو والتنمية الاقتصادية ، فإن هناك حاجة للبحث في العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي . *جاء هذا المبحث لإبراز العلاقة التبادلية بين التعليم والنمو الاقتصادي من خلال ادراج أهم ما جاءت به نظريات النمو التي اعتبرت الاستثمار في رأس المال البشري أحد أهم مفسرات النمو الاقتصادي.*

المطلب الأول: عموميات حول النمو والتنمية الاقتصادية

قبل التطرق إلى طبيعة العلاقة التي تربط التعليم بالنمو الاقتصادي وتفسيرها ، لابد من توضيح بعض المفاهيم الأساسية حول النمو والتنمية الاقتصادية وإبراز الفرق بين المصطلحين هذا ما سنتناوله من خلال مطلبنا هذا.

I.ماهية التنمية الاقتصادية:

تتضمن التنمية قدرة الأفراد على البناء والتنظيم والتوجيه والابتكار والاستثمار وقدرتهم كذلك على زيادة حجم التعليم وتوسيعه بحيث يشمل كل فرد مما يساعد على نموه وبالتالي استثمار طاقات الأفراد وإشراكها في جهود التنمية والتنمية بهذا تكون غايتها ووسيلتها الإنسان.

1. تعريف التنمية الاقتصادية

التعريف الأول :تعرف التنمية الاقتصادية " بعملية التغيير المقصود و الواعي للهياكل الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع المتخلف لبلوغ مستويات أعلى من حيث الكم و النوع، لإشباع الحاجيات الإنسانية لغالبية .أفراد المجتمع" (حربي محمد موسى عريقات،2006)

التعريف الثاني: " العملية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، و التي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء "(محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، 2003.)، من هاذين التعريفين يتبين لنا أن التنمية الاقتصادية أشمل من النمو الاقتصادي، فبالإضافة لتضمنها عناصر النمو، تتميز عملية التنمية الاقتصادية ب:

- إحداث تغييرات في الهيكل و البنيان الاقتصادي، و المتمثلة في اكتشاف موارد إضافية جديدة و تراكم رأس المال، مع إدخال طرق فنية جديدة للإنتاج و تحسين المهارات و نمو السكان.
- إحداث تغييرات في تركيبة السكان من حيث الحجم و السن، و تتمثل كذلك التنمية في إعادة توزيع الدخل، وفي تغيير الأذواق مع إدخال تعديلات مرفقية و تنظيمية.

إن إعطاء مفهوم واضح لعملية التنمية هو خطوة مهمة وجوهرية لوضع البلد نحو الطريق الصحيح، وذلك أن الأخطاء الكبرى التي وقعت باسم التنمية قد زادت التخلف تعميقا، حيث أن السياسات والممارسات الخاطئة قد ادت إلى تنمية التخلف بأبعاده المتعددة، في الوقت الذي ارتبط تطور مفهوم التنمية عبر مراحل أساسية نتيجة تأثر الفكر التنموي في البلدان النامية بالفكر التنموي الليبرالي، الذي عجز عن حل الأزمات الجزئية والكلية لتلك البلدان نظرا لاعتماده على المكونات الفرعية لمفهوم التنمية، ومنها: (صالح صالحي، 2006.)

- ارتباط التنمية ببعض المؤشرات الاقتصادية :حيث اتخذت البلدان النامية على عاتقها اللحاق بالبلدان المتقدمة من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية كزيادة الدخل أو الناتج

الوطني، ومتوسط نصيب الفرد منه، وغيرها من المؤشرات المادية، مما أحدث خلطا والتباسا واضحا بين طبيعة العملية التنموية التغييرية وبين أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

- ارتكاز التنمية على الجانب الاقتصادي :حيث ارتبط الفكر التنموي في سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بالجانب الاقتصادي في المقام الأول، وبخاصة في ظل الانقسام الفكري بين الليبرالية والاشتراكية، مما جعل البلدان النامية منشغلة بتحقيق التقدم واللحاق بالبلدان المتقدمة، والتي حققت توازنات متعددة مع الجانب السياسي والثقافي والاجتماعي والعلمي وغيرها.
- التنمية تتناقض مع عملية التغريب :حيث أدى إخفاق جهود التنمية في البلدان النامية إلى إعادة ترتيب متطلبات التنمية، بعدما تسبب في أزمة فكرية تنموية، نتج عنها تصحيح الكثير من المصطلحات التنموية التي تم تعميمها، والتي استمدت من التراث الغربي الليبرالي، حيث تزايد الإحساس لديها بان التنمية ليست مجرد نمو اقتصادي بحت، بل هي حدث تاريخي حضاري يصيب مختلف الجوانب الاقتصاية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع، وهو الأمر الذي لا بد معه من الحفاظ على الهوية الوطنية ومبادئها القيمية في المجتمع.
- الانتقال من مصطلح التنمية إلى الإصلاحات الاقتصادية :حيث أدت أزمة التنمية وما خلفته من نتائج سلبية واضحة كالمديونية التي عانت منها البلدان النامية نتيجة العناصر السابقة، إلى جعل الفكر التنموي يرتبط بمختلف الإصلاحات الاقتصادية الجزئية والكلية لإدارة تلك الأزمة، وخصوصا تلك المتبناة من طرف صندوق النقد والبنك العالميين، في إطار برامج التعديل الهيكلي، والتي جاءت نتائجه قاسية على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، مما أوجب على تلك البلدان إعادة النظر في بعض الحقوق الإنسانية وضرورة

ضمانها لها، لأنه بالرغم من ازدياد اندماجها في الاقتصاد العالمي، فإن حالة تلك الفئات لم تتحسن، بل وتدهورت، مما ظهر فكر تنموي جديد قائم على صياغة البرامج الإصلاحية الذاتية.

2. قياس التنمية الاقتصادية:

مر وقت طويل والاقتصاديون يعاملون قضية التنمية كما لو كانت لا تعدو كونها أكثر من تدريبات وممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد التطبيقي منفصلة عن الأفكار السياسية ومستبعدة دور الأفراد في المجتمع، إلا أن تم جمع نظرية في الاقتصاد السياسي تشرح كيف تستطيع المجتمعات أن تكون أكثر إنتاجا وأيضا أعلى جودة، وذلك من خلال تنمية البشر بدلا من تنمية الأشياء، أي تحقيق التنمية البشرية (ميشيل تودارو، 2007)

و لقد تطورت مقاييس التنمية الاقتصادية مع مرور الزمن، ففي البدء كان مقياس التنمية هو الناتج القومي الإجمالي، ثم أصبح الناتج القومي الفردي، ثم تغير إلى مؤشرات الرفاهية الاجتماعية وتطور أخيرا إلى مؤشر التنمية البشرية المستدامة.

مؤشر التنمية البشرية (HDI) : جاء هذا المؤشر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك من خلال تقاريره السنوية المعروفة بتقارير التنمية البشرية الذي بدأ عام 1990 ومقياس (HDI) يحاول أن يرتب جميع البلدان على مقياس يبدأ بالصفر وهي المرتبة الأدنى وينتهي بواحد وهي المرتبة العلى في مقياس التنمية البشرية.

ويستند هذا المقياس على ثلاثة أهداف للتنمية وهي:

- طول فترة الحياة، وتقاس بتوقع الحياة عند الولادة.
- المعرفة وتقاس بمعدل موزون من تعليم الكبار، ومتوسط سنوات الدراسة.
- مستوى المعيشة ويقاس بمعدل الدخل الحقيقي للفرد.

فمقياس (HDI) يعمل على ترتيب كل البلدان إلى ثلاث مجموعات:

1) التنمية البشرية المتدنية: (0.0-0.50)

2) التنمية البشرية المتدنية: (0.50-0.79)

3) التنمية البشرية المرتفعة: (0.80-1.0)

وهكذا فإن مقياس التنمية البشرية يأخذ ثلاث مؤشرات في الاعتبار وهي توقع الحياة والتعليم والدخل الحقيقي للفرد.

3. <u>استراتيجيات التنمية الاقتصادية:</u>

1) إستراتيجية النمو المتوازن:

تنص هذه الإستراتيجية على ضرورة إعطاء كل القطاعات الاقتصادية أدوار متوازنة، من حيث مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية، أو هو عبارة عن الاستثمار الواسع و المتزامن في جميع القطاعات الصناعية، و يعتبره آخرون. بأنه التنمية المتوازنة بين القطاعات التحويلية و الزراعة. النمو المتوازن يحتم تحريك كافة القطاعات والنشاطات، لأن إعادة بناء الزراعة و تعزيز عملية التصنيع هما جزءان من مشكلة واحدة .و كذلك عملية التخطيط لمجموعة من الصناعات في آن واحد من شأنه الرفع من معدل

النمو الاقتصادي بخلاف الحالات الأخرى، و ذلك راجع لكون المنظم الفردي يهتم بالناتج الحدي الخاص فقط.

2) إستراتيجية النمو غير المتوا زن:

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد .و من بين رواد نظرية النمو غير المتوازن نجد "هيرشمان"، الذي أكد على أن إقامة مشروعات جديدة

يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى قادمة .و عليه ينبغي على السياسات و الخطط الإنمائية للدولة تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية .و الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلقها .من بين الانتقادات الموجهة لنظرية النمو غير المتوازن تمثل أساسا في كيفية اختيار القطاع الاستراتيجي، و كذلك في عدم توفر الموارد اللازمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة، سواء من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام.

4. تحديات التنمية ومعوقاتها:

برزت منذ أواخر التسعينات مقاربات مختلفة جوهريا لعملتي النمو والتنمية الاقتصاديين وأهدافهما ومعوقاتهما، نتج عنها مزيد من التركيز على الجوانب غير الاقتصادية المتعلقة بعملية التنمية، ليس فقط على شكل وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي، بل كأهداف هامة في حد ذاتها، وانعكس ذلك في الانتباه الأكثر عمقا الذي يوليه الأفراد والدول والوكالات الدولية الآن للجوانب الاجتماعية والسياسية والبيئية للتنمية، حيث وبالنظر إلى النتائج المذهلة التي حققها النمو الاقتصادي خلال العقود الأخيرة على مستوى العالم مثل نمو التجارة العالمية والاستقرار الجزئي والنسبي للاقتصاد الكلي للاقتصاديات المحلية، فإن هذا لم يكن كافيا لعملية التنمية التي تهدف إلى الرفع من المستوى المعيشي المتأثر بالعديد من المعوقات، أهمها:

أ- **عوائق اقتصادية** :حيث يرى بعض الاقتصاديين أن أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية في البلدان النامية يتمثل في:

- **الدائرة المفرغة للفقر** :حيث أن انخفاض الدخول في الدول النامية هو السبب الرئيس لتدني معدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار، مما يعني ضمنيا انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، خصوصا إذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي بما يؤدي إلى انخفاض الادخار الشخصي، وباستمرار هذه الحلقات المتصلة يستعصي على تلك البلدان التقدم في مسار التنمية، إلا إذا قامت بكسر حلقة الفقر وآثارها الجانبية، سواء بالاعتماد على التمويل الخارجي كسبب لزيادة الاستثمارات التي عجزت عنها المدخرات المحلية(مع أنها ليست الوحيدة المؤث رة على الاستثمار، بل وحتى تدني الكفاءة الاستغلالية للطاقة الإنتاجية المتاحة التي تعاني منها تلك البلدان، وغياب الفرص الاستثمارية والمجدية، أو القيام بإصلاحات عميقة لعمل اقتصاد السوق، أو غيرها من التدابير التي تجعل الفقراء يساهمون في الإنتاج ومن ثم في النمو.
- **ضيق حجم السوق** :إذا كانت التنمية قد حشدت لها التأييد النظري فيما يخص تبني إستراتيجيات التصنيع كمفتاح للتقدم الاقتصادي والذي تعاني منه البلدان النامية في شكل نقص السلع والخدمات الضرورية وغيرها، فإن تلك الاستراتيجيات اقتضى إنشاء المصانع الكبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم في رفع كفاءة التشغيل والاستفادة كذلك من التطور التقني في خفض كلفة وحدة الإنتاج وزيادة ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة . غير أن مردّ عدم استطاعة تلك البلدان إنشاء الوحدات الإنتاجية الضخمة هو ضيق حجم السوق والذي يطعزى إلى قصور الطلب المحلي عن استيعاب الطاقة القصوى للإنتاج، والذي تسببت فيه الحلقة المفقر للفقر

ب- **عوائق سياسية ونظامية** :يرى بعض المفكرين الاقتصاديين المعاصرين أمثال سمير أمين أن على البلدان الصناعية تحمل مسؤولياتها تجاه البلدان النامية وما آلت إليه أوضاعها،

وهذا بتعويضها بدعم التنمية لديها، حيث أن معظمها كانت تحت وطأة الاستعمار لفترة زمنية طويلة، مما جعلها تعاني من تبعات ذلك من خلال:

- **التبعية السياسية** :وهي ما يعاني منه معظم بلدان أمريكا الجنوبية وآسيا أ وفريقيا بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي، حيث أن معظم أنظمتها الدستورية ا ولقانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمريها، مما يجعلها معرضة من وقت لآخر للتهديد الأجنبي إذا لم تسر في نفس مسارها، كسن التشريعات المختلفة، والتي قد تتعارض مع الأعراف والتقاليد المحلية، الأمر الذي قد تستخدمه البلدان المستعمِرة كورقة ضغط على حكومات تلك البلدان(من خلال المعارضة المحلية .)فمثلا تنتشر الثقافات الغربية ا ولمؤسسات المروجة لها ا ولمؤسسات الاقتصادية المتنوعة داخل تلك البلدان مما يجعلها تسيطر على تجارتها الخارجية ا ولداخلية وجعلها فقط سوقا لمنتجاتها المصنعة، وممونا لها بالمواد الأولية الخام التي تتوفر لديها، لتمنع بعد ذلك التحول السريع نحو التصنيع وبناء قاعدة صناعية محلية تعتمد على الذات، فتعوق بذلك بناء التكنولوجيا المحلية.
- **عدم الاستقرار الأمني** :إن عملية التنمية تتطلب تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون وجود مناخ سياسي فعال يمنح الاستقرار الأمني، الذي يعتبر شرطا ضروريا لجذب المستثمرين، ولأجل ذلك يطلب من الحكومات في البلدان النامية تجنب الاضطرابات العرقية ولأمنية وكذا المنازعات الخارجية واندماجها مع القانون الدولي، سواء ما تعلق بتعزيز الديمقراطية، أو ما تعلق بالحكم الراشد، مع ضرورة الحرص على استقرار الحكومات المنتخبة لفترة زمنية مقبولة، تسمح بتنفيذ مخططات التنمية.

ت- عوائق اقتصادية -اجتماعية :قد تكون لعملية التنمية آثارا سلبية في أوائل مراحلها على الفئات الدنيا في المجتمع، مما يعني ضمنيا تدنى دخولها، مما ينعكس سلبا على الإنفاق

الاستهلاكي وغير الاستهلاكي لتلك الفئات، بما يتطلبه النمو من تشجيع القطاع الخاص وزيادة الطلب على التعليم والتدريب والتكوين كوسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية والمهنية وزيادة حجم ونوعية السلع والخدمات المتداولة، مما قد تكون له آثار على أولئك الذين يتمتعون بقدر محدود من التعليم والتأهيل، فتنتشر البطالة في صفوفهم مقارنة بالفئات الأخرى، الأمر الذي يجبرهم مع مرور الوقت على زيادة المخصصات المالية للإنفاق على التعليم والتكوين كإحدى السبل لرفع مداخيلهم وتحسين مستويات معيشتهم، لتقليص الفجوة بينهم وبين الطبقات المتوسطة والغنية.

II. ماهية النمو الاقتصادي

تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون، حيث وصف أغلبهم النمو الاقتصادي بالعملية المعقدة – عملية تحول اقتصادي واجتماعي وسياسي – وقد تم استعمال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كمعايير لتعريف النمو الاقتصادي، هذا ما سيتم توضيحه.

1. تعريف النمو الاقتصادي:

تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون خلال منتصف القرن الماضي، واعتبروا أن النمو الاقتصادي هو عملية تحول اقتصادي واجتماعي وسياسي معقدة، وأكدوا خلال نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تصحيح للسياسات الوطنية (روبيرتو زاغا، 2006.). والتي تؤدي إلى تحقيق عجز أقل في المالية العامة وقيودا على التجارة الدولية والتدفقات المالية وقد

تم استعمال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كمعايير لتعريف النمو الاقتصادي، وهذا ما سيتم توضيحه.

النمو الاقتصادي – هو تلك الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن– (عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2003.)، هذه الزيادة تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة ويتم التعبير عن النمو الاقتصادي بالتغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي GDP .

ويجب أن يتحقق النمو الاقتصادي دون حدوث مشاكل مثل التضخم واختلال موازين المدفوعات. ويمكن احتساب متوسط دخل الفرد بالطريقة الآتية:

$$\text{متوسط الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل الكلي}}{\text{عدد السكان}}$$

ونلاحظ أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، هذا الأخير يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها (عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2003.). أما الدخل الحقيقي فيعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

والذي يعبر عن كمية السلع والخدمات التي يتحصل عليها الفرد من خلال إنفاقه لدخله النقدي خلال فترة زمنية معينة فإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) فان الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض وتتدهور مستوى معينة أما إذا زاد الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار بنفس النسبة فان الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا وبالتالي فان معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يساوي:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

أو:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني

أما الاقتصادي S. Kuznets فيعتبر النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي (Regis BENICHI, Marc NOUSCHI, 1990).

ويمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي إلى: (Jacque, BRASSEUL , 1990.)

1) نمو اقتصادي موسع: فيه يتم نمو الدخل بنفس معدل السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.

2) نمو اقتصادي مكثف: فيه يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فان الدخل الفردي يرتفع.

2. عناصر النمو:

يوجد العديد من العوامل التي تحدد التطور الاقتصادي والتي توضع في شكل مجمعات تتمثل أساسا في العمل، رأس المال والتقدم التقني. تركيبها في نسب عقلانية مختلفة تتضمن مستويات من الإنتاج وتتضمن:

أ- عنصر العمل:

والذي يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية. (محمد ناجي حسن خليفة، 2001)

ب-عنصر رأس المال:

إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية، تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التقدم التقني وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

ت- عنصر التقدم التقني:

هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فعالية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وان بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فان ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعملاء بكل دولة فان الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشر واسع القبول. (محمد ناجي حسن خليفة، 2001)

3. مقياس النمو الاقتصادي:

إن قياس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي، يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط ومن أهمها:

1) المعدلات النقدية للنمو:

ويتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم ونسب التحويل فيما بين مختلف العملات والأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول مع محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع الدول مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة ويتم قياس قيم

معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية، الثابتة والدولية. (محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، 1990)

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:**

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا وذلك باستخدام العملات المحلية ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة ويتم باستخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني ومع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:**

أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم الاقتصادي وهذا ما استلزم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:**

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال الدراسة التجارة الخارجية وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم.

2) المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس معدل النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، وكان هذا

نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان بالدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج.

أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل عدد الأطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من أطوال الطريق العامة. (محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، 1990)

3) مقارنة القوة الشرائية:

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى.

وكانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته ومعدل تبادل العملة الوطنية بالدولار.

ورغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقم بالأخذ بهذه الطريقة لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الاقتصاد المخطط في سبعينيات القرن الماضي، وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة. (محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، 1990)

4. أسباب أو مصادر النمو الاقتصادي:

يلاحظ على العموم في تحليل النمو الاقتصادي أن أسبابه أو مصادره ترتكز في عوامل عديدة أبرزها:

1) تزايد في مدخلات العمل:

تنجم عن زيادة عدد السكان وتزايد معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي.

2) **تحسين في نوعية مدخل العمل:**

فالناس أصبحوا أكثر تعليما وصحة مما كانوا عليه في الماضي ونتيجة لذلك فان ما يمتلكه المجتمع من مخزون رأس المال البشري قد ارتفع مسهما في إنتاجية أكبر

3) الزيادة في رأس المال الطبيعي:

من أجل زيادة مخزون الأمة من رأس المال الطبيعي أن تدخر أكثر أي أن تتخلى عن بعض من استهلاكها الحالي من أجل إنتاج السلع الرأسمالية التي يسمح باستهلاك مستقبلي أكبر ويمكن الإضافات إلى مخزون رأس المال الفيزيائي الأفراد من إنتاج اكبر في ساعة العمل أو بعبارة أخرى تزيد الإنتاجية.

4) **اقتصاد الحجم:**

كلما زاد حجم المؤسسة والسوق ينمو الاقتصاد. وتشير تجارب الأمم إلى أن الناتج يفوق الزيادة في حجم المدخرات.

5) **تحسين التقنية:**

عند تطبيق المعلومات (المعارف) الجديدة على عمليات الإنتاج فإنها قادرة على تقليص كمية الموارد الضرورية للإنتاج كما أنها قد تقدم منتجات جديدة وتستعمل مواد لم تكن ذات قيمة اقتصادية أو لم تكن تستعمل استعمالا اقتصاديا وتقدر إحدى الدراسات الاقتصادية الحديثة "أن التقدم في المعرفة" قد أسهم بنحو 28% من إجمالي الزيادة في الناتج في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين 1929 و 1982.

III.الفرق بين النمو والتنمية:

تعتبر التنمية والنمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهم الدول التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعبها، ولكن يجب الانتباه إلى وجود فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

فالنمو الاقتصادي يعني – في الغالب – حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان، فزيادة الدخل الكلي لا تعني بالضرورة زيادة في النمو الاقتصادي، إذ إن علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وذلك لتأثير نمو السكان على النمو الاقتصادي لدولة ما.

إذا فمفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة.

وعلى نقيض منه، تركز التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج، وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، أي إنها لا ترتكز على الكم فقط، بل تتعداه إلى النوع، وبصفة عامة تعرف التنمية بأنها العملية التي تسمح أو يتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوبا بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة.

إذن فالنمو الاقتصادي يدل على الارتفاع في الانتاج اقتصاديا على المدى الطويل وما هو إلا مرادف لزيادة الدخل القومي، أي أن النمو يعنى بالتوسع الكمي في التطور الاقتصادي، في

حين أنه في مفهوم التنمية التي تعني مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تصحب عملية النمو يتم إدماج الجوانب الكمية والنوعية (Jon Gatte, 2002.)

المطلب الثاني: تطور نظريات النمو الاقتصادي

عرفت نماذج النمو الاقتصادي تطورا هائلا وذلك على يد مجموعة من الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم وإيديولوجياتهم انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية ممثلتا بآدم سميث، ريكاردو ومالتيس. لتليها فيما بعد بعض المحاولات التي استعملت النماذج الرياضية على نطاق واسع وأول هذه النماذج قدمت من طرف كل من "Ramsey 1928" و "Young 1928 " و " Shumpeter 1943 " بالإضافة إلى كل من "Haroud 1939 " و "Domar 1947 ". وفي ظل الانتقادات الموجهة لهذه النظريات وخاصة النموذجين الأخيرين ظهر نموذج أكثر تحليلا مقدما من طرف الباحث النيوكلاسيكي "R. Solow 1956 " كان هدفه البحث عن أسباب الاختلافات بين الدول في درجة الغنى والفقر. وقد ساهم هؤلاء الكتاب جميعهم في تكوين الإطار الأساسي لنظرية النمو الاقتصادي، فقد جاءت بعدة أفكار أساسية أهمها: التوازن الحركي، المنافسة التامة، التحليل وفق العائد المتناقص، التراكمات الرأسمالية، دراسة العلاقة بين الدخل الفردي والنمو السكاني.

هذه النظريات طورت فيما بعد بشكل أفضل وعلى نطاق واسع وذلك انطلاقا من منتصف الثمانينات من القرن الماضي وهي التي تسمى الآن بنماذج "**النمو الداخلي**" وكانت أول وأهم المساهمات فيها مقدمة من طرف الاقتصادي " Romer 1986 " ونموذجه لسنة 1990 بالإضافة إلى مجموعة من المساهمات والمحاولات الأخرى المقدمة من طرف كل من " Lucas 1988 " و " Baro " و " Robilo ".

سنحاول التطرق إلى أهم هذه النماذج بالعرض والتحليل مركزين على النماذج التي أدرجت رأس المال البشري كمفسر ومؤثر على النمو الاقتصادي.

I. نظريات النمو الخارجي:

تعد نظريات النمو الخارجي من أهم النظريات التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي وأبرزت أهم محدداته، كما ا عتبرت أن للتقدم التقني أثر على النمو الاقتصادي و لكنه يتحدد خارج النموذج، و لذلك سميت بنظريات النمو الخارجي، *وعليه سنحاول ابراز أهم ما تناولته هذه النظريات من أفكار ومحددات مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي.*

1. النمو عند المدرسة الكلاسيكية:

شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وآرائهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه .ولعل من أهم تلك الأفكار كانت في كتابات كل من آدم سميث، ريكاردو، ومالتس، لتناول كل منهم فيما يلي:

1) مفهوم آدم سميث:

يعتبر سميث و بخلاف الطبيعيين الذين يعتبرون بأن القطاع الزراعي هو القطاع الوحيد المنتج في البلد، بأن القطاع الصناعي له الدور الأساسي في عملية النمو، كما أنه لم يغفل دور القطاع الزراعي في عملية النمو هذه .اعتبار سميث أو تركيزه على القطاع الصناعي راجع لتزايد الغلة في القطاع الصناعي الناتجة عن طريق تقسيم العمل، الذي يسمح بزيادة إنتاجية العمال في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي.

لاسيما عندما يتوافر قدر من الطلب الفعال والحجم المناسب من رأس المال، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الدخل الوطني، ومن ثم يؤثر تزايد الدخل في زيادة السكان، لأنه يعد حافزا ودافعا له، وما أن تأخذ المعدلات السكانية بالنمو، حتى يزداد الطلب وتتسع السوق وتعقب ذلك زيادة الادخار . فيمكن اعتبار أن ثروة المجتمعات أو تحقق النمو الاقتصادي في مجتمع ما راجع حسب سميث إلى تقسيم العمل و توسيع السوق المحلية(حرية التجارة الخارجية)، و إلى تراكم رأس المال.

أ- تراكم رأس المال:

يعتقد آدم سميث بأن تراكم رأس المال الناتج عن الفرق بين الدخل الناتج والتكاليف الأولية ضروري في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر بأن الاقتصاد الوطني بحاجة إلى التراكم الرأسمالي الناجم أو المتوقف على قدرة الأفراد على الادخار وبالتالي الاستثمار، فالنظرية الكلاسيكية لا ترى بعين الرضا المغالاة في الاستهلاك، بل تنادي إلى نوع من التقشف الذاتي واستعمال الأرباح و العوائد في شراء الآلات و المعدات. (فتح الله و لعلو، 1981.)

ب- تقسيم العمل:

يعتقد آدم سميث بأن " تقسيم العمل و تعدد المهن و وضوح التخصصات يؤدي إلى زيادة عدد السلع و تحسين جودتها (أحمد فريد مصطفى، 2000)، كما يرى سميث بأن تقسيم العمل يسمح بزيادة إنتاجية العمال في القطاع الصناعي أكثر من القطاع الزراعي، و يؤدي كذلك تقسيم العمل حسب سميث إلى إحداث وفورات خارجية، و بالإضافة إلى التقدم التقني الذي يرفع من الطاقة الإنتاجية سيزداد تراكم رأس المال من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل.

ج- حرية التجارة الخارجية:

يرى سميث بضرورة توسيع الأسواق المحلية، و ذلك بتسويق السلع إلى الخارج، فاتساع السوق حسب سميت أداة مهمة في عملية التنمية،" لأنها ستسمح بتقسيم العمل تلقائيا، و أن الإنتاجية

سوف تزداد، و ستؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، و هذا سيؤدي أيضا إلى زيادة السكان "، كما أن "التجارة الحرة تقود إلى توزيع كفئ للموارد خاصة في ظل تنظيم السوق نفسها بنفسها(اليد الخفية) التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية".

2) مفهوم ريكاردو:

اعتقد ريكاردو بأن النمو الاقتصادي يتحدد بواسطة قانون تناقص الغلة .و القيمة المضافة تتوزع أو تقسم بين ثلاثة أعوان هم :ملاك الأراضي(الريع) ، الأجراء أو العمال (أجر الانتاج)، وأصحاب رؤوس الأموال (الربح).

أ. **الرأسماليون:**

حسب ريكاردو يلعبون الدور الرئيسي و الأساسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة.

ب. **العمال:**

إنهم حسبه مهمون، لكنهم أقل أهمية من الرأسماليين، لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي فهذا الأخير هو الذي يوفر الآلات والعتاد ...وكل ما يحتاجون إليه للقيام بعملية الإنتاج.

ج. ملاك الأرضي:

يعتبرون غاية في الأهمية خاصة في المجال الزراعي، لأنهم يقدمون الأرض التي تعتبر العنصر الأساسي للعمل الفلاحي . لما ينمو عدد السكان يؤدي ذلك إلى زيادة الانتاج الزراعي، الذي يؤدي بدوره إلى استغلال الأراضي الجديدة و لكنها أقل خصوبة .وتكاليف الانتاج سترتفع مؤدية إلى زيادة أجور العمال و زيادة ريع أصحاب الأراضي، بينما يؤدي إلى تناقص أرباح أصحاب رؤوس الأموال .ونظرا لكون الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأسمال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم، والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود.

3) مفهوم مالتوس:

ركز مالتوس "**Maltus**" في نظرتيه على فكرتين أساسيتين، هما السكان و فكرة الطلب الفعال، فنظريته حول السكان تنص على أن نمو السكان يتبع قانون متوالية هندسية متزايدة، في حين أن معدل النمو الإنتاجي يتبع قانون متوالية حسابية، معنى هذا أن زيادة عدد السكان يفوق معدل زيادة الغذاء، مما يؤدي إلى حدوث المجاعات، و يؤدي إلى تناقص عوائد القطاع الزراعي .و في سياق متصل، فقد اعتبر" روبرت مالتوس " بأن البؤس الذي حدث في انجلترا مرده إلى القانونين السابقين.

إن زيادة عدد السكان وفق قانون المتوالية الهندسية المتزايدة و معدل النمو الإنتاجي حسب قانون المتوالية الحسابية، معناه أن نصيب الفرد من الدخل يتجه إلى الانخفاض حتى يصل إلى حد الكفاف، مما يدل على أن عدد السكان يعيق عملية تراكم رأس المال، و بالتالي يعيق عملية النمو الاقتصادي .و الخروج من هذه الحالة أو الحل حسب" مالتوس "يكمن في شيئين اثنين هما:تقليل عدد السكان عن طريق الوفيات و قلة الولادات و العزوبة ويشجع النمو السكاني النمو الاقتصادي في حالة زيادة الطلب الفعال .أما عن فكرة مالتوس الثانية، فقد تمثلت في تأكيده على أهمية الطلب لتحديد حجم الإنتاج، على عكس المفكرين الآخرين الذين يعتبرون أن العرض هو من يخلق الطلب استنادا إلى قانون المنافذ ل"جون باتست ساي" ."فمالتوس "يرى بأن الطلب الفعال ينمو بالتناسب مع إمكانيات الناتج إذا أراد الحفاظ على مستوى الربحية، كما ركز" مالتوس "على ضرورة إدخار ملاك الأراضي والاستثمار المخطط للرأسماليين، لأن عدم التوازن بين الادخار و الاستثمار يمكن أن يقلل الطلب على السلع، وينخفض بذلك الاستهلاك الذي يعيق التنمية.

2. النمو حسب المدرسة الكينزية

لقد عصفت أزمة الكساد الكبير خلال الفترة **(1930 –1939)** بركائز و قواعد النمو عند المدرسة الكلاسيكية، ودعت إلى إعادة النظر في مسألة النمو الاقتصادي. فجاءت أفكار المدرسة الكلاسيكية كملاذ وكبديل لتصحيح الاختلال الظاهر أنذاك.

1) النمو عند"كينز:

كانت بداية الاهتمام لإيجاد حل وإعادة النظر في مسألة النمو الاقتصادي منذ سنة **1939** عن طريق الاقتصادي "كينز"، الذي قدم مجموعة من الآراء و الأفكار كمحاولة منه إيجاد حل للوضع الراهن، في الوقت الذي فشلت فيه المدرسة الكلاسيكية عن إعطاء تفسيرات لهذه الأزمة، و قد تمثلت أفكار" كينز "في:

- ✓ **ركز" كينز** "اهتماماته على الاقتصاد الكلي بخلاف المفكرين الكلاسيكيين الذين ركزوا اهتمامهم على كيفية تراكم رأس المال، و ذلك من خلال اهتمامهم بتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين بأن أرباحهم هي مصدر تراكم رأس المال الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو.
- ✓ **اعتبر" كينز** "أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض .و لحلها يرى كينز ضرورة تحريك الطلب من أجل تحريك العرض، وبالتالي استعادة عملية النمو لسيرورتها وعليه فإن الأمر يتطلب حسب" كينز –"تحديد محددات الطلب الكلي، و الذي يعرفه كينز" على أنه الجزء منن الدخل الوطني أو القومي الذي ينفق على الاستهلاك و التراكم " (سالم توفيق النجفي، 1988.)

يرى" كينز "بأن الطلب الفعال يحدث عند أي مستوى من التشغيل، و ليس بالضرورة عند التشغيل الكامل فقط كما نص عليه" الكلاسيك .ويرى كذلك بأن البطالة تحدث بسبب نقص

الطلب الفعال، و للتخلص منها لا بد من حدوث زيادة الإنفاق، إما عن طريق الاستهلاك أو الاستثمار.

- ✓ **يرى كينز** بحتمية تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي من أجل الاقتراب من التشغيل التام، و الذي لا يمكن أن يحدث تلقائيا– حسب" كينز –"على عكس المدرسة الكلاسيكية .و يعتقد كذلك بأن البطالة ستبقى كمشكلة في الأجل الطويل، ما لم تلعب الحكومة دورها في الاقتصاد الوطني.
- ✓ **يري" كينز** "أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، وأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم التشغيل، و يتحقق ذلك عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي .و يرى كذلك بأن الدخل و التشغيل يعتمدان على معدل الاستثمار الذي يتحدد من جهة بالكفاية الحدية لرأس المال، أو العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، و من جهة ثانية يتحدد بسعر الفائدة، الذي يتحدد بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود، فتغيرات الدخل تتحدد عن طريق الزيادة في الاستثمار وفق ما يسمى بالمضاعف الكينزي:

التغير في الدخل (Δy) = المضاعف (M) × الزيادة في الاستثمار (ΔI)

2) نماذج النمو الكينزية:

سنتطرق إلى أشهر النماذج الكينزية على الإطلاق، نموذج "هارود **Harood**" **1939**، و نموذج" دومار **Domar**" **1946**.

أ. نموذج هارود:

تعرض نموذج" هارود "إلى صعوبة تحقيق توازن ديناميكي على المدى البعيد، وينطلق نموذجه من التمييز بين معدلات ثلاث للنمو:

- **معدل النمو الفعلي (g):** يساوي إلى

$$g = \frac{\Delta y}{y}$$

حيث:

Y: الدخل الوطني

Δy*: تمثل التغير في الدخل*

و قد افترض" هارود "بأن الادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل، أي أن:

$S = sY$ .....**(01)**

حيث s يمثل الميل الحدي للادخار و هو محصور بين **0** و **1** و أن هذا الادخار الذي يطلق عليه الادخار الفعلي عند وضع التوازن يتساوى مع الاستثمار الفعلي .عند التوازن في سوق السلع نجد أن الاستثمار يعادل الادخار:

$I = S$ .....**(02)**

و الذي يكافئ:

$I = sY = I = k\Delta y$ .....**(03)**

حيث k ثابت و يرمز إلى معامل رأس المال ومنه نحصل على:

$sY = k\,\Delta y$ .....**(04)**

و بقسمة طرفي المعادلة على Y نحصل على:

$$k\,{\Delta y}/{y} = s \Rightarrow {\Delta y}/{y} = {s}/{k} = g_w \text{.....(05)}$$

فالتوازن يحتم أو يستلزم أن يساوي معدل النمو المضمون النسبة ${S}/{k}$ فالنمو الفعلي مرتبط بسلوك أو قرارات الأفراد(المستهلكين) و بسلوك المقاولين.

- **معدل النمو المضمون** (g_w):

هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة ، والذي يتناسب مع نسبة الدخل التي ادخرته، ومن أجل تحديد هذا المعدل، نستعين بنظرية المضاعف و مبدأ المعجل أي إن الميل الحدي للادخار "**S**" في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف، و **c** المعامل الحدي لرأس المال اللازم للمقاول لكي يعظم أرباحه والذي يدخل في المعجل .و مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة أو التوازن بين الاستثمار و الادخار فإننا نحصل على:

$$S = sY_0 = I = c\Delta y \Rightarrow sY_0 = c\Delta y \dots\dots\dots\dots (06)$$

و بقسمة طرفي المعادلة على Y نحصل على:

$${c\Delta Y}/{Y_0} = s \Rightarrow {\Delta Y}/{Y_0} = {s}/{c} = g_w \dots\dots\dots\dots\dots (07)$$

فالتوازن يحتم أو يستلزم أن يساوي معدل النمو المضمون النسبة ${s}/{c}$ حيث sY_0 الادخار المحقق في الفترة 0،

و $(c = \Delta Y = c(Y_1 - Y_0))$ الاستثمار المرغوب فيه

- **معدل النمو الطبيعي:**

يعرفه" هارود "بأنه أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان، والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ .و بافتراض أن هناك دائما عمالة كاملة تصبح المعادلة الأساسية له:

$$C_r \times g_n = or \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (08)$$

حيث C_r تمثل الحاجة الإضافية للرأسمال الضروري، حتى يقابل الناتج تلك الزيادة الحدية للدخل في فترة النظام المتزايد

و or يمثل الميل الحدي للادخار.

- **النمو المتوازن عند هارود "Harrod":**

يمكن القول بأن النمو المتوازن حسب" دومار "يتحقق إذا تساوى معدل النمو الفعلي مع معدل النمو المضمون، أما إذا كان العكس، فإننا نميز نقطتين اثنتين:

- ✓ إذا كانت زيادة الطلب أكبر من زيادة العرض $(g > {}^{s}/_{k})$، فإن عدم التوازن هذا يقود أو يسبب حالة التضخم
- ✓ إذا كانت زيادة الطلب أقل من زيادة العرض $(g < {}^{s}/_{k})$، فإن عدم التوازن هذا يسبب أزمة انكماشية .بعبارة أخرى، بناءا على مستوى الاستثمار في التوازن المتعلق بوضعية التشغيل الكامل، إذا كان هذا الاستثمار ينمو بمعدل أقل من ${}^{s}/_{k}$ فإن القدرة الانتاجية أو العرض سيفوق الطلب، و هذا ما سيدخل المجتمع في حالة البطالة.

- **العلاقة بين معدلات النمو الثلاث:**

- ✓ **إذا كان** معدل النمو المرغوب فيه أكبر من معدل النمو الطبيعي $(g_w > g_n)$ فانه سيحدث انكماش متتالي وسيكون معدل النمو المضمون أو المرغوب فيه أكبر من معدل النمو الفعلي$(g > g_w)$ وبالتالي ستعجز السلع الرأسمالية على مواجهة الطلب. وبالتالي فان الاستثمارات المطلوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية، ويدخل المجتمع في حالة تضخم مرضي، للخروج من هذه الحالة سيبحث المجتمع عن كيفية زيادة المدخرات الموجهة للاستثمارات.

ب.نموذج دومار "Domar"

يعتبر" دومار "كما يعتبر" كينز " أن مشكل الرأسمالية يتمثل أساسا في أزمة البطالة، وتقول النظرية الكينزية أنه في الفترة القصيرة يتحقق التشغيل الكامل، وذلك لما يكون الاستثمار كافي لجعل الزيادة في الدخل تتساوى مع الزيادة في الطاقة الإنتاجية، و هذا باعتبار الأثر المضاعف للاستثمار، أي أنه يولد الدخل، و يزيد في الطاقة الإنتاجية.

و قبل عرض نموذج" دومار"، نذكر بالفرضيات التي بنى عليها نموذجه و التي تتمثل في ثبات المستوى العام للأسعار، والميل الحدي للادخار يساوي متوسط الادخار، و كذلك الاقتصاد مغلق، إضافة إلى أن جميع مفاهيم الدخل والاستثمار و الادخار ثابتة وتمثل قيم صافية، و أخيرا ثبات العلاقة بين الادخار و الميل الحدي لرأس المال .وبالعودة إلى الإشكالية التي طرحها المفكر الاقتصادي" دومار"، و التي تمثلت في الأثر المضاعف للاستثمار، فالأثر الأول للاستثمار مرتبط بالدخل، أي أن الاستثمار يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية مما يرفع من كمية العرض، فالأثر الأول متعلق إذا بجانب العرض و ذلك وفق العلاقة التالية:

$$\Delta Y_s = \sigma I \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (09)$$

σ :الطاقة الإنتاجية الكامنة.

و الأثر الثاني للاستثمار متعلق بالدخل، فزيادة الاستثمارات تؤدي إلى زيادة الدخل وفق ما يسمى بالمضاعف، وبالتالي سيرتفع الطلب، إذا أثر الاستثمار الثاني متعلق بجانب الطلب، و يكون ذلك وفق العلاقة التالية:

$$\Delta Y_d = \frac{1}{\alpha}\Delta I \dots\dots\dots\dots (10)$$

حيث:

$\frac{1}{\alpha}$:تمثل مضاعف الاستثمار، α: الميل الحدي للادخار a تمثل مضاعف الاستثمار، و Δy: التغير في الدخل وتمثل ΔI: التغير في الاستثمار وعند توازن سوق السلع و الخدمات فإن الطلب يساوي العرض:

$$\Delta Y_s = \Delta Y_d \Rightarrow \sigma I = \frac{1}{\alpha}\Delta I \dots\dots\dots\dots\dots (11)$$

$$\frac{\Delta I}{I} = \alpha \times \sigma \dots\dots\dots\dots\dots\dots (12)$$

و إذا كان الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي، فإن شرط التوازن يصبح:

$$\frac{\Delta y}{y} = \alpha \times \sigma \dots\dots\dots\dots\dots\dots (13)$$

يتبين لنا من المعادلة الأخيرة أنه من أجل المحافظة على حالة مستمرة من العمالة، يجب أن ينمو الدخل والاستثمار بمعدل سنوي .

3. نموذج" شومبيتر": (عبلة عبد الحميد بخاري)

يعد" جوزيف شومبيتر "مؤسس التحليل الاقتصادي الحركي (الديناميكي) إذ خرج على المدرسة النيوكلاسيكية التي كانت تؤسس التحليل الاقتصادي على نظرية التوازن الاقتصادي العام، وتُعد النشاط الاقتصادي عملية تتجدد على نحو سكوني ولا تأخذ التغيرات بالحسبان .في حين لفت "شومبيتر "الانتباه إلى تطور المنظومة الاقتصادية وتقلباتها، وإلى نمو الاقتصاد وتغيراته أيضاً واضعاً بذلك مبادئ التحليل الحركي الضروري لتفسير قوانين التغير.

1) عرض النموذج:

تبنى" شومبيتر "فكرة أن النظام الاقتصادي عندما يكون في حالة توازن بين العرض و الطلب، فإن رائد الأعمال هو الذي يكسر حالة التوازن المسيطرة على النظام الاقتصادي، و ذلك من خلال ما يقدمه من ابتكارات جديدة وأساليب إنتاج حديثة، وأسواق جديدة، و هذا ما عبر عنه" شومبيتر " بمصطلح" التدمير الخلاق"، حيث يتمكن رائد الأعمال من كسر القيود و الحوافز و الركود السائد في الأنظمة الاقتصادية بما يطرحونه من ابتكارات و أساليب نظم جديدة فيتبعهم الآخرون فتحدث بذلك النقلة الاقتصادية الايجابية .و يمكن أن نلخص أفكار" شومبيتر "فيما يلي:

- ✓ إن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات متعاقبة من الكساد قصيرة الأجل، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها رواد الأعمال، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.
- ✓ يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو رواد الأعمال، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم لرواد الأعمال إمكانيات التجديد والابتكار.
- ✓ يعتبر رائد الأعمال ذو أهمية بالغة عند" شومبيتر "كونه مفتاح التنمية و محركها.

- ✓ يلعب الابتكار دور أساسي في تحليل" شومبيتر "للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم التقني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة من إحداث تغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، التطورات التي يحدثها المنظم– الذي اعتبره من أهم عناصر النمو– (مدحت القريشي، 2007.) تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، فالإبداع يمكن أن يصنف حسب شومبيتر إلى :خلق منتوجات جديد، إدخال طريقة جديدة للإنتاج، فتح أسواق جديدة، إيجاد مصادر جديدة للمواد الأولية، و أخيرا تشكيل نظام عمل جديد.

2) الانتقادات الموجهة ل" شومبيتر:"

4. نموذج" سولو" : (*Xavier Ragot, 2006*)

بعد سنوات قليلة من الاستنتاجات التي قدمها نموذج" هارود–دومار "بدت وكأنها متشائمة إلى حد كبير، وقد حصلت نظرية النمو الاقتصادي بعد ذلك على بعد جديد وكان ذلك على يد " روبرت سولو"، فقد لاحظ أن خاصية حافة السكين التي جاء بها" هارود "القاضية بميل الاقتصاد للتقلب بين حالة البطالة وحالة التوظيف الزائد عن الحد –قد تكون ناجمة عن الجمود المفترض في معامل رأس المال، وليس عن القصور الذاتي للنظام الرأسمالي، فإذا لم يكن استخدام عناصر الإنتاج إلا بنسب ثابتة – كما افترض نموذج" هارود و دومار –"فإننا نندهش لعدم إمكان استخدام بعضها بكفاءة، ولهذا اقترح" سولو "إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وافترض كذلك أن عرض العمل ينمو بالمعدل الثابت (n) وأن التراكم الرأسمالي هو نسبة ثابتة من الدخل (**K = sY**)، وقد استبدل المعامل الثابت لرأس المال للإنتاج بدالة متجانسة **خطيا((Y =F(K,L)**، تفترض وجود إحلال بين رأس المال والعمل.

وقد قام" سولو "بنشر بحثه تحت عنوان" مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي "عام **1956** تناول فيها بناء نموذجه للنمو على المدى الطويل، وكان هدفه الأساسي في بناء هذا النموذج هو الإجابة على السؤال التالي: لماذا هناك بلدان غنية جدًا وبلدان أخرى فقيرة؟ وما هي أسباب هذه الفروقات؟ ولكن قبل الشروع في عرض نموذج" سولو "من المستحسن أخذ بعض التعريفات للتقدم التقني و كذلك كيف يتناول في دالة الإنتاج .و هناك تعريفات عديدة للتقدم التقني نذكر منها مايلي:

التعريف الأول : يعرفه الاقتصادي" شومبيتر " بمجموع مسببات ارتفاع الإنتاجية.

التعريف الثاني :هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية، حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول (محمد ناجي حسن خليفة، 2001.)

التعريف الثالث : كل تغير ناتج عن استخدام المعلومة في العملية الإنتاجية، مما يسمح بتحسين المردودية، أو إنتاج المخرجات المرغوب فيها بأقل تكلفة، أو صنع منتجات جديدة أو تحسين المنتجات القديمة .و فيما يتعلق بمعرفة ما إذا كان التقدم التقني حيادي أم لا، أي يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج الإجمالي ككل، أو يؤدي فقط إلى تعديل النظام الإنتاجي، فهناك ثلاث أنواع من الحيادية:

❖ **حيادية وفق" هارود** ": أي أن التقدم التقني يؤدي إلى زيادة فعالية عنصر العمل فقط، أي:

$$Y_t = F(K_t, a(t).L_t)$$

مع:

$$\dot{a}\ (t) > 0 \quad \text{و} \quad a(0) = 1$$

❖ **حيادية وفق" سولو** ": أي أن التقدم التقني يؤدي إلى زيادة فعالية عنصر رأس المال فقط، أي :

$$Y_t = F(L_t, a(t).K_t)$$

مع:

$$\dot{a}\ (t) > 0 \quad \text{و} \quad a(0) = 1$$

❖ **حيادية وفق" هيكس** " : أي أن التقدم التقني يؤدي إلى زيادة فعالية عنصر رأس المال و العمل، أي:

$$Y_t = a(t).F(L_t, K_t)$$

مع:

$$\dot{a}\ (t) > 0 \quad \text{و} \quad a(0) = 1$$

1) افتراضات النموذج :

- عوامل الإنتاج ذات غلاة حجم ثابتة، أي أنه إذا ضاعفنا كمية العمل أو عنصر رأس المال بنسبة معينة، يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج بنفس الكمية.
- اقتصاد متطور بالقدر الكافي، بحيث يتم استغلال الأرباح الناجمة عن التخصص بشكل كامل.
- اقتصاد مغلق و تسوده المنافسة التامة.
- دالة إنتاج متجانسة من الدرجة الأولى.

- إمكانية الإحلال بين عوامل الإنتاج.

عدد السكان ينمو بمعدل خارجي ثابت، فإذا كان ينمو بنسبة **n** فإن عرض العمل **(L)** ينمو بنفس النسبة

$$\frac{dlog(L)}{d_t} = \frac{dL/_{dt}}{\mathrm{L}} = \frac{\dot{L}}{\mathrm{L}} = n \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (14)$$

- سوق العمل متوازن في المدى البعيد.
- التكنولوجيا خارجية، و تمثل بدالة إنتاج نيوكلاسيكية تعتمد على عاملي الإنتاج، العمل**(L)** و رأس المال **(K)**
- كذلك دالة الإنتاج تحقق شروط"**INADA**" (Isabelle Cadoret et al, 2004)، تعني أن الإنتاجية الحدية للعمل أو رأس المال تؤول إلى مالا نهاية لما يؤول العمل و رأس المال إلى الصفر، و تؤولان إلى الصفر لما يؤول عاملي الإنتاج إلى مالانهاية:

$$\lim_{K\to 0}\frac{\partial \mathrm{F}}{\partial \mathrm{K}} = \lim_{L\to 0}\frac{\partial \mathrm{F}}{\partial \mathrm{L}} = \infty \quad \text{و} \quad \lim_{K\to \infty}\frac{\partial \mathrm{F}}{\partial \mathrm{K}} = \lim_{L\to \infty}\frac{\partial \mathrm{F}}{\partial \mathrm{L}} = 0$$

- الاستهلاك يمكن أن يمثل بالدالة الكينزية :

$$C = cY \Rightarrow S = (1-c)Y = sY \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (15)$$

2) النموذج القاعدي" لسولو

أ- التحليل الرياضي:

في ظل الفرضيات السابقة يمكن كتابة الإنتاج الفردي على الشكل التالي:

$$y = \frac{Y}{L} = f(K) \Rightarrow y = f(K) = K^{\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (16)$$

المعادلة الرئيسية الثانية في نموذج "سولو" تتعلق بتراكم رأس المال عبر الزمن، حيث لدينا:

$$\dot{K} = \frac{dK}{\mathrm{dt}} = 1 - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (17)$$

ومنه فإن التغير النسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاك رأس المال –الاهتلاك بنسبة ثابتة (δ)وبما أننا تحت ظل فرضية الاقتصاد المغلق فإن التوازن يقتضي بالضرورة تساوي الاستثمار **(I)** مع الادخار **(S)** – ا لتوازن في سوق السلع والخدمات – ونكتب حينئذ:

$$I = S = sY$$

$$\dot{K} = sY - \delta K \dots\dots\dots\dots\dots\dots (18)$$

من جهة أخرى لدينا:

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow \log(k) = \log(K) - \log(L)$$

$$\frac{dlog(k)}{dt} = \frac{\dot{K}}{\mathrm{K}} - \frac{\dot{L}}{\mathrm{L}} = \frac{sY - \delta K}{\mathrm{K}} - \frac{\dot{L}}{\mathrm{L}} \dots\dots\dots\dots . (19)$$

وحسب المعادلة (**14**) التي تعطينا معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن وبافتراض التوازن في سوق العمل، فإننا نكتب:

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \Rightarrow \frac{dlog(L)}{dt} = n \Rightarrow \log(L) = \int ndt = nt + C_0$$

$$\Rightarrow L(t) = e^{nt} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (20)$$

ومنه تصبح المعادلة (19) كما يلي:

$$\frac{\dot{k}}{k} = s\frac{Y}{K} - \delta - n = s\frac{y}{k} - \delta - n \dots\dots\dots\dots\dots\dots (21$$

وهو ما يعطينا المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي:

$$k^* = sf(k) - k(\delta + n) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (22)$$

ب–التوازنات المقارنة: هذه المقارنات تسمح لنا بدراسة تطور رأس المال الفردي انطلاقا من حالة التوازن وذلك إثر صدمات ناتجة عن تغير في البيئة الاقتصادية

- **أثر الزيادة في معدل الاستثمار:**

إذا قام المستهلكون برفع نسبة ادخارهم $s \to \acute{s} > 0$ انطلاقا من نقطة التوازن، فبماذا يترجم هذا؟ يترجم هذا بالضرورة إلى ارتفاع معدل الاستثمار للاقتصاد لكن ما أثر هذا على نسبة رأس المال إلى العمل r^* وكذلك على الإنتاج للفرد y ؟ الإجابة هي أن أثر زيادة معدل الاستثمار على معدل النمو يكون ذات صدمة إيجابية، أي أنه كلما كان هناك معدلات ادخارية كبيرة وبالتالي معدلات استثمارية كبيرة فإن ذلك من شأنه أن يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في البلد محل الدراسة.

- **أثر زيادة النمو الديموغرافي:**

الزيادة في معدل النمو السكاني تفرض ضغوطًا قوية على تراكم رأس المال وذلك بزيادة مقام رأس المال الفردي أي مقام النسبة $\frac{\dot{L}}{L}$

وبالتالي زيادة عرض العمل، وأثر ذلك على حالة التوازن هو سلبي، أي أن الضغوط الديموغرافية ذات أثر سلبي على النمو الاقتصادي، فكلما كانت هناك معدلات ديموغرافية كبيرة كلما كانت هناك آثار سلبية على معدل زيادة الناتج والدخل.

د.خصائص الحالة التوازنية

يتحدد التوازن في نموذج" سولو "للنمو بالشرط التالي:

$$\dot{k} = sk^{\alpha} - (n + \delta).k$$

$$\Rightarrow k^* = (\frac{s}{\mathrm{n} + \delta})^{\frac{1}{1-\alpha}} \qquad \dots\dots\dots\dots\dots (23)$$

وبالتالي فإن الإنتاج الفردي للحالة التوازنية هذه يعطى كما يلي:

$$\boldsymbol{y^* = f(k) = k^{\alpha}}$$

$$\Rightarrow y^* = (\frac{s}{\mathrm{n} + \delta})^{\frac{1}{1-\alpha}} \qquad \dots\dots\dots\dots (24)$$

هذا يعطينا جواب أولي للسؤال الذي طرحه" سولو "وهو لماذا هناك بعض الدول غنية والبعض الآخر فقيرة ؟ والجواب هو أن الدول التي لها معدل ادخار –استثمار– أكثر ارتفاعًا تتمتع بقابلية أن تكون غنية، أما الدول التي تكون فيها معدلات نمو سكانية كبيرة لها قابلية أن تكون بلدان فقيرة.

3) نموذج "سولو" مع التقدم التقني :

استنادًا إلى ما سبق نلاحظ أن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي المدى الزمني الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، و يظل ثابتًا عند الحالة المستقرة – التوازنية –ولتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال مفهوم الرقي –التقدم– التقني في النموذج، فإذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام فإنه يمكن النظر إلى التقدم التقني على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأتية من مختلف تأثيرات التقدم التقني .وعادة ما يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الأجل الطويل، وعليه تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي:

$$Y = f(K, AL) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (25)$$

ويعد التقدم التقني في نموذج " سولو " كمتغير خارجي يوافق زيادة **(A)** بمعدل ثابت حيث:

$$g = \frac{\dot{A}}{A}$$

وسنقوم الآن بإيجاد معدل النمو في نموذج "سولو" المدعوم بالتقدم التقني، حيث لدينا تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي ونكتب حينئذ:

$$\dot{K} = sY - \delta K \Rightarrow \qquad \frac{\dot{K}}{K} = \frac{sY}{K} - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (26)$$

أما دالة الإنتاج الفردية فيمكن إيجاد صيغتها على النحو التالي:

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}}{L}$$

$$\Rightarrow y = K^{\alpha}A^{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots (27)$$

نفترض أن:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A}\ , \tilde{K} = \frac{K}{A} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (28)$$

وعليه تصبح دالة الإنتاج الفردية على الشكل التالي:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} = \frac{K^{\alpha}A^{1-\alpha}}{A} = K^{\alpha}A^{1-\alpha-1} = \frac{K^{\alpha}}{A^{\alpha}}$$

$$\Rightarrow \check{y} = \tilde{K}^{\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (29)$$

ومنه يمكن تعريف الحالة المستقرة في المدى الزمني الطويل على أساس متغير جديد تم الحصول عليه بالتعبير عن النموذج بدلالة A وهو يعبر عن نسبة الناتج الفردي للتقدم الفني: $\tilde{y} = \frac{y}{A}$

وتحت هذا الفرض يمكن كتابة الشرط التالي:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{\mathrm{k}}} = \frac{\dot{k}}{\mathrm{k}} - \frac{\dot{L}}{\mathrm{L}} - \frac{\dot{A}}{A} \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{\mathrm{k}}} = s\frac{Y}{K} - \delta - n - g$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{\mathrm{k}}} = s\frac{Y}{K} - (\delta + n + g) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (30)$$

حيث لدينا:

$$\frac{Y}{K} = \frac{Y}{\mathrm{L}} \times \frac{L}{\mathrm{K}} = \mathrm{y} \times \frac{1}{\frac{\mathrm{K}}{\mathrm{L}}} = \frac{Y}{K} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (31)$$

من جهة أخرى لدينا:

$$\frac{Y}{K} = \frac{Y}{A} \times \frac{A}{\mathrm{K}} = \tilde{y} \times \frac{1}{\frac{\mathrm{K}}{A}} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{K}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (32)$$

ومنه فإن:

$$\frac{Y}{K} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{K}} = \frac{\mathrm{y}}{k} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (33)$$

وبتعويض $\frac{\tilde{y}}{\tilde{K}}$ مكان $\frac{\mathrm{y}}{k}$ في المعادلة الأساسية يصبح لدينا:

$$\Rightarrow \frac{\tilde{k}}{\tilde{\mathrm{k}}} = s\frac{\tilde{y}}{\tilde{K}} - (\delta + n + g) \Rightarrow \frac{\tilde{k}}{\tilde{\mathrm{k}}} = s\tilde{K}^{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (34)$$

حيث لدينا في الحالة المستقرة $\frac{\tilde{k}}{\tilde{\mathrm{k}}} = 0$ وبالتالي يصبح لدينا

$$\frac{\tilde{k}}{\tilde{\mathrm{k}}} = 0 \Rightarrow s\tilde{K}^{1-\alpha} - (\delta + n + g) = 0$$

$$\Rightarrow \tilde{k} = (\frac{s}{\delta+n+g})^{\frac{1}{1-\alpha}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (35)$$

وهذه المعادلة تقدم تعبير صريح لنسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني$(\tilde{\mathrm{k}})$ في المدى الزمني الطويل، وهي تأخذ نفس شكل المعادلة (24) في النموذج البسيط – القاعدي– إذا كان معدل نمو التقدم التقني g يساوي الصفر كما نلاحظ أن $\tilde{k}$ ثابتة ، بمعنى أنها لا تتغير مع الزمن وذلك لثبات المعاملات على يمين المعادلة. كذلك يمكن إيجاد قيمة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني A على النحو التالي:

$$\Rightarrow \tilde{Y} = (\frac{s}{\delta + n + g})^{\frac{1}{1-\alpha}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (36)$$

وهذه المعادلة تعطي تفسيرا أكثر قيمة للفارق في الغنى والفقر بين مختلف البلدان، حيث تعطينا المعادلة نتيجة مفادها أن بعض البلدان متطورة وغنية وذلك لأنها تتمتع بمعدل استثمار لرأس المال مرتفع و/أو معدل نمو ديموغرافي ضعيف و/أو تقدم تقني قوي، والعكس نقوله بالنسبة للدول الفقيرة فإن أسباب الفقر في هذه الدول يرجع إلى انخفاض معدل الاستثمار و/أو زيادة مفرطة في معدل النمو الديموغرافي و/أو ضعف التقدم التقني ..لكن هذا النموذج رغم فائدته التحليلية التي قدمها لنظرية النمو الاقتصادي لعقدين زمنيين أو أكثر إلا أنه أفرز عن بعض السلبيات التي

جعلت معظم الاقتصاديين يشككون في صحة تفسيراته، ومن بين تلك المسائل التي تأخذ عليه مسألة تناقص معدل النمو في المدى الطويل وهذا الأخير ناتج عن فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية التي اعتمد عليها" سولو "في بناء نموذجه والتي أخذها من أفكار الكلاسيكيين، بالإضافة إلى اعتباره التقدم الفني في نموذجه كمتغير خارجي، وهذه المشاكل التحليلية التي أفرزها نموذج "سولو" حاول بعض الاقتصاديين الاستفادة منها في بناء نماذج أخرى أكثر تطورًا وأكثر فائدة تحليلية، وهي ما تعارف على تسميتها فيما بعد نماذج النمو الداخلي.

II. تقييم نظرات النمو الخارجي

ظهرت العديد من الاختلالات في نماذج النمو الخارجي، حاول الاقتصاديون تداركها والوقوف عليها لبناء نماذج أخرى أكثر نجاعة في تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي ، لعل أبرزها اعتبار التقدم التقني كمتغير خارجي، سنحاول الحديث عن أهم الانتقادات الموجهة لنماذج النمو الخارجي والتي كانت سببا رئيسيا في ظهور نظريات النمو الداخلي.

1. الانتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية:

- أهملت المدرسة الكلاسيكية دور الطبقة الوسطى في عملية التنمية، رغم أهميتها و إسهاماتها الأساسية في عملية التنمية، وذلك بتقسيمها المجتمع إلى طبقة الرأسماليين ، ملاك الأراضي، و طبقة العمال.
- نظرية" مالتوس "حول السكان لم يمكن تطبيقها على الدول المتقدمة، لأن معدلات الوفيات تتناقص تزامنا مع ارتفاع مستويات دخولهم، ففي الربع الثالث من القرن التاسع عشر فاق نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة الأجر الطبيعي بكثير .فالتجربة إذا برهنت على استحالة تطبيق نظرية" مالتوس "على الدول المتقدمة، لأن هناك دائما زيادات مستمرة في

الأسعار، و لم تبقى عند مستوى الكفاف، و لم ينعكس هذا على معدلات الأرباح بالانخفاض.

- الدول ككل و خاصة النامية منها بحاجة إلى التدخل الفعال للدولة من أجل وضع الخطط و السياسات التنموية_

و من خلال تعجيل و تفعيل التراكم الرأسمالي.

- عدم إعطاء" الكلاسيك "للتقدم التكنولوجي أهمية كبيرة، لأن التقدم التقني في اعتقادهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة، لذا فهو يطبق في القطاع الصناعي فقط، و لا يمكن تطبيقه أو الاستفادة منه في القطاع الزراعي المتميز بتناقص العوائد حسبهم، غير أن الواقع فند ذلك، لأن الدول المتقدمة استفادت من التقدم التقني في المجال الزراعي وحققت من خلاله فائضا كبيرا قامت بتصديره.

2. الانتقادات الموجهة لنماذج الكينزيين:

- ✓ إهمال" كينز"، أو عدم اهتمامه بمسألة خلق الاستثمار للطاقات الإنتاجية، حيث اهتمامه كان منصبا على مشكلة الاستخدام الكامل للعمل و لرأس المال القائم.
- ✓ عدم تعرض" كينز "لحقيقة أن يتمخض الاستثمار في زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، و ركز اهتمامه على الآثار الناتجة عن الاستثمار في مجال الطلب الكلي.
- ✓ عدم صحة فرضية ثبات الميل المتوسط للادخار في الأجل الطويل و المتوسط، و إن كانت صحيحة في الأجل القصير .
- ✓ فرضية ثبات العلاقة بين رأس المال و الناتج صالحة في المدى القصير، أما في الأجل الطويل و المتوسط فهي غير صحيحة.
- ✓ عدم واقعية الفرضيات التي تنص على ثبات أسعار الفائدة، و ثبات المستوى العام للأسعار.

- ✓ يعتبر نموذج" هارود "و" دومار "بأن الدخل وحده هو من يحدد الادخار(الاستثمار)، و لكن في واقع معظم اقتصاديات الدول النامية فإن استثماراتها تتوقف بالإضافة إلى الدخل، كذلك على حجم الصادرات، أي أنه كلما ارتفعت نسبة صادراتها، كلما تمكنت من رفع استثماراتها و من معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ عدم صحة فرضية أن الاقتصاد مغلق، سواء بالنسبة للدول النامية التي تصدر الموارد الأولية و تستورد المواد الاستهلاكية، أو بالنسبة للدول المتقدمة التي تستورد الموارد الأولية و تصدر المواد الاستهلاكية .و رغم كل هذه الانتقادات الموجهة لنموذجي" هارود "و" دومار "و غيرها، فإننا لا ننقص من قيمتهما، لأن نموذجهما لا يزال يستخدمه المسؤولون عن التخطيط الاقتصادي في تقدير حجم الاستثمارات اللازمة لتنفيذ الخطط الاقتصادية.

تعرض " شومبيتر " إلى العديد من الانتقادات، منها : (مدحت القريشي، 2007.)

- ✓ عدم ملائمة نموذج" شومبيتر "للواقع الحالي، كون"شومبيتر "يعتبر عملية النمو تستند على المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا، في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها.
- ✓ طبقا" لشومبيتر "فإن التنمية هي نتيجة لعملية دورية، في حين أن مثل هذه التقلبات ليست ضرورية للتنمية كما يقول (***Nurkse***) أن التنمية تعود إلى التغيرات المستمرة .
- ✓ التنمية الاقتصادية تعتمد على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى الابتكارات، في حين أن" شومبيتر " يؤكد على أن الأخيرة تمثل العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية.
- ✓ يعطي" شومبيتر "أهمية كبيرة في نظريته إلى الائتمان المصرفي، ولكنه في الأمد الطويل وعندما تزداد الحاجة إلى رأس المال بشكل كبير فإن الائتمان المصرفي لا يكفي، بل هناك حاجة إلى مصادر أخرى مثل إصدار الأسهم والقروض من أسواق رأس المال.

III.***نظريات النمو الداخلي***:

بالاعتماد على النظرية التقليدية فإنه ليس للاقتصاديات أية خصائص ذاتية يحدث بسببها النمو ويستمر لفترة طويلة، وبالتالي ففي غياب الصدمات الخارجية أو التغيرات التكنولوجية فإن كل الاقتصاديات سوف تتجه نحو النمو الصفري، وهذا الأمر جعل النظرية النيوكلاسيكية تفشل في إعطاء تفسير مقبول حول تفاوت النمو الاقتصادي الذي حدث عبر التاريخ للكثير من دول العالم، التي تباين أداؤها الاقتصادي بالرغم من استخدامها لتكنولوجيا متشابهة .كما أن أي زيادة في (PIB) ومن ثم أي ارتفاع يحدث في متوسطات نصيب الفرد منه في فترات معينة يعتبر غير كاف طالما أنه كان مؤقتا ونتيجة التغيرات التكنولوجية، وبالتالي ما هو إلا توازن قصير الأجل، يجب البحث في المصادر التي تحوِّله إلى توازن طويل الأجل، مما أدى إلى ظهور نظرية جديدة في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات التي أرجعت مصادره إلى العوامل الداخلية.

تؤسس نظرية النمو الداخلي للعلاقة الإيجابية بين التجارة الد ولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية، فهي تبحث في تقليص العوائق التجارية، وتسرّع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل، من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع، وزيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتط وير، وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج، وتقليل تشوهات الأسعار بالشكل الذي يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية، وتحقيق تخصص وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة وتقديم منتجات وخدمات جديدة . (خالد محمد السواعي، 2006)

وبالرغم من أن النموذج النيوكلاسيكي المتمثل في نموذج " Solow,1956 " قد استخلص أهمية التكنولوجيا كمصدر أساسي للنمو، غير أنه لم يوضح كيفية تحقيق التقدم التكنولوجي

وتطوره، واعتبره متغيرا خارجيا ينمو بشكل تلقائي وبمعدل ثابت (g)، الأمر الذي أدى إلى ظهور فكرة" التقارب "بين الاقتصاديات العالمية، حيث تكون البلدان المتقدمة بالقرب من نقطة التوازن مما يجعل معدلات نموها ضئيلة، في حين تكون البلدان النامية بعيدة عن نقطة التوازن، مما يجعل معدلات نموها كبيرة قد تسمح لها باللحاق بالبلدان المتقدمة في المدى البعيد .ولهذا تظهر أهمية التكنولوجيا في اقتصاديات المعرفة(النمو الداخلي)من خلال الكيفية التي تحول بها الموارد إلى إنتاج وتصبح نتاج مجموعة من المتغيرات الإبداعية والاختراعات التي تحسن الظروف الاقتصادية بشكل عام، والتي تستخدم الأفكار والمعارف(وهي غير قابلة للمنافسة) لتوليد مردودات متزايدة تستلزم حالة المنافسة غير التامة.

بناء على ذلك ومع منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ظهر تيار فكري مستقل عن تلك الافتراضات .فمثلا ركز " P.Romer "على أهمية البحث والتطوير، بينما ركز " Lucas " على رأس المال البشري في بناء نموذجه، في حين ركز " Barro" على البط البنى التحتية والنفقات الحكومية، وركز آخرون على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي.

1. *نموذج" Rebelo "* :

إن الحفاظ على المعدلات المترفعة للنمو في المدى البعيد هو الذي أرق الاقتصاديين النيوكلاسيك وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة لرأس المال، ولهذا افترض " Rebelo,1991 "في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحادية، أي($\alpha = 1$)، والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:(.Gregory .N. Mankiw,2003)

حيث A :ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، بينما تمثل K رصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري).

إن دالة الإنتاج في نموذج AK تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم A (، (ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع آلية لجلب الطوفرات الخارجية والتحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف .أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج " Solow " كما يلي:

وحيث عدد السكان ثابت أي: $\dot{L} = nL = 0$

من المعادلتين (37) و (38) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \vartheta A - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots (39)$$

أو

$$\frac{\dot{K}}{K} = \vartheta A - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots (40)$$

أو

$$\frac{\dot{K}}{K} = \vartheta \frac{Y}{\mathrm{K}} - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots (41)$$

حيث أن Y هي حجم الإنتاج، بينما (ϑ) هي معدل الادخار، لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج " AK " .

2. **نموذج" Lucas "** : يعتمد " Lucas " في نموذجه على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيمايلي:

- ✓ يعتبر أن الاقتصاد مكون من قطاعين فقط أحدهما مكرس لانتاج السلع والخدمات ولأخر في تكوين رأس المال البشري.
- ✓ كل الأعوان أحادية بمعنى لايوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة: عددهم يساوي n
- ✓ يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{h} = \beta(1-\mu)h \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(42)$$

حيث:

μ : الزمن المسخر للعمل

$(1-\mu)$: الزمن المسخر للحصول على المعارف

B : مقدار الفعالية

ومنه يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{h}}{\mathrm{h}} = \beta(1-\mu) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(43)$$

أما دالة الانتاج فهي من نوع " *Cobb Douglas* " تأخذ الشكل التالي:

$$\acute{\mathrm{Y}} = K^{\beta}(hL)^{1-\beta} \ldots\ldots\ldots\ldots(44)$$

حيث:

h :رأس المال البشري الفردي

ونموذج Lucas يجتمع كثيرا في بعض الخصائص مع نموذج " Solow" وذلك في حالة ما اذا استبدلنا h مكان A ، حيث يلعب رأس المال البشري في نموذج " Lucas" نفس الدور الذي يلعبه الرقي التقني في نموذج " Solow" لكن Lucas يقدم تفسيرا لنمو رأس المال البشري في نموذجه وذلك على عكس "سولو" الذي اعتبره ثابتا. في تفسيره في نموذجه "Lucas" هو أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين $(1-\mu)$ من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والعكس يحدث في حالة اهمال التكوين والتعليم.

وفي هذا النموذج نلمس **أن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول يرجع في الأ**ساس الى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات تنموية جيدة وذلك لأنها أعطت الأهمية الكبيرة والوقت الكافي للتكوين في حين نجد أن دول الجنوب تمتاز بمعدلات تنموية ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادها بالتكوين وهكذا فان السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم – تفضيل تراكم المعارف– سوف يكون لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

3. نموذج " Romer,1990 "

ينطلق رومان من أفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية القابلة للتنافس يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف عديد من الأعوان الاقتصاديين في نفس الوقت دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها كما يتم انتقال المعارف والمعلومات بتكلفة مباشرة شبه معدومة – التكلفة الحدية للمعلومة معدومة– وتكون المعلومة كذلك حصرية جزئيا أي لا يمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف متعاملين اقتصادي آخرين إلا جزئيا وبالتالي لا يمكن افتراض منافسة في الأسعار بين

الآخذين للمعرفة وعوضا عن ذلك فانه يجب أن يكون التوازن في حالة المنافسة الاحتكارية لا المنافسة التامة كما تفعل النظرية النيوكلاسيكية.

يمكن أن تكون التكلفة الأولية للانتاج مرتفعة جدا ولكن الوحدات الاتية نحصل عليها بسهولة أكثر وذلك بنسخ وحدة الأولى، هذا ما يجعل اقتصاد الأفكار المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمردودات ذات غلة الحجم المتزايدة وبالمنافسة غير التامة، ويمكن تفسير نموذج "رومار" كمايلي:

1) افتراضات النموذج:

- ✓ الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن انتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- ✓ يبحث النموذج في تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مساندا –مضاعفا–
- ✓ الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير (R&D) هو أساس التفسير.
- ✓ دالة الانتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تقترح الطريقة التي تتطور بها عوامل الانتاج في الزمن وهي على الشكل التالي:

$$Y = K^{\alpha}(ALy)^{1-\alpha} \text{.....(45)}$$

$$0 < \alpha < 1$$

حيث:

A : رصيد الأفكار

K : رصيد رأس المال

إن مردودية Y هي ذات غلة حجم ثابتة في L و K ولكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة ويتراكم K مثل نموذج "سولو" . يتحول

الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى أي الادخار بمعدل ثابت ϑ ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ δ

وعليه نكتب:

$$\dot{K} = \vartheta Y - \delta K \text{.....(46)}$$

إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n حيث:

$$\frac{\dot{L}}{L} = n$$

في نموذج "سولو" كان A خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت أما في نموذج "رومار" ف A يكون داخلي المنشأ حيثA_t هو رصيد أو مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة (t) و $\dot{A}$ هو عدد الأفكار الجديدة.

في كل لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عن الأفكار الجديدة مضروبا في المعدل الذي يجد به الأشخاص هذه الأفكار γ وعليه نكتب المعادلة التالية:

$$\dot{A} = \gamma\, L_A \text{.....(47)}$$

اذن:

$$L = L_A + L_Y \text{.....(48)}$$

حيث:L_Y :الانتاج المباشر، L_A: انتاج الأفكار أو التكوين .

يمكننا افتراض أن:

$$L = b \times A^{\rho}$$

وهذا الافتراض استمد من الملاحظة الواقعية حيث b و ρ ثوابت فعندما يكون:

- فان انتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار المكتشفة $(\rho > 0)$
- فان الأفكار الجديدة تصبح أكثر فاكثر صعبة الاكتشاف. $(\rho < 0)$
- فاذا فرضنا ان عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين يكون لدينا:

$$L_A = L_A^{\lambda} \qquad (0<\lambda < 1)$$

حيث يكون عدد الاكتشافات يساوي عدد الباحثين عندما يكون معامل الاهتلاك المعرفي λ يساوي الواحد ومنه فان التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{A} = b \times A^{\rho} \times L_A^{\lambda} \ldots\ldots\ldots\ldots (49)$$

حيث نلاحظ أنه بأخذ كل باحث على حدى فان (λ) يعتبر ثابت – مردوديات ثابتة– اما على المستوى الكلي فان (λ) يتغير متأثرا بنشاط المجموعة – ظهور الأثار الجانبية *Externalities*– وفي نفس السياق يتم معاملة A^{ρ} بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد مع انه داخلي المنشأ من طرف المجموعة .

2) **معدل النمو المتوازن :**

يعطى معدل النمو المتوازن بالشرط التالي:

$$g_Y = g_K = g_A$$

إن الإنتاج الفردي ورأس المال الفردي ومخزون المعارف يتزايد بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتوازن، بمعنى أن غياب الرقي التقني سيؤدي إلى عدم وجود النمو الاقتصادي، حيث وانطلاقا من العلاقة السابقة فإنه يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{A}}{A} = b\frac{L_A^{\lambda}}{A^{1-\rho}}$$

وعلى طول خط النمو المتوازن يكون ($g_A = \frac{\dot{A}}{A}$) وهو ثابت، وحيث أنه بعد الاشتقاق اللوغاريتمي ينتج ما يلي:

وبمعلومة أن معدل نمو السكان يساوي معدل نمو عدد الباحثين($\frac{\dot{L}_A}{L_A} = n$) فإنه يمكن كتابة:

توضح هذه العلاقة الأخيرة أنه في المدى البعيد يحدد (L^*) بعوامل دالة إنتاج المعارف، ومعدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين، وحيث أنه عندما تكون ($\lambda = 1$) و($\rho = 0$) فان: ($\dot{A} = b\dot{L}_A$).

فإذا كانت (b) ثابتة فإن ($b\dot{L}_A$) يكون ثابتا هو الآخر، وعندما يؤول (t) إلى ما لانهاية فإن($\dot{A}$) يؤول إلى الصفر، مما يعني عدم حدوث النمو إلا إذا ارتفع عدد الأفكار الجديدة مع الوقت، وهو ما يستلزم أن يكون (n) كبيرا بالكفاية، وهي الفرضية التي يصعب اختبارها لدى الدول المتقدمة نظرا لأن (n) متناقصة أو ثابتة .وللخروج من هذا العائق فإن النموذج افترض أن $\lambda = \rho = 1$ ومنه، يصبح:

$$\dot{A} = bL_A A \Rightarrow \frac{\dot{A}}{A} = bL_A \dots\dots\dots\dots (50)$$

تبين هذه العلاقة أن إنتاجية الباحثين تتزايد مع الوقت حتى لو بقي عددهم ثابتا، غير أن التجارب العالمية بينت خلاف ذلك مقارنة بما تستوجبه هذه النظرية التي تعتمد على ارتفاع (L_A) حتى يرتفع معدل نمو الاقتصاد(g).

3) **العلاقات التبادلية المترابطة في حلقة النمو**

يتكون نموذج " Romer " للنمو داخلي المنشأ من ثلاث قطاعات أساسية وهي: قطاع إنتاج السلع النهائية، والسلع الوسيطة، وقطاع البحث والتطوير، وحيث ينتج هذا الأخير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع، بينما تباع حقوق الملكية الفكرية لقطاع السلع الوسيطة الذي ينتج بهذه الأفكار الجديدة سلعا يبيعها إلى مؤسسات القطاع النهائي، مما ينتج في الأخير الرقي التقني وذلك كما يلي:

- **قطاع الإنتاج النهائي** يعرض سلعا متجانسة (Y) وتنافسية، حيث يتم الحصول على الإنتاج (Y) بواسطة العمل (L) وكذلك بعدد (α) من السلع الوسيطة (X_j)، حيث كل منها تمثل نوعا من رأس المال، وحيث تستخدم المؤسسات برنامج تعظيم الربح بشكل تنافسي:

$$Y = L_Y^{1-\alpha} \sum_{j=1}^{A} X_j^{\alpha} \text{.....(51)}$$

- **قطاع البحث والتطوير** الذي يحتوي على المخترعين الذين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقا من نشاطهم البحثي في صورة سعر الشهادة أو براءة الاختراع التي يبيعونها لقطاع السلع الوسيطة.
- **قطاع السلع الوسيطة** وهو احتكاري يقوم بشراء شهادة الاختراع من قطاع البحث والتطوير، حيث كل مؤسسة تنتج سلعة وسيطة، وحيث يأخذ برنامج تعظيم الربح لهذا القطاع الشكل $(max\ \pi_j = P_j(X_j) - rX_j)$

يواجه صناع القرار في المؤسسات الاختيار بين نوعين من الاستثمارات التي ينتظر منها تحقيق الربح، فأما الأولى فهي التوجه إلى السوق المالي واستثمار رأس المال بسعر فائدة معين، وأما الثاني فهو شراء الاختراع بسعر بيع الباحثين من أجل التفرد بالإنتاج في ظروف احتكارية، مع مراعاة أن يتساوى الربحان أثناء التوازن، بمعنى الفوائد المتحصل عليها عند التوجه للسوق المالي أو لدى البنوك (rP_A) تساوي إلى مجموع الربح الذي يحصل عليه الباحثون(π) والربح أو الخسارة $(\dot{P})$ في رأس المال بعد إعادة بيع الشهادة المستعملة.

$$rP_A = \pi + \dot{P} \Rightarrow r = \frac{\pi}{P_A} + \frac{\dot{P}}{P_A} \dots\dots\dots\dots\dots (52)$$

في حالة التوازن وعندما يكون (r) ثابت فإن $(\frac{\pi}{P_A})$ يجب أن يكون ثابتا، أي يتزايد (π) و (P_A) بنفس المعدل (n) وبما أنالنظرية الاقتصادية تستلزم أن يتساوى السعر مع التكلفة الحدية (C_m) ، فإن الشروط التي وضعها " Romer " لعمل السوق تصبح غير فعالة وذلك لأن:

- ✓ تحفيز السوق للباحث غير كاف، حيث لا توجد آلية تكافئ الباحثين على مساهماتهم في تحسين إنتاجية باحثي المستقبل.
- ✓ وجود الآثار السلبية مثل تصرفات التقليد من طرف المنافسين الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف البحث، مما يستوجب حماية حقوق الملكية، وهو ما تعجز عنه الكثير من حكومات البلدان النامية، بالرغم من الحرص الشديد الذي توليه منظمة التجارة العالمية
- ✓ الفوائد الشخصية التي ينتظرها الباحث أو المؤسسة بمراكز البحث أقل من الفوائد الاجتماعية، حيث بعض الأفكار المفيدة اجتماعيا لا تزال فوائدها الشخصية والخاصة غير كافية لدفع مخترعيها الخواص إلى استغلالها وإدماجها في العملية الإنتاجية.

4. **نموذج" K.J.Arrow "**

ينطلق " Arrow " في تحليله للنمو الاقتصادي من نموذج" Solow " ، مع اعتبار التقدم التقني داخلي المنشأ، حيث بإمكانه النمو مع زيادة التراكم الرأسمالي للحد من تناقص إنتاجيتها، وهو كذلك يمثل مستوى إنتاجية العمل، حيث تلعب الممارسة والتمرن والتي تكتسب مع الوقت دورا في تحديد إنتاجية العمل وعليه:

$$A = G(K) = ZK^{\rho} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(53)$$

حيث ($0 < \rho < 1$) معامل التمرن، بينما (Z) معامل مستقل ينمو بمعدل (γ) وعليه يكون معدل نمو التقدم التقني (A) كما يلي:

$$g_A = \frac{\dot{A}}{A} = \rho(\frac{\dot{K}}{K}) + \frac{\dot{Z}}{Z} = \rho\frac{\dot{K}}{K} + \gamma \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(54)$$

باستعمال نفس فرضيات " Solow " وكذا دالة الإنتاج " Cobb–Douglas " فإن تراكم مخزون رأس المال والطبقة العمالية يكون كما يلي على التوالي:

$$\dot{K} = \varphi Y - \delta K$$

$$\dot{L} = nL \Rightarrow g_L = \frac{\dot{L}}{L} = n \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(55)$$

أما معدل نمو تراكم مخزون رأس المال فهو:

$$g_K = \varphi\frac{K^{\alpha}}{K} - \delta$$

انطلاقا من العلاقات (53)، (54) و(55) يمكن كتابة:

$$g_A + g_L = \rho g_K + \gamma + n$$

وعليه يكون تراكم مخزون رأس المال لكل وحدة فعلية هو:

$$\dot{K} = \vartheta(1-\rho)K^{\alpha} - [(\gamma + n) + \delta(1-\rho)]K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(56)$$

انطلاقا من العلاقة *(56)* يمكن إيجاد كمية رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل (AL) عند التوازن، حيث وأنه إذا كانت $(\dot{K} = 0)$ فإن:

$$\widehat{K} = (\frac{\vartheta(1-\rho)}{n+\gamma+\delta(1-\rho)})^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

وعند التوازن وعند ثبات قيمة (K) عند $(\widehat{K})$ فإن معدل نمو مخزون رأس المال والناتج هي:

$$g_K = g_Y = \frac{\gamma + n}{1-\rho}$$

واستنادا إلى التحليل أعلاه، فإن هذا النموذج يعطي مجموعة من الملاحظات والنتائج أهمها:

- إذا كانت $0 < (1-\rho) < 1$ فإن النمو يكون محميا داخليا وغير مرتبط بمعدل الادخار (ϑ).

- تؤدي زيادة معدل التمرن (ρ) إلى زيادة كمية العمل الفعلية، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى مخزون تراكم رأس المال لكل وحدة عمل فعلية عند التوازن $(\widehat{K})$ وذلك لأن $(\frac{\partial \widehat{K}}{\partial \rho} < 0)$.
- يؤثر معامل التمرن (ρ) إيجابا على معدل نمو الناتج والناتج الفردي، مما يجعل هذا النموذج قادرا على شرح أسباب الاختلافات في الإنتاجية بين البلدان، حيث زيادة التمرن بأحد أشكالها المتنوعة(الخبرة، النفقات التعليمية...إلخ) تزيد من الناتج لكل عامل.
- زيادة معدل النمو السكاني تزيد من نمو الناتج، مما يؤدي إلى نمو حصة العامل منه.

إن هذه النتائج والملاحظات تظهر أهمية بعض العوامل الداخلية التي تؤثر على النمو في المدى الطويل، غير أن تطبيق النموذج يحتاج إلى الكثير من التوضيح خصوصا ما تعلق بمعامل التمرن، إذ كل مجتمع يرى بعض المتغيرات الملائمة له، فالبعض يعتبرها نفقات التعليم، والبعض الآخر يراها الخبرة المتواصلة، وبعضهم يراها التكوين المتواصل...إلخ.

IV. تقييم نظريات النمو الداخلي.

تركز نظريات النمو الداخلي على قضية التكنولوجيا وتراكم المعرفة والبحث والتطوير وتعتبرها أهم مصادر النمو واستمراريته في الأجل الطويل، وهذا ما يمثل محور عملية النمو حيث لا يمكن إغفال أو تبسيط ذلك، إلا أن هذه النظرية لا تخلو من بعض العيوب تتمثل فيما يلي: (ميشال تودارو، 2006)

من أهم عيوب نظرية النمو الداخلي أنها مازالت تعتمد على عدد من الفرضيات النيوكلاسيكية التقليدية التي غالبا ما تكون غير مناسبة لاقتصاديات دول العالم الثالث، علاوة على ذلك، نجد أن ما يعوق النمو الاقتصادي بشكل متكرر في الدول النامية وجود العديد من صور عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف البنية الأساسية، وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية، وعدم كمال أسواق السلع ورأس المال، ولأن نظرية النمو الداخلي أغفلت هذه العوامل المؤثرة فإن صلاحية دراستها للتنمية الاقتصادية تكون محدودة وبخاصة عند المقارنة بين دولة ودولة أخرى. ومن ناحية أخرى، نلاحظ أنها أهملت الأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط بسبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: دور التعليم في النمو الاقتصادي

يقول ويليام ميلر– أن المحاولة لتقدير اسهام التعليم في النمو الاقتصادي تحتاج الى مقدمة تبين لماذا يجب علينا أن نتوقع أي اسهام للنمو من التعليم– ولكي نكون متأكدين أن الدافع للنمو ليس أي نوع بين التعليم سوف يكون بسببه النمو. وقد ذكر أن تعليم الفرد وبلوغه القدرة على الانتاجية هي اول ما نستطيع أن نقوله عن اسهام التعليم في عملية النمو، وتكون هذه هي أول أربع مؤشرات لعملية النمو ثانيها تطور الثروات الطبيعية واستخدامها ثالثها توزيع احتياجات الانتاج رابعها توزيعها على أفراد المجتمع.

I. التداخل بين التعليم والنمو الاقتصادي:

ما كان ليظهر فرع خاص باقتصاديات التعليم لولا العلاقة المتينة بين الاقتصاد وهذا الفرع، ولقد ظهر هذا الاهتمام المتزايد نتيجة أعمال الرواد الأوائل في مجال اقتصاديات التعليم.

كان يعتقد سابقا أن الاستثمار الحقيقي يرجع إلى الاستثمار في رأس المال الطبيعي(الآلات والمعدات)،وكان ينظر إلى التعليم على أنه نوع من أنواع الاستهلاك الذي ينقص ثروة المجتمع ولكن مع تعمق الاقتصاديون في موضوع التعليم أشار كثير منهم إلى أهمية التعليم في زيادة ثروة المجتمع ومن أمثال هؤلاء الاقتصاديين آدم سميث وريكاردو ومالتوس والفرد مارشال ومع تطور أساليب القياس الاقتصادي اكتشف بعض العلماء أمثال شولتز ودينيسون وغيرهم أن الزيادة التي تحصل في الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) لا ترجع فقط إلى الزيادة في رأس المال الطبيعي ولكن هناك عوامل أخرى تفسر كثير من تلك الزيادة ومن هذه العوامل التعليم .وعند إدخال متغير التعليم لمعرفة علاقته بالزيادة في الناتج المحلي وجد أن

التعليم يسهم بنسبة كبيرة في تلك الزيادة وبذلك أثبت أن التعليم استثمار وليس استهلاك وبذلك ظهر مفهوم الاستثمار في رأس المال .

إن دور التعليم في النمو معروف ويتفق عليه جميع المعنيين بالتعليم والاقتصاد على حد سواء، لأن إنتاجية الفرد المتعلم تفوق إنتاجية الفرد غير المتعلم، ولأن الثورة التقنية العلمية تخلق حاجات متزايدة إلى نوعيات عالية من الأفراد المتعلمين تعليما عاليا أو متوسطا من اجل توفير القدرة على التعامل مع تقنياتها وطرائقها الحديثة، والشكل (1) يوضح التداخل بين التعليم والنمو الاقتصادي:

شكل (1): التداخل بين التعليم والنمو الاقتصادي

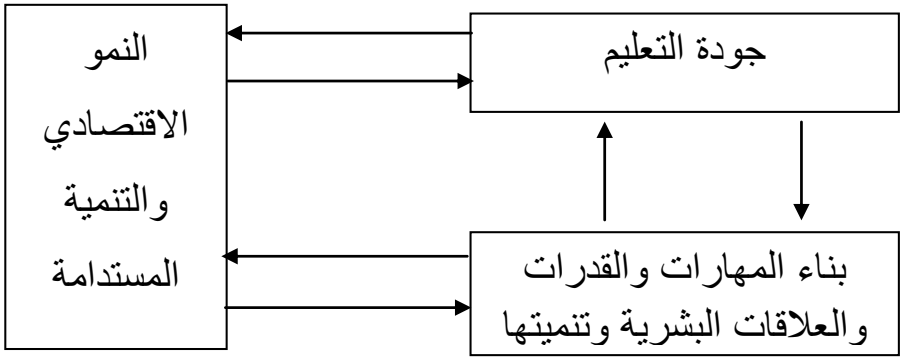

المصدر: محمد عزت عبد الموجود، هيكلية التعليم الثانوي في الدول العربية، دراسة مقدمة لمجلس اتحاد الجامعات العربية، الدورة (37)، بيروت، (2006م)، ص18.

II. تفسير علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي:

هناك العديد من القنوات التي يمكن أن يؤثر التعليم من خلالها على عملية النمو الاقتصادي حيث يعمل التعليم على إنشاء مجموعة عوامل تسمح بعملية النمو ويمكن إيضاح ذلك كالتالي:

1. التعليم يحسن من إنتاجية الأفراد، القدرة على الإنتاجية هو أول ما نستطيع أن نقوله عن إسهام التعليم في عملية النمو الاقتصادي. (فاروق عبده فيلة،2003)
2. إن النمو يعتمد على التجديد الدائم لتقنيات الإنتاج، هذه التقنيات لا يمكن تشغيلها إلا بوجود يد عاملة مؤهلة وقادرة على التكيف وبسرعة مع التطورات ويتحقق ذلك يشكل أفضل بمستويات تعليمية مرتفعة.
3. من مفاتيح التطور أيضا القدرة على انتهاز الفرص (التقنيات الجديدة، الأسواق الجديدة) وهذا يفترض التحكم الفعال في تكنولوجيا المعلومات من حيث كيفية الحصول على البيانات والمعلومات وتخزينها وتصنيفها وتحليلها واسترجاعها ونشرها بسرعة فائقة، والمستوى التعليمي العالي عامل أساسي لذلك، فالتعليم يسمح بتطوير نشاطات البحث والتطوير التي هي أساس التطور التقني وبالتالي النمو.
4. يسمح التعليم كذلك بوضعية نفسية أفضل تعمل على تغيير قيم الأفراد حيث تولد الرغبة في النجاح والمنافسة والبحث والتطوير المتيحة للتطور الاقتصادي.(pierre Gavot, 1993.)

فبينما كان التعليم في السابق يعتبر فنا من فنون المعرفة في نطاق المدرسة، تحول اليوم إلى علم متين، يرتبط بالعديد من المجالات، بعد اتساع المعنى حاليا ليشمل العملية الثقافية بأكملها التي تؤدي إلى تنمية الأفراد وإبراز إمكانياتهم المختلفة. (عبد الله بوبطانة، 1990.)

ويظهر دينسون (E.F.Denison) الدور الذي يلعبه عامل التعليم والمعرفة في زيادة الانتاج والنمو الاقتصادي، حيث يرى أن انتاجية العمل قد نمت في الولايات المتحدة الأمريكية بين أعوام 1929- 1957 بنسبة 19.6% بسبب زيادة مهارة العاملين وكانت تلك الزيادة في إنتاجية عمل العاملين سببا لزيادة الإنتاج الإجمالي بنسبة 23% ويؤكد دينسون على أن المستوى التعليمي قد ازداد في الولايات المتحدة الأمريكية بين أعوام 1929-1957 بنسبة 2% سنويا وكانت هذه الزيادة سببا لزيادة سنوية في إنتاجية العمل بنسبة 97% ونموا سنويا في الدخل القومي بنسبة 67% وقد ربط دينسون بشكل تصاعدي نتائج النمو في الدخل القومي بالنمو في النفقات التعليمية وأرجع الجزء من نمو الدخل القومي الذي لم يكن بسبب نمو رأس المال المادي أو بسبب نمو حجم القوى العاملة (الاستخدام) إلى العوامل المتبقية التي حدد مضامينها بنوعية العمل التي تتحكم بها نوعية مهارة العاملين وبالتقدم العلمي والتكنيكي وارتفاع المستوى الثقافي.

وحاول كل من ايدنج (F.Edding) وبيرستيشر (D.Berestecher) الكشف عن العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي من خلال مقارنة مؤشرات الإنفاق على النشاطات التعليمية بمؤشرات نمو حصة الفرد من الدخل القومي.

وقد توصل عن طريق دراستهما لتلك المؤشرات لمجموعة من البلدان إلى الاستنتاج الذي مفاده أن هناك ارتباط عالي بين نمو الإنفاق على التعليم ونمو حصة الفرد من الدخل القومي.

وحاول اقتصاديون آخرون معالجة هذا الارتباط من زاوية أخرى وهي العلاقة بين المستوى التعليمي ومستوى دخول الأفراد حيث يرى هاريس (S.E.Harris) في دراسة ميدانية أجراها على التباين بين مداخيل الأفراد استنادا إلى مستوياتهم التعليمية أن الدخل الذي يحصل عليه الفرد طوال حياته الإنتاجية والذي أنهى سنوات التعليم الثانوي عام 1956 بلغ 238 ألف دولار، في حين بلغ

الفرد الذي أنهى دراسته الجامعية 392 ألف دولار أي بزيادة قدرها 153 ألف دولار لصالح الدراسة الجامعية. (د. إسماعيل محمد دياب، 1990.)

III. التعليم والتنمية الاقتصادية:

إن علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية لم تكن حديثة بل هي قديمة فقد تناول ادم سميث أهمية التعليم في كتابة ثروة الأمم إذ يقول إن اكتساب الفرد للمواهب أثناء تعليمه ودراسته هي تكلفه حقيقية لكنها تعد بمثابة رأس مال ثابت ومتحقق في شخصه وهي ثروة شخصية والتي تعد بدورها جزء من ثروة المجتمع .وفي عام 1960أصبحت اقتصاديات التعليم (Economic of Education) باب من أبواب علم الاقتصاد بعد الخطاب الذي ألقاه الاقتصادي شولتز في جامعة شيكاغو (د .عبد الله زاهي الرشدان، 2005.)

إن الدعوات المتلاحقة لتحقيق التنمية المنشودة لم يقدر لها تحقيق تطلعات اغلب البلدان النامية. فقد انقضت أكثر من ستة عقود ومنذ منتصف القرن العشرين لا زالت الدول النامية بما فيها البلدان العربية لم تستطع تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي بل لازالت لحد الآن بلدان تعتمد على إنتاج المواد الأولية وتصديرها في تكوين الدخل القومي .وتعد واحدة من ابرز التحديات التي تواجه تلك البلدان والمتمثلة بنوعية البشر من ناحية التعليم وقدرتهم على اكتساب المهارات، فهي تواجه نقص في الكوادر البشرية التي يمكنها قيادة عملية التنمية، كما إن تلك العملية تتطلب تهيئة البشر لتحولات قيمية تحدثها التنمية ومتطلبات تقع على عاتقهم، كونهم وسيلة وهدف لعملية الإنماء يتطلب ذلك محاربة العادات والتقاليد التي لا تتلاءم والتحول نحو المجتمعات الصناعية، لذا فمن الضروري إكسابهم مستويات عالية من التعليم والخبرات ومهارات وتدريب مستمر لغرض تقبلهم قيم ومهارات جديدة تتلاءم والتطور السريع الجاري عالميا وفي ظل تحولات معرفية سريعة

ترافق التطور في المجتمعات الصناعية المتقدمة والتي بفضلها تحقق استمرارية في تصاعد الدخل القومي وفي متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

لاشك انه من الصعوبة وضع معايير واحدة في مجال التعليم تصلح كمرجع يمكن تطبيقها على كل الدول النامية فلكل دولة بنيتها الاقتصادية وسياساتها الاجتماعية وقدراتها المالية التي تحدد بشكل كبير احتياجاتها من التخصصات التي يتم عادة إعدادها في مراحل التعليم ، لكن من المسلمات إن كل مجتمع بحاجة إلى أعداد كافية من مختلف التخصصات .

المبحث الثاني: الانفاق على التعليم والتكلفة منه

لعل أبرز وأهم المشكلات القائمة التي تواجه النظم التعليمية اليوم هو تأمين النفقات المالية اللازمة لتوفير التعليم والتوسع فيه فضلا عن تطويره وتحسين نوعيته ومضمونه، هذا ما أشارت له العديد من الدراسات التي تناولت اقتصاديات التعليم .

المطلب الأول: الانفاق التعليمي

الانفاق التعليمي هو مجموع النفقات المالية الحالية أو المتوقع إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من القوي البشرية المجهزة بالمعارف والمهارات والاتجاهات الأساسية التي تمكنهم من التكيف مع الحياة والإنخراط في أحد أنشطة المجتمع.

I. أهمية الانفاق التعليمي:

إن زيادة الإقبال على التعليم تتطلب زيادة الإنفاق عليه لما يتطلب ذلك من توفير تجهيزات مدرسية ومؤطرين وغير ذلك من متطلبات المؤسسات التعليمية، ونظراً لارتفاع الأسعار أيضاً فالدول وحكوماتها مكلفة بضرورة توفير الإنفاق على التعليم للمحافظة على مستواه ورفع كفاءته الداخلية والخارجية.

غالباً ما تقاس أهمية الإنفاق على التعليم بقدر ما يرصد له كنسبة من ميزانية الدولة أو من الدخل القومي العام ويقصد بالدخل القومي الإجمالي " قيمة ما أنتجه أفراد المجتمع الوطنيون من السلع والخدمات خلال عام واحد ، حيث يستثنى من ذلك الأجانب المقيمون في داخل الدولة، ويضاف إليه أفراد المجتمع المقيمون في الخارج " ، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على اهتمام

الدولة بالتعليم ،وفى المقابل ليس من الضروري أن تكون زيادة هذه النسبة مؤشراً لجودة التعليم في هذا البلد أو ذاك فقد لا تستغل هذه الأموال بالطرق الملائمة.

وترجع أهمية دراسة نفقات التعليم إلى أنها تمكن القائمين على أمر التربية والتعليم ،عن طريق دراسة الخدمات التعليمية، من تحقيق الأهداف الآتية:

1. إيجاد نوع من التناسق بين الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات التي تتنافس على الموارد المتاحة للدولة (مرسى محمد منير والنوري عبد الغني ، 1977).
2. تعتبر دراسة الإنفاق التعليمي بمثابة نوع من أنواع الرقابة، سواء كانت داخلية أم خارجية عن طريق التعرف على نواحي الإسراف والخلل فيها بهدف تطويرها وتصحيح مسارها.
3. تعتبر دراسة الإنفاق التعليمي بمثابة تقويم له، فيمكن التعرف على مواطن القوة والضعف في المشروع التعليمي والعمل على وضع البدائل المناسبة للإنفاق بحيث تتحقق الأهداف المرجوة منه ، كما أن ميزانية التعليم تعتبر أداة رقابة لأنها تحدد الأنشطة التي تمولها بشرط أن تكون مرنة.
4. التأكد من أن الأجهزة التعليمية تحسن استغلال الموارد المتاحة التي تخصص لها، وذلك لمساعدة المسئولين عن التعليم في استخدام أمثل للموارد والوصول إلى أقصى كفاءة ممكنة لهدف إيجاد توازن بين تكلفة العملية التعليمية وإنتاجيتها.(جوهر علي صالح، 1984).
5. تساعد دراسة نفقات التعليم في التنبؤ بالنفقات المستقبلية للتربية وتقدم لواضعي سياسة التعليم البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة في ضوء أهداف واضحة.(عبد الدايم عبد الله، 1980).

6. كما أن دراسة التكلفة والتي تعتبر مؤشراً هاماً لمقدار الكم الذي ينفق على التعليم تمكن المخطط التربوي من تحقيق عدة أهداف منها:

- التعرف على الأموال المنفقة فعلاً في قطاع التعليم.
- التعرف على الموارد الحقيقية الموظفة في قطاع التعليم.
- التعرف على البدائل المختلفة التي ترفع كفاءة قطاع التعليم في تحقيق أهداف المجتمع أو على الأقل حصر الأعباء المالية الجديدة في حدود التكاليف المعقولة.(صليبا روفائيل ،1983)

7. ومن وجهة نظر " ثروت عبد الباقي " أن نفقات التعليم تساعد الإدارة في رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات وذلك بإمدادها بالبيانات التحليلية بإتباع طريقة معينة في العمل وتؤدى إلى إمداد الأجهزة التخطيطية والرقابية بالبيانات الضرورية التي تستخدم في إعداد الخطة العامة. (ثروت عبد الباقي،1998)

IV. العوامل المؤثرة في الانفاق التعليمي:

عندما نقوم بدراسة الإنفاق على التعليم نجد أن هناك مجموعتان من العوامل التي تؤثر في حجم الإنفاق التعليمي وهما:

أولا: مجموعة العوامل الخارجية

وهى التي لا دخل للمؤسسة التعليمية فيها وتشمل:

1) المستوى العام للدخل القومي.
2) مستوى نفقة المعيشة الذي يدخل في تحديد أسعار السلع والخدمات .

3) مستوى التكنولوجيا العامة في المجتمع الذي يؤثر في المستوى التكنولوجي التعليمي وبالتالي في نفقات التعليم.

4) التوزيع العمري للسكان بين فئات العمر المختلفة (مرسى و النوري ،1977).

ثانيا: **مجموعة العوامل الداخلية**

ترتبط هذه العوامل ارتباطا وثيقاً بالمؤسسات التعليمية ومنها:

1) مستوى أجور العاملين بالمؤسسات التعليمية.

2) التوزيع العمري لهيئات التدريس حيث يؤثر في مستوى الأجور.

3) مستوى التكنولوجيا التعليمية.

4) نصاب المدرس من ساعات التدريس.

5) حجم الإهدار التربوي الذي يرجع في أغلب الأحيان إلى عاملي الرسوب والتسرب .(جوهر علي صالح، 1984)

يتبين مما سبق أن الإنفاق على التعليم يرتبط ارتباطا وثيقاً بالدخل القومي ، ومستوى المعيشة وكذلك أسعار السلع والخدمات والمستوى التكنولوجي العام في المجتمع حيث يزداد معدل الإنفاق كلما زاد الدخل القومي للبلد بينما يؤثر سلباً في ارتفاع مستوى المعيشة وكذلك أسعار السلع والخدمات على مستوى الإنفاق فيؤدى إلى تذبذب نسب الإنفاق ما بين الزيادة والنقصان والتي لا دخل للمؤسسة التعليمية فيها مما يؤدى إلى اختلاف مخرجات التعليم من سنة إلى أخرى حسبما يقتضيه الوضع.

بينما يتضح أن مجموعة العوامل الداخلية وخاصةً مستوى أجور العاملين بالمؤسسات التعليمية يؤدى إلى زيادة معدلات الإنفاق على التعليم وكذلك مستوى التكنولوجيا التعليمية لما تتكلفه من توفير أجهزة ومعدات لتسيير العملية التعليمية وكذلك ما يتمخض عن الهدر التربوي الناتج عن عاملي الرسوب والتسرب فكل تلك العوامل تؤثر بشكل مباشر وملموس وواضح في زيادة النفقات التعليمية.

ويرى " غنايم " أن هناك عوامل أخرى تحدد تكلفة التعليم ، وبالتالي تؤثر في الإنفاق التعليمي وهذه العوامل هي:

- نسبة المعلمين إلى الطلاب.
- اختلاف المناهج الدراسية للمواد المختلفة وعلى المستويات التعليمية المختلفة والأنواع التعليمية المختلفة.
- أثر الفقد والتكرار في التدفق الطلابي بالتكلفة .
- أثر اتجاهات نمو السكان . (غنايم مهني محمد إبراهيم ، 1990)

V. أسباب زيادة الانفاق على التعليم:

هناك عدة عوامل مختلفة ومتباينة تؤثر في حجم الإنفاق على التعليم سواء كانت تمس التعليم بشكل مباشر أو غير مباشر

فمن خلال الإطلاع على الأدب التربوي ، والمتعلق باقتصاديات التعليم والإنفاق عليه يتبين أن هناك ازديادا واضحًا في معدلات الإنفاق على التعليم بمراحله المختلفة مما أدى إلى ضرورة البحث عن أسباب هذه الزيادة و من أهم هذه الأسباب :

1) زيادة عدد السكان، انخفاض القوى الشرائية للنقود،كمية الخدمات التعليمية ونوعياتها.
2) التغيرات في مستوى الأسعار وارتفاع المستوى العام لأسعار التعليم ولاسيما رواتب المعلمين، وكذلك اتساع التعليم وشموله ميادين أوسع والزيادة الكبيرة في الأبنية المدرسية
3) تزايد عدد المسجلين من الطلاب وكذلك ارتفاع متوسط حضور الطلاب إلى المدرسة ،كل ذلك أدى إلى تغيرات كبيرة في بنية التعليم.
4) الاتجاه إلى صغر حجم الصفوف مما أدى إلى زيادة الأبنية المدرسية والتجهيزات وتطوير المواد العلمية ، وكل هذا يكلف نفقات أكبر.
5) الحاجة إلى تحسين إعداد المعلمين وتدريبهم

يتبين من العرض السابق أن زيادة عدد المسجلين في المدارس يتبعه زيادة في عدد المعلمين وهذا يتبعه زيادًة في رواتب المعلمين، وكذلك زيادة الإقبال على التعليم تؤدى إلى زيادة الأبنية والتجهيزات وهذه كلها عوامل تؤدى ضمنًا إلى زيادة مخصصات الإنفاق على التعليم إذا ما أضفنا إليها ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يؤثر بشكل مباشر على زيادة الإنفاق على التعليم.

وبناءً على ما تقدم يمكن تصنيف زيادة الإنفاق على التعليم الى مجموعة من الأسباب الظاهرية والحقيقية ، أما الأسباب الظاهرية والتي لها علاقة مباشرة بالتعليم و العوامل التربوية يمكن إجمالها في:

- زيادة عدد الطلاب في جميع المراحل التعليمية.
- تناقص معدل عدد الطلاب في الفصل الواحد و ارتفاع معدل الحضور اليومي للطلاب.
- الزيادة الحاصلة في عدد المعلمين.

- تطور الجهاز التعليمي بقسميه ، الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية فهو يشكل نسبة كبيرة من قوة العمل،إذ يعتبر قطاع التعليم من القطاعات التي تستخدم عنصر العمل استخداما كثيفًا.
- التطور الحاصل في الإنشاءات والتجهيزات المدرسية والتي تقع في عدد المدارس والأقسام والأثاث والأدوات التعليمية من كتب ووسائل إيضاح.

بينما الأسباب الظاهرية والتي لا تتعلق بالتعليم مباشرة ومع ذلك تؤثر في رفع كلفة التعليم هي:

- زيادة عدد السكان والذي يعتبر من العوامل الأساسية والهامة في زيادة الإنفاق.
- انخفاض قيمة النقود ويعتبر هذا العامل من الأسباب الاقتصادية النقدية التي تؤدى إلى زيادة الإنفاق في التعليم .

بينما الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق على التعليم فهي:

- زيادة وظائف العملية التعليمية ، سواء كانت التقليدية منها أو وظائف جديدة مما يؤدى إلى زيادة الأعباء المالية اللازمة للتعليم.
- التطور التكنولوجي والعلمي.
- زيادة الاتجاه إلى الإهتمام بالتعليم العام بشكل كبير.
- زيادة أجور المعلمين التي تساهم في زيادة الإنفاق التعليمي وفى الوقت نفسه تعتبر من الصعوبات الكبيرة التي تقف في سبيل التقدم والتنمية في مجالات الحياة المختلفة .

مما سبق يتضح أن جميع العوامل السابقة الذكر سواء كانت ظاهرية أو حقيقية لها أكبر الأثر في زيادة الإنفاق التعليمي ، وليست المشكلة فيما يؤدى إلى زيادة المخصصات المالية اللازمة لمتابعة مجريات الأمور التي تتغير تلبية للحاجة ولكن هل هذه الزيادة تستغل كما يجب ويستفاد منها في تقديم خدمة تعليمية جيدة تضمن إلى حد كبير نوعية جيدة من الخريجين.

إن هذه المخصصات تتفاوت كمًا وكيفًا في الدول المختلفة فليس شرطًا لجودة التعليم أن يكون غالى الثمن والعكس صحيح.

وعند تناول الإنفاق على التعليم وحجمه والعوامل التي تؤدى إلى الزيادة فيه لابد من البحث عن الموارد والإستراتيجيات والآليات التي يجب أن توضع لتوفير موارد للإنفاق على التعليم بحيث أن الزيادة في هذه المخصصات لابد وأن يتبعها مخرجات تعليمية بالمستوى المطلوب والمتميز بجودة عالية وهذا يتطلب توزيعًا عاد لا للميزانية المخصصة لوزارة التربية والتعليم العالي بحيث لا يشوبها الخلل في التوزيع على جوانب الإنفاق المختلفة ولا يطولها محاولات التقليص لحساب ميزانيات أخرى وذلك للنهوض بالمؤسسات التعليمية من حيث الإنشاءات والتجهيزات

VI . **كلفة التعليم:**

عادة ما ينظر لكلفة التعليم على أنها مرادف لنفقاته، فالبعض ينظر إليها على أنها النفقات الجارية، فهي تلك التي تنفق بصفة دورية و منتظمة كالمرتبات والأجور و ما شابهها، والبعض الآخر يرى ضرورة أن تشمل النفقات الرأسمالية، حيث يمتد أثر بعض النفقات لعدة سنوات لاحقة لسنة الانفاق –كما في تكاليف المباني والمعدات–. في حين يرى فريق ثالث أن كلفة التعليم ينبغي أن تشمل إلى جانب النفقات الجارية والرأسمالية، ما تنفقه الأسرة في سبيل تعليم أبنائها مثل: الاشتراكات المدرسية، تكاليف شراء الكتب والأدوات...،كما تنادي طائفة أخرى بضرورة أال تقتصر كلفة التعليم على ما سبق، و إنما يجب أن تمتد كذلك لتشمل التكاليف غير المباشرة و المتمثلة في كلفة الفرصة البديلة، وتعني قيمة الفوائد أو الدخول التي تم التضحية بها نتيجة للإنفاق على التعليم، و تفضيله على الاتجاهات الاستثمارية البديلة أو الأخرى (فاروق عبده فليه، 2003)

وهناك مؤشرات عديدة لحساب عناصر الكلفة منها (فليح حسن خلف، 2007)

- ✓ مؤشر كلفة الطالب، حيث يقيس حصة الطالب من الكلفة وحسب أنواعها و المقصود هنا بالطالب، المسجل في العملية التعليمية،
- ✓ مؤشر كلفة الخريج، والذي يقيس حصة الطالب الخريج من الكلفة حسب أنواعها،
- ✓ مؤشر كلفة المواد أو الأجهزة، الأبنية أو مؤشر كلفة الموجودات أي الأصول الرأسمالية، حسب أنواعها،
- ✓ كلفة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد أو النفقات في التعليم، و التي تمثلها التضحية بالمجالات الأخرى التي يمكن استخدام الموارد فيها بدلا من استخدامها في التعليم افتراضاً –يتم تقديرها–.

إن هذه المؤشرات مرتبطة بالزمن الذي يستغرقه إنتاج وحدة واحدة أي الخريج، وكباقي التكاليف فإن معظم الدول تهدف إلى خفض هذه التكاليف (الجهد و الوقت) وتعظيم عوائدها.

- ✓ ***مخزون التربية:***

ينظر إلى رأس المال البشري كما ينظر إلى رأس المال المادي، أي يمكن وصفه مخزونا، حيث يتم تحديد هذا المخزون التربوي لدى السكان عن طريق حساب عدد السنوات الدراسية أولا، ثم حساب نفقات هذه السنوات الدراسية ثانيا (فاروق عبده فليه، 2003)، فالمخزون التربوي هو رصيد المجتمع من القوة البشرية التي حصلت على قدر من التعليم و أنهت مرحلة تعليمية معينة، تؤهلها إلى دخول القوة العاملة.

- ✓ ***السنوات الدراسية:***

هي تعبير عن مؤهلات رأس المال البشري بعدد سنوات التعليم و هي المعيار المعتمد بكثرة، إلا أنه لا يأخذ بعين الاعتبار:

- التغيرات التي تطرأ على طول السنة الدراسية (الإضرابات، الحروب)،

- المستوى الكيفي للسنة الدراسية (تتغير من مرحلة إلى أخرى و من بلد لآخر).

✓ ***الساعات الدراسية:***

هي امتداد للطريقة السابقة، التي يمكن استنتاجها من المواد الدراسية التي يدرسها الطالب في العام الدراسي، حيث أن كل مادة دراسية تحتاج إلى عدد معين من الساعات، غير أن هذه الطريقة أيضا يؤخذ عليها:

- عدد الساعات غير مضبوط (غياب الأستاذ/ الطالب)،
- الجانب النوعي (كما في السنوات الدراسية).

و أيا كانت طريقة حساب المخزون التربوي سواء بوحدة السنوات الدراسية أو وحدة الساعات الدراسية، فهي تساعد على حساب (سواء للفرد أو للحكومات) قيمة التكاليف و النفقات التي وضعت في سبيل انتاج وحدة واحدة أو المتخرج، ودخوله القوة العاملة.

إلا أن هناك عدة عوامل تؤدي إلى فاقد و هدر في هذه النفقات والتكاليف، منها (فاروق عبده فليه، 2003):

❖ ***الرسوب و التسرب:***

يعتبر الرسوب من أهم العوامل التي تقلل من حساب المخزون للتعليم ، و ذلك أن من رسب عاما زادت عدد سنواته الدراسية مما يؤدي إلى زيادة تكلفته، بالإضافة إلى عمليات التحويل من تخصص لآخر لعدم رضاهم عن توجيههم، الذي لا يتفق مع ميولهم و قدراتهم، كذلك انقطاع الطالب عن الدراسة و تركهم لها قبل انهاء مرحلة معينة و هذا ما يعرف بالتسرب.

❖ ***انخفاظ درجة التحصيل العلمي و مستواه كما و نوعا:***

وهو مرتبط بانخفاظ كمية و نوعية المعلومات، المعارف و المهارات التي يتحصل عليها المتعلم، وكذلك ضعف تناسبها وارتباطها مع احتياجات الفرد، المجتمع و الاقتصاد. هذا ما يدفع

بالعديد من الأفراد للتوجه إلى تكوينات أخرى – عملية في غالب الأحيان– لتعويض هذا النقص (فليح حسن خلف، 2007).

❖ ***الهجرة:***

إن هجرة الكفاءات هي من المشاكل الهامة التي تعاني منها الدول خاصة النامية، حيث يتجه العديد من الطلبة لإتمام دراستهم أو العمل بالخارج في دول أخرى، حيث تستقطب الدول المتقدمة هذه الفئات لتستفيد من خبراتها و بأقل التكاليف.

❖ ***الوفايات أو الإصابة بالعجز:***

حيث تؤدي الوفيات إلى نقص في رأس المال البشري، كذلك الحال بالنسبة للإصابة بالعجز، مما يؤدي إلى هدر و ضياع للنفقات.

❖ ***البطالة:***

هذا ما يؤدي أيضا إلى هدر لنفقات التعليم، و يؤدي إلى تحمل تكاليف دون عوائد –سواء بالنسبة للفرد أو الحكومات– فالبطالة تعني وجود عرض للعمالة أكثر من الطلب عليها و الذي لا يرتبط فقط بالتدفق السنوي للمتخرجين من الجامعات، بل يرجع السبب أيضا إلى تدهور قيمة الشهادات، فحسب الخبير الاستشاري الدولي "عبد الكريم بن اعراب"الذي يشير إلى أن وجود 230 ألف كمخزون من متخرجي الجامعات في الجزائر–حيث وصلت نسبة البطالة وسط المتخرجين الجامعيين 18%– يطرح اشكالا كبيرا مؤكدا على أن الجامعيين هم الأكثر تأثرا من غيرهم، خالفا لما هو حاصل في أوروبا حيث أن ذوي المستويات الأدنى هم المتأثرون بالبطالة .

بالإضافة إلى البطالة، هناك عدم توفير العمل المناسب الذي يتفق مع دراساتهم، مما يؤدي إلى إهدار وتضييع للطاقات البشرية العالية المستوى، ما يؤثر بصورة مباشرة على العوائد المتوقعة من هذا الاستثمار.

المطلب الثاني: تمويل التعليم

تواجه معظم الدول على اختلاف اقتصادياتها ونظمها الاجتماعية مشكلة تزايد النفقات التعليمية نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية، مما أدى إلى تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم.

فالتعليم يتأثر بجزء لا يستهان به من الناتج الوطني الإجمالي ومن الإنفاق الحكومي الجاري لمعظم الدول، وتتساوى في ذلك الدول الغنية وغير الغنية؛ ولذ ا صار ينظر إلى تمويل التعليم على أنه مأزق يواجه كثير ا من الدول ومن الصعوبة الاستمرار في تحمل كامل تكاليفه من الدولة. (نوفل محمد، 1995)

ا. تعريف التمويل التعليمي:

يقف نقص التمويل في أغلب الدول عقبة دون التوسع في التعليم وتحقيق الآمال والطموحات والأهداف المنشودة والمتوقعة من النظام التعليمي، وقد تتخلى بعض الدول عن بعض مشروعاتها التعليمية نظرا لضخامة التكاليف وعجز الاقتصاد الوطني . (نوفل محمد، 1995)

ويقصد بتمويل التعليم بشكل عام " إنفاق مال أو استخدام جهد، وهو عملية مركبة ذات أبعاد ومراحل، ويعد إحدى الوظائف التي تختص بجميع الأعمال المرتبطة بتزويد المؤسسة بالأموال اللازمة لتحقيق أغراضها التي قامت من أجلها وبحركة هذه الأموال فيها.

كما يقصد بالتمويل أيضا كل ما يستطيع البلد أن يعبئه من موارد تنفقها المؤسسات التعليمية لتسيير شؤونها وتحقيق أهدافها، سواء كانت هذه الموارد مادية أو عينية.

II. العوامل المؤثرة على تمويل التعليم:

يوجد العديد من العوامل المؤثرة على شكل الإنفاق التعليمي وحجمه، بعض هذه العوامل داخلية نابعة من النظام التعليمي نفسه، وبعضها نتيجة للعوامل الخارجية المحيطة به والتي تؤثر فيه، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى التالي:

- **عوامل داخلية مرتبطة بالمؤسسات التعليمية:**

وهي عوامل مرتبطة بالمؤسسات التعليمية والسياسات المتبعة فيها والأساليب المستخدمة وطرق تفاعل المدخلات بعضها مع بعض، ومن هذه العوامل ما يلي:

- ✓ تأهيل المعلمين وخبراتهم مما ينعكس على أجورهم ومرتباتهم خصوصا إذا ارتبطت الأجور بالمؤهلات التي يحملها الاساتذة.
- ✓ إلزامية التعليم والتوسع الكمي لمواجهة الطلب الاجتماعي على التعليم.
- ✓ الاهتمام بجود ة التعليم و التحكم في كفايته الداخلية من خلال التركيز على اقتصاديات الحجم وضبط أعداد الطلاب في الفصل مما أدى إلى الحاجة إلى زياد ة أعداد المعلمين لمواجهة زيادة الفصول الناتجة عن هذه السياسات، وهذا أدى إلى زيادة النفقات التعليمية سواء في الرواتب أو البرامج التدريبية اللازمة لتأهيل المعلمين قبل الخدمة وأثناء الخدمة.
- ✓ إدخال التقنيات الحديثة والأساليب التكنولوجية في التعليم من وسائل تعليمية ومختبرات وأجهزة ومعدات حديثة من أجل زيادة تفاعل الطلاب وتطوير مهاراتهم العلمية والعملية، إضافة إلى التوسع الحالي في إدخال الحاسب الآلي و خدمات الإنترنت، وما يصاحب ذلك من التطوير والتحديث المستمر لهذه التقنيات نظرا لطبيعتها المتجددة باستمرار.

- **عوامل خارجية مرتبطة بالمجتمع:**

وهي العوامل الخارجية المحيطة بالنظام التعليمي والتي تؤثر فيه وفي بنيته و في مراحله وسياساته، ومن أهمها ما يأتي:

- ✓ يعد النمو الطبيعي للسكان في مختلف العالم وخصوصا في الدول النامية الناتج عن زيادة المواليد وارتفاع المستوى الصحي للمجتمع من أهم العوامل المؤثرة في تزايد النفقات التعليمية، حيث أدى هذا النمو إلى زياد ة أعداد من هم في سن التعليم مما دفع إلى أ ن توسع الحكومات خدماتها التعليمية وإنشاء المدارس وتعيين المعلمين لمواجهة ذلك . زيادة اهتمام المجتمعات بالتعليم والإنفاق عليه على اعتبار أن الإنفاق على التعليم هو استثمار في ا لموارد البشرية يؤدي إلى تطو ير المجتمع وتنميته تنمية حقيقية شاملة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.
- ✓ وعي الأسر والأفراد بأهمية التعليم ودوره في تنمية القدرات والمهارات وفي تحديد المهن المستقبلية ، إضافة إلى الدور الاجتماعي الذي يحققه التعليم للأفراد.
- ✓ التغيرات الاقتصادية التي تشهدها المجتمعات سواء على المستوى المحلي أو الإقليم ي أو الدولي مثل ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط ، ومستو ى الناتج القومي للدولة وما يصاحبه من تقلبات في العملة الوطنية والأسعار والتي قد تؤدي إلى التأثير على مستوى الإنفاق الحكومي العام على الخدمات العامة و منها التعليم.

III. مصادر تمويل التعليم :

تختلف نفقات التعليم من بلد إلى آخر باختلاف الإمكانات الاقتصادية والموارد المالية المتاحة، و في الحقيقة أن نفقات التعليم في جميع الدول تشكل عبئا على ميزانياتها التي تستحوذ على جزء غير يسير من الدخل الوطني ومن نفقاتها الجارية، وهذا أكثر وضوحا في الدول النامية التي تخصص نسبة مهمة من ميزانيتها الوطنية للتعليم ومع ذلك لا تكفي لتحقيق أهدافها التي تسعى إليها لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم (درويش، العشري، 1999)

ومن أهم مصادر تمويل النفقات التعليمية:

أ – المصادر الحكومية :

تعد الحكومات في بعض الدول هي المصدر الرئيسي لتمويل معظم الجامعات، حيث تساهم الحكومة في تمويل الجامعات بعدة طرق وعبر العديد من الوسائل، وتمول الحكومات التعليم الجامعي بهدف " أن يصبح مواطنوها قادرين على الكسب المادي وعلى المساهمة في التنمية الاقتصادية للمجتمع (درويش، العشري، 1999) و ينقسم الى:

- **التمويل الحكومي المباشر**: تلجأ الحكومات بتمويل الجامعات بصورة مباشرة عن طريق الواردات الثابتة المنتظمة للدولة(إيرادات الدولة) وذلك من خلال ميزانية تخصص من الدخل القومي للتعليم ، ويتم تخصيص نسبة منها للتعليم العالي. (EL– Agha mohammed, 2001)
- **التمويل الحكومي غير المباشر** : يتخذ هذا النمط من التمويل عدة أشكال منها:

- **فرض ضرائب ورسوم خاصة للتعليم الجامعي** : تفرض بعض الحكومات ضرائب على فئات وقطاعات اجتماعية معينة لحساب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة.
- **القروض** : لجأت بعض الحكومات إلى الاقتراض لتمويل التعليم الجامعي

- **تسهيلات ضريبية لبعض المؤسسات :** قامت بعض الحكومات بعمل تسهيلات ضريبية على مؤسسات لاسيما المؤسسات الإنتاجية الكبرى لدفعها لتقديم منح مالية إلى الجامعات في مجالات البحث العلمي المختلفة أو تبرعها بأجهزة ومعدات وأية تسهيلات أخرى .وقد شرعت كثير من البلدان المتقدمة القوانين لتشجيع الشركات، ورجال الأعمال على التبرع وذلك بإعفاء المبلغ المتبرع به من خصوم الضرائب وهذا معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب –المصادر الخاصة:

أصبح تمويل التعليم الجامعي يشكل عبئا كبيرا على كاهل الحكومة لهذا قامت الكثير من الدول بتخفيض المخصصات الحكومية للجامعات، و تنقسم المصادر الخاصة الى:

- **الرسوم الدراسية :** لجأت بعض الجامعات إلى فرض رسوم دراسية على الطلبة مقابل دراستهم في الجامعة، وتقوم فكرة فرض رسوم دراسية على الطلبة على أساس استرجاع الجامعة لجزء من تكاليف دراسة الطالب، وهذا ما يعرف بنظام استرداد الكلفة، ويكون ذلك إما مباشرة، أو في وقت لاحق.
- **التبرعات والهبات المحلية و الدولية :** هي عبارة عن المجهودات التي تبذلها المؤسسات والجمعيات الخيرية والاجتماعية و الهيئات الدولية في ميدان التعليم وهذه المجهودات إما أن تقدم للطالب مباشرة ": كما هو الحال في اليابان وإندونيسيا والصين أو تقدم للجامعة مباشر ة : عن طريق مساعدات مالية للجامعة.

ج –المصادر الذاتية :

لجأت كثير من جامعات الدول الأوربية إلى أسلوب التمويل الذاتي وذلك ضمن إطار أسلوب الجامعة المنتجة والتي تعني قيام الجامعة بممارسة بعض النشاطات المضافة إلى مهماتها

الأساسية لقاء تحقيق بعض الموارد المالية التي تعزز من موازنة الجامعة نفسها، وتحسن من مستو ى المدرسيين العاملين فيها وهناك مجموعة من الأساليب تستخدمها الجامعات نذكر منها:

- **الدراسات المسائية(التعليم الموازي)** : تعتمد فكرة الكليات المسائية على " توفير فرص جديدة للطلبة الذين فاتتهم تلك الفرص من أعمار مبكرة، وتعذر عليهم الحصول عليها في الدراسة الصباحية مقابل أجور.
- **خدمة المجتمع** : تعتبر خدمة المجتمع من وظائف الجامعة، وقد لجأت كثير من الجامعات العالمية والعربية إلى تقديم خدمات للمجتمع مقابل مردود مالي ، فمن الوسائل والأساليب التي استخدمتها الجامعات لخدمة المجتمع ما يلي:

➢ **التعليم المستمر والتدريب** :حيث تقوم الجامعات بفتح دورات بمدة مناسبة لزيادة خبرة الكوادر العاملة في مؤسسات حقل العمل.

➢ **الاستشارات العلمية(المكاتب الاستشارية)** :شرعت كثير من الدول عددا من القوانين، أتاحت فيها الكليات إمكانية استحداث مكاتب استشارية حسب التخصصات التي تتعامل بها تلك الكليات . وتقوم هذه المكاتب على أساس " تقديم الخبرة والمشورة للدوائر والأفراد والشركات في مختلف القضايا التي تهم تلك الجهات، و حل مشاكلها ذات الصلة باختصاصات كلية معينة، مقابل أجور وفق صيغة متفق عليها وعقود أعدت لهذا الغرض. (الدليمي نصيف، 2000)

- **النشاطات الإنتاجية** : كثير من الجامعات تقوم بعض كلياتها بنشاطات إنتاجية مختلفة، وتقوم ببيع تلك النشاطات والاستفادة من تلك الموارد ا المالية في تعزيز موازنة الجامع

IV. تحديات تمويل التعليم:

هناك مجموعة من الحقائق مرتبطة بقضايا تمويل التعليم والتجديدات والأزمات التي يواجهها هذا القطاع في مجالات تمويل التعليم، ويمكن تلخيص عدد من هذه الحقائق فيمايلي: (فاروق عبدة فيلة، 2004)

- أن الدول وخاصة النامية منها قد وصلت إلى السقف في الإنفاق على التمويل ولا يمكن لها بأي حال من الأحوال زيادة المخصصات لهذا القطاع من الموازنات العامة للدولة.
- أن الضغط والطلب الاجتماعي على التعليم العالي تزداد وتيرته نتيجة لعوامل سكانية وديموغرافية معروفة.
- أن مفهوم مسئولية المجتمع بكامله (القطاع العام والخاص) في تمويل التعليم قد ترسخ بشكل كبير.
- أن التوجه نحو الخوصصة سيؤدي إلى تقليص الدور الحكومي بالنسبة للتعليم العالي في النواحي التمويلية التوظيفية وتحويله الى القطاع الخاص، الذي سيكون اكبر مستفيد من خدمات التعليم العالي.

وفي ظل هذه الحقائق والاتجاهات المترسخة لا بد للتعليم أن يبحث عن مصادر غير تقليدية للتمويل، ويأتي القطاع الخاص في مقدمة هذه المصادر، وإذا كان هذا المصدر لم يساهم بالقدر المطلوب في كثير من الدول النامية، فانه في الدول الصناعية والمتقدمة ساهم بقدر كبير في تمويل مؤسسات التعليم ومراكز البحوث التابعة لها.

المبحث الثالث: العائد من التعليم

يقف نقص التمويل في أغلب الدول عقبة دون التوسع في التعليم وتحقيق الآمال والطموحات والأهداف المنشودة والمتوقعة من النظام التعليمي، وقد تتخلى بعض الدول عن بعض مشروعاتها التعليمية نظرا لضخامة التكاليف وعجز الاقتصاد الوطني . (نوفل محمد، 1995) ويقصد بتمويل التعليم بشكل عام " إنفاق مال أو استخدام جهد، وهو عملية مركبة ذات أبعاد ومراحل، ويعد إحدى الوظائف التي تختص بجميع الأعمال المرتبطة بتزويد المؤسسة بالأموال اللازمة لتحقيق أغراضها التي قامت من أجلها وبحركة هذه الأموال فيها.

المطلب الأول: ماهية العائد التعليمي

يقصد بالعائد من التعليم مجموع المخرجات التي يكون التعليم سببا فيها سواء أكان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، تلك المخرجات التي تحقق منافع اقتصادية كبيرة مقارنة بالكلفة التي صرفت عليها. ويعتبر العائد التعليمي أحد أهم المؤشرات والأدوات الحاسمة والفعالة لرسم السياسة التعليمية وتوجيه الاستثمار في التعليم وتحديد أوجه الانفاق فيه.

I. مفهوم العائد من التعليم:

يعرف معدل العائد على التعليم بأنه " الزيادة النسبية في دخل الفرد المتأتي من العمل في سوق تنافسي للعمل، نتيجة زيادة سنوات الدراسة بسنة واحدة ".

لقد أجريت العديد من الدراسات في العقدين الماضيين حول مفهوم معدل العائد من التعليم الذي اشتق من الأعمال المبكرة لجاكوب مينسير 1691 و تشولتز 1692 و بلوج 1699، فقد ركز ساكاروبولوس في أبحاثه حول هذا الموضوع محللا المضامين الخاصة باستخدام هذا المفهوم

بالنسبة للتمويل التعليم ، و قد ظهرت دراسات أن معدل العائد من الاستثمار في التعليم أعلى و أكثر ايجابية من الاستثمار في القطاعات الأخرى ، و من بين الاسهامات الاساسية في تحليل معدل العائد من التعليم و أثره على تمويل التعليم تقرير البنك الدولي 1669 و الذي جاء فيه ان التعليم يعد استثمار انتاجيا له عائد اقتصادي ، و تؤدي أنظمة

التمويل الحالية الى سوء تقدير حصة التعليم من الانفاق العام ، و توجد أدلة في الكثيرة من الدول على أن العائد من الاستثمار في التعليم الابتدائي يساوي ضعف العائد من الاستثمار في التعليم العالي، و مع ذلك فحكومات هذه الدول تدعم التعليم العالي على حساب التعليم الابتدائي و يشير التقرير البنك الدولي الى أن معدل العائد من الاستثمار في التعليم الاساسي(الابتدائي و ثانوي) في البلدان ضعيفة و متوسطة الدخل أعلى من معدل العائد من الاستثمار في التعليم العالي4 .

II. هدف قياس عائد التعليم:

1- بيان مدي إسهام التعليم في التنمية الاقتصادية.

2- يمد المخطط التربوي بمعلومات أساسية مفيدة عن الروابط التي تربط التعليم بسوق العمل.

3- يزودنا بتكلفة التعليم بمراحلة المختلفة، وتوازن العرض والطلب.

4- يساعد للقيام بإحداث مقارنات مختلفة بين العائد الاقتصادي من التعليم والمشروعات الاستثمارية الأخرى.

5- يحدد المرحلة التعليمة، والبرامج التعليمية الأجدى للاستثمار فيها.

6- يوجه العلاقة بين الإنفاق على التعليم العالي وسوق العمل، وسياسة الأجور في الدولة.

7- يفيد المخطط في: توزيع الاستثمار في المجال ذو العائد المرتفع، يقترح طرقاً لزيادة كفاءة التعليم بزيادة العائد أو بتخفيض التكلفة، فحص تكلفة التعليم ومقارنتها بالزيادة في دخول القوي العاملة المتعلمة...).

III.أنواع عوائد التعليم:

هناك عدة تقسيمات لعوائد التعليم تتداخل فيما بينها وقد يعني بعضها نفس مفهوم الآخر وقد يكون أحد التقسيمات ضمن الآخر ولكن لأغراض الفهم والتحليل سوف نذكر أشهرها: (منصور فرغل، 2012)

1) ***عوائد اجتماعية وعوائد اقتصادية:***

أ - العوائد الاجتماعية :

منها الارتقاء المعرفي لأبناء المجتمع، تنظيم الحياة بين أفراد المجتمع، تكوين العادات السليمة في التعامل بين أفراد المجتمع ومع أنظمته، القضاء على الجهل والأمية ،القضاء على الاعتقادات الخاطئة مثل الشعوذة والتوكل على غير الله سبحانه وتعالى تكوين قيم التعامل مع الآخر وقيم الحوار والاحترام بين أفرد المجتمع،تخفيض معدلات الجريمة وحفظ أمن المجتمع القضاء على الأفكار الضالة التي تهدم أمن المجتمع واستقراره.

ب - العوائد الاقتصادية :

منها زيادة دخل الفرد وزيادة دخل المجتمع تكوين الاتجاهات الاقتصادية السليمة الخاصة بالترشيد وعدم الإسراف وعادات الادخار والاستهلاك تكوين الاتجاهات السليمة الخاصة بالمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة وطريقة استخدامها وعدم الإسراف في استخدامها.....

2) ***عوائد على مستوى الفرد وعوائد على مستوى المجتمع:***

أ- العوائد على مستوى الفرد :

منها زيادة دخل الفرد من جراء زيادة تعليمية ، المكانة الاجتماعية التي يحصل عليها الفرد المتعلم، زيادة الحصيلة العلمية للفرد.

ب - العوائد على مستوى المجتمع:

منها زيادة دخل المجتمع ، التقدم الفني والمعرفي و العلمي الذي يجنيه المجتمع من جراء زيادة تعليم أفراده ، التنظيم الذي يحصل داخل المجتمع وبين أبناءه ، تكوين الاتجاهات السليمة نحو مقدرات وموارد المجتمع.

3) ***عوائد استهلاكية وعوائد رأسمالية:***

أ- العوائد الاستهلاكية :

هي تلك العوائد التي تجنى منفعتها حالاً ومن أمثلة تلك العوائد كما تقول أخضر(1994م) "فرصة الوالدين للارتياح من متاعب الأبناء بإرسالهم للمدرسة وسرورهم بتفوق أبنائهم "

ب - عوائد استثمارية:

هي تلك المنافع التي تجني في المستقبل ومن أمثلتها الزيادة المتوقعة في دخل الفرد والمجتمع الناتجة عن الانتظام في الدراسة وترك سوق العمل.

4) عوائد نقدية وعوائد غير نقدية:

أ- العوائد النقدية:

الأرباح التي يجنيها المتعلم في المستقبل من جراء زيادة تعليمه تكوين عادات الاستهلاك الرشيد التي توفر جزء من دخل الإنسان ليتم استثماره.

ب - عوائد غير نقدية:

تكوين عادت التعامل مع الآخرين الأقرباء والجيران قدرة الأفراد على الإبداع والابتكار.

5) العوائد الأمنية للتعليم:

إن التعليم السليم والصحيح يحفظ أمن المجتمع من خلال تكوين المفاهيم السليمة نحو أمن أفراد المجتمع والمحافظة على ممتلكاتهم وأموالهم وأعراضهم وعقلهم ودينهم ، وكفى بالتعليم عائداً أنه مرتبط برضاء الله سبحانه وتعالى فالفرد يجني المكاسب الأخروية التي وعده الله بها من خلال أنفاق جهده وماله في سبيل العلم فقد وردت أحاديث كثيرة وآيات كثيرة في مجال الحث على العلم والإنفاق عليه وقد كان بعض السلف الصالح يسافرون السفر الطويل من أجل تحصيل حديث أوفهم أيه ولاشك أن ذلك يتطلب بدل موارد كثيرة.

المطلب الثاني: قياس العائد من التعليم

هناك جدل كبير بين العلماء حول عملية قياس العائد من التعليم فهناك فريق يري أن التعليم قيمه سامية وعالية ولا يجب أن تقاس بالمقاييس الاقتصادية لكي لا يفقد التعليم قيمته السامية العالية وهناك فريق آخر يري انه يمكن قياس عوائد التعليم ولكن من خلال إيجاد صيغ قياس خاصة به وليس كتلك المستخدمة في الاقتصاد وفريق أخر يرى أنه يمكن قياس عوائد التعليم ويمكن استخدام أساليب القياس الاقتصادية في هذا المجال.

لا شك أن هذا الجدل مفيد ويمكن التوفيق بين وجهات النظر الثلاث حيث أن هناك عوائد للتعليم لا يمكن قياسها ولا يمكن أن تقدر بثمن مثل نقل تراث المجتمع من جيل إلى آخر وإمداد أفراد المجتمع بالقيم والعادات السليمة والمحافظة على أمن المجتمع وغير ذلك من العوائد الاجتماعية ومهما يتحمل المجتمع من تكلفة فأنها لا توازي تلك العوائد. وهذا يؤيد وجهة النظر الأولى وهناك عوائد للتعليم يمكن قياسها ولكن باستخدام أساليب خاصة تبنى لهذا الغرض ومن أمثلة دلك العوائد الغير مباشرة التي يجنيها الفرد والمجتمع من التعليم مثل المكانة الاجتماعية التي يحصل عليها الفرد كلما تقدم في التعليم والمكاسب التي يجنيها المجتمع من خلال الابتكار والتطوير المرتبط بالتعليم وهذا يؤيد وجهة النظر الثانية.وهناك عوائد للتعليم يمكن قياسها بالمقاييس الاقتصادية ومن أمثلتها المكاسب المالية التي يمكن للفرد أن يحصل عليها والمرتبطة بالتعليم وهذا يؤيد وجهة النظر الثالثة.

معظم المشاهدات الواقعية والحسابات التي تمت لحساب معدل العائد من الاستثمار في التعليم لعديد من دول العالم. أدت إلى تعزيز ما عرف بنظرية " رأس المال البشري" حيث تم حساب معدلات العائد بحسب مستويات التعليم في البلدان المتقدة والنامية.

وقد توفر العديد من المقاربات لقياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري، ومن أبرز هذه المقاربات:

ا. نموذج منسير (JACOB MINCER):

نموذج منسير أو ما اصطلح على تسميته بدالة الكسب المنسرية ، يرجع الفضل في تطوير نظرية رأس المال البشري التي راج تطبيقها في مجال قياس معدل العائد على رأس المال البشري إلى منسير (1958). والتي أصبحت تعرف باسمه في أدبيات العائد من التعليم بدالة الكسب المنسرية. ومنذ ذلك الحين تراكمت الأدبيات التي قامت بشرح وتطبيق النظرية. ومن أبرز هذه الأبحاث ما قام بهم منسير نفسه عام 1970 وشولتز عام 1988 وكارد في عام 1998. ولعله من المهم استذكار أن الحافز لتطوير مقاربة رأس المال البشري قد كان محاولة فهم الدور الذي تلعبه القرارات الفردية، على أساس من السلوك الاقتصادي الرشيد في تفسير التفاوت المشاهد في الأجور وذلك في مقابل نظريات توزيع الدخل التي تعتبر مثل هذا السلوك خارجا عن نطاق التحليل. وتركز نماذج رأس المال على قرارات الاستثمار في رأس المال البشري بواسطة الأفراد وذلك باستبعاد كل القوى غير التنافسية التي يترتب عليها تفاوت في الدخول. سنتطرق لهذا النموذج وبتفصيل في الفصل الرابع لهذه الأطروحة (الدراسة القياسية).

II. نموذج بيكر:

يرجع الفضل في تطوير مقاربة نظرية شاملة لقضايا رأس المال البشري إلى بيكر (1964-1967) وكما هي العادة مع الأدبيات النظرية تعرض نموذج بيكر للتناول بواسطة مختلف الكتاب بهدف تبسيط محتواه دون التقليل من أهمية مقترحاته النظرية. وتتمثل أحد أهم محاولات التبسيط في تلك التي جاء بها كارد (1995-1997) وفيما يلي استعراض لما يتضمنه نموذج بيكر في أساسياته:

بافتراض أن متوسط الدخل الذي سيحصل عليه الفرد y، يعتمد على مستوى التعليم s، وبافتراض أن الفرد يتخذ قراراته بتعظيم دالة منفعة معرفة على الدخل وعلى تكلفة التعليم، يمكن صياغة مشكلة اتخاذ قرار التعليم على أنها تتمثل في تعظيم الدالة التالية وذلك باختيار مستوى التعليم s :

$$u\left(s, y,(s)\right) = logy(s) - h(s);\ y'(s) > 0, h'(s) > 0 \ldots\ldots\ldots(57)$$

وحيث الدالة h(s) محدبة، كما في سائر صياغات دوال التكلفة. وتعتبر هذه الصياغة تعميما لفكرة القيمة الحاضرة لتدفقات الدخل بعد نهاية الفترة التي يقضيها الفرد في النظام التعليمي.

وكما هو معروف يتطلب إختيار مستوى التعليم لتعظيم الدالة توفر الشرط التالي:

$$h'(s) = \frac{y'(s)}{y(s)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(58)$$

وهو شرط يتطلب تساوي التكلفة الحدية للتعليم $h'(s)$ مع معدل العائد الحدي للتعليم الذي تمثله نسبة الانتاجية الحدية للتعليم $y'(s)$، إلى الدخل لمستوى التعليم.

ينطوي شرط التوازن (58) على تركيبة من شأنها تفسير تفاوت الأجور المشاهد حسب تفاوت مستوى التعليم، كما من شأنه إفراز دالة شبه لوغاريتمية للكسب. ويلاحظ في هذا الخصوص أن عدم التجانس في اختيارات الأفراد لمستويات تعليمهم يتأتى من التفاوت في تكلفة التعليم كما تعكسها دوال تفضيلهم لخيار التعليم كما يتأتى من التفاوت في المنافع التي سوف تعود عليهم من التعليم كما يعكسها معدل العائد على التعليم. هذا وقد اقترح كارد (1998) إمكانية نمذجة هذا التفاوت على النحو التالي:

$$\frac{y'(s)}{y(s)} = b_{\mathrm{i}} - k_1 s \quad , h'(s) = r_i + k_2 \mathrm{s} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (59)$$

حيث b_{i} و r_i هي متغيرات عشوائية بينما k_1 و k_2 ثوابت غير سالبة. وبتعويض هذه الصياغة في المعادلة رقم (58) يمكن الحصول على الاختيار الأمثل لمستوى التعليم كدالة خطية في العوامل التي تعكس التفاوت الفردي وذلك على النحو التالي:

$$s_i^* = \frac{b_i - r_i}{\mathrm{k}} \, , k = k_1 + k_2 \dots\dots\dots\dots\dots\dots (60)$$

على أساس الاختيار الأمثل يمكن تعريف معدل العائد الحدي على التعليم كما يلي:

$$\frac{y'(s)}{y(s)} = b_{\mathrm{i}} - k_i s_i^* = \frac{b_i k_2 + k_1 r_i}{\mathrm{k}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (61)$$

ويلاحظ على هذه المعادلة أن النموذج تحت الدراسة ينطوي على تفاوت في العائد على التعليم بين الأفراد إلا في الحالة الخاصة التي تكون فيها التكلفة الحدية للتعليم متساوية بين الأفراد ($r_{\mathrm{i}} = r$) ولا تعتمد على مستوى التعليم ($k_2 = 0$) أو الحالة الخاصة التي يكون فيها معدل العائد الحدي للتعليم متساويا بين الأفراد ($K_1 = 0$).

كذلك يلاحظ أنه بإجراء التكامل على تعبير معدل العائد الحدي في المعادلة (61) يمكننا الحصول على دالة شبه لوغاريتمية على النحو التالي:

$$logy_i = \alpha_{\mathrm{i}} + \mathrm{b_i}s_{\mathrm{i}} - \frac{1}{2}K_i s_{\mathrm{i}}^2 \dots\dots\dots\dots\dots (62)$$

حيث α_{i} هي ثابت التكامل، وتعتبر الدالة في المعادلة (62) تعميما لدالة منسير بمعنى أن التفاوت بين الأفراد يؤثر على مقطع الدالة كما يؤثر على ميل دالة الكسب.

III. دالة الإنتاج بإدخال عنصر رأس المال البشري كأحد عناصر الإنتاج في دالة كوب دوغلاس:

لعب مفهوم رأس المال البشري دوراً مهماً في تطوير مثل هذه النماذج البديلة، وكان لنموذج لوكاس (1988) الأثر الكبير في إدخال رأس المال البشري في دالة الإنتاج لمثل هذه الأغراض . هذا وقد أخذت دالة الإنتاج شكل كوب – دوغلاس، على النحو التالي:

$$y = k^{\beta}(uH)^{1-\beta}.H^{\gamma} \dots\dots\dots (63)$$

حيث:

Y: الانتاج

k رأس المال العيني

u الوقت الذي يخصص للعمل كنسبة من وحدة الوقت المتاحة

H عنصر العمل مقاس بوحدات الكفاءة ويرمز لرأس المال البشري.

ويتضح من الصياغة أنه يترتب على رأس المال البشري تأثير خارجي على مستوى الاقتصاد بمعنى أنه كلما راكم الآخرون راس المال البشري كلما أصبح الفرد أكثر إنتاجية لأي رأس مال بشري تمكن من بناءه. ويقوم الفرد في اتخاذه للقرارات باعتبار أن هذا التأثير الخارجي يقع خارج نطاق سلوكه في الاختيار.

وعلى اعتبار أن رأس المال البشري قد أدخل في دالة الإنتاج على أساس أنه رصيد لرأس المال مثله في ذلك مثل رأس المال العيني، ولأغراض نماذج النمو، كان لا بد من تحديد صيغة تتم بها عملية تراكم رأس المال البشري. وجاءت هذه الصيغة على النحو التالي:

$$H = \delta \dot{H}(1-u) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (64)$$

حيث النقطة فوق المتغير تعني تفاضل هذا المتغير مع الزمن، هذا ويمكن قراءة المعادلة الأخيرة على أنها دالة لإنتاج رأس المال البشري تتكون مدخلاتها من الزمن الذي يخصص للدراسة. $(1-u)$ كنسبة من إجمالي وحدة الزمن ومن رأس المال البشري الذي تم تراكمه، وتتصف دالة الانتاج هذه بعوائد متزايدة للحجم في مدخلات إنتاجها وهي متجانسة من الدرجة الثانية في هذه المدخلات، كما يلاحظ أنه في إطار هذه المعادلة (64) وبمعاملة رأس المال البشري كمتغير له نفس خصائص رأس المال العيني، يمكننا إعتبار H كرصيد متراكم كما هو الحال بالنسبة لرأس المال العيني.

وعلى هذا الأساس يمكن التعامل مع الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري على أنها مؤشر العائد على رأس المال البشري كما هو الحال بالنسبة لرأس المال العيني، وحسب الطريقة التي تمت بها صياغة الدالة فيما يتعلق بالتأثيرات الخارجية وإعتبارها كمعطى بواسطة الأفراد، يمكن

الحصول على معدل العائد الخاص على أنه يساوي $(1-\beta)\frac{y}{H}$) بينما يساوي معدل العائد للمجتمع $(1-\beta+\gamma)\frac{Y}{H}$. وبالطبع فإن كلا المعدلين لهما علاقة بمستوى الأجور مترجمة على أنها أسعار فائدة مقابلة لرأس المال البشري.

ومن جهة أخرى، يتضح من صياغة المعادلة (64) على أنها دالة لإنتاج رأس المال البشري وأنه يمكن الحصول على معدل العائد على رأس المال البشري على أنه الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري في إنتاج تدفقات خدمات رأس المال البشري، وبهذه النظرة يتم التعامل مع رأس المال البشري في دالة الانتاج بطريقة مقابلة لتلك المستخدمة في دالة الإنتاج العادية. ويتضح من المعادلة (64) أن الانتاجية الحدية لرأس المال البشري تساوي $\delta(1-u)$ ، أي أن معدل العائد على رأس المال البشري يعتمد على الوقت الذي يخصص للدراسة، كما هو الحال في دالة الكسب المنسرية.

توضح هذه الملاحظات إشكالية الصياغة المثلى لرأس المال البشري في إطار نظرية للإنتاج أو النمو، وربما كان ذلك ما لاحظا بنيلسون وفيليبس (1977) أن الدور الي يقوم به رأس المال البشري يتمثل في تأثيره على السرعة التي تتمكن بها الأقطار المختلفة من اللحاق في سباق التقدم التقني وأيضا سرعة تفشي التقدم التقني. كذلك لاحظ رومر (1990) أن دور رأس المال البشري يتمثل في تأثيره المباشر على الانتاجية بتحديده لمقدرة القطار على إبتكار التقنيات الجديدة الملائمة للإنتاج المحلي. هذا وقد قام بن حبيب وإسبيجل (1994) بصياغة هذه الإعتبارات في دالة كوب–دوغلاس على النحو التالي:

$$Y = A(H)K^{\beta}L^{(1-\beta)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(65)$$

حيث تم تضمين رأس المال البشري في دالة التقدم التقني وليس كمدخل للإنتاج كما في حالة رأس المال العيني والعمالة ومن بعد تم تحديد مكونات دالة التقدم التقني لتحتوي على حجم رأس المال البشري ليعكس المقدرة المحلية على الابتكارات وعلى تعبير يحتوي على الفجوة التقنية التي يتوجب عبورها وكذلك على معدل للنمو التقني يتحدد خارجيا. وكما هو الحال في تحديد دالة التقدم التقني فقد اقترح أن تأخذ الدالة الشكل الأسي على النحو التالي:

$$A(H) = e^{g(H)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(66)$$

وعليه وبمفاضلة دالة الانتاج مع رأس المال البشري نحصل على الانتاجية الحدية لرأس المال البشري على النحو التالي:

$$\frac{\delta \mathrm{Y}}{\delta \mathrm{H}} = g'(H)e^{g(H)}\,K^{\beta}L^{1-\beta} = g'(H)Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(67)$$

هذا وقد إقترح أن تأخذ الدالة $g(H)$ الشكل التالي:

$$g(H) = c + gH + mH\frac{Y^{*} - Y}{Y} \ldots\ldots\ldots.(68)$$

حيث g هي معدل التقدم التقني المحلي و m هي معدل تفشي التقنيات من الخارج و Y^{*} هي إنتاج القطر القائد في مجال التقدم التقني، وبالطبع يمكن تقدير دالة الانتاج على أساس هذه الصياغة والحصول على معدل العائد على رأس المال البشري بعد الاتفاق على تعريفه تعريفا ملائما.

كذلك الحال بالنسبة للمحاولة التي قام بها هول وجونز (1999) في إطار دراستهما لمحددات النمو طويل المدى. وحسب صياغتهم تأخذ دالة الإنتاج شكل كوب–دوغلاس على النحو التالي:

$$Y = K^{\beta}(AH)^{1-\beta} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (69)$$

حيث A في هذه الحالة هي مقياس التقدم المعزز لإنتاجية عنصر العمل و H هي عنصر العمل المعزز برأس المال البشري، فإذا إفترض تجانس وحدات عنصر العمل (L) وأن كل وحدة من وحدات عنصر العمل قد تم تدريبها لفترة s سنة من الدراسة أو التعليم، يمكن تعريف عنصر العمل المعزز برأس المال البشري على النحو التالي:

$$H = e^{\emptyset(s)}L \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (70)$$

وتعكس الدالة $\emptyset(s)$ كفاءة وحدة العمل التي تلقت (s) سنة من التعليم مقارنة بتلك التي لم تتلق تعليما، ويمثل تفاضل الدالة $\emptyset(s)$ مع سنوات الدراسة العائد على التعليم كما في حالة الكسب التي سبقت الإشارة إليها، ويتضح من هذه الصياغة أنه يمكن تضمين مفهوم رأس المال البشري كما جاء في أطروحة مينسر في إطار تحليلي يستخدم دالة الانتاج.

خلاصة:

وبهذا فالتعليم يعد من أهم الوسائل التي يتم من خلالها تنمية القوى البشرية ، وهو أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم، حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري .حيث تعكس اتجاهات النمو الاقتصادي الحديث الطلب المتزايد على التعليم و التدريب و المزيد من المهارات في القوى العاملة ، فقد اجمع الاقتصاديون القدماء منهم و المحدثون إلى حد ما على أن التعليم هو استثمار في البشر ، وأصبح ينظر إلى العملية التعليمية على أنها نوع من الاستثمار البشري في العملية الإنتاجية.

وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليما، من هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدرا من مصادر النمو المستدام.

خاتمة الباب:

وعليه فان الاستثمار في رأس المال البشري لا سيما في مجال التعليم يعني الأسلوب او الآلية التي يمكن أن تخصص بها الدول مبلغ معين بغية تكوين جهازها البشري بشكل علمي خير كفئ وسليم بما يساهم في تحقيق أهدافها ويتطلب ذلك وجود مقومات الاستثمار في هذه الموارد ومعرفة مبررات وكيفية استخدامها كما يتطلب ذلك وجود خطة مسبقة تحدد الهدف من الاستثمار.

إن إسهام القوى البشرية في عمليات الإنتاج والدور الذي تقوم به في هذه العمليات والمعارف والمهارات التي اكتسبتها القوى العاملة عن طريق التعليم، دفع إلى عد القوى البشرية المتعلمة رأس مال ذا قيمة إنتاجية توازي رأس المال المادي المتمثل في الأدوات والتجهيزات المستخدمة في عمليات الإنتاج. يهتم اقتصاد التعليم بإجراء الدراسات حول تأثير رأس المال البشري في الإنتاج وذلك بموازنته برأس المال المادي.

وعليه فإن الحديث عن العائد الاقتصادي للتعليم واعتباره كباقي الاستثمارات شكل أحد الاهتمامات الصعبة القياس، لكن الجهود الحثيثة للباحثين خاصة اقتصاديي التربية قد أقرت إمكانية ذلك بل وإلزاميته فظهرت نظريات عديدة تنادي بأهمية تنبه واضعي السياسات التربوية إلى قيمة العنصر البشري في الاقتصاد. وتتوصل هذه الدراسات إلى نتائج تؤكد الدور المتزايد لرأس المال البشري في زيادة الإنتاج وإن كانت مختلفة فيما بينها، والأهم أنها تؤكد إسهام رأس المال البشري إلى جانب رأس المال المادي في الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

الباب الثاني

أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي بالجزائر

- **النظام التعليمي في الجزائر**
- **اسهام التعليم في النمو الاقتصادي بالجزائر دراسة قياسية**

مقدمة الباب:

أولت جل الدراسات الخاصة بفرع اقتصاديات التعليم أهمية خاصة لقياس مدى مساهمة رأس المال البشري المتراكم عن الاستثمار التعليمي في النمو الاقتصادي بعد أن تم ادماجه كعامل أساسي من عوامل النمو الاقتصادي.

وقد تباينت وتضاربت كثيرا نتائج الدراسات التطبيقية للدور الايجابي المفترض نظريا أن يضطلع به رأس المال البشري – المتراكم بفعل الاستثمارات التعليمية – في النمو الاقتصادي للدول. مما خلق جدلا علميا عالميا حول هذا الموضوع والذي لا يزال مفتوحا ومطروحا في الأدبيات والأبحاث الاقتصادية الى يومنا هذا.

وبالنظر للأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع نلاحظ أن السلطات العمومية الجزائرية سواء على مستوى القوانين أو المواثيق الرسمية للجمهورية الجزائرية المستقلة، أو على مستوى الخطابات والتصريحات السياسية الرسمية تضع التعليم في صدارة اهتماماتها وتجعل منه أولى الأولويات للدولة منذ الاستقلال. وأمام هذا التحدي اختارت السلطات العمومية الجزائرية الانطلاقة بالنظام التعليمي الفرنسي مع بعض التعديلات وبذلك انطلق مسار تكوين رأس المال البشري في الجزائر.

ولمعرفة العوائد الاقتصادية للتعليم في الجزائر باعتباره استثمارا في رأس المال البشري وللوقوف على مدى اسهامه في النمو الاقتصادي جاء هذا الباب يتناول بالدراسة والتحليل المجهودات التي تبذلها السلطات العمومية الجزائرية في سبيل تطوير نظامها التعليمي.

حيث سنخصص الفصل الأول منه (الفصل الثالث من الأطروحة) لتحليل النظام التعليمي الجزائري من حيث مكوناته، وظائفه وكذا تطوره وأبرز الاصلاحات.

وبعد تحديد مجال الدراسة بدقة ننتقل للدراسة القياسية في الفصل الثاني من هذا الباب (الفصل الرابع والأخير من هذه الأطروحة) محاولين معرفة العوائد الاقتصادية للتعليم في الجزائر ومقارنتها بالعوائد العالمية لنبرز دور التعليم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

النظام التعليمي في الجزائر

- **التعليم الأساسي في الجزائر واقع وتحديات**
- **التعليم الثانوي في الجزائر وأهم الإصلاحات**
- **التعليم العالي في الجزائر**

تمهيد:

يرتبط تطور وتقدم الأمم على مـــدى ما تحققـه من بنـاء وتطوير لمواردهـا البشريـــة، والتعليـم يمثل أحـد أبرز الوسـائـل التي تسهم في إعـداد تلك الموارد البشرية، فهو بمثابة الاستثمار الاستراتيجي لكل بلد. فمن خلال برنامجها التعليمي تتمكن كل أمة من سد احتياجاتها من القوى العاملة والأيدي الماهرة التي تتطلبها سوق العمل والاحتياجات التنموية الوطنية، والحقيقة أن التعليم في الجزائر كمثله في الدول الأخرى، يشهد تحولات وتحديات تقتضيها التطورات التقنية والمعلوماتية والحضارية المعاصرة.

حيث عرف قطاع التعليم الجزائري العديد من الإصلاحات الجوهرية كنتيجة لتلك التحولات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، التي شهدتها البلاد منذ الاستقلال. مما استوجب تكثيف الجهود استجابة لتنامي الطلب الاجتماعي على التعليم.

هذا ما سنحاول من خلال فصلنا هذا التعريج عليه وإيضاح أبرز تحدياته وذلك من خلال ثلاث مباحث سنتطرق في أولها إلى التعليم الأساسي وأهم مراحله ، ونتحدث عن التعليم الثانوي وأبرز اصلاحاته من خلال المبحث الثاني أما في المبحث الثالث سنتطرق إلى التعليم العالي وأبرز تحدياته.

المبحث الأول: التعليم الأساسي في الجزائر واقع وتحديات

حتى يكون موضوع دراستنا محددا بدقة، ولأغراض منهجية بحتة تتعلق بطبيعة موضوع البحث،الذي يتمحور حول اقتصاديات التعليم، فان النظام التعليمي الذي سنقوم باسقاط الدراسة عليه هو النظام التعليمي النظامي الرسمي. وذلك لتوافر المعطيات والبيانات حوله بنوع من التفصيل.

المطلب الأول: التعليم الابتدائي

المدرسة هي الميدان الفعلي الذي تتضافر فيه جميع الجهود لتربية الإنسان، وتعتبر أداة لتنسيق الجهود التي تبذلها مؤسسات أخرى . وعلى ذلك يكون دورها من أبرز الأدوار في تربية الأجيال. وإذا كانت المدرسة على هذه الدرجة من الأهمية، فإن الطريقة التي تدار بها وأساليب العمل المتبعة تمثل العمود الفقري لنجاح المدرسة في أداء رسالتها على الوجه المنشود وحتى تقوم بوظيفتها الموكلة إليها وجب عليها أن تتوفر على مجموعة من الإمكانيات المختلفة التي تسمح لها بالعمل على تنفيذ مخططاتها التربوية.

I. مفهوم المرحلة الابتدائية:

إذا ذكر اسم التعليم الابتدائي أو المرحلة الابتدائية أو المدرسة الابتدائية انصرف الذهن مباشرة إلى تلك المدرسة التي تقبل الأطفال في سن الخامسة أو السادسة لتبقيهم فيها حتى سن العاشرة أو الحادية عشرة أو الثانية عشرة سواء التحق هؤلاء الأطفال قبلها بالحضانات ورياض الأطفال أ م لا وسواء كانت هذه المدرسة هي مرحلة التعليم الأساسي وحدها أو انتقلوا بعدها إلى مدرسة أخرى أو أكثر ليتموا المرحلة الأساسية من التعليم.

ويلاحظ أن هذه المرحلة من مراحل التعليم إنما تقابل مرحلتين من مراحل النمو الإنساني وهما مرحلة الطفولة الوسطى من سن 6 إلى سن 9 سنوات، مرحلة الطفولة المتأخرة من سن 9 إلى سن 12 سنة، أو من سن 10-13 سنة وإن كنا نميل إلى تسميتها بمرحلة الطفولة المتأخرة التي تتميز تميزا تاما عن مرحلة الطفولة المبكرة التي تسبقها ومرحلة المراهقة التي تليها (عبد الغني عبود و آخرون، 1994).

والتعليم الابتدائي هو جزء من منظومة التعليم التي هي ذاتها جزء من منظومة أكبر هي منظومة المجتمع، الذي يقوم هذا التعليم بخدمته، وتحقيق أهدافه ويعمل فيه وله زمن خلاله وهو يشكل أو يجب أن يشكل نظريا وعمليا وحدة عضوية متكاملة نجد فيها مراحل التعليم وأهدافها جميعا (عبد الغني عبود و آخرون ، 1994)

والمرحلة الابتدائية في معظم البلدان النامية هي فترة للتعليم الأساسي التي تتراوح مدته بين 06 سنوات وهي الفترة الإلزامية التي تمثل الحد الأدنى من التعليم النظامي العام الذي تستطيع الحكومات أن تؤمنه لجميع أفرادها بالتساوي.

تتميز مرحلة التعليم الابتدائي بأنها أول فرصة تتاح للطفل من أجل تربية نظامية يتولاه فيها مربون متخصصون في فنهم التربوي فإذا كان الطفل قد أخذ عن أسرته لغة قومه وعاداتهم وتقاليدهم ومثلهم العليا فإن المدرسة تعيد تشكيل ما قد اكتسبه من الوسط المنزلي وتصبه في قوالب تربوية معينة تتميز بالوحدة والتجانس كما تتميز بمنهج تربوي واضح الأهداف محدد الخطط له أدواته ووسائله الخاصة.

كذلك فإن هذه المرحلة الهامة من التعليم تعتبر الفرصة الأولى بل الفرصة الذهبية في الحقيقة للمجتمع ممثلا في الدولة التي تشرف على مؤسسات التربية وترعاها أدبيا وماديا كي يضع اللبنات الأساسية في تكوين الأفراد تكوينا يساير الأهداف العليا للمجتمع، وذلك من النواحي الدينية

والخلقية والثقافية والسياسية والاجتماعية، حتى يضمن المجتمع في النهاية أجيالا تدين له بالولاء وتحمل رسالته الوطنية والقومية والإنسانية لأبناء أجياله المقبلة أو لغيره من المجتمعات الأخرى .

وتسمية المدرسة الابتدائية قديمة وتكاد تكون عالمية الاستعمال فهي مستعملة في أغلب دول العالم، كان التعليم الحر يكتفي بكلمة مدرسة للتدليل عليها وأبقى على هذه التسمية بعد الاستقلال كما أبقى على تنظيمها الذي كان يشمل سبع سنوات من التعليم كانت تدعي السنة السابعة منه سنة انتهاء الدروس والتي كانت تتوج بامتحان شهادة التعليم الابتدائي.

بعد تنصيب المدرسة الأساسية عوضت هذه التسمية بملحقة المدرسة الأساسية وصارت لا تشمل إلا على ست (6) سنوات فقط موزعة على طورين اثنين وأزيلت السنة السابعة بالانطفاء التدريجي ابتداء من سبتمبر 1991 أعيدت تسمية المدرسة الابتدائية من جديد والمدرسة الابتدائية مؤسسة تعليمية عمومية تضم الطورين الأول والثاني من التعليم وهي مستقلة استقلالا يكاد يكون تاما عن المدرسة الإكمالية ماعدا فيما يتعلق بالتنسيق التربوي وبالشؤون المالية (بن سالم عبد الرحمان، 2000).

بالإضافة إلى ذلك فإن المرحلة الابتدائية في النظام الجزائري تضمن لكل طفل جزائري الحق في التمدرس إلى غاية سن ستة عشر سنة .فقد جاء في النشرة الرسمية للتربية الوطنية في القانون التوجيهي للتربية الوطنية في المادة12 :

التعليم إجباري لجميع الفتيات والفتيان البالغين من العمر (6) سنوات إلى سن (16) سنة كاملة.

غير انه يمكن تمديد مدة التمدرس الإلزامي بسنتين (2) للتلاميذ المعوقين كلما كانت حالتهم تبرر ذلك. تسهر الدولة على تطبيق هذه الأحكام (بن سالم عبد الرحمان، 2000).

II. وظيفة التعليم الابتدائي:

تلعب المدرسة الابتدائية دورا هاما في أي مجتمع باعتبارها الوسيلة الأولى للتعليم والسبيل التمهيدي للتطوير والتحديث ولهذا فالمدرسة الجزائرية لها عدة وظائف أساسية تتمثل فيما يلي:

1) تعليم الطفل القراءة والكتابة والحساب: بحيث يستطيع أن يقرأ وأن يطلع على الصحف والمنشورات العامة وعلى ما يصله من مكاتبات وما يتصل به من أعمال أو عقود وأن يفهم ما يقرأ وكذلك يستطيع أن يعبر عن نفسه.
2) أن يعرف الطفل من العلوم مبادئها وما تمكنه من العمل في الزراعة والصناعة ويفتح أمامه الآفاق وأن يكون على علم بظواهر الطبيعة التي تؤثر على أعماله ويعرف قواعد الصحة السليمة والوقاية من الأمراض ليعيش كمواطن قوي منتج.
3) أن يعرف الطفل من العلوم الاجتماعية طبيعة بلده وجغرافيته واقتصادياته ومصادر الثروة فيه وعلاقته بالدول الشقيقة والعالم الخارجي ويعرف أعداءه ومطامع الاستعمار.
4) أن يحصل الطفل على قدر من التربية الدينية التي توثق علاقته بالله سبحانه وتوجه نفسه للخلق الطيب والعمل الصالح.
5) أن يحصل الطفل على قدر من التربية الرياضية التي تساعده على نمو جسمه نموا سليما وتساعده على تكوين العادات القومية والأخلاق الكريمة.
6) أن يحصل الطفل على المهارات اليدوية التي تعوده العمل وتحببه عليه وتفتح أمامه آفاق الإنتاج (حسن الحريري، 1966)

7) جعل التلاميذ قادرين على النشاط في بيئتهم – توجد هوة بين الحياة المدرسية التي تسعى إلى تلقين معارف مدرسية والحياة في المجتمع التي يفترض من هذه المدرسة أن تعد لها التلاميذ–.

إن التلاميذ الذين تعودوا منذ الصغر على تلقي المعارف بطريقة تلقينية وحفظها عن ظهر قلب لاستظهارها يوم الامتحان ليس لهم الأدوات التي تسمح لهم بالتصرف وتدبر أحوالهم في وضعيات من الحياة اليومية وهكذا تخرج المدرسة فتيانا اكتسبوا معارف طيلة سنوات عديدة غير أنهم عاجزون عن توظيفها في الحياة اليومية.

إنه مشكل كبير للمجتمع إذ أنه ينفق أموالا طائلة لتربية جميع هؤلاء التلاميذ فيغادر عدد كبير منهم المدرسة وهم غير قادرين على توظيف ما تعلموه فيها. لذلك يعتبر مسئولو النظم التربوية بأنه من الضروري تكييف البرنامج (بوبكر بن بوزيد، 2006)

8) نقل التراث الاجتماعي –إن تعقد التقاليد الاجتماعية يؤدي إلى ضرورة تدوين القسم الأعظم من هذا التراث الذي يمثل خبرات الأجيال الماضية ومقوماتها وذلك لنقل هذه الخبرات إلى النشء الجديد حتى يستفيد منها ويزيد عليها ثم يسلمها إلى الأجيال اللاحقة (محمد صالح جمال وآخرون).

ونظرا لهذه الوظائف الهامة التي تقوم بها المدرسة الابتدائية فقد أقرت جميع الدول بأهمية هذه المرحلة في حياة الفرد المتعلم وعملت على النهوض بها فخصصت لها مبالغ ضخمة وجهت لخدمة الدراسات والبحوث في هذا الميدان وقامت بإعداد الخطط لنشر المدارس الابتدائية.

وجاء في الوثيقة العالمية الخاصة بحقوق الإنسان سنة 1948 التأكيد على أهمية هذه المرحلة لدى جميع الدول. (محمد جاسم محمد، 2001).

III. غايات التعليم الابتدائي:

يحصر الأمر 76 /35 الغايات من التعليم في الجزائر فيما يلي:

1) تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة في نطاق القيم العربية والإسلامية والمبادئ الاشتراكية.
2) اكتساب المعارف العامة العلمية والتكنولوجية.
3) الاستجابة إلى التطلعات الشعبية – العدالة والتقدم–.
4) تنشئة الأجيال على حب الوطن.
5) تلقين التلاميذ مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين والشعوب وإعدادهم لمكافحة كل أشكال التفرقة والتمييز.
6) منح تربية تساعد على التفاهم والتعاون بين الشعوب وصيانة الإسلام في العالم على أساس احترام سيادة الأمم.
7) تنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية (بن سالم عبد الرحمان، 2000).

كما جاء في المادة 2 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية أن رسالة المدرسة الجزائرية تتمثل في:

تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية أكيدة شديد التعلق بقيم الشعب الجزائري قادر على فهم العالم من حوله والتكيف معه والتأثير فيه ومتفتح على الحضارة العالمية. وبهذه الصفة تسعى التربية على تحقيق الغايات التالية:

- تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني ورموز الأمة.
- تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية باعتباره وثاق الانسجام الاجتماعي وذلك بترقية القيم المتأصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغية.
- ترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر 1954 ومبادئها النبيلة لدى الأجيال الصاعدة والمساهمة من خلال التاريخ الوطني في تخليد صورة الأمة الجزائرية بتقوية تعلق الأجيال بالقيم التي يجسدها تراث بلادنا التاريخي والجغرافي والديني والوطني.
- تكوين جيل مشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية.
- ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون.
- إرساء ركائز مجتمع متمسك بالسلم والديمقراطية متفتح على العالمية والرقي والمعاصرة بمساعدة التلاميذ على امتلاك القيم التي يتقاسمها المجتمع الجزائري والتي تستند إلى العلم والعمل والتضامن واحترام الآخر والتسامح وبضمان ترقية قيم ومواقف إيجابية لها صلة على الخصوص بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية (وزارة التربية الوطنية، 2008)

IV. أهمية التعليم الابتدائي:

إن التعليم الابتدائي أو التعليم الإجباري يعتبر من أهم مراحل التعليم على الإطلاق لأنه يتناول جميع أبناء الشعب في رحابه فيعمل على صهرهم في بوتقة واحدة هي بوتقة القومية والشخصية الوطنية للأمة ومن هنا كانت أهميته لأنه يكون القاعدة الأساسية للمواطنة السليمة ولذلك تحاول جميع الدول الواعية العناية به وزيادة سنواته بحيث لا يقتصر على خمس سنوات أو ست سنوات فقط ولكن تمتد لتشمل التعليم المتوسط فيصبح هذا الأخير تابعا للتعليم الابتدائي وليس للتعليم الثانوي لان عملية تكوين المواطن الصالح أصبحت في ظل نظام التعليم القديم بالنظر إلى الانفجار الكبير في العلوم والتكنولوجيا. وتكون الدراسة بالمرحلة الابتدائية عامة حول ثلاث أمور أو ثلاث مهارات هي:

لغة الكتابة:

تدور حول جعل الطفل يتقن المهارات الأساسية في اللغة العربية من قراءة وكتابة ومحفوظات وقواعد وإملاء وإنشاء على غير ذلك بحيث يستطيع في نهاية المرحلة الابتدائية أن يكوون قادرا على التعبير قراءة وكتابة وحديثا، وبذلك يستطيع متابعة الدراسة بهذه اللغة في بقية مراحل التعليم الأخرى إذا واصل تعليمه أو مالكا لناصية اللغة القومية التي لا تتم مواطنة المواطن إلا بمعرفتها وإتقانها قراءة وكتابة وحديثا، في حالة ما إذا غادر المدرسة إلى الحياة العامة يساهم في بناء مستقبله ووطنه.

لغة الأرقام:

وتدور أساسا حول أساسيات الحساب والهندسة حتى يتقن التلميذ لغة الحساب لكي يستطيع متابعة الدراسة في بقية مراحل التعليم بدون صعوبة أو يملك زادا كافيا منه للانتفاع به في حياته العملية في حالة ما إذا غادر المدرسة إلى معترك الحياة.

العمل على دمج الطفل في بيئته الاجتماعية والطبيعية:

وهذا يكون عن طريق تعليمه مبادئ التاريخ الوطني والقومي لبلاده وكذلك تعليمه جغرافية وطنه ثم مبادئ الصحة والعلوم.

فهذه المواد مجتمعة هي التي تعمل على دمج الطفل في بيئته وبالتالي تكوينه تكوينا وطنيا وقوميا سليما وبذلك يصبح مواطنا صالحا في بلاده ومجتمعه (تركي رابح، ، 1990).

والجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو أدركت الأهمية البالغة للتعليم الابتدائي فجعلته من أولوية أولوياتها وذلك من خلال أمرين اثنين:

أولا: اصدار مرسوم 66/76 بتاريخ 16 / 04 / 1976 الذي يشرع إجبارية التعليم في الجزائر بالنسبة لمراحل التعليم الأساسي ورغم أنه لم يكن إجباريا لا على الدولة ولا على ولي التلميذ إلا أن الأبواب كانت مفتوحة على مصراعيها كي تستقبل المدارس جميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة والأولياء ذاتهم كانوا يشعرون بنوع من الإجبارية الأدبية المسلطة عليهم تلزمهم بتسجيل أبنائهم في المدرسة بحكم واجبهم الأبوي ونظرا لأنهم كانوا في جهات عديدة من الوطن إبان الوقت الاستعماري محرومون من نشوة العلم.

وينص المرسوم بهذا الصدد: " **إن التعليم إلزامي وإجباري لجميع الأطفال الذين يبلغون سن السادسة من العمر خلال السنة المدنية الجارية، ويجب على الآباء والأوصياء وبصفة عامة على جميع الأشخاص الذين يكفلون أولادا في سن القبول المدرسي أن يسجلوهم في المدرسة الأساسية التابعة لقطاعهم الجغرافي المدرسي.**"

يجبر سلطات البلدية بإجراء التبليغ للسلطات التربوية على مستوى الولاية بكشف دقيق لعدد الأطفال الذين يبلغون سن الدراسة في السنة الدراسية القادمة حتى تتخذ مصالح التربية على مستوى الولاية كل التدابير الضرورية لاستقبال هذا العدد من الأطفال.وتطلب من مدير المدرسة الابتدائية أن يقوم بعملية التسجيل قبل كل سنة دراسية للأطفال الذين يبلغون السن القانونية في السنة الدراسية المقبلة.

ويوضح المرسوم إجبارية التعليم كما يلي:

- ✓ تقتضي إجبارية التعليم مواظبة التلميذ ومتابعة الدراسة وفقا للتنظيم المدرسي الجاري به العمل وتراقب هذه المواظبة يوميا.
- ✓ يلزم المعلم بإخبار مدير المدرسة بكل تغيب يلاحظ على أحد التلاميذ حتى يقوم بإخبار الأولياء ويطلب منه توضيح أسباب التغيب ويتعين على الأولياء تبرير كل مخالفة لإجبارية التعليم وتنذرهم بتسليط عقوبة في حالة تكرار مخالفة إجبارية التعليم.

ثانيا :المرسوم 76 /67 بتاريخ 1976/04/16 ويتضمن مجانية التربية والتكوين وهذا المبدأ من مباديء ديمقراطية التعليم فإذا كان التعليم حقا من حقوق الطفل وإذا كان التكوين حقا كذلك من حقوق المواطن الجزائري فإن هذا الحق يتجسد ميدانيا وبالفعل في مجانيته حتى لا يكون المقابل النقدي عائقا ومانعا للتمتع بهذا الحق ولذا أسس التشريع الجزائري هذا الحق وجعله على عاتق الدولة ومن جملة التكاليف التي تتكفل بها ومن مزايا التشريع المدرسي في هذا الميدان أنه جعل مجانية التعليم مطلقة في مختلف المستويات من التعليم التحضيري إلى التعليم العالي والتخصصي.

وبالإضافة إلى التعليم فإن متطلباته هي الأخرى تكون على كاهل الدولة مثل اللوازم والوسائل والنقل والإطعام والإسكان داخل المؤسسة ويعتبر هذا تشجيعا كبيرا على التربية والتكوين.

وينص هذا المرسوم في هذا الميدان على ما يلي:

- ✓ يكون التعليم مجانا في جميع مستويات التربية والتكوين ويستفيد من مجانية التعليم جميع التلاميذ نظاميا في مؤسسات التربية والتكوين وغيرهم من الكبار الذين يتابعون مرحلة تعليم أو تكوين.
- ✓ علاوة على مجانية التعليم يمكن أن يحصل تلاميذ التعلم الأساسي وتلاميذ التعلم الثانوي بأقل ثمن على الوسائل التعليمية واللوازم المدرسية والخدمات الاجتماعية التي تعين على حسن سير النشاطات التربوية
- ✓ تتحمل الدولة والجماعات المحلية تكاليف الصيانة والتسيير لمؤسسات التربية والتكوين ويجوز أن تدعي الأسر للمساهمة في تكاليف التسيير.
- ✓ يمكن أن يطلب من الأسر ومن المنظمات ا لجماهيرية أن تقدم مساهمة مالية أو عينية لتوفير المساعدات والخدمات.
- ✓ يمنح التلاميذ بثمن الكلفة واللوازم المدرسية الفردية والوسائل التعليمية التي تحدد قائمتها من قبل وزارة التربية عن طريق تعاونية مدرسية خاصة بكل مدرسة أو عامة لجميع المدارس تؤسس لهذا الغرض.
- ✓ يكفل للتلاميذ النقل المدرسي والإطعام والإسكان داخل المؤسسة وكذلك الحماية من الأخطار والحوادث مقابل مساهمة جزافية.
- ✓ تغطي الحماية كل أنواع الأخطار بمناسبة القيام بنشاطات تربوية وتكوينية وينتفع بها جميع التلاميذ وتقوم بهذه الحماية هيئة موضوعة تحت وصاية وزارة التربية (بن سالم عبد الرحمان، 2000).

المطلب الثاني: التعليم المتوسط

I. مفهوم التعليم المتوسط وأهميته:

تقع المرحلة المتوسطة ما بين المرحلة الابتدائية التي تمثل بداية سلم النظام التعليمي والمرحلة الثانوية التي تمثل نهايته، ويلتحق بها التلميذ بعد الحصول على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية.

ومدة الدراسة في بهذه المرحلة أربع سنوات، يعقد في نهايتها امتحان التعليم المتوسط، يحصل الناجح فيه على شهادة إتمام الدراسة المتوسطة والتي تؤهله للالتحاق بإحدى مدارس التعليم الثانوي.

وتكمن أهمية المرحلة المتوسطة في كونها تتيح المزيد من الفرص لكي يحقق التلميذ انتماء أعمق إلى ثقافته الأصلية، فضلا عن أنها تتيح المزيد من الفرص لتنمية قدرات واستعدادات التلاميذ بما يعدهم للاختيار التعليمي او المهني في المراحل التالية.

II. أهداف المرحلة المتوسطة:

1) المرحلة المتوسطة مرحلة ثقافية عامه غايتها تربية النشء تربية شاملة لعقيدته وعقلة وجسمه وخلقه.
2) تمكين العقيدة الإسلامية في نفس الطالب وجعلها ضابطه لسلوكه وتصرفاته.
3) تزويده بالخبرات والمعارف الملائمة لسنه، حتى يلم بالمبادئ الأساسية للثقافة والعلوم.
4) تنمية قدرات التلميذ العقلية والمهارية وتعهدها بالتوجيه والتهذيب.

5) تربية التلميذ على الحياة الاجتماعية الإسلامية وتدريبه على خدمة مجتمعه ووطنه وتنمية روح النصح والإخلاص لولاة أمره.

6) إعداده لما يلي هذه المرحلة من مراحل تعليمية أخرى.

III.خصائص المتعلم في المرحلة المتوسطة:

هناك مجموعه من الخصائص لنمو التلميذ في المرحلة المتوسطة ، ويمكن تفصيل هذه الخصائص فيما يلي:

أولا: النمو الجسمي والحركي

تستمر معدلات الزيادة في النمو الجسمي بصفه عامه، حيث يزداد الطول والوزن ، ويتحسن المستوى الصحي بصفة عامة ، ويزداد النضج والتحكم في القدرات المختلفة ويصبح التوافق الحركي في هذه المرحلة أكثر توازناً، مما يسمح للتلميذ بممارسة مختلف ألوان النشاط الرياضي

ما يجب على المربين مراعاته :

- إعداد المراهقين للنضج الجسمي والتغيرات الجسمية التي تطرأ في هذه المرحلة
- تجنب المقارنة بين الأفراد ، فالفروق الفردية في معدلات النمو تلعب دورا هاما هنا .
- الاهتمام بالتربية الصحية والقضاء على الأمية الصحية.

ثانيا: النمو الانفعالي والجنسي

يظهر على المراهق في هذه السن انفعالات يلونها الحماس ، وتتطور لديه مشاعر الحب ، ونلاحظ عليه الحساسية الانفعالية، ويميل المراهق إلى التمرد والاستقلالية ، ويشعر كثيرا بالخجل والانطواء ، وفي هذه الحالة يجب منحه الثقة بالنفس من خلال تعزيز المواقف الإيجابية.

ما يجب على المربين مراعاته :

- المبادرة بحل أي مشكلة انفعالية وقت حدوثها
- العمل على التخلص من التناقض الانفعالي، والاستغراق الزائد في أحلام اليقظة.
- مساعدته في تحقيق الاستقلال الانفعالي والفطام النفسي

ثالثا: النمو العقلي

- ينمو الذكاء العام بسرعة.
- يتطور الإدراك من المستوى الحسي إلى المستوى المجرد.
- تظهر القدرة على الابتكار بشكل اكبر.

ومن خلال معرفتنا بالخصائص السابقة عن نمو تلاميذ المرحلة المتوسطة ، ينبغي على المعلم الاهتمام بمراعاة ما يلي:

- تنمية الاستعداد البدني لممارسة الألعاب الرياضية.
- إتاحة الفرصة أمام التلاميذ لتنمية هواياتهم ، واختيار نوع الدراسة التي يتفوقون فيها.
- ضرورة وجود القدوة الصالحة من الآباء أو المعلمين.

- توفير فرص الاحتكاك والتفاعل الاجتماعي السليم ، وتعلم المعايير الاجتماعية السائدة.
- ضرورة وجود جماعات النشاط المختلفة بما يكفل شغل أوقات الفراغ.

IV. مشكلات التعليم المتوسط:

1) مشكلات مرتبطة بواقع المدرسة:

أ- التسرب المدرسي.

ب- الرسوب.

ت- قصور وضعف المناهج.

ث- ضعف مستوى كفاية بعض المعلمين: أي عدم تمكن المعلم من المادة العلمية والمهارات التدريسية اللازمة.

ج- عدم مناسبة بعض الأبنية المدرسية: كالمباني المستأجرة والقديمة التي تخلو من المرافق اللازمة للعملية التعليمية.

2) مشكلات من خارج المدرسة الابتدائية:

لعل أبرزها ضعف العلاقة بين البيت والمدرسة أي عدم وجود علاقة تربوية متبادلة ومتكاملة بين البيت والمدرسة على الوجه المطلوب.

الحلول:

أ- توعية المجتمع والأفراد بأهمية العلم والتعلم من خلال الدورات والمحاضرات والنشرات التوعويه.

ب- العمل على تحفيز وتشجيع الطلاب على مواصلة الدراسة.

ت- التنويع في الطرق والوسائل والأساليب التدريسية والتقويم من اجل تحقيق مبدأ مراعاة الفروق الفردية.

ث- تطوير المناهج بشكل مستمر لكي تحقق النمو الشامل والمتكامل للطلاب

ج- أن تراعي حاجات الطلاب والمجتمع وتنوع البيئات.

ح- تأهيل المعلمين تأهيلا علميا وتربويا أثناء الدراسة الجامعية.

خ- التدريب المستمر للمعلمين في الميدان.

د- إحلال المدارس الحكومية ذات المواصفات الهندسية العالية مكان المدارس المستأجرة.

ذ- تقوية العلاقة بين البيت والمدرسة (التعاون، حضور الاحتفالات، مجلس أولياء التلاميذ.....)

المطلب الثالث: التعليم الأساسي بالجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة

كان واقع التربية والتعليم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي بخير، حيث العلم مقياس كل شيء وكانت المدارس والكتاتيب منتشرة ولكن الاستعمار الغاشم طبق سياسة التجهيل والفرنسة من أجل طمس الهوية وجعل الجزائريين دون مبدأ ولا عقيدة ولا هوية يعتزون بها ورغم محاولات 132 سنة قامت المقاومة السياسية والثقافية بإنشاء الجمعيات وكتاتيب القرآن ومدارس التربية التي تبنتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ تأسيسها سنة 1931 وكان لزاما بعد الاستقلال استرجاع الهوية المغتصبة فكان السعي متواصلا على مراحل من أجل تعزيز واقع التربية والتعليم ومن أجل ذلك قطعت الجزائر أشواطا كبيرة في طريق التربية والتعليم.

I. دواعي إصلاح المدرسة الجزائرية:

يعرف الإصلاح التربوي على أنه النظر في النظام التربوي القائم بما في ذلك النظام التعليمي ومناهجه، وذلك من خلال إجراء الدراسات التقويمية ثم البدء في عملية التطوير وفق مقتضيات المرحلة الراهنة والرؤى المستقبلية للنظام التربوي، وفي هذه الحالة تكون الاتجاهات العالمية ومظاهر التجديد التربوي من أهم الأمور التي توضع في الاعتبار (هبة محمد عبيد، 2008)

وقد لجأت الجزائر لإصلاح المنظومة التربوية وذلك بداية من السنة الدراسية 2003-2004 وذلك باعتماد التدريس بالمقاربة بالكفاءات بدلا من التدريس بالأهداف.

وينبغي التذكير أن بيداغوجيا الكفاءات جاءت كنتيجة حتمية لتطور طبيعي لبيداغوجيا الأهداف، حيث كان الصراع محتدما بين أنصار المدرسة السلوكية التي يتأسس على مبادئها التعليم بالأهداف، والتي من أشهر روادها :ثورندايك، واطسن، سكنر، بافلوف .وبين أنصار المدرسة البنائية ذات النزعة العقلانية، والتي من أشهر روادها :العالم السويسري جون بياجي.

والفرق بين النظريتين يقوم على أساس أن المدرسة السلوكية تنظر إلى التعلم على أنه عملية آلية يكيفها نظام المثير والاستجابة، في حين تعتبر البنائية التعلم نشاطا عقليا بحتا، يحدث عن طريق الصيرورة العقلية، وليس نتيجة مثير واستجابة.

وعندما وجهت إلى التعليم الهادف انتقادات لاذعة، بسبب قصوره على تجزئة الأهداف وتفتيتها، حيث جعل المتعلم عبارة عن آلة مبرمجة لا تعي إلا صياغة الأهداف وتنفيذها ضمن سياقات متقطعة، وغير متوافقة مع حاجات الإنسان وتطلعاته وطموحاته، وفي الوقت نفسه لا تنمى لديه أي كفاءة تتماشى مع سوق العمل– الحياة الوظيفية– لأنها تهتم بالمعارف بشكل كبير.

لذلك طرحت المقاربة بالكفاءات كبديل لبيداغوجيا الأهداف، لتكمل المسيرة الثورية في مجال تحديث تقنيات التدريس وأساليبه. ومن ثم يجب أن نفهم بأن التدريس بالكفاءات ليس قطيعة لنموذج التدريس بالأهداف، وإنما هو تعديل لمسار بيداغوجي أصبحت بعض تقنياته لا تستجيب للحاجات الفردية والاجتماعية الجديدة (خير الدين مهني، 2005).

بالإضافة إلى هذا فإن الإصلاح أو التطوير التربوي يحدث نتيجة قصور المناهج الحالية، وذلك عندما يقتنع كل القائمين والمهتمين بالمنظومة التربوية بسوء المناهج الدراسية الحالية وقصورها على تحقيق الأهداف التربوية المنشودة، فإن هذا الاقتناع التام لا بد أن يدفع المسئولين إلى تطوير هذه المناهج.

وقد يحدث التطوير نتيجة التنبؤ بالحاجات والاتجاهات المستقبلية للفرد والمجتمع، فعن طريق التقدم العلمي يمكن التنبؤ باحتياجات الغد ومطالبه، وعن طريق التخطيط والبحوث والاستفتاءات والإحصاءات يمكن رسم صورة لما سوف تكون عليه الحياة في المستقبل.

وعادة ما تتطلع الدول النامية أو المتخلفة إلى الدول أكثر تقدما، وغالبا ما تستعين بها في تطوير أنظمتها ومؤسساتها . والتطلع إلى النظم المتقدمة يجعل الدول المتخلفة تشعر بحقيقة واقعها

والهوة الكبيرة التي تفصل بينها وبين الدول الأخرى، ويكون ذلك بمثابة الدافع والحافز للدول النامية لكي تحدث تغييرا في حياتها ونظمها حتى تقترب من تلك الدول المتقدمة. (على راشد، 1993).

II. تحديات إصلاح المنظومة التربوية:

واجه إصلاح المنظومة التربوية تحديات كبرى:

1-التحديات الداخلية:

ويجب على النظام التربوي أن يرفع 3 تحديات داخلية:

في المقام الأول ينبغي أن تترجم في المدرسة التغيرات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحصل في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، وذلك يجعل المدرسة تقوم أحسن قيام بإيصال قيم التسامح والحوار وتحضر التلاميذ لممارسة مواطنتهم في مجتمع ديمقراطي، وبعبارة أخرى يتعلق الأمر بتحسين وجاهة التعليم أمام احتياجات المجتمع الجزائري الحالي.

وفي المقام الحالي يتعين على المدرسة الاطلاع جيدا بوظيفتها في التربية والتنشئة الاجتماعية والتأهيل، وبمعنى آخر رفع نوعية النظام التربوي- أي فعاليته الداخلية- .

وفي المقام الأخير يجب عليها مواصلة تطبيق ديمقراطية التعليم أي جعله في متناول أكبر عدد ممكن من التلاميذ وضمان حظوظ متساوية في النجاح لكل تلميذ، وبعبارة أخرى يجب زيادة الإنصاف في النظام التربوي.

2-التحديات الخارجية:

يجب على النظام التربوي كذلك أن يرفع عدة تحديات خارجية ونعني أول الأمر تحدي العولمة الاقتصادية التي تتطلب كفاءة عالية آخذة في التزايد ومتلازمة أكثر فأكثر مع متطلبات حركية المهنة. كما نعني كذلك تحدي المعلوماتية أي اللجوء في آن واحد إلى تكنولوجي ات الإعلام والاتصال الجديدة من أجل التحصيل المدرسي وتعلم استعمالها في مختلف قطاعات الحيات النشيطة.

تتمثل هذه التحديات في رفع الفعالية الخارجية للنظام التربوي، أي جعله أكثر استعدادا للاستجابة لمقتضيات تنمية البلاد الاقتصادية والاجتماعية ضمن بيئة عالمية (بوبكر بن بوزيد، 2006).

وفي إطار مواصلة إصلاح المناهج التعليمية قصد تحقيق نجاعة قصوى لها من خلال استدراك الاختلالات الملاحظة بشأنها، والتي أفرزتها الممارسة الميدانية منذ الشروع في تطبيقها سنة بعد سنة بداية من الموسم الدراسي 2003-2004 ، وكنتيجة لعملية التقييم المرحلي التي قامت بها مصالح الإدارة المركزية بمشاركة اللجنة الوطنية للمناهج ومجموعات المواد المتخصصة، والذي أظهر كثافة في مواقيت مرحلة التعليم الابتدائي وتضخم في مضامين المناهج في مختلف المستويات التعليمية تم:

1) تخفيف محتوى المناهج التعليمية لمختلف المواد والمواقيت الرسمية المتخصصة لكل مادة

ب : حذف المضامين غير الأساسية أو المكررة من مستوى لآخر دون الإخلال بالبناء المفاهيم والهيكلي للمادة ودمج تعلمات أو مفاهيم مع بعضها، وإعطاء توجيهات لتغيير طريقة تناول بعض المفاهيم مع مراعاة الفصل بين المراحل التعليمية وتكييف المضامين مع الحجم الساعي للمادة.

2) تخفيف مواقيت مرحلة التعليم الابتدائي، وذلك بإحداث انسجام وعقلنة في شبكة المواقيت، واعتماد حصص ذات 45 دقيقة ضمانا للفعالية، واحتراما لقدرات الاستيعاب لدى التلاميذ (وزارة التربية الوطنية، 2008)

فضلا عن هذا وذاك، تهدف الإجراءات المتخذة إلى ت وفير ظروف أحسن للعمل داخل القسم وتعزيزى تماسك العلاقة بين المدرس والتلميذ.

ومن نافلة القول أن تخفيف البرامج وجعل الكتب المدرسية أكثر جمالا وجاذبية، لمن الأمور التي لا يمكن إلا أن تزيد من تحفيز الجميع للمضي قدما على درب النجاح، ويتطلب التتبع اليومي لعمليات التخفيف وتجنيد جل سلك التفتيش.

أما عن الإجراءات المرافقة الأخرى فهي تستهدف صلب الموضوع ألا وهو، تحسين المردود المدرسي للتلاميذ في المقام الأول، من خلال تكوين الأساتذة وتحسين مستواهم من جهة، وتوظيف أساتذة أكفاء من جهة (عكا علي عروس، 2009).

III. التنظيم التربوي لأطوار التعليم الأساسي:

أ- المرحلة الابتدائية:

قبل الحديث عن التنظيم الجديد لأطوار التعليم الابتدائي لا بأس أن نتعرض إلى التنظيم في عهد المدرسة الأساسية التي قامت المدرسة الابتدائية على أنقاضها. كانت المدرسة الأساسية هي البنية القاعدية لمجموع جهاز التربية والتكوين، وكان التعليم مهيكلا

حسب ثلاثة أطوار:

الطور الأول أو الطور القاعدي :(سنة أولى أساسي، سنة ثانية أساسي، سنة ثالثة أساسي)

الذي يخص الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 6 إلى 9 سنوات ، ويركز على اكتسابهم الأدوات الأساسية للتبليغ (اللغة الشفوية والكتابية، التربية الرياضية، التربية الحركية والخطية....)

الطور الثاني أو الطور القاعدي: (سنة رابعة أساسي، سنة خامسة أساسي، سنة سادسة أساسي)

ويخص الأطفال من 9 إلى 12 سنة ويتميز بتعزيز مكتسبات الطور الأول، وتدريب التلاميذ على استكشاف ودراسة الوسط الفيزيائي والوسط الاجتماعي، كما يتميز بتعليم اللغة الأجنبية الأولى للاختيار بين الفرنسية والإنجليزية (وزارة التربية الوطنية، 1997).

أما بالنسبة إلى الإصلاحات الجديدة التي شرع العمل وفقها ابتداء من السنة الدراسية 2003-2004، فقد أعيد تنصيب المدرسة الابتدائية وأعيد تنظيم أطوار التعليم بها حيث:

- يهدف تنظيم أطوار التعليم في مرحلة التعليم الابتدائي في إطار إصلاح المنظومة التربوية إلى ضمان انسجام أكثر للمسار الدراسي للتلاميذ بناء على المبادئ الأساسية للنظام التربوي وكذلك على وتيرة نمو التلاميذ. وعلى هذا نص المنشور الإطار رقم 408 / و ت

/ أ ع المؤرخ في31 /2002/03 على فتح أقسام التعليم التحضيري بالمؤسسات التعليمية حسب الإمكانيات المتوفرة.

الطور الأول :ويسمى طور الإيقاظ والتدريب ومدته سنتين مما يسمح للتلاميذ بالبناء المتدرج لتعلماته القاعدية لكي:

- يتمكن من اللغة العربية من حيث التعبير الشفوي، القراءة، والكتابة في إطار صميم التعلمات.
- يعبر بمختلف أساليب الاستدلالات، المعارف الرقمية والتحكم في آليات عمليات الحساب.
- يبني مفاهيم أساسية لبعدي الفضاء والزمن.
- يكسب كفاءات عرضية من خلال التعلم في كل مواد التعليم (وزارة التربية الوطنية ، 2002).

الطور الثاني: ويشمل السنتين (السنة الثالثة والرابعة ابتدائي) ويتم الانتقال من مستوى إلى آخر بقرار من الفريق التربوي لكل ملحقة بعد دراسة نتائج التلاميذ وتقويم أعمالهم خلال السنة (وزارة التربية الوطنية، 1998).

الطور الثالث:و يشمل السنة الخامسة من التعليم الابتدائي، وتتوج نهاية التمدرس في التعليم الابتدائي بامتحان نهائي يخول الحق في الحصول على شهادة نجاح.

ويحدد الوزير المكلف بالتربية الوطنية إجراءات القبول في السنة أولى متوسط (وزارة التربية الوطنية، 2008.)

ب-مرحلة التعليم المتوسط.

IV. اصلاحات التعليم الأساسي من الاستقلال إلى يومنا هذا:

المرحلة الأولى من 1962 إلى1970 :

بقي النظام التعليمي في هذه المرحلة شديد الصلة من حيث التنظيم والتسيير بذلك الذي كان سائدا قبل الاستقلال الوطني، ومع ذلك فقد شهد تحويرات نوعية تطبيقا لاختيارات التعريب والديمقراطية والتوجه العلمي، وذلك طبقا للنصوص الأساسية للأمة (المواثيق). ويشمل التعليم الابتدائي في هذه المرحلة ست (6) سنوات تتوج بامتحان السنة السادسة الذي يسمح بالانتقال إلى الإكمالية أما مرحلة التعليم المتوسط فتشتمل على أربع سنوات (4) في اكماليات التعليم العام، يتوج التعليم المتوسط بشهادة التعليم العام (BEG) والتي صارت تعرف لاحقا بشهادة التعليم المتوسط (BEM). ويلتحق تلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط بالسنة الأولى ثانوي. (وزارة التربية الوطنية، 1998).

المرحلة الثانية من 1970 إلى1980 :

في هذه المرحلة لم تدخل أي تغييرات لما عرف عنه في المرحلة السابقة باستثناء تغيير تسمية "امتحان السنة السادسة " الذي أصبح يطلق عليه" امتحان الدخول إلى السنة أولى متوسط (وزارة التربية الوطنية، 1998).

المرحلة الثالثة :من 1980 إلى1990 :

ما يطبع هذه الفترة أساسا هو إقامة المدرسة الأساسية ابتداء من الدخول المدرسي (1980-1981) وقد تم تعميمها بشكل تدريجي سنة بعد سنة حتى يتسنى لمختلف اللجان تحضير البرامج والوسائل التعليمية لكل طور.

وإذ تم تصورها على أنها مدرسة قاعدية فإن فترة التمدرس الإلزامي تدوم تسع سنوات، تشمل هيكلته ثلاث أطوار مدة الطورين الأولين(ست سنوات) الابتدائي ومدة الطور الثالث ثلاث سنوات وقد كانت مدته في السابق وحاليا أربع سنوات (التعليم المتوسط).

إن المدرسة الأساسية تم تنصيبها لتكون وحدة تنظيمية شاملة لذا تمت محاولات على الصعيد التنظيمي ترمي إلى تحقيق الوحدة في إطار المدرسة الأساسية المندمجة (وزارة التربية الوطنية، 1998).

المرحلة الرابعة من 1990 إلى2002 :

عرفت هذه المرحلة عدة محاولات للتحسين مست مختلف أطوار التعليم بأشكال متفاوتة ولقد توصل التفكير إلى ضرورة إدخال تعديلات على البرامج التي تبين أنها طموحة ومكثفة وغير منسجمة مع بعض الجوانب الناتجة عن التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد، ومن هنا جاءت عملية تخفيف محتويات البرامج التي تمت طيلة السنة الدراسية 1993-1994 أدت إلى إعادة كتابة برامج التعليم الأساسي.

إن الحدث البارز خلال هذه المرحلة هو إدراج الإنجليزية في الطور الثاني من التعليم الأساسي ومحاولة تجسيد المدرسة الأساسية المندمجة في المجال البيداغوجي والتنظيمي والإداري والمالي تنفيذا للمبادئ المنظمة للمدرسة الأساسية (وزارة التربية الوطنية، 1998).

المرحلة الخامسة من 2003 إلى يومنا هذا:

حيث جاء إصلاح جديد يتمثل في تنفيذ سلسلة من الإجراءات التي تتمحور حول ثلاث محاور كبرى ألا وهي :تحسين نوعية التأطير ، التحوير البيداغوجي وإعادة تنظيم المنظومة التربوية بالشكل الذي صار التعليم بموجبه مهيكلا وفق المراحل التالية:

- ✓ تعليم تحضيري إجباري.

- ✓ تعليم أساسي إلزامي ومجاني لمدة تسع (9) سنوات مع تعويض الطور الثالث (السنة السابعة، الثامنة، التاسعة) بالتعليم المتوسط ومدته أربع (4) سنوات.

وقد أصبحت مدة التدريس في مرحلة التعليم الابتدائي خمس (5) سنوات بعد أن كانت ست(6) سنوات ويقدم فيها منهج موحد للمعلومات العامة على جانب منهج اللغة العربية، التربية الرياضية والتشكيلية والموسيقية والمواد الاجتماعية. ويرتكز التعليم فيها على تعزيز المكتسبات وإدراج نشاطات جديدة (اكتشاف الوسط الفيزيائي والتكنولوجي والبيولوجي واللغة الأجنبية الفرنسية) (حسن الحريري، 1966)

V. تطور التعليم بالمرحلة الأساسية:

1. تطور التعليم بالمرحلة الابتدائية:

شهد النظام التعليمي للطور الابتدائي تطورا ملموسا كما وكيفا منذ الاستقلال ذلك ما تؤكده الاحصائيات والبيانات المتعلقة بهذه المرحلة المهمة من التعليم في الجزائر فالجزائر على غرار باقي دول العالم أولت أهمية كبرى لقطاع التعليم مما انعكس إيجابا وظهر جليا على المدرسة مواردها وتجهيزاتها وهذا ما تؤكده الأشكال التالية:

الشكل رقم 02 : تطور أعداد تلاميذ المدرسة الابتدائية

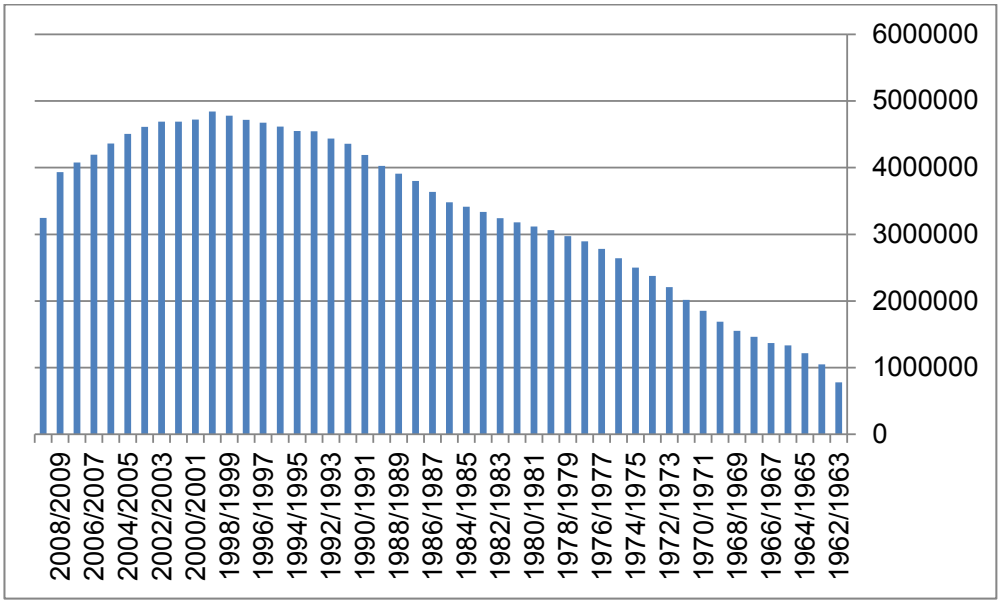

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية في تزايد منذ الاستقلال فقد إنتقل عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية من 777636 تلميذ للسنة الدراسية 1962/ 1963 إلى حوالي 4843313 للسنة الدراسية 1999/ 2000 هذا ما يعكس التطور والاهتمام المخصص لهذه المرحلة الأساسية وكذا انتشار الوعي بين المواطنين. ليتراجع لكن بنسب قليلة فيما بعد حيث يمكن تفسير هذا التراجع إلى انخفاض نسبة الأطفال الذين هم في سن التمدرس من إجمالي السكان انتشار فكرة تحديد النسل وتنظيمه.

الشكل رقم 03 : تطور أعداد المعلمين بالمرحلة الابتدائية

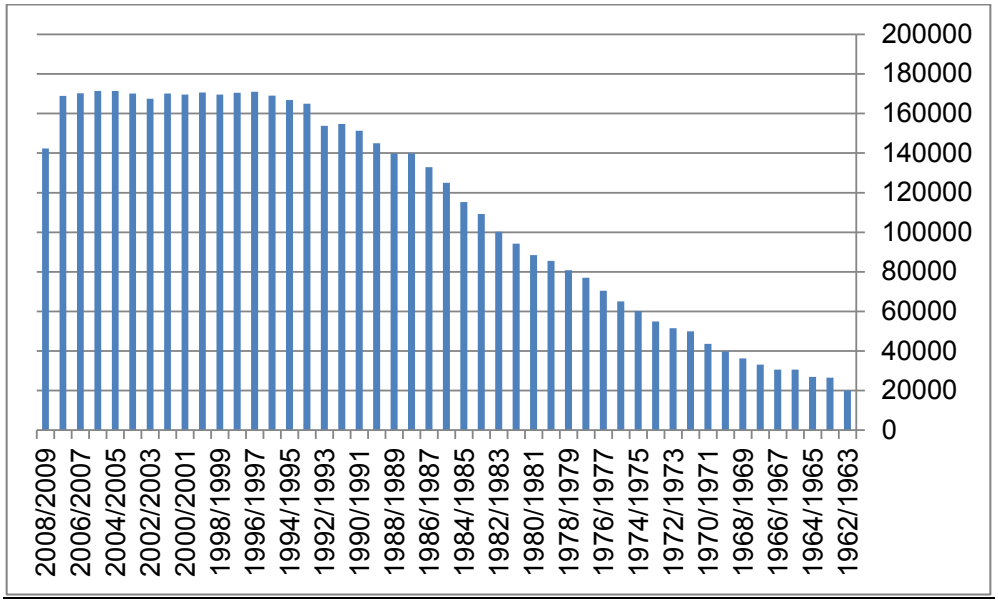

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL

من البديهي أيضا أن يمس التطور هيئة التدريس فقد تدعمت المدارس بمعلميين جدد عاما بعد عام حيث انتقل العدد من 1998 معلم أول سنة دراسية بعد الاستقلال إلى 171471 معلم 2005/2004 لينخفض بعدها إلى 142332 معلم سنة 2009/2008.

الشكل رقم 04: تطور عدد المدارس والملحقات الابتدائية

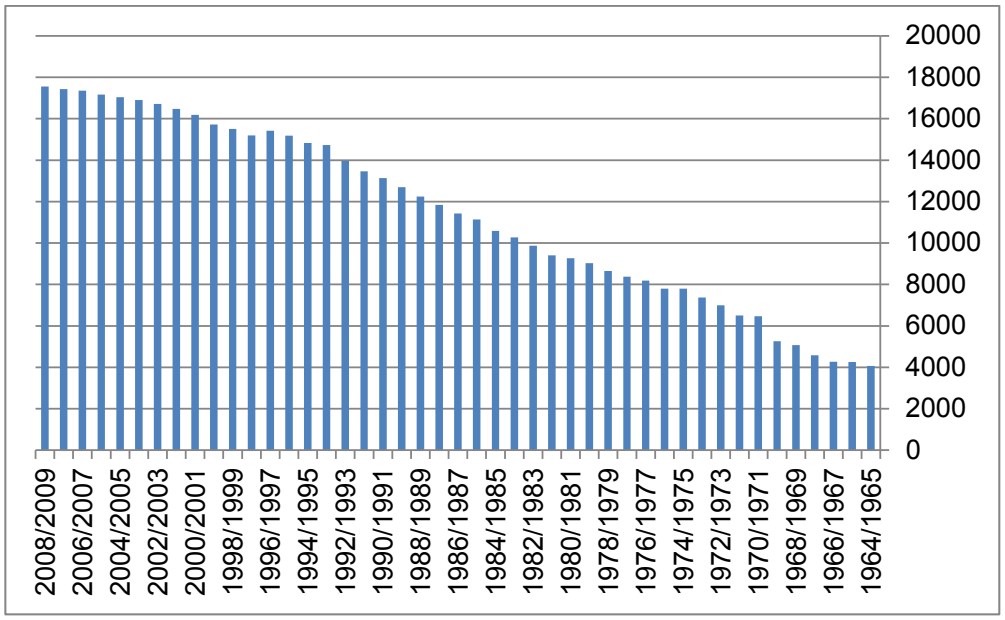

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL

رافق التطور الكمي في عدد التلاميذ والمعلمين تطور في عدد المدارس والملحقات حيث انتقل من 4065 مدرسة وملحقة ابتدائية سنة 1965/1964 إلى 17552 سنة 2009/2008 ، يمكن تفسير هذا التطور الكمي في عدد المدارس والملحقات الابتدائية كمواكبة لتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم.

2. تطور التعليم بالمرحلة المتوسطة:

مس التطور الحاصل في النظام التعليمي الطور المتوسط باعتباره مرحلة حساسة ومهمة في السلم التعليمي وذلك ما ظهر جليا على تطور الكمي لأعداد التلاميذ والأساتذة ،والمؤسسات التعليمية وكذا تطور النتائج المتعلقة بهذه المرحلة.ذلك ما تؤكده الاحصائيات والبيانات المترجمة في الأشكال التالية:

الشكل رقم05: تطور أعداد تلاميذ المرحلة المتوسطة

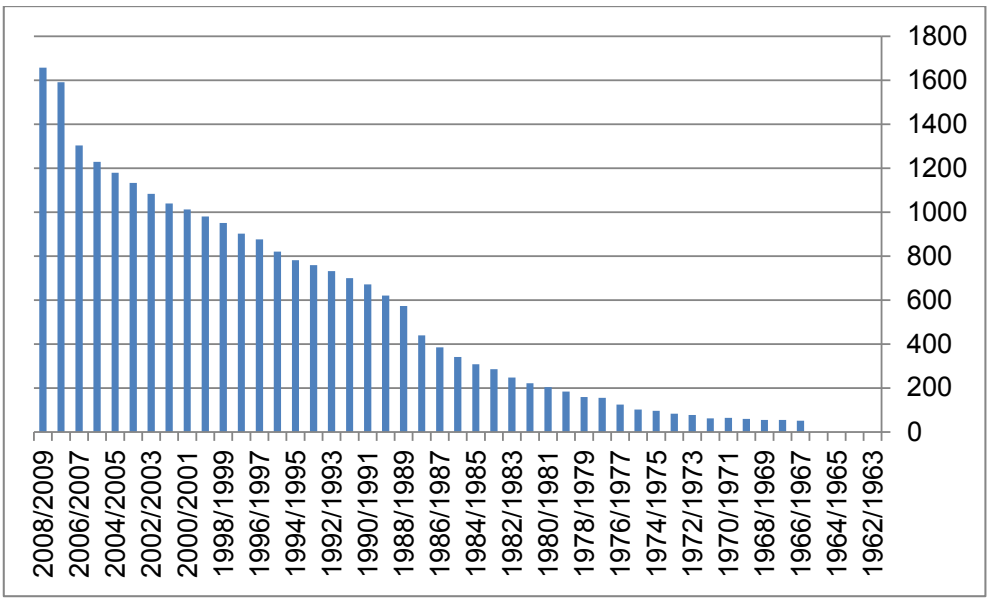

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL

من الملاحظ انعكاس الاصلاحات على عدد تلاميذ المرحلة المتوسطة حيث ازداد عدد التلاميذ سنة بعد الأخرى حيث انتقل من 30790 أول سنة دراسية بعد الاستقلال إلى 3158117 سنة 2009/2008.

الشكل رقم06: تطور أعداد أساتذة التعليم المتوسط

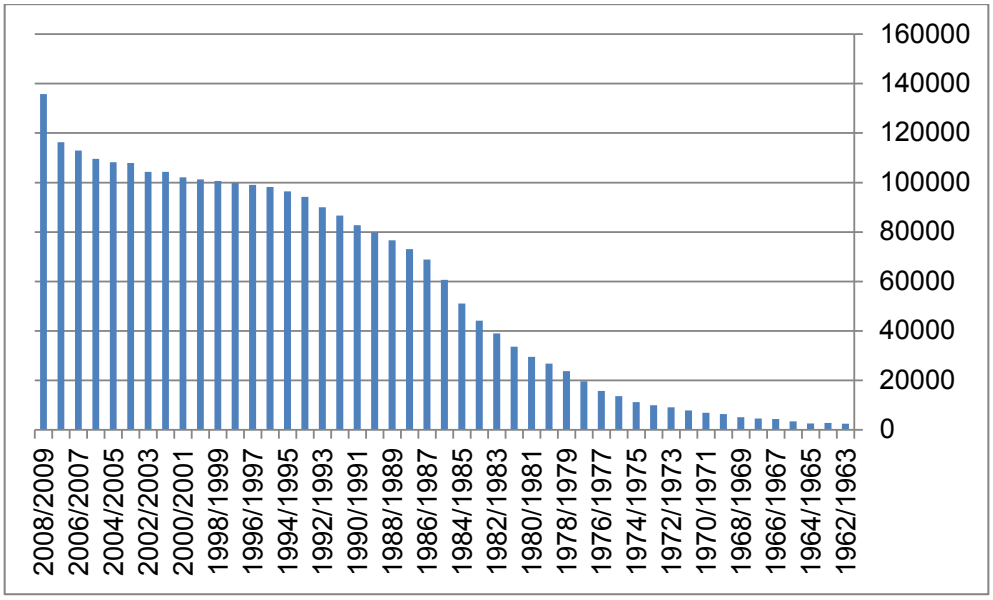

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL

تزامنا مع ازدياد النفقات الموجهة للنهوض بقطاع التعليم خاصة في المرحلة المتوسطة زاد عدد الأساتذة ليصل من 2488 أستاذ لأول سنة دراسية بعد الاستقلال إلى 135744 أستاذ ، هذا بما يؤكد حجم التطور الحاصل الذي يمس هذه المرحلة الأساسية من التعليم.

الشكل رقم07: تطور عدد اكماليات التعليم المتوسط

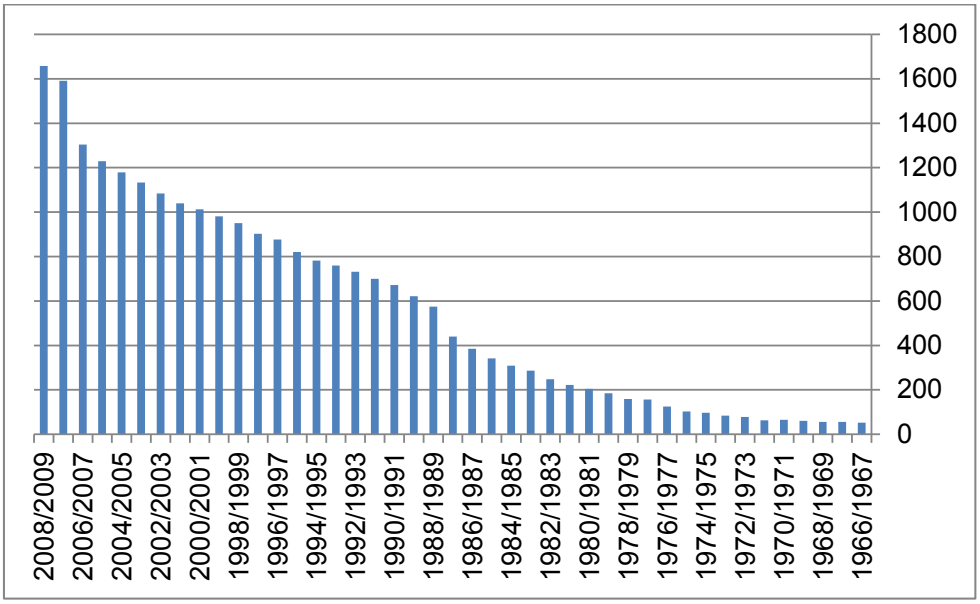

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL

يبدو واضحا من الشكل أعلاه أن عدد اكماليات التعليم المتوسط في تزايد مستمر منذ الاستقلال حيث تضاعف عدد الاكماليات أكثر من 10 أضعاف منذ أول سنة دراسية ليصل في السنة الدراسية 2009/2008 إلى حوالي 4579 اكمالية.

المبحث الثاني: التعليم الثانوي في الجزائر وأهم الإصلاحات

يعتبر التعليم الثانوي في عصرنا الحالي بمثابة العمود الفقري في العملية التعليمية فهو يحتل مكانا وسطا يربط بين التعليم الأساسي – الابتدائي و المتوسط– و التعليم العالي من جهة أخرى. وقد قامت المدرسة الثانوية بشكل عام بتأدية المهمة المنوطة بها لتحقيق الوظيفة التعليمية التي كانت تهدف إليها منذ نشأتها الأولى و الرامية إلى تكوين وإعداد أفراد قادرين على تحمل المسؤوليات، فالمنظومة التربوية هي نظام تعليمي تحدد الدولة أهدافه و مبادئه حسب إديولوجيتها، و هو السلاح الفعال للوصول إلى الغايات المنشودة.

المطلب الأول: واقع التعليم الثانوي بالجزائر

التعليم الثانوي هو تعليم مفتوح يتصل بجميع المجالات الحيوية في مختلف الميادين و ذلك بفضل تنوعه وتعدد شعبه و تخصصاته و قد تأثر بما فرزته التطورات العلمية و التطبيقات التكنولوجية من مجالات علمية و مهنية تتطلب تخصصات جديدة.

I. <u>التعريف بالتعليم الثانوي:</u>

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التعليم الثانوي منها:

1) تعريف منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة (UNESCO)

"التعليم الثانوي يعني البرامج التعليمية الخاصة بالمستويين الثاني و الثالث، من تصنيف الدول، تخصص المرحلة الأولى من هذا التعليم– التصنيف مستوى 2 –عادة لإكمال البرامج الأساسية من التعليم الابتدائي لكن تدريس المواد المقررة في هذه المرحلة يستدعي اللجوء إلى معلمين أكثر تخصصا و غالبا تتزامن بداية هذه المرحلة مع السنة الأخير من التعليم الإلزامي، أما في المرحلة الثانية من التعليم في كثير من البلدان، فإن التدريس فيها شديد التخصص الأمر الذي

يتطلب اللجوء إلى معلمين أكثر تأهيلا وتخصصا كما هو عليه الأمر في المستوى الثاني من التصنيف الدولي " (l'UNESCO, 2005)

الملاحظ على هذا التعريف أنه يفصل بين مستويين من التعليم الثانوي، المستوى الثاني والمستوى الثالث، فالمستوى الثاني يقابل في النظام التعليمي الجزائري مرحلة التعليم المتوسط، في حين أن مرحلة التعليم الثانوي في الجزائر تقابل المستوى الثالث من هذا التعريف، كما أن هذا التعريف قد بين أن هذه المرحلة تتميز بالتخصص مما يتطلب اللجوء إلى معلمين أكثر تخصصا وهو ما يتوافق مع ما يتميز به التعليم الثانوي في الجزائر لكن هذا التعريف لم يبرز الفئة العمرية التي تتماشى مع هذه المرحلة.

2) تعريف " Jacole Bregman " و" Karmen Bryner":

"على العموم، التعليم الثانوي يقسم إلى مستويين : المستوى الأول من التعليم الثانوي والمستوى الثاني من التعليم الثانوي، كل واحد منها يقابل فئات عمرية خاصة، و له مميزات بيداغوجية مختلفة، المستوى الأول من التعليم الثانوي، يقابل الفئة العمرية – 12 إلى 15 سنة– ، المستوى الثاني من التعليم الثانوي، يقابل الفئة العمرية – 16 إلى 19 سنة– ، و أغلب المؤسسات التعليمية في هذه المرحلة و بالأخص في المستوى الثاني، تقدم تعليم و تكوين تقني، يمكن أن تخصص له برامج منفصلة " (Jacole Bregman et al, 2003.)

الملاحظ على هذا التعريف أنه يتطابق مع التعريف الأول في كون التعليم الثانوي يشمل مستويين مختلفين، لكنه أبرز الفئة العمرية التي تقابل كل مستوى، مع إبراز التعليم المهني و التقني الذي يخصص له برامج خاصة من المستوى الثاني.

لكن هذا التعريف بالمقابل لم يشير إلى طبيعة و مستوى معلمي هذا المستوى هذا من جهة، و من جهة أخرى فهذا التعريف يتطابق مع واقع التعليم في الجزائر خاصة من ناحية الفئة

العمرية التي تقابل المستوى الثاني من التعليم الثانوي في التعريف فهي تقابل مرحلة التعليم الثانوي في الجزائر.

3) تعريف المنظمة العربية للتربية و الثقافة:

"التعليم الثانوي هو المرحلة الدراسية التي تغطي السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة من التعليم الذي سبق التعليم العالي، و يلتحق بالمدرسة الثانوية الطلبة من فئات العمر من 15 إلى 19عام على الأقل". (المنظمة العربية للتربية و الثقافة، 1985.)

بما أن مؤسسة التعليم الثانوي مؤسسة عمومية للتعليم، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. (لحسن لبصير، 2002)

يعتبر التعليم الثانوي في عصرنا الحالي بمثابة العمود الفقري في العملية التعليمية فهو يحتل مكانا وسطا يربط بين التعليم الأساسي–الابتدائي و المتوسط– والتعليم العالي من جهة أخرى.

و يعتبر كذلك من أهم الحلقات الرئيسية في سلسلة المنظومة التربوية و التكوين والتشغيل، و ذلك لأنه من جهة يأتي بعد التعليم الأساسي –الابتدائي و الإكمالي–، و هو بذلك يستقبل بمعية التكوين المهني جزء معتبر من تلاميذ هذه المرحلة.

II. وظائف التعليم الثانوي:

يمكن تلخيص وظيفة التعليم الثانوي في تحقيق الأهداف التربوية بالنسبة للتلاميذ في الأمور الآتية:

- أن تعود طلابها على العادات الجسمية السليمة حتى يتيسر لهم البناء الجسمي السليم – التربية الرياضية– المناعة ضد الأمراض.
- أن تتيح للطلاب فهم دورهم من حيث رجال أو نساء بحيث يتقبل كل من الجنسين حقوقه وواجباته بالنسبة لكونه فردا في مجموع (التربية الوطنية، علم وظائف الأعضاء)
- أن يكتسب الطالب المعارف و المعلومات بطريقة منظمة تتيح له أن يكون فكرة صحيحة عن العالم الخارجي (جغرافيا ودراسة المواد الاجتماعية)
- تصوير الطالب طريقة التفكير العلمي، و التفكير النقدي الذي يساعده على النظرة الموضوعية إلى مشاكل الحياة، وبالتالي العمل على إزالة المعتقدات الفاسدة، و التعصب الأعمى، و التخلص من أساليب التفكير الخرافي أو التواكلي، و العمل على تنمية التفكير النقدي المقارن عن التحيز و الآراء وفق الهوى
- تنمية روح تقدير المسؤولية لدى الطالب ، والعمل على أن يدرك ماله من حقوق وما عليه من واجبات.
- العمل على قدح استعدادات الطلاب، وتنمية قدراتهم و ذالك عن طريق تنويع التعليم وأساليب الدراسة (المدرسة الثانوية الشاملة)
- العمل على أن يفهم الطلبة الفلسفة الاجتماعية و الاقتصادية لمجتمعهم.
- أن تعمل المدرسة الثانوية على تعويد طلابها على تذوق النواحي الفنية المختلفة في الموسيقى والأدب، والرسم والتصوير، وغيرها من الفنون الجميلة.

- أن يعرف الطلاب الأخطاء المحدقة ببلادهم و أن يفهموا سياسة بلادهم العامة في مجال الصراع الدولي(بالجامعة العربية، المغرب العربي، منظمة الوحدة الإفريقية).
- أن تساعد المدرسة الثانوية طلابها على اجتياز مرحلة المراهقة بأمن وسلام عن طريق تبصيرهم بالتطورات النفسية والجسمية التي يمر بها الشباب في هذه المرحلة حتى تساعد هم على تكييف أنفسهم بها.
- العمل على إعداد الطلاب للحياة العامة باعتبار مرحلة التعليم الثانوي مرحلة منتهية بالنسبة لمعظم المتعلمين في هذه المرحلة، حتى يستطيع الشباب أن يفهم دوره في الحياة الاقتصادية لبلاده.
- إنماء شعور احترام آراء الغير وتقدير ميولهم و عقائدهم والتعود على الحياة الاجتماعية
- إنماء الشعور في أنفسهم بأهمية الأسرة و أثرها في تمسك المجتمع، ومعرفة الأمور التي تساعد على استقرارها.
- العمل على غرس حب الاطلاع و البحث و الميل إلى المعرفة وإجادة اللغة العربية.
- الاعتزاز بالشخصية القومية و الوطنية لبلادهم بما تعنيه من لغة ودين و تاريخ وثقافة.

نستنتج من خلال هذه النقاط أن وظيفة التعلم الثانوي لا تتوقف عند حد تلقين المعلومات فحسب، بل تتعدى ذلك إلى محاولة خدمة التلميذ كفرد أولا ثم كمواطن ثانيا و أخيرا كإنسان (على المستوى العالمي الإنساني). كما تشير الأهداف التعليمية للمرحلة الثانوية إلى السعي لإعداد القوة البشرية التي يحتاجها المجتمع لمواصلة نموه و تطوره الحضاري في هذا العصر و من أبرزها مايلي :(محمد الفالوقي ورمضان القدافي، 2002)

1-توفير مجالات التخصص الفنية والتقنية والمهنية اللازمة لمقابلة احتياجات المجتمع مع إعداد التلاميذ في تلك التخصصات بالأساليب التربوية التي تمكنهم من الالتحاق بعمل منتج إما قرروا الالتحاق بعالم التشغيل في نهاية المرحلة الثانوية.

2-تقديم تعليم متوازن من الناحيتين النظرية و العلمية، يسمح لطالب بممارسة عمل منتج أو الإلتحاق بمؤسسات الدراسة العليا(الجامعات والكليات) وعموما يمكن اعتبار الهدف العام من التعليم الثانوي هو خلق الشخصية السوية والمتزنة، و التي تستطيع عبور مرحلة المراهقة بسلام

إن أهم قضية يواجهها التعليم الثانوي وتحديد مسار اتجاهه ونمط مناهجه و تحدد القائمين على إدارته والمنفذين لسياسة هي:كيفية إيجاد طرق ناجحة لمساعدة هؤلاء المراهقين في الانتقال السليم من الطفولة والحياة المدرسية إلى نضج جسمي أو الفكري والارتقاء إلى حياة المجتمع.

و هذا الانتقال السليم لايتحقق إلا عن طريق مراعاة بعض الأهداف الرئيسية الآتية (محمد الفالوقي ورمضان القدافي، 2002)

- تمكين التلاميذ من اكتساب المفاهيم العلمية و تسخيرها لخدمة المجتمع.
- تزويد التلاميذ بالمهارات الفكرية و مناهج البحث العلمي.
- تحسين القدرات الأدائية للتلاميذ وإعدادهم مهنيا وتكنولوجيا.
- تزويد التلاميذ بالمهارات السلوكية والقيم.
- تنمية تقدير المؤسسة و احترام القانون و القيم.
- تكوين اتجاهات الشعور بالانتماء والقدرة على التكيف.

III.أهمية التعليم الثانوي:

تعد مرحلة التعليم الثانوي أهم مرحلة في حياة الفرد ، لأنها تغطي مرحلة المراهقة ،هي مرحلة بناء الذات وتكوين الشخصية السوية ذات الاتجاهات و القيم السليمة ، هذه المرحلة العمرية الممتدة من 15 إلى 19 سنة، تتمثل مرحلة الإعداد الجاد للمواطن الصلح في قيمه ومعتقده وسلوكه وهويته المتميزة ، وهي كذلك مرحلة تحقيق الأهداف العامة للتربية والتعليم في أي مجتمع ، وانطلاقا من هذه المعطيات الموضوعة يمكن تحديد وحصر أهمية التعليم الثانوي في النقاط التالية : (محمد الفالوقي ورمضان القدافي، 2002.)

1) سنوات التعليم الثانوي تغطي فترة حرجة من حياة الشباب ، وهي مرحلة المراهقة و ما يصاحبها من تغيرات أساسية، جسمية، سلوكية، وإدراكية – معرفة – وما يليها من سلوكه وعلاقاته و يتحتم على المدرسة الثانوية أن توفر العوامل المختلفة التي تساعده على تحقيق تلك المتطلبات.

2) ارتباط التلميذ الثانوي بمشكلات المجتمع، إن كثير ما تنبع مشكلات الشاب المراهق في مشكلات المجتمع الذي يعيش فيه، وبهذا تكون الكثير من المشكلات التعليم الثانوي نابعة مما يجري في المجتمع من أحداث وما يحيط به من أزمات وما يسوده من أفكار وفلسفات ،ما يطرأ عليه من تغيرات فقد تؤثر على سياسته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3) تعد مرحلة التعليم الثانوي مرحلة عبورية ،إذ تتصل اتصالا وثيقا بما يسبقها و يلحقها من مراحل التعليم الأخرى، هذه الصلة التي تتطلب الدقة في تخطيط مناهجه و تحديد أهدافه ، بحيث تتلاءم مع مختلف أهداف و مناهج تلك المراحل التعليمية من ناحية ، وتتناسب ظروف

المتعلمين و رغباتهم من ناحية أخرى و تشبع احتياجات المجتمع تحقيق الأهداف المنشودة من ناحية ثالثة.

4) إن هذه المرحلة هامة و خطيرة في حياة التلميذ نظرا لسنة حيث يكون أكثر استيعابا رغبة في المعرفة، كذلك نظرا لكثافة البرامج و تنوعها.

IV. مشكلات التعليم الثانوي:

كشفت الكثير من اللقاءات التربوية و الدراسات التي قام بها الأخصائيون التربويون والأكاديميون أن هناك جملة من المشكلات يعاني منها التعليم الثانوي تتطلب المعالجة منها : (يعقوب أحمد الشراج، 2002)

1) إن التعليم الثانوي موجه فقط لمواصلة التعليم الجامعي و ليس موجها للمهن و الحياة، و يتجلى ذلك في المناهج التقليدية النظرية التي تركز فقط على الحفظ و التلقين و حشو الذهن بالمعارف و المعلومات و الكثيرة والتي لا صلة لها بالحياة المعاصرة ومتطلباتها الاقتصادية و الاجتماعية.

2) جمود المناهج بما تحتويه من كثرة المعارف و المعلومات التي لا صلة لها بمتطلبات المجتمع و بالتطور العلمي و التكنولوجي الذي أصبح يشكل العمود الفقري لمهن المستقبل.

3) تركيز التعليم الثانوي على المجال الأكاديمي و إغفال التعليم المهني، و هو ما تظهره مخرجاته من المتوجهين للتعليم الجامعي و زيادة الضغط عليه لاستيعاب جميع الناجحين و ليس التوجه لعالم الشغل.

4) ضعف العلاقة – الربط – بين برامج التعليم الثانوي و سوق العمل مما أدى إلى عزل التعليم و عدم استجابته لمتطلبات المجتمع.

5) عدم القدرة على تحقيق رغبات و قدرات التلاميذ العلمية و المهنية نظرا لنمط التعليم المتبع في المدارس الثانوية والتي ظل نظامها قائما على أساس التقسيم، علمي، أدبي، و على التلاميذ أن ينخرطوا في أحد القسمين دون إدراك منهم لمدى مناسبة المسار لميولهم و رغباتهم، كما أنهم يفتقدون إلى مرحلة التوجيه العلمي السليم أثناء دراستهم في المرحلة الثانوية.

6) الانعكاسات السلبية للتعليم الثانوي من خلال تدني المستوى العلمي للتلاميذ، كما أصبح التعليم الثانوي هو الآخر يعيش أزمة كبرى تتجلى في عدم القدرة على استيعاب كل الملتحقين به لأسباب مادية و بشرية، فالغالبية من التلاميذ و بعد حصولهم على شهادة الباكالوريا ترغب الالتحاق بالجامعة و تعزف عن دراسة العلوم المهنية و الفنية.

7) ظهور مؤشرات سلبية كثيرة في التعليم الثانوي منها تفاقم مشاكل كالرسوب و التسرب و ما ينتج عنها من هدر في الإنفاق و ضعف في التحصيل الدراسي و تزايد مظاهر الغش في الامتحانات و غيرها من المظاهر السلبية التي أفرزتها أنظمة التعليم الحالية.

المطلب الثاني: تطورات التعليم الثانوي وأبرز الاصلاحات

إن عملية تطوير التعليم الثانوي هي ضرورة تفرض نفسها ، في عالم سريع التحول ومتغير باستمرار ينبغي مواكبته، وهذا لن يأتي إلا من خلال تعليم يزود المتعلم بالكفاءات المختلفة و يمكنه من التحكم فيها.

I. أبعاد عملية تطوير التعليم الثانوي في الجزائر:

شهد التعليم الثانوي على غرار باقي المراحل التعيمية في الجزائر العديد من الاصلاحات والتي تهدف الى النهوض بالعملية التعليمية وتطويرها بغية مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي الحاصل في العالم. كما ان لهذه العملية الاصلاحية في الجزائر العديد من الأبعاد نذكر منها:

- إن التجارب أظهرت بأن مهمة التعليم الثانوي لا تقتصر على الإعداد للجامعة فحسب، و إنما إعداد المتعلم لمواصلة الدراسة، للمواطنة، للحياة المهنية و ذلك من خلال منحه حرية اتخاذ القرار، اختيار التخصص الذي يرغب فيه، ومن تم يتحمل نتيجة اختياره.
- إعداد المتعلم للحياة الإنتاجية في حالة عدم تمكنه من مواصلة الدراسات العليا، و ذلك بإدخال البرامج العملية في مختلف المناهج و اعتبارها من المواد التي تدخل في المقرر.
- تحقيق التعمق العلمي، فأمام تراكم المعارف وتطورها، أصبحت زيادة الكم المعرفي والمكتسبات العلمية ضرورة أساسية للتخصص الجامعي، مما يستوجب زيادة التعمق في المواد الأساسية الضرورية للدراسات الجامعية، والتركيز على مجموعة محدودة من المقررات دون حرمانه من التكامل والشمول المعرفي في المواد المختلفة . ومن ثم تحقيق الارتقاء بالنوع التعليمي و مستوى المكتسبات التعليمية.

- فسح المجال بشكل أوسع أمام المتعلمين، باختلاف إمكاناتهم، قدراتهم، رغباتهم، ميولهم ودافعيتهم للتعلم، الأمر الذي يدفعهم إلى الإقبال على بعض المواد الدراسية، واختيار ما يتوافق مع استعداداتهم واتجاهاتهم للتخصص الذي يرغبون فيه مستقبلا.
- الربط بين النظري والتطبيقي الشيء الذي يعود المتعلمين على التعامل مع الأجهزة والوسائل ويزرع فيهم روح المنهجية العلمية .وينمي لديهم الحس العملي وروح التعاون وفن الحوار و تبادل المعلومات والأفكار.
- ترسيخ أساليب البحث، إذ أن المرحلة الثانوية هي مرحلة الانطلاق في البحث العلمي،التي يتحول فيها المتعلمون نحو البحث عن المعرفة بجهود ذاتية، تعمق لديهم قدرة الاستيعاب، وترسيخ الفهم و إجراء التحليل والمعالجات السليمة، والاستخدام الكفء لأدوات التنمية الشخصية، بحيث أنه كلما تمتع المتعلم بقدر كبير من الحرية في الاختيار كلما تحمل المسؤولية بجدارة.
- تحقيق مرد ودية أعلى كما ونوعا و التعمق في مفاهيم الموضوعات المقررة وكيفية تطبيقها ، مما سيجعل فرص النجاح أوسع هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالمردودية تشمل نوعية النجاح و نوعية المكتسبات التعليمية التي تخرج بها، على اعتبار أن النوعية هي التي تملك القدرات الفاعلة التي تمكنه من التفوق في التخصصات العليا التي أصبحت تتجه نحو الدقة.
- إشراك الآباء في تخطيط العمل المدرسي و تنفيذه و متابعة و تقويمه.
- التوعية بأن أهداف كل من المدرسة و الأسرة تترابط وتنسجم وتدور حول تنشئة الطالب المتميز الفعال.
- تدعيم الاتجاهات الإيجابية للأسرة نحو المدرسة.

II. البعد الإستراتيجي للتعليم الثانوي:

يعتبر التعليم مهنة و هو بهذا يصبح من أهم المهن في المجتمعات الحديثة باعتباره أداة فعالة للتحول الاجتماعي ومدخلا طبيعيا لأية تنمية إضافة لكونه يعكس التيارات المؤثرة في المجتمع، فهو على هذا الأساس موجه نحو تحقيق أهداف المجتمع الواعي بمتغيرات العصر وتحدياته.

والواقع أن الحديث عن التعلم بصفة عامة يقتضي الكلام عن مرحلة التعليم الثانوي باعتبارها مرحلة تنفرد بعديد من المميزات التي تبرز مكانتها و بعدها الإستراتيجي التي نورد منها:

1) يعتبر التعليم الثانوي مرحلة تعليمية مهمة للغاية لأن معظم بؤر التوتر الاجتماعي تتكون أثناء فترة المراهقة وهي المرحلة المتميزة من مراحل نمو الإنسان التي يقابلها التعليم الثانوي (رشيد أحمد طعيمة و أخرون، 2004)
2) تساهم هذه المرحلة في تحقيق الفهم الحقيقي لقيم المجتمع الجديد و كيفية التجاوب مع التطورات التي يمر بها المجتمع،كما أنه يهيئ الشباب لمواصلة الدراسة في التعليم العالي أو التوجيه إلى ميادين الحياة الاجتماعية من خلال تكوين الإطارات المتوسطة وذلك بإتقان المهارات الفنية و الاجتماعية لتحقيق التطور في مختلف المجالات . (ابراهيم عصمت مطلوع، 1997.)
3) يتصل التعليم الثانوي اتصالا وثيقا بما سبقه و يلحقه من مراحل التعليم، تلك الصلة تتطلب الدقة في تخطيط مناهجه حتى تتلاءم مختلف أهداف و مناهج تلك المراحل التعليمية، وتظهر تلك الصلة بكون أغلب تلاميذ التعليم الثانوي من خريجي التعليم المتوسط، و تشكل غالبية طلاب التعليم الجامعي من طلبة التعليم الثانوي.

4) ضرورة التكامل بين التعليم العام و التقني و المهني و الاهتمام بالتنمية البشرية باعتبارها المحور الأساسي في الإستراتيجيات التربوية.

5) التأكيد على المشاركة المجتمعية في صنع القرارات الخاصة بالتربية و التعليم من كافة فئات المجتمع و على مختلف المستويات.

6) اعتبار المدرسة أساس كل تعبير و تطور ينشده المجتتمع الحديث.

III. إعادة هيكلة التعليم الثانوي:

يعد التعليم الثانوي حلقة وصل بين التعليم الإلزامي والتعليم الجامعي والتكوين المهني وعالم الشغل باعتباره مرحلة ربط وإعداد لمواصلة الدراسة الأكاديمية، أو التوجيه إلى مراكز التكويني المهني، أو الاندماج المباشر في عالم الشغل .ولهذا كان لابد من إعادة هيكلته وتنظيمه تماشيا مع التوجهات الجديدة للنظام التربوي، واستمرارية الأهداف التعليمية .ومن مواصلة عملية الإصلاحات التربوية، تم إعداد مشروع إعادة هيكلة مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي من قبل لجنة تقنية متعددة القطاعات، تتكون من ممثلين عن وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التعليم والتكوين المهنيين.

و لقد أعيدت هيكلة التعليم ما بعد الإلزامي على أساس ثلاثة فروع هي :التعليم الثانوي العام والتكنولوجي التكوين والتعليم المهني والتعليم العالي، وشرع في تنفيذ هذا المشروع مع بداية السنة الدراسية 2005 /2006.

- **التعليم الثانوي العام والتكنولوجي** :يندرج التنظيم الجديد للتعليم الثانوي ضمن التوجهات العالمية التي تتجنب العمل بالتخصص المبكر وكثرة الشعب وتفريعها .حيث الهدف الأساسي منه هو تحضير التلاميذ لامتحان شهادة البكالوريا وليس التخصص .يتميز

التنظيم الجديد بكونه يتماشى مع التعليم الإلزامي تمهيدا، ويساير إعادة تنظيم التعليم العالي تحصيلا، كما أنه متجانسا مع النظام الجديد للتعليم والتكوين المهنيين .ويمكن أن نوجز الخصائص العامة التي ميزت النظام الجديد كما يلي:

1) إدخال البعد المسمى بالتدرج في التوجيه نحو الشعب، وهذا بالرجوع إلى ملامح التلاميذ التي تتوزع ما بين" أدبي "و"علمي."
2) مجانسة وتدعيم وتعميم مكتسبات فترة التعليم الإلزامي، وإرساء قاعدة عريضة للثقافة العامة وتمكين المتعلمين من الكفاءات القابلة للتعبئة خلال التعلمات اللاحقة.
3) تحضير المتعلمين للحياة، بخصائص عالمية إنسانية أصيلة في الشخصية، تجسد الاستقلالية وتحمل المسؤولية والديمقراطية الوطنية.
4) تنظيم المرحلة الثانوية ذات التعليم العام والتكنولوجي إلى جذعين مشتركين عريضين، يستغرق كل منهما سنة دراسية واحدة، وهما:

- ✓ الجذع المشترك آداب بشعبتيه :لغات أجنبية وآداب وفلسفة.
- ✓ الجذع المشترك علوم وتكنولوجيا بأربع شعب:رياضيات، تسيير واقتصاد، علوم تجريبية وشعبة تقني رياضي بأربعة اختبارات هي الهندسة الكهربائية، الهندسة المدنية، الهندسة الميكانيكية والهندسة التقنية.

5) تحسين المضمون التربوي لهذه الشعب الست، وتكييفها مع الدراسات الجامعية والمهنية.

اقتضى هذا التنظيم الجديد، إعادة هيكلة المسارات المدرسية والمهنية، وإعادة النظر في أساليب تقويم ومراقبة عمل التلاميذ وأنماط منح الإيجارات والشهادات، وتحديد طبيعة القنوات التي تربط

بين مختلف فروع المنظومة التربوية .وعليه، أصبح لزاما، وضع جهاز التقويم التربوي بحيث يتماشى مع الأهداف والبرامج الجديدة .

التوجيه المدرسي: عمل قطاع التوجيه التربوي الجزائري منذ سنة 1991 ، بلوائح توجيهية تعتمد على المقاربة الكمية التي تجعل من العلامة والمعدل المحدد الرئيسي في ترتيب التلاميذ وتوجيههم. وفي إطار الإصلاح الشامل للمنظومة التربوية أصبحت هذه اللوائح، بسبب اختيار المواد الدراسية التي تتكون منها، وبسبب التقدير الغير موضوعي–حسب تأكيد وزير التربية –للمعاملات المخصصة لها، غير مترابطة مع متطلبات الجذوع المشتركة وبدرجة أقل مع الشعب التي تتميز بدقة أكبر وعليه، استبدلت اللوائح بجهاز جديد يتولى مهمة توجيه التلاميذ المنتقلين إلى التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، وتوزيعهم على الجذوع المشتركة ثم الشعب ويهدف إلى حفظ التوازن بين متطلبات الجذع المشترك والشعب ومتطلبات سوق العمل وملامح التمهين، بالاعتماد على مراعاة ملمح التلاميذ واحترام رغباته الشخصية.تتم عملية التوجيه باتخاذ الإجراءات التالية:

- يوجه إلى السنة الأولى من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، تلاميذ السنة الرابعة متوسط المنتقلون إلى مرحلة ما بعد التعلم الإلزامي بعد أن تابعوا فترة التعليم الإلزامي وتحصلوا على نتائج مطابقة لما جاء في نصوص المنشور 40 / 0.0.6 / 05 . (وزارة التربية الوطنية، 2005).
- الالتحاق بالتعليم المهني مفتوح على المستوى الوطني لتلاميذ السنة التاسعة أساسي والرابعة متوسط الذين انتقلوا بشكل طبيعي إلى مرحلة ما بعد التعليم الإلزامي، واختاروا هذا النوع من التعلم .وهو مفتوح أيضا لتلاميذ السنة الأولى ثانوي وأعيد توجيههم إلى التعليم المهني.
- الالتحاق بالسنة الأولى من التكوين المهني لتحضير شهادة الكفاءة المهنية، مفتوحة للتلاميذ، الذين أنهوا السنة التاسعة أساسي، أو الرابعة متوسط.

- إعداد إجراءات جديدة في توجيه تلاميذ الجذعين المشتركين للسنة الأولى من التعليم الثانوي، إلى شعب السنة الثانية منه، بمقتض المنشور رقم 262 / 0.0.6 / 05.
- إعداد الوثائق اللازمة لعملية توجيه لكل التلاميذ والتي تتمثل في :المحضر الرسمي لمجلس القبول والتوجيه إلى السنة الثانية من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، بطاقة المتابعة والتوجيه نحو شعب السنة الثانية من التعليم الثانوي والتكنولوجي، ثم بطاقة رغبات التلاميذ.
- إعداد برمجيات خاصة بالتوجيه القبلي نحو الشعب الست للسنة الثانية ثانوي.
- تعزيز نشاطات التوجيه بعمليات إعلامية موجهة لفائدة التلاميذ وأوليائهم ومختلف المتعاملين في الحقل التربوي، بتنظيم لقاءات دورية وتوزيع مطويات وكتيبات .

ثانويات الامتياز :تهتم الدول المتقدمة برعاية متفوقيها، بالكشف عن قدرات المتعلمين ومواهبهم في سن مبكر، وتوجيههم إلى الفروع الدراسية المناسبة لإمكانياتهم، لضمان تفوقهم في المهن المستقبلية التي تتوقف عليها التنمية الشاملة للبلاد، إيمانا منها بأن رأس المال البشري هو الثروة الحقيقية التي لا تنفذ.

وكمحاولة للاستفادة من تجارب هذه الدول، سعت المنظومة التربوية الجزائرية إلى التكفل الجيد بالتلاميذ الذين يثبتون قدرات ومهارات غير عادية، لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص من جهة، ولاستثمارها في التطور التنموي من جهة أخرى .تطبيقا لأمرية 16 أفريل 1976 المتضمنة تنظيم التربية والتكوين، وكذا المرسوم رقم 76/ 72 المتعلق بتسيير التعليم الثانوي، شهدت السنة الدراسية 1991/ 1992 فتح أقسام خاصة في مستوى السنة الأولى من التعليم الثانوي على مستوى منطقة الوسط (ثانوية حسيبة بن بوعلي)، على مستوى منطقة الغرب (ثانوية لطفي)، وعلى مستوى منطقة الشرق (ثانوية الحرية) استقبلت هذه الثانويات أنجب التلاميذ المنتقلين من السنة التاسعة أساسي، والمتحصلين على أحسن النتائج في شهادة التعليم الأساسي، وفي مسابقة القبول

بهذه الثانوية، وذلك تطبيقا للمنشور الوزاري الخاص بثانويات الامتياز (وزارة التربية الوطنية، 1991) ، لكن سرعان ما توقفت هذه التجربة في نهاية السنة الدراسية 93/ 94 ، بالرغم من أن النتائج المحصل عليها في امتحان البكالوريا دورة جوان 1994 بلغت نسبة % 100 في سبتمبر أعيدت التجربة، بإنشاء شعب الامتياز في السنة الثانية من التعليم الثانوي في مادتي الرياضيات والفلسفة، وهي تجربة أولى في عهد الإصلاحات الشاملة، والتي كانت نتائج البكالوريا فيها مرضية جدا.

إبتداءا من السنة الدراسية 2005/ 2006 ، تم فتح ست مؤسسات للتعليم الثانوي من نمط ثانويات الامتياز وذلك على غرار بعض الدول المتقدمة، التي وضعت جهاز خاص مكلف بالتكلف التام بالتلاميذ المتفوقين.

تطبق هذه المؤسسات البرامج الرسمية لوزارة التربية الوطنية، إضافة إلى مضامين أخرى معمقة وثرية تقدم بطرائف بيداغوجية تهدف إلى احترام وثيرة التحصيل التعلمي لدى هؤلاء المتفوقين، وتطوير استقلاليتهم في العمل وتنمية قدرتهم على التكوين الذاتي (بوبكر بن بوزيد، 2009). يتم انتقاء التلاميذ حسب مجموعة من المعايير والمقاييس الصارمة ذات العلاقة بمسارهم المدرسي ككل، وبنتائجهم وقدراتهم، انتقاء الأول على مستوى مؤسسة التعليم المتوسط، ثم انتقاء الثاني بعد إجراء مسابقة على المستوى الوطني .وعلى هذا المنوال أخذت الفكرة مسارها، وتواصل التفكير لتعميق الموضوع وإثرائه، ولتنفيذ المشروع، ثم إعداد وتهيئة مخطط إداري يحدد مختلف العمليات المطلوب القيام بها من قبل كل القطاعات المعنية .

VI- تطور التعليم بالمرحلة الثانوية:

شهدت المرحلة الثانوية من النظام التعليمي الجزائري العديد من التطورات الكمية والنوعية كنتيجة لتزايد الطلب الاجتماعي على هذه المرحلة المهمة باعتبارها حلقة ربط بين التعليم الأساسي والتعليم العالي، وتماشيا وأهم الاصلاحات.

الشكل رقم08: تطور أعداد تلاميذ الثانوي

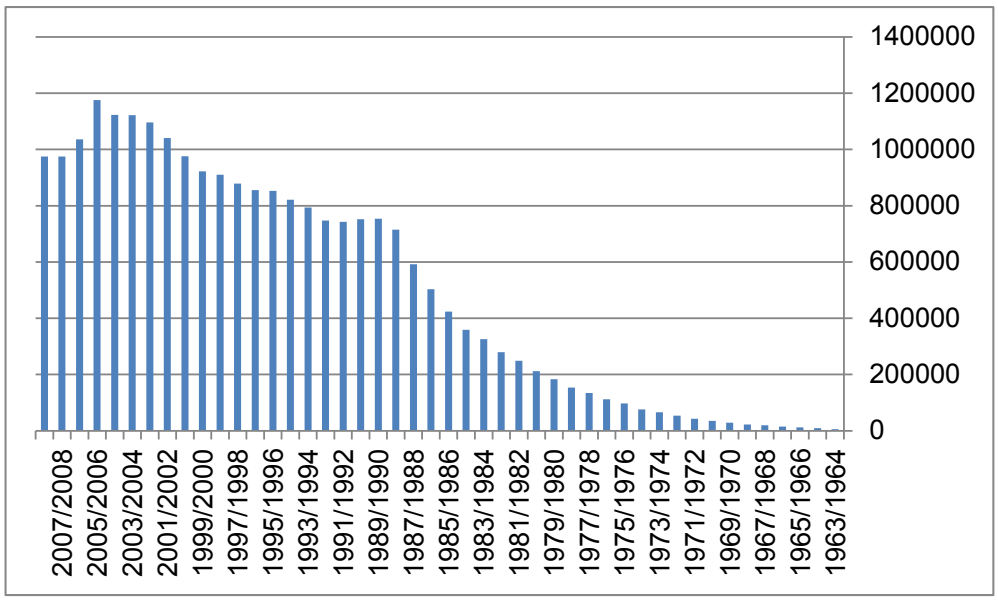

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL

فيما يخص تعداد تلاميذ الثانوي فقد تضاعف أكثر من 200 مرة حيث انتقل العدد من 5823 خلال الموسم الدراسي 1964/1963 إلى 1175731 للسنة الدراسية 2005/ 2006.

الشكل رقم09: تطور أعداد أساتذة التعليم الثانوي

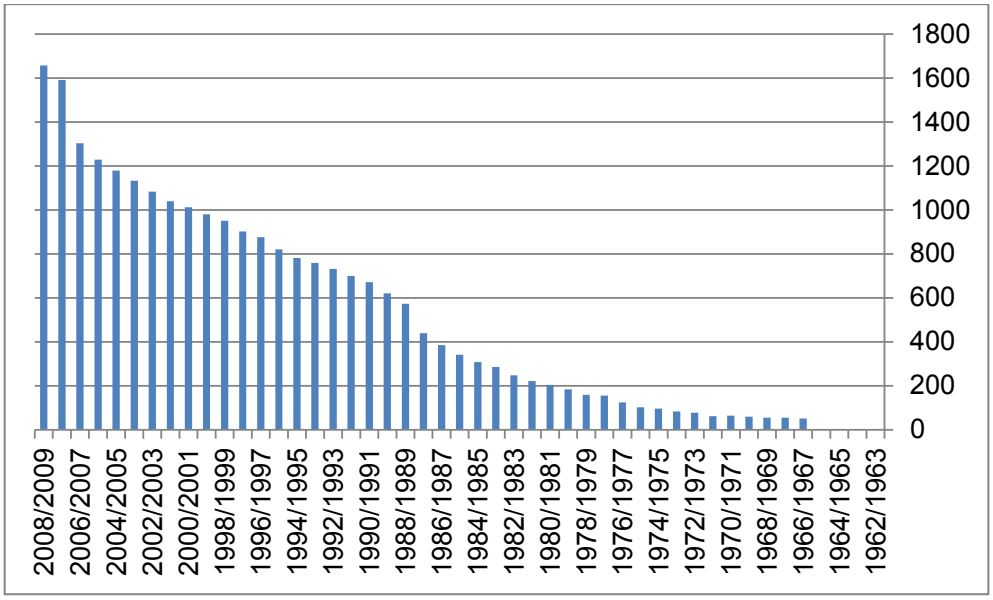

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL

ما يعكس أيضا حجم التطور الحاصل في هذه المرحلة الرئيسية تضاعف أعداد الأساتذة حيث انتقل من 1216 لأول عام دراسي إلى 65598 أستاذ.

الشكل رقم10: تطور عدد الثانويات

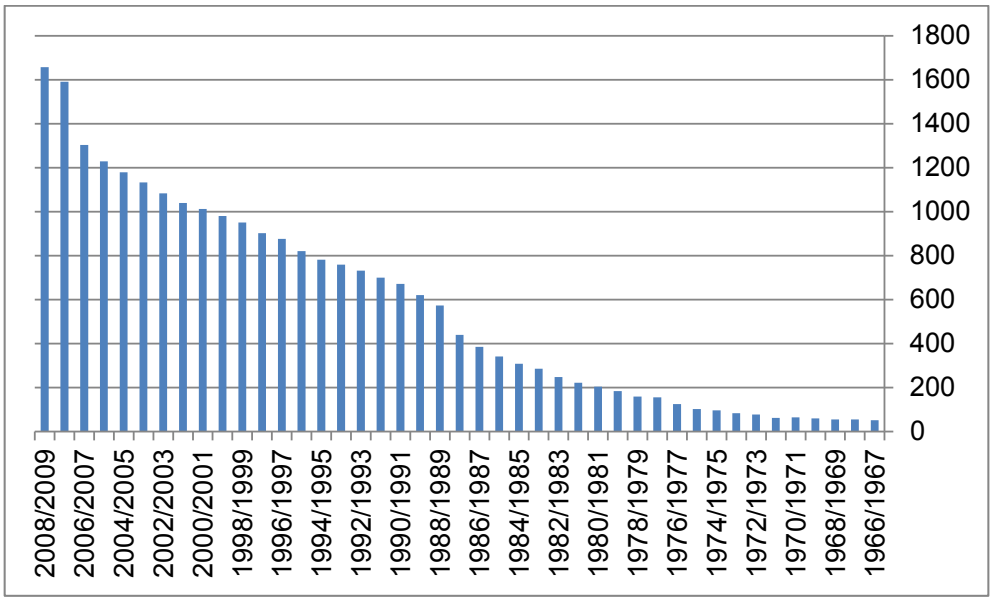

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL

نظرا لأهمية هذه المرحلة التعليمية ازداد عدد الثانويات لاستيعاب التزايد المستمر في أعداد تلاميذ هذه المرحلة وهذا ما يوضحه الشكل أعلاه حيث انتقل عدد الثانويات من 52 ثانوية للسنة الدراسية 1967/1966 الى 1658 ثانوية للسنة الدراسية 2008/ 2009.

الشكل رقم11 : تطور نتائج البكالوريا

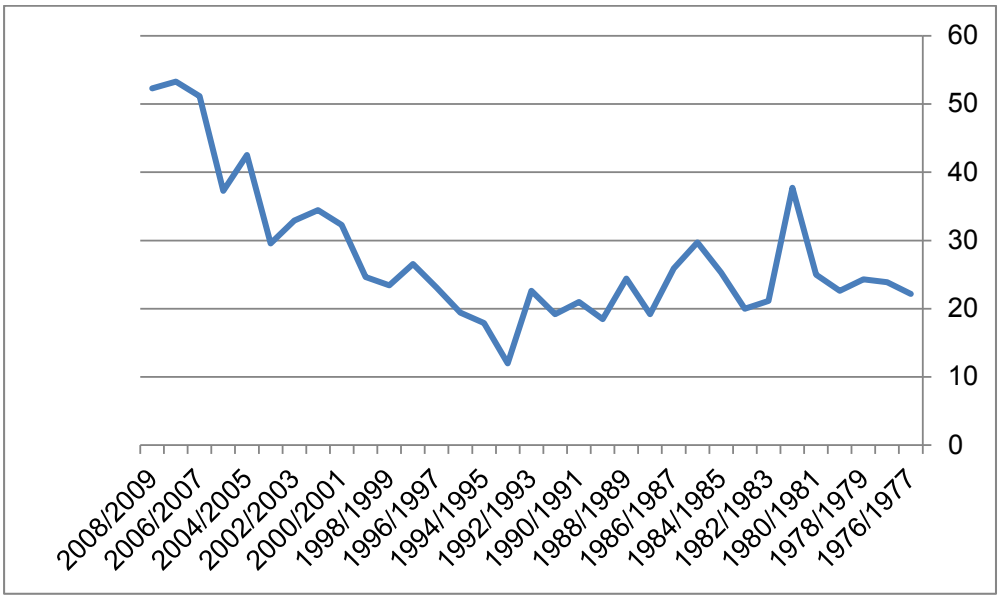

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL

ما يعكس التطور الحاصل في المرحلة الثانوية تطور وارتفاع نتائج البكالوريا عام بعد الأخر فبعدما شهدت النتائج تذبذبا للسنوات عرفت تطورا واضحا منذ 1993 حيث اتقلت نسبة النجاح من 11.98 لدورة 1993 الى 52.29 لدورة 2008.

المبحث الثالث: التعليم العالي في الجزائر وأهم الإصلاحات

كانت الجامعة الجزائرية صورة طبق الأصل للجامعات الفرنسية من حيث التسيير والبرامج والنشاطات العلمية والتحق بها عدد كبير من أبناء المستعمرين أما بعد الاستقلال فكان الهدف الأساسي للجامعة الجزائرية هو تكوين إطارات لمختلف القطاعات وخاصة في مجال الصحة، الفلاحة، القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى. و قد أولت الجزائر أهمية بالغة للتعليم العالي و جعلته في إحدى أولويتها في مخططاتها الإنمائية و سعت على توفير كل الإمكانات المادية و البشرية باعتباره أساس تقدمها ورقيها.

المطلب الأول: أهداف التعليم الجامعي بالجزائر ومراحل تطوره.

تبرز أهمية ودور الجامعة مع الاهتمام الذي بدأ متزايدا بتنمية وتسيير الموارد البشرية خلال العشريات الأخيرة، إذ اعتبرت مجالا لاستثمار عقلاني رشيد من شأنه تحقيق المردود الاقتصادي وبالتالي الثروة.

I. <u>مفهوم التعليم العالي والتعليم الجامعي:</u>

قبل أن نتطرق إلى مفهوم التعليم العالي والجامعي تجدر بنا الإشارة ولو بصفة موجزة إلى الفرق بين المصطلحين، بالرغم من العلاقة بينهما هي علاقة ضمنية، فالكثير من المؤلفين يستعملون المصطلحين للدلالة على نفس المعنى، فنحن في هذا البحث نستعمل مصطلح التعليم الجامعي والتعليم العالي للإشارة إلى نفس المعنى . فالجامعة تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي، فهي تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة من أجل خدمة المجتمع وتستمد نشاطها من العنصر البشري الذي يملك كفاءات عالية للأداء الجيد من أجل تقديم الخدمات المتنوعة باستعمال العلوم والتكنولوجيا.

أما مفهوم التعليم العالي فكان يضم في الماضي الجامعات وعدد قليل من المدارس المتميزة التي تقدم تدريبا راقيا في المجالين التقني والفني. على أن تغيرات السياسات في العقود الأخيرة اقتضت أحد الأمرين: إما توسيع مفهوم التعليم العالي أو تبني مصطلحات جديدة للدلالة عليه . والواقع أن هذه الفترة شهدت ظهور حل ثالث يمزج بين الحلين الأولين. ففي عام 1977 على سبيل المثال وضع ممثلون عن أربعة وأربعين بلدا كانوا يسهمون في ندوة نظمتها اليونسكو حول التعليم العالي في إفريقيا تعريفا يقول : « التعليم العالي هو كل أشكال التعليم الأكاديمية والمهنية والتقنية والمهنية بإعداد العاملين والمعلمين التي تقوم في مؤسسات كالجامعات ومعاهد التربية الحرة والمعاهد التكنولوجية ومعاهد المعلمين والتي:

أ- تشترط للقبول فيها أن يكون المتقدمون قد أتموا الدراسة الثانوية.

ب- تشترط أن يكون المتقدمون إليها في عمر 18 سنة بصورة عامة.

ت- تكون المسافات الدراسية فيها مؤدية للحصول على مكافأة تحمل اسما يشير إلى ذلك كالدرجة أو الدبلوم أو الشهادة في التعليم العالي.

وفي الوقت ذاته راحت مصطلحات أخرى تشق طريقها إلى الظهور، ففي عام 1977 قدمت الموسوعة الدولية للتعليم العالي عددا من المفردات التي تتصل بالتعليم العالي وتستخدم في الأماكن المختلفة.

فقد بينت" **باربار بورن** " أن عبارة ما بعد الثانوي " **Secondary Post** " تستخدم بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية للدلالة على جميع أشكال التعليم النظامي التي تلي المدرسة الثانوية ومنها تعليم الكبار والتربية المستمرة أو المداومة " **Curent Education**" والبرامج التربوية التي تقدمها المؤسسات الأهلية وإن عبارة التربية المتممة "**Forther Education**" تستخدم في المملكة المتحدة على الصعيد الإداري بصورة رئيسية على أنه لا يوجد تمييز دقيق هناك بين

التعليم العالي وأشكال التعليم الأخرى اللاحقة للمرحلة الثانوية أو اللاحقة للتعليم الإلزامي الذي يغطي قسما من المرحلة الثانوية أما تعبير التربية الثالثة " **Tertiary Education**" فهو يستخدم بصورة رئيسية للدلالة على الدراسات الأكاديمية التي تتجاوز المستوى الثانوي .وهذا التعبير يمكن أن يكون أفضل من التعليم ما بعد الثانوي لأن التعبير الأخير يقتضي إنهاء المرحلة الثانوية مع أن هذا الشرط لم يعد ضروريا للقبول في التعليم ما بعد الثانوي في عدد من البلدان(كالسويد على سبيل المثال)، وهناك أيضا تعبير التربية ما بعد الإلزامية" "**Compulsory Education Post**" الذي يشير إلى مدلول أكثر اتساعا من التعبيرين السابقين، التربية ما بعد الثانوية والتربية الثالثة والذي قد يناسب الاتجاه الحالي المتمثل في تناوب فترات من الدراسة والعمل بصورة أفضل.

ويبدو من الكتابات الحديثة أن هذا الحل يلقى قبولا من الأكاديميين، إذ أن بعض البلدان تمتلك مجموعة كبيرة من معاهد التربية الثالثة التي يثور الجدل حول إلحاقها بالتعليم العالي. وهكذا فإن توسيع مفهوم التعليم العالي ودمج القطاعات الناشئة حديثا فيه يسيران معا مما يؤدي إلى نشوء أنظمة لمؤسسات التعليم العالي في كل مكان وربما كان هناك من يخشى على الكيف من الانخفاض نتيجة لذلك. ولكن هذا التطور أمر لا مفر منه إذا أخذ بالحسبان العوامل التي تقف وراءه ولعل هذا ما يلاحظ في الجزائر.

وقد أدى هذا التطور إلى انتشار أراء تقول إن التخفيض التربوي يجب أن يستمد إلى عمر الطلاب والمرحلة الدراسية بدلا من الاستناد إلى نوع الدراسة أو مستواها التي تقدم التربية أو التدريب لمن يبلغون سن 18 سنة فما فوق يجب أن تشكل جزءا من عملية تخطيط واحدة شاملة مهما كان الاسم الذي يستخدم للدلالة على هذه المرحلة.

II. أغراض ووظائف التعليم العالي:

شهد العقدان الماضيان جهودا كبيرة لإعادة تعريف أغراض التعليم العالي ووظائفه في ضوء التغيرات السريعة التي عمت على الصعيدين المحلي والدولي حيث تبرز الوظيفتين – الحرة" تنمية الشخصية الإنسانية " والنفعية " إعداد الفرد للعمل " – لمؤسسات التعليم العالي وتأخذ بالحسبان في الوقت ذاته المتطلبات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المعاصر وأفضل ما يمثل هذا الاتجاه توصيات ندوة 2000 حول تطوير التعليم العالي وسياسات البحث في أوربا.

لقد ألحت هذه الندوة على أن المشكلات الرئيسية للتعليم العالي ليست محلية أو وطنية بل هي عامة تعكس التطور التقني المتسارع وحاجات الفرد وتطلعاته ووحدة الجماعة البشرية. وبالرغم من وجود فروق في التفاصيل بين بلد وآخر ترجع إلى اختلافات الخبرات والنظم التربوية فحسب وثيقة الندوة العالمية حول التعليم العالي في ورقتها "تحديات ومهام في ضوء الندوات الجهوية) " (1998، فإن هناك مصطلحات كثيرة ومتعددة تستعمل للإشارة إلى وظائف التعليم العالي، فنجد مصطلح: مهام، أهداف، أغراض أدوار وظائف ،مسؤوليات وتستعمل كل هذه المصطلحات في نفس السياق لتحدد نفس الأشياء ونفس الأفكار من نفس الطبيعة. (سعيد إسماعيل علي، 1998)

ونفس الرأي نجده عند" **ألفانسوبوريرا كبرال** في كتابه جامعة اليوم حيث يقول :« إننا نضع مفهوم الإدارة في علاقة مباشرة مع المهام والأدوار التي تمثل غاية الجامعة .» (سمير أحمد السيد، 1983).

فنجد مصطلح مهام يستعمل أيضا للإشارة إلى الأهداف والأدوار وإلى الوظائف وللتعليم العالي أغراضا ومسؤوليات عالمية يمكن تحديدها فيما يلي:

- **إنتاج المعرفة والعمل على نقلها:**

تجل الجامعات المعرفة وتعظمها لأنها تدرك أهميتها وتعرف دورها في الحفاظ عليها واستمرارها وبقائها أولا وفي تطور المجتمع وتقدمه إلى الأمام ثانيا. ومن ثمة فإن السلعة الرئيسية التي تنتجها الجامعة هي المعرفة . وحتى تتمكن من إنتاجها يتعاون أفرادها كلهم وخاصة الأساتذة وتكون الوسيلة الرئيسية التي يستخدمونها جميعا هي البحث. لهذا فإن البحث العلمي أصبح وظيفة رئيسية من وظائف الأساتذة والطلبة، حيث ينتظر منهم إنجازه بصورة مستمرة حتى تتمكن الجامعة من إنتاج المعرفة ونقلها ولابد من وضع الإمكانيات الضرورية التي تمكنهم من تحقيق هذا الهدف.

- **الإعداد المهني:**

تهدف الجامعة إلى إعداد الطلبة لسوق العمل وذلك بإكسابهم المهارات والكفاءات التي يحتاجونها قصد الاندماج في الحياة المهنية وبذلك المشاركة في التنمية الشاملة .

- **خدمة المجتمع وتلبية الحاجات الاجتماعية:**

كانت الجامعة ولا تزال تسعى إلى المساهمة في خدمة المجتمع وتطويره وترقيته والسير به نحو الازدهار وهذا شيء طبيعي جدا .لأن هذه المؤسسة مؤسسة اجتماعية يعمل المجتمع على إنشائها كي تساهم في التنمية الوطنية في كافة مناحيها.

- **التنمية الاجتماعية:**

تعد الجامعة مركز إشعاع حضاري وعليه تهدف إلى تنمية المجتمع اقتصاديا وعلميا وثقافيا من خلال وظائفها الأساسية التي تقوم بها وهي: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

III.الحقوق والحريات الجامعية

أولا :الحريات المهنية

عرفت الحقوق والحريات الجامعية من خلال توصيات تتعلق بوضعية الأساتذة في أكتوبر 1966وقد قامت لجنة O.I.T والتي يتبناها اليونسكو والمنظمة الدولية للعمل مشتركة مكونة من خبراء من المنظمة الدولية العمل واليونسكو وتطبيقا لهذه التوصيات وجهت استمارة استبيان للحكومات وتم تحليل الإجابات من طرف اللجنة نفسها أثناء اجتماعها الثاني المنعقد في شهر ماي 1970بمدينة باريس الفرنسية، وبعد الاطلاع على تقارير الدول الأعضاء توصلت اللجنة المشتركة للاستنتاجات التالية:

- سلك الأساتذة يجب أن يحظوا بالحريات في الوسط الجامعي' المادة 61 '، ولو أنها لم تعبر عن طبيعة ولا عن محتوى هذه الحريات، وترى هذه اللجنة أيضا أن عددا قليلا من التقارير الحكومية تعطي لنا معلومات ضخمة حول اتساع الحريات الجامعية التي يتمتع بها الأساتذة في التعليم العالي، في مجملهم يتمتعون بحريات مهنية أكثر من أساتذة التعليم الثانوي.

ثانيا :حرية النقاش بعيدا عن كل إكراه مذهبي

حسب توصيات اليونسكو رقم 27 فإن على الأساتذة أن يتمتعوا بحرية تامة في النقاش وذلك بعيدا عن كل إكراه مذهبي، حسب أمين خان أحد الطابوهات الكبرى للخطاب السياسي والذي يحد مبرره في محاولات تقسيم الشعب الجزائري من طرف

الاستعمار الفرنسي هو تحديد القضية البربرية وكان الأساتذة يجدون صعوبات في طرح هذا الموضوع مع الطلبة خاصة في فترات زمنية سابقة بالنظر للوضعية السياسية التي تعيشها

الجزائر(Kkan Lamin, 1995)، وبعد أيام النزاع 16 أفريل 1980 ، و 15مارس 1981 والتي صنعت الربيع البربري من أجل إدماج التقاليد البربرية، فقد وجد في برامج الجامعات الكبرى الجزائر، عنابة، قسنطينة، وهران بصفة إجبارية أو اختيارية وحدات التعليم للتراث الثقافي الشعبي لمكوناته المختلفة ومن جهة أخرى فقد نظم البحث في نفس هذه المواضيع في إطار تحضير الرسائل وفي مجموعات بحث.

ثالثا :حريات في الروح الجماعية

يستند العمل الجماعي الى المبادئ التالية:

الحريات الأكاديمية، تقسيم المسؤوليات، حق كل المعنيين في المشاركة في الهياكل وإجراءات عملية أخذ القرار داخل المؤسسة ووضع آليات استشارية، كل القضايا المتعلقة بالإدارة وتعريف سياسات التعلم ، برامج، والبحث التي يمكنها أن تكون موضوع قرارات جماعية، وحسب "آلان توران "فإن توسع الفردانية مهما كان النجاح الاجتماعي فإن نمو هذه الفردانية مشجع على تقديم ومحو الثقافة، وهذا التهديم يرجع الى تنوع القيم المقترحة. (Touraine Alain, 1965)

إن الفردانية التي تعطي لنا إجابة عن مسارات التهديم وتشويه التنشئة للقيم واتساع النزعة الفردانية يشرح لنا ازدياد سلوكات التقاعد التي هي نمط من السلوك الأخوي. إن هذه الفردية تأخذ الى سوء تسيير المجالس العلمية واللجان البيداغوجية

فالمجالس العلمية للأقسام هم أصحاب السلطة العلمية والأخلاقية العليا والشرعية على مستوى القسم والجامعة.

رابعا :الحقوق

حسب توصيات اليونسكو فلا يجب أن يكون أي أستاذ للتعليم العالي محل اعتقال أو حبس تعسفي ولا يجب أن يكون محل تعذيب أو معاملة متعسفة غير إنسانية أو منحطة، تعد الجزائر من الموقعين على المعاهدة الدولية ضد التعذيب غير الإنساني والمنحط بتاريخ 10 ديسمبر 1984 .

والأستاذ الجامعي يعتبر نخبة المجتمع وصفوته وتقدم الحرية وتطور الحقوق يرفع من مستوى التفكير ويفتح الباب أمام الطاقات والقدرات للإبداع في شتى المجالات الإنسانية والتكنولوجية، فالأستاذ مصدر إبداع طالما كان في راحة نفسية وموفر الحقوق ولا يعيش ضعف اجتماعي يلفته عن البحث العلمي، كون البحث العلمي يستلزم تفرغ الأستاذ له، دون غيره من الأشكال الاجتماعية الأخرى، ولو كان الأساتذة محل تعذيب وتفتيش جراء بحوثهم ركد البحث العلمي وتوقف الباحث عن الإبداع.

المطلب الثاني: إصلاح التعليم العالي بالجزائر.

عرفت الجزائر منذ الاستقلال تحولات عميقة على كل المستويات ولاسيما في العشرية الأخيرة .فالتغيرات الاقتصادية ، القانونية والسياسية التي لازمت الإصلاحات الهيكلية ،تمت من أجل وضع آليات وميكانيزمات .فأصبح من الضروري على نظام التعليم العالي بالجزائر التكيف مع هذه التحولات وخاصة مع اقتصاد السوق ومع

التحولات التي حصلت في المجتمع و مع المتطلبات الجديدة التي يفرضها التقدم السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية على المستوى العالمي.

وقد أكد مسئولو قطاع التعليم العالي بالجزائر على ضرورة المراجعة العميقة لنظام التكوين بالجامعة الجزائرية وأهداف البحث العلمي وإعادة النظر في تسيير المؤسسات الجامعية ، لا سيما مع التنامي الهائل لعدد الطلبة وتوسع الشبكة الجامعية بالجزائر.

I. التعليم العالي في الجزائر بعد الاستقلال:

أصبح الطلب الاجتماعي والاقتصادي على التربية ملحا داخل المجتمع الجزائري واتضحت الحاجة الى تكوين الإطارات السامية بوتيرة مستعجلة، ولم تكن الجامعة الجزائرية الموروثة عن العهد الاستعماري التي كانت تتماشى وأغراض أقلية أوروبية قادرة على الاستجابة للوضعية الجديدة الناتجة عن عهد الاستقلال.

بعد سنة 1962 أدخلت تعديلات على تسيير الجامعة والتوظيف لتكييف التعليم العالي وجعله يتماشى وسياق السيادة الوطنية ، وبغرض تلبية الحاجة المستعجلة الى الإطارات والتقنيين في التخصصات المختلفة، أنشأ منذ بداية 1962 معاهد تقنية متخصصة وتعين على الجامعة أن

تصلح نفسها إصلاحا عميقا وأن تباشر مجموعة من التحولات والمتمثلة في قانون إصلاح التعليم العالي1971 .

II. إصلاح التعليم العالي لسنة 1969 :

تم إنشاء لجنة خاصة بإصلاح التعليم العالي والتي أسست لتطبيق إصلاح1971 فهذه اللجنة هي التي وضعت اللبنات الأولى لإصلاح 1971 والذي يعد أهم الإصلاحات في حياة الجامعة الجزائرية. وقد ارتكز هذا الإصلاح على ديموقراطية التعليم العالي وجزأرته والمحافظة على الشخصية الوطنية وربط قطاع التعليم العالي بالاقتصاد الوطني . وكذلك

التفكير في إنشاء مراكز للتعليم ما قبل الجامعي للطلبة الذين لم يسعفهم الحظ في متابعة التعليم الثانوي وإنشاء الدروس المسائية والدروس بالمراسلة.

III.قانون إصلاح التعليم العالي سنة 1971 :

تمثل هدفه في تعبئة كافة الطاقات الجامعية من أجل تكوين رجال يفيدون التنمية، فلا يجب أن يقتصر الإصلاح على تكوين الإطارات الذي تضطلع به الجامعة الكلاسيكية، بل يتحتم تلبية كل الطلبات التي ستقدمها القطاعات المستخدمة والعمل على تحقيق المعادلة ، تكوين شغل وفي هذا السياق ثم اقتراح تحديد المناهج التربوية وأشكال الامتحانات وأنماط تكوينية (قصير وطويل المدى)، يهدف الى الوصول الى فعالية أكبر في تسيير حركة التسجيلات والإسهام في التنمية الشاملة للبلاد وتمحور الإصلاح حول خيارات كبرى من بينها الديمقراطية والتعريب والجزأرة والتوجيه العلمي والتكنولوجي.

✓ **الديمقراطية :**

خلال سنة 1954 كان يلتحق جزائري واحد من بين 15342 جزائريا بالجامعة أي أقل من 7على 100000 نسمة، وارتفعت هذه النسبة الى قرابة 1 على خمسين خلال سنة 2002 أي (2050 طالب ل 15342 نسمة) وبعبارة أخرى2000 طالب ل 100000 نسمة.

ولم تقتصر الديمقراطية التي شجعتها مجانية التعليم العالي والاستفادة من الخدمات الجامعية، على البعد الكمي أي السماح بالالتحاق بالدراسات العليا لعدد أكبر من المسجلين بل فتحت المجال للشباب المنتمين الى كافة الشرائح الاجتماعية ومناطق البلاد كلها، كما بذلت الدولة جهودا كي يستفيد البنات أيضا من ديمقراطية التعلم.

وفي مجال التوازن الجهوي، كان يوجد بالجزائر سنة 1962 مدينة جامعية حقيقة في الجزائر العاصمة مع ملحقتين جامعيتين لها بوهران وقسنطينة، وقد أتاح ذلك توسع للخريطة الجامعية خلال 2000 من إقامة جامعات ومراكز جامعية ومدارس عليا ومعاهد في أربعين ولاية موزعة على كل من الشرق والغرب والشمال والجنوب.

✓ **الجزأرة :**

استلزمت الجزأرة تدخل الدولة على مستوى برامج التعليم ومقرراته بطريقة تحقق التكيف مع الحاجات الوطنية من الإطارات ، بسياسة ترمي الى التحاق عدد كبير من الجزائريين بالوظيفة التعليمية لضمان استخلاف المتعاونين الأجانب، وخلال الدخول الجامعي 1962 كان يوجد 82أستاذا جزائريا أغلبهم معيدون، بين أساتذة التعليم العالي الذي بلغ عددهم الإجمالي 298 أستاذا في طور العمل، وقد أتاحت القرارات التي اتخذتها الدولة سنة 1982 الجزأرة الكاملة

لسلك المعيدين والأساتذة المساعدين في ظرف5 سنوات وجزأرة كافة أسلاك المدرسين في العلوم الطبية سنة 1988 أو في العلوم

الاجتماعية سنة 1989 ، وخلال العشرية 1990 – 2000 جاء دور جزأرة العلوم البيولوجية والعلوم الدقيقة والتكنولوجيا.

✓ **التعريب :**

خلال السنوات الأولى من الاستقلال مس التعريب معهد الدراسات الإسلامية التابعة لجامعة الجزائر، وفرع اللغة العربية الذي التحقت به أعداد هامة من الطلبة ثم شمل تدريجيا تخصصات أخرى، إذ الى جانب فروع التعليم التي تدرس باللغة الفرنسية أنشأت فروع معربة داخل مدرسة الصحافة خلال سنة 1965 ثم الفلسفة والتاريخ بهدف تكوين أساتذة التعليم الثانوي وفي الحقوق ابتداء من سنة 1969 ، وقد كان بداية تعريب العلوم الاجتماعية وعلوم الأرض والحياة ابتداء من الدخول الجامعي 1989 ، وعربت تعريبا تاما خلال الموسم الجامعي1996 – 1997.

✓ **التوجه العلمي والتكنولوجي :**

إن الأهمية التي منحتها الدولة لمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجهودها القائمة على التصنيع واستصلاح الموارد الطبيعية سوف تعمل على تثمين خيار وتوجه العلمي والتكنولوجي، فخلال سنة1986 شكلت نسبة الطلبة المسجلين في الشعب العلمية والتكنولوجية 75% من إجمالي الطلبة المسجلين ، وقدرت نسبة الطلبة المسجلين في شعب التكنولوجيا لوحدها ب 34.4%.

1- القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم99 -05:

أرخ هذا القانون في 14 أفريل سنة 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، ويسعى هذا القانون الى تحديد الإطار الشرعي لقطاع التعليم العالي والى فتح آفاق جديدة له والى

إفادته بترقيات تنظيمية تتكفل بالاستجابة الى خروقات انتشاره (توسيع بنية التحتية) والى الطلب الاجتماعي الذي أصبح يتسم بمعطيات جديدة على الصعيدين الوطني والعالمي.

تضمن "المادة 4 " منه شروط التطور العلمي (المبدع والنقدي وتكرس موضوعية المعرفة واحترام تنوع الآراء وتؤكد مادته العشرون أن شهادة التعليم العالي دوليا ووطنيا يمنح لحائزيه نفس الحقوق.

ويضمن القانون العلاقة الضرورية ضمن قطاع التعليم العالي بين نشاطات التعليم ونشاط البحث "المادة 24" وذلك بالاشتراك مع الهيئات الوطنية والدولية للبحث التي يوطد معها علاقات تعاون مختلفة " المادة 26 " وعلى الصعيد المؤسساتي يضمن القانون التكفل بالمهام المختلفة المواد من " 31 الى 39" الموكلة الى مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية والمسؤولية والاستقلالية المالية.

كما يمكن أن تتخذ هذه المؤسسة شكل جامعة منظمة أساسا في شكل كليات أو شكل مركز جامعي أو مدرسة أو معهد أو خارجة عن الجامعة، ومن ناحية أخرى تنص "المادة 40" على إمكانية استناد المدارس والمعاهد لدى دوائر وزارية أخرى وتكون الوصاية البيداغوجية فيها مشتركة بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالقطاع المعني بينما تنص المادتان 40 و 41 على الشروط التي يمكن أن يساهم في مهمة تكوين تقني من مستوى عال أشخاص معنويين خاضعين للقانون الخاص ومن جانب آخر يقر القانون بحرية الانضمام الى الجمعيات وبحق الاجتماع وفقا للشروط المحددة في التشريع المعمول به "المادتان 60 و 61 " الى الأساتذة والطلبة عن إنشاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية، مادة 63 ويلغى هذا القانون نصوصا سابقة أو يكملها بتحديد طرائق تطبيقها.

IV. إصلاح التعليم العالي في الجزائر النظام الجديد (LMD):

لقد شهد العالم العديد من التطورات والمستجدات الجديدة التي تفرض على التعليم العالي في كل مجتمع أو دولة أن يطور نفسه خاصة ولأن التقدم الحضاري في المجتمع المعاصر في المؤسسات وغيرها تنعكس على القطاعات الأخرى، إذ لم تعد هناك مؤسسة يمكن أن تنغلق على نفسها أو تنعزل عن مجريات الحياة، وإلا كان مصيرها التخلف والفناء، ضف الى ذلك تنامي أساليب المعرفة العلمية وتضاعفها وتعدد مجالاتها وتفرع تخصصاتها وتعقدها نتيجة الرابط الذي يجمعها، هذا ما أدى الى انقسام العالم الى مجتمعات غنية بالمعلومات ومجتمعات فقيرة وأضحت المعلوماتية من أهم فروع المعرفة التي تسعى جميع دول العالم للحصول عليها.

إن هذه المتغيرات وغيرها تفرض نفسها على التعليم في جميع الدول بمخلف أنواعه ومستوياته ، على أن يغير من البرامج وتبرمج أهداف جديدة، بخطط جديدة وقد شهدت منظومة التعليم العالي في الجزائر تطورا كميا لافتا فقد وصل عدد المؤسسات الجامعية الى 97 مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعون (48) ولاية عبر التراب الوطني. وتزايد عدد الأساتذة ما يزيد عن 129000 أستاذ، وتعداد الطلبة ما يقارب 902300 طالب من بينهم 43500 مسجل في الماجستير والدكتوراه، وتخرج أكثر من مليون إطار منذ الاستقلال.

إن هذا التطور ما كان ليحدث دون أن تتولد عنه اختلالات والتي مردها أساسا الى الضغط الكبير الناجم عن الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي، ما أدى بالجامعة الجزائرية أن تكون غير مواكبة على القدر الكافي للتحولات العميقة التي عرفتها البلاد على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

إن بلوغ مستوى البلاد المتطورة ينبغي حتميا على البلاد أن يتسلح باقتصاد قوي، موجه نحو امتلاك المعرفة ، التحكم في التكنولوجيا التي تعتبر الفضاء الأمثل للاكتساب. والإنتاج والتطوير.

وعليه فقد أبرزت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية معظم العوائق التي تعاني منها الجامعة، والحلول والواجبات التي يجب إدخالها لتمكين الجامعة من القيام بالدور المنوط بها، وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة وتوجيهها المخطط التنفيذي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 30 أفريل 2002 ، فقد حددت وزارة التعليم والبحث العلمي إستراتيجية عشرية لتطوير القطاع للفترة 2004- 2013 والتي من محاورها تطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي ذات ثلاث أطوار تكوينية ليسانس، ماستر، دكتوراه، مع هيكلة تستجيب للمعايير الدولية وتكون مصحوبة بتأهيل مختلف البرامج التعليمية، مع تنظيم جديد للتسيير البيداغوجي.

ويرمي هذا الإصلاح الى التكفل بالمتطلبات الجديدة الآتية:

- ✓ ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي.
- ✓ تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط السوسيواقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة مابين الجامعة وعالم الشغل.
- ✓ تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن.
- ✓ تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية لاسيما منها المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.
- ✓ التفتح أكثر على التطور العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.
- ✓ تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنوعها.

- ✓ إرساء أسس الحوكمة الراشدة المبنية على المشاركة والتشاور.
- ✓ إنشاء الفضاءات الجامعية الإقليمية والدولية(فضاء مغاربي –أورومتوسطي...)
- ✓ تسهيل حركة الطلبة والأساتذة والباحثين من مختلف الأقطار ومن ثمة تشجيع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث.

وعليه كان النظام الجديد (ليسانس، ماستر، دكتوراه L.M.D)، يندرج ضمن هذا المسعى الذي يستجيب لأهداف الإصلاح ويحقق تناغم التعليم الوطني للتعليم العالي مع أنظمة التعليم العالي في العالم.

الهيكلة الجديدة للتعليم العالي:

1- **ليسانس** :يتكون من تخصصات ووحدات تعليمية موزعة على سداسيات ويشمل 06سداسيات ويتضمن مرحلتين أولاهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات وتتمثل ثانيهما في تكوين متخصص، وينقسم الى غايتين:

- غاية ذات طابع مهني(مهنة)تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل
- غاية أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.

2- **الماستر** :يتشكل من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات ، ويشمل 04 سداسيات وهو طور مفتوح لكل طالب حاصل على شهادة أكاديمية ، ولكل طالب حاصل على ليسانس ذات طابع مهني الذي يمكن من العودة الى الجامعة بعد قضاء فترة في الحياة المهنية ومن مهام هذا التكوين:

- مهمة مهنية متميزة تمكن من اكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد، بما يسمح بالمرور إلى مستويات عالية من الأداء والمهارة (ماستر بحث).

3-الدكتوراه:

وتبلغ مدته الدنيا 06 سداسيات ومن مهامه:

- تحسين مستوى عن طريق البحث، ومن أجل البحث.
- تعميق المعارف في تخصص محدد.

ويتوج هذا الطور من التكيف بشهادة دكتوراه بعد مناقشة أطروحة

الإجراءات المرافقة:

تتوقف عملية إنجاح هذا الإصلاح على مسعى رصين ومحكم مدعوم بالتزام كل مكونات الأسرة الجامعية وانخراطها الطوعي في مسار هذا الإصلاح، وقد تم تجسيد هذا المسعى من خلال الطابع التدريجي والتشاركي الذي اعتمدته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مقاربتها لتنفيذ الإصلاح وفي حرصها على مرافقته بالإجراءات التالية:

1) في مجال التأطير من خلال:

- ✓ وضع مخطط لتكوين المكونين مدعوم بسياسة إعادة تفعيل البحث والبحث التكويني.
- ✓ تشجيع التكوين" مدى الحياة " للأساتذة والباحثين والإطارات.
- ✓ تسخير الإمكانات الضرورية للاستجابة لأهداف التأطير
- ✓ مساهمة الكفاءات الجزائرية المقيمة في الخارج من خلال اتخاذ تدابير تحفيزية وإضفاء مرونة على المعلومات الإجرائية.
- ✓ تدعيم مشاركة الإطارات والكفاءات والخبرات من خارج القطاع قصد المساهمة في تصميم عروض التكوين وتنشيط الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية، والمشاركة في الندوات وتأطير التربصات المهنية.

- ✓ ترقية وتأطير الطرائق التعليمية الحديثة عبر تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال المطبقة في التعليم.
- ✓ إعلام الأساتذة ومسيري البيداغوجيا وتحسيسهم بمضامين الإصلاح من خلال برمجة دورات تحسيسية (ندوات ، لقاءات، تربصات).

في مجال البيداغوجيا:

- ✓ تكييف أنظمة الالتحاق والتقييم والتدرج والتوجيه البيداغوجي.
- ✓ تثمين الأعمال التطبيقية عبر توفر الوسائل المادية على مستوى مخابر التدرج والبحث خاصة وأن مخابر البحث تشكل مستقبلا النواة المركزية لكل تكوين فيما بعد التدرج.
- ✓ تثمين التربصات في الأوصاط المهنية.
- ✓ تطوير أنماط تكوين جديدة تعتمد أساسا على تكنولوجيا الإعلام والاتصال مثل التعليم عن طريق الخط، التعليم الإلكتروني.
- ✓ مراجعة رزنامة العطل الجامعية من أجل تسيير ناجح للزمن البيداغوجي.

في مجال الخريطة الجامعية:

إعادة توزيع هذه الخريطة بشكل يجعلها تدمج مع مفهوم سياسة الموقع والتنظيم الشبكي للمؤسسات الجامعية وترقية أقطاب الامتياز من أجل ضمان تناغم متوازن ما بين الطلب على التكوين وإمكانيات مختلف المؤسسات الجامعية والواقع الاجتماعي الاقتصادي للبلاد، على المستوى المحلي والوطني.

في مجال تنظيم الهياكل البيداغوجية وهياكل البحث:

- ✓ وضع هياكل تتكفل باستقبال الطلبة وتوجيههم (خلايا L.M.D) .
- ✓ تنظيم التربصات في الوسط المهني ومتابعتها.

- ✓ تقييم التعليم.
- ✓ تشكيل فرق بيداغوجية وفرق التكوين.
- ✓ تأسيس نظام الوصي، لضمان مرافقة الطلبة طوال مسارهم الدراسي.

في مجال تسيير وتقييم المؤسسات الجامعية:

إدخال نمط جديد للتسير مبني على أسس الحكامة الراشدة بهدف:

- ✓ تحسين القدرات التسييرية لمسؤولي المؤسسات.
- ✓ تدعيم روح الحوار والتشاور بإقرار قواعد أخلاق المهنة الجامعية وآدابها.
- ✓ تأسيس الأجهزة المكلفة بالتقييم وضمان الجودة في التعليم العالي.
- ✓ قيادة الجامعة نحو مزيد من الاستقلالية والمسؤولية البيداغوجية.

على التعاون الدولي:

تدعيم الشراكة خاصة في مجال تكوين المكونين وإرساء تعليم جديد وإعادة تفعيل البحث العلمي بالارتكاز على:

- ✓ وضع فضاءات جامعية إقليمية ودولية (مجال تعاوني مغاربي أورومتوسطي)، ترمي إلى ترقية تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف ذي نوعية سيحصل حراك الطلبة والأساتذة والباحثين ويشجع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث.
- ✓ تدعيم مدارس الدكتوراه وتوسيعها قصد تحسين نوعية التكوين في الدكتوراه ومردودية.
- ✓ ترقية جاذبية الجامعة من خلال توفير أفضل الشروط الكفيلة باستقطاب الكفاءات الوطنية المقيمة في الخارج فضلا عن جذب التأطير الأجنبي ذي المستوى العالمي.

في مجال تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية:

من خلال مسعى وإستراتيجية ترميان إلى إرساء أسس مناخ جامعي تطبعه الرضا في إطار الحوار والتشاور.

- ✓ إصدار قانون أساسي خاص للأساتذة الباحثين يكون جاذبا ومحفزا ويضع الأستاذ في مصف النخبة الوطنية.

إن هذا الإصلاح لا ينبغي أن يقدم على أنه عملية لتصحيح الملاحظة في نظام التعليم الجامعي في الجزائر، بل إنه يسمح بوضع الجامعة الجزائرية في مصاف أنظمة التعليم العالي في العالم، لاسيما منها أنظمة التعليم العالي في البلدان النامية.

المطلب الثالث: تحديات التعليم العالي بالجزائر.

I. مصادر تمويل التعليم العالي:

إن تمويل الجامعة هو أحد الدعائم الأساسية التي تضمن وظيفة الجامعة وتمكنها من أداء رسالتها العلمية، الاجتماعية والاقتصادية .فقد أضحى أداة في يد السلطات المهتمة باقتصاد السوق لاستعمالها كوسيلة ضغط على الجامعة لكي تستجيب إلى متطلبات سوق العمل والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي خدمة اقتصاد السوق. ومن هنا يتضح جليا أن عملية التمويل أضحت من بين العوامل التي ساهمت في التوجهات العالمية للتعليم العالي نحو خدمة اقتصاد السوق والاهتمام بسوق العمل .وتنحصر صيغ التمويل في المصادر التالية:

1. **الدولة :**

تعد الدولة المصدر الرئيسي لتمويل الجامعة خاصة في دول العالم الثالث، حيث تتلقى الجامعة اعتمادا ماليا جزئيا أو كليا من الدولة كهيئة رسمية تجسد المجتمع المنظم .لأن

الجامعة تقوم بدور هام في المجتمع ولذلك كان على دافع الضرائب أن يساهم في تمويل المؤسسة الجامعية .

2. **برامج البحوث العلمية:**

التي تقوم بها الجامعة لصالح الجهات المستفيدة من نتائج البحوث فإن الجامعة بواسطة باحثيها من أساتذة وطلبة منضمين بصيغ معينة، بإمكانها الإسهام في حل مشاكل بعض الهيئات العامة أو الخاصة (كالمؤسسات الاقتصادية والدوائر الحكومية والمؤسسات الخاصة) عن طريق البحوث الميدانية أو الاستشارات العلمية أو غيرها من الصيغ ويكون المقابل في هذه الحالة عائدا ماليا على الجامعة لتسيير شؤونها. هذا العائد أو الصيغة من التمويل قد تكون عن طريق التعاقد (مشاريع بحث محددة الهدف والمدة والمبلغ) أو عن طريق الدعم المالي المباشر (الثابت أو المتغير أوحتى العيني) كتجهيز مكتبة أو بناء مخبر وتجهيزه.

3. **الهبات :**

ونقصد بها الهبات التي تقدمها الهيئات الفكرية والروحية من أوقاف أو رعاية لبعض أوجه النشاط العلمي.كما تقدم الشركات الصناعية والبنوك جزءا من أرباحها المعفاة من الضرائب أو نماذج من منتوجاتها كهبات للمخابر العلمية والمكتبات الجامعية. كما يمكن للمؤسسات الدولية والإقليمية المكلفة بالحفاظ على التراث الفكري المشترك للبشرية أن تساعد كمنظمة اليونسكو التي تقدم بعض أنواع المساعدات في صيغ مختلفة.

4. **رسوم التسجيل وحقوق الامتحانات**

تعد رسوم التسجيل وحقوق الامتحانات المصادر التي جرت العادة على دمجها في ميزانية الجامعة وخاصة منها الأمريكية والأوروبية، غير أن هذا المصدر من التمويل متوقف على نوع

الجامعة، بتبعيتها للقطاع الخاص أو للقطاع العام وعلى سياستها المتبعة . كما أن كثيرا من الجامعات أوقفت كليا أو جزئيا المنح التي كانت تقدمها للطلبة.

5. **القطاع الخاص :**

يلعب القطاع الخاص دورا مهما في تمويل الجامعة وخاصة في الدول الصناعية والمتقدمة. فهو يساعد على توظيف خريجي الجامعة من جهة ومن جهة أخرى يطلب تكوين إطارات جامعية كفئة كي يستفيد منها، أو رسكلة الإطارات العاملة به لأن مناصب العمل في تغيير مستمر. ويتطلب مهارات ومعارف جديدة ومقابل ما تقدمه الجامعة من مهمات في التكوين والرسكلة، فإن هناك مقابل مادي يدفعه القطاع الخاص للجامعة قصد تمويلها. فالعلاقة بينهما علاقة تكامل ولا يستطيع أحدهما التخلي عن الآخر. وتقرير المجموعة الأوربية (1993) يؤكد على أنه منذ الثمانينات ازدادت وتيرة التعليم الخاص من التعليم العام وهذا سواء فيما يخص المساهمة في تمويل مؤسسات التعليم العالي أو في توظيف خريجيها .كما تؤكد نفس الوثيقة أن هناك تحول وظيفة الإعداد من أجل العمل بالقطاع العام إلى الإعداد للعمل في القطاع الخاص ،خاصة بالنسبة لتطور التكوين في الاقتصاد،التجارة والتسيير. وتجدر الإشارة إلى انفتاح التعليم العالي على العالم الخارجي وجهود الشراكة مع الأوساط المهنية أدى بالتمويل الخاص لأن يعرف أهمية متزايدة في التعليم العالي حتى على مستوى المؤسسات العمومية.

6. **تسويق العلوم :**

انتهجت بعض جامعات الدول المتقدمة سياسة تمويلية تتمثل في تسويق العلوم و المعارف و الخدمات والاستشارات، حتى تكون في راحة مادية معتبرة فتسوق المعارف والخدمات والاستشارات إلى الذين يرغبون سواء أكانوا طلبة أو صناعيين أو مؤسسات كاملة وبكل تأكيد فإن الطلبة والصناعيين والمؤسسات التي ترغب في شراء هذه العلوم والمعارف والخدمات والاستشارات،

ستطلب تعليما ذا نوعية عالية وترغب في الحصول على شهادات معترف بها وخدمات رفيعة المستوى.

7. **تتجير التعليم العالي :**

اتفقت الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية على تحرير تجارة البضائع الصناعية وحدثت هذه الاتفاقية في إطار ما يسمى الاتفاق العام للتعريفات والتجارة **(GATT)**. وفي سنة 1995 وفي اجتماع لأورغواي تم الاتفاق العام للتعريفات والتجارة بمنظمة التجارة العالمية **(WTO)** على أن يتوسع النقاش والمفاوضات لتشمل التجارة في قطاع الخدمات وتم تأسيس آنذاك" الاتفاق العام حول التجارة في الخدمات "وهو تابع إلى منظمة التجارة العالمية، مع العلم أن الخدمات التي يشملها الاتفاق هي: التربية والتعليم. هناك من ينظر إلى التعليم على أنه سلعة أو منتوج قابل للتسويق مثله مثل أي بضاعة وأن منظمة التجارة العالمية تفكر في كيفية تسويقه لأنها ستخضعه لقوانينها الصارمة وأن ما شجعها على التتجير بالتعليم العالي هو تغيير اتجاهات الأفراد نحوه وطول الحقبة الزمنية التي مرت بها الجامعة والتي كان ينظر فيها إلى التعليم العالي على أنه خدمة يستفيد منها المجتمع .أما في الوقت الحالي فإن اتجاهات المجتمع نحو التعليم العالي قد تغيرت أو بدأت في التغيير . وأصبح الناس ينظرون إليه على أنه منفعة شخصية ويستفيد منها أولئك الذين يدرسون ويبحثون. ومن هنا فإن على المستفيدين أن يدفعوا الثمن مقابل الحصول عليها .وثانيا تغير مصادر التمويل للتعليم العالي وتراجع تمويله من طرف الدولة في الوقت الذي تشهد فيه الجامعات تزايدا كبيرا في عدد الطلبة وبالتالي، اضطرت إلى التفكير في سبل أخرى للتمويل كالتي سبق ذكرها. لكن المشكل الذي سيتعرض له التعليم العالي في البلدان النامية هو عدم قدرته على مراقبة عمليتي استيراد التعليم العالي وتصديره والتحكم فيهما، ثم إنه بمجرد أن تصبح الجامعات جزء من منظمة التجارة العالمية، فإن التعليم العالي والبحث العلمي يتعرضان وبقوة إلى الخطر وسيكون هذا

أكبر تأثير سلبي لمنظمة التجارة العالمية في جامعات البلدان النامية، التي تسعى إلى إجراء بحوث علمية تناسب الحاجات الوطنية لهذه الدول. وإذا وقعت هذه الجامعات في قبضة منظمة التجارة العالمية فإن محيطها يملأ بالمناهج والبرامج الأجنبية التي تأسست وفق مبادئ الربح لا مبادئ المساهمة في التنمية الوطنية وبالتالي فإنها مجبرة على ترك مناهجها أو تكييفها مع ما يتطلبه اقتصاد السوق.

غير أن أهم هذه المصادر هو التمويل الحكومي كما هو الشأن بالجامعة الجزائرية التي يخصص لها غلاف مالي يفوق مئات المليارات، كونه مصدر ثابت وقوي. أما باقي المصادر فهي متأثرة بعوامل عديدة مما يجعلها مصادر ثانوية غير قادرة وليست منتشرة في جميع جامعات العالم.

بالرغم و أن الجزائر تخصص ميزانية لقطاع التربية بصفة عامة ولقطاع التعليم العالي بصفة خاصة فإننا نجد بان هذه الميزانية لا تستجيب لمتطلبات الجامعة و البحث العلمي فمشكلة التمويل هي أحد المشاكل التي لازالت تتخبط فيها الجامعة الجزائرية خاصة في ظل التنامي الكبير لعدد الطلبة و ارتفاع نسبة النجاح في البكالوريا و من جهة أخرى كثرة الهياكل الجامعية واتساعها حيث تظم الشبكة الجامعية الجزائرية سبع وتسعون (97) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعون (48) ولاية عبر التراب الوطني. وتظم ثمانية وأربعون (48) جامعة، عشرة(10) مراكز جامعية وعشرون (20) مدرسة وطنية عليا وسبع (07) مدارس عليا للأساتذة وإثنتي عشرة (12) مدرسة تحضيرية وأربع (4) مدارس تحضيرية مدمجة وأربع (04) ملحقات .غير أن الميزانية الموجهة لهذا القطاع تتزايد بنسب ضعيفة فالجامعة الجزائرية اليوم مطالبة أكثر من أي وقت مضى على الانفتاح على اقتصاد السوق في وقت يشهد فيه العالم تطورا سريع لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال و ذلك عن طريق تجسيد الشراكة مع القطاع الخاص و القطاعات الأخرى وعلى هذا الأساس جاء نظام الليسانس ماستر دكتوراه الذي تبنته الجزائر للتجسيد فكرة الشراكة و الانفتاح

على المحيط الخارجي حتى تحمي نفسها من الركود وتضمن قسطا أكبر من التنويع لمصادر تمويلها دون الاعتماد فقط على ما تجود به الخزينة العمومية في وقت أصبحت التكنولوجيا و الاكتشافات العلمية تسوق مثلها مثل أي سلعة، خاصة و أن الجزائر قد أمضت على اتفاق الشراكة مع المنظمة العالمية للتجارة.

II. التطور الكمي والنوعي للتعليم العالي بالجزائر:

1) التطور الكمي:

لقد شهدت الجامعة الجزائرية تطورا كبيرا وانتشارا واسعا في عدد الطلبة وكذا عدد الكليات والمعاهد والمدارس الوطنية، والمدارس العليا، فخلال سنة 1961 قد بلغ إجمالي الطلبة الجزائريين المسجلين في معاهد التعليم العالي ب 1317 طالبا، وفي سنة 2002 انتقل العدد الى 552.804طلاب مسجلين في التدرج منهم 176.924 طالبا في التدرج طويل المدى، 75.880 طالبا مسجلين في التدرج قصير المدى، 27.383 طالبا في ما بعد التدرج، ويوزع هؤلاء الطلبة على عدد ها من المعاهد أنشأت في أربعين ولاية، ويضاف إليهم الطلبة المسجلين في المؤسسات التابعة لوزارات أخرى غير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ووفقا للمخططين الرباعيين، والمخطط الخماسي انطلقت أشغال إنجاز بناءات تحتية هامة، بإقامة وتطوير شبكة جامعية واسعة ومتنوعة، وتألفت من 56 مؤسسة تشمل على 26جامعة و 14 مركزا جامعيا و 06 مدارس و 06 معاهد وطنية و 04 مدارس عليا .للأساتذة وملحقة جامعية منذ الاستقلال الى سنة2002

أما حاليا فقد شهد تزايد في الشبكة الجامعية المقدرة ب 97 مؤسسة للتعليم العالي موزعة على 48ولاية ، وتزايد لتعداد الأساتذة ما يزيد عن 22000 أستاذا وتعداد الطلبة ما يقارب 902300

طالب من بينهم 42500 مسجل في الماجستير و الدكتوراه، وتخرج أكثر من مليون إطار منذ الاستقلال.

2) التطور النوعي:

يضمن التعليم العالي في مجال التكوين العالي، التكوين في التدرج، وما بعد التدرج، يساهم في التكوين المتواصل، وتمنح الدولة دون سواها، شهادات التعليم العالي من التكوين العالي. يتألف التدرج من التكوين قصير المدى، والتكوين طويل المدى، ويتم الالتحاق بالتكوين العالي للحائزين على شهادة البكالوريا أو شهادة أجنبية معادلة ويتم عن طريق المسابقات على أساس الشهادات أو على أساس الشهادات والاختبارات وفقا لشروط محددة من قبل وزير مكلف بالتعليم العالي.

- **التكوين العالي للتدرج طويل المدى والمستوى 6:**

وتدوم الدراسة في هذا التكوين مدة تتراوح ما بين أربع وسبع سنوات حسب الأنماط التكوينية وتكون أهدافها:

- ✓ تمكين الطالب من اكتساب المعارف العلمية والثقافية وتحسينه بالبحث.
- ✓ تمكين الطالب من تقييم قدراته في استيعاب الأسس العلمية اللازمة لكل نمط من التكوين واكتساب العناصر المساعدة على اختيار مهني.
- ✓ تهيئة الطالب وذلك بتحضيره للدخول في الحياة العملية لممارسة مهنة أو متابعة تكوين عالي لما بعد التدرج لمن يتوفر على الكفاءة المطلوبة.

- **التكوين العالي للتدرج قصير المدى أو المستوى 5 :**

تدوم الدراسة في هذا التكوين ثلاث سنوات وتكون أهدافه:

- ✓ تمكين الطالب من اكتساب المعارف العلمية والثقافية وتعميقها وتنوعها في مواد تعليمية تسمح بالالتحاق بقطاع ما من النشاطات.

- ✓ تمكين الطالب من تقييم قدراته العلمية لكل نمط من التكوين واكتساب العناصر الأساسية المساعدة على اختيار مهني.
- ✓ تحضير الطالب للدخول في الحياة المهنية بعد اكتساب تأهيل معين أو توجيهه الى التكوين للتدرج طويل المدى، حين يتوفر على الكفاءة المطلوبة.

- ما بعد التدرج:

ويشمل التكوين العالي لما بعد التدرج، التكوين في الدكتوراه والتكوين لما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، ويخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم98 –254 المؤرخ في1998

- التكوين لما بعد التدرج المتخصص:

وتدوم الدراسة في هذا التكوين سنة واحدة يشمل على التخصص في تكوين أولي، ويستجيب هذا التكوين لطلبات القطاعات المستخدمة.

- يفتح الالتحاق به للمترشحين الحائزين على شهادة في التدرج طويل المدى مع إثبات خبرة مهنية تقدر ب 3 سنوات على الأقل.

– المرحلة الأولى لما بعد التدرج، ويهدف هذا التكوين الى تلقين تقنيات البحث عن طريق تعليم نظري والتمرن على انتشار موضوع بحث، ويتم الالتحاق به من أجل الحصول على شهادة الماجستير والحصول على دبلومات دراسات طبية المتخصصة ، عن طريق مسابقة وطنية.

– المرحلة الثانية لما بعد التدرج :يفتح التسجيل في المرحلة الثانية لما بعد التدرج للحائزين على شهادة الماجستير أو شهادة تعادلها وينتهي الى تكوين أساتذة باحثين من مستوى عال يتوج التكوين بشهادة الدكتوراه.

III.مشكلات التعليم العالي بالجزائر:

يعاني التعليم العالي بالجزائر من جملة من المشاكل تشكل بعض التحديات التي لازالت تكبح جماح الجامعة ومادامت جاثمة على رأس الجامعة فلا يمكننا أن ننتظر منها الإسهام في المعرفة البشرية وريادة المجتمع بالمستوى المطلوب وتبقى الجامعة على هذا الحال تراوح مكانها كمؤسسة تخرج عدد من حملة الشهادات دون المستوى المطلوب ومؤسسة لحضانة فئة من الشباب أنهوا تعليمهم الثانوي ولم يؤهلهم لسوق العمل الشحيحة الفرص، ومن أبرزها:

1) مشكلة صعوبة التمويل اذ تعد من بين التحديات الكبرى التي يجب على الجامعة مواجهتها في ظل تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي وبالتالي يجب على الجامعة الجزائرية الانفتاح على محيطها الاقتصادي الوطني منه والدولي بغية تنويع موارد التمويل.
2) مشكلة الهياكل القاعدية والبناءات والتجهيزات فبالرغم من العدد الكبير للمراكز الجامعية والجامعات الموزعة عبر التراب الوطني، إلا أن التعليم العالي بالجزائر يواجه قلة في الأبنية والمعدات والآلات والأدوات .
3) مشكلة التأطير
4) مشكل الاختلال في التنظيم الإداري والعلمي
5) مشكلة دمقرطة تسيير الجامعة وعدم ملاءمة مختلف أنواع التطبيقات الديموقراطية لتسيير الجامعة.
6) ضعف التكوين البيداغوجي للأساتذة الجامعيين وحيازتهم على شهادات من جامعات مختلفة وطنية ودولية وبالتالي وجود عقليات أكاديمية متنوعة ومختلفة ،مما ينجم عنه وجود

تفاوت في قدراتهم على التدريس ومن هنا أصبح التكوين البيداغوجي للأستاذ الجامعي أكثر من ضرورة.

7) نقص المراجع العلمية وحتى وإن توفرت فهي عادة ما تكون قديمة .

8) ضعف محتوى البرامج الدراسية وقصور نظام التقييم.

VI- تطور التعليم العالي:

على غرار باقي مراحل التعليم تطور التعليم العالي بمختلف جوانبه ومناحيه، البشرية والهيكلية وتعتبر فترة السبعينات البداية الفعلية لتوسع هذه المرحلة كميا كما تعتبر السنوات الأخيرة الأهم من حيث الانجازات وتضاعف أعداد الطلبة، الخريجين والأساتذة.

بالنسبة لتطور أعداد الطلبة في مرحلة التدرج بعدما كان العدد الاجمالي 2725 للموسم الجامعي 1963/1962 أصبح 53580 طالب للموسم 2009/2008. والشكل التالي يوضح منحى هذا التطور.

الشكل رقم12: تطور أعداد طلبة التدرج

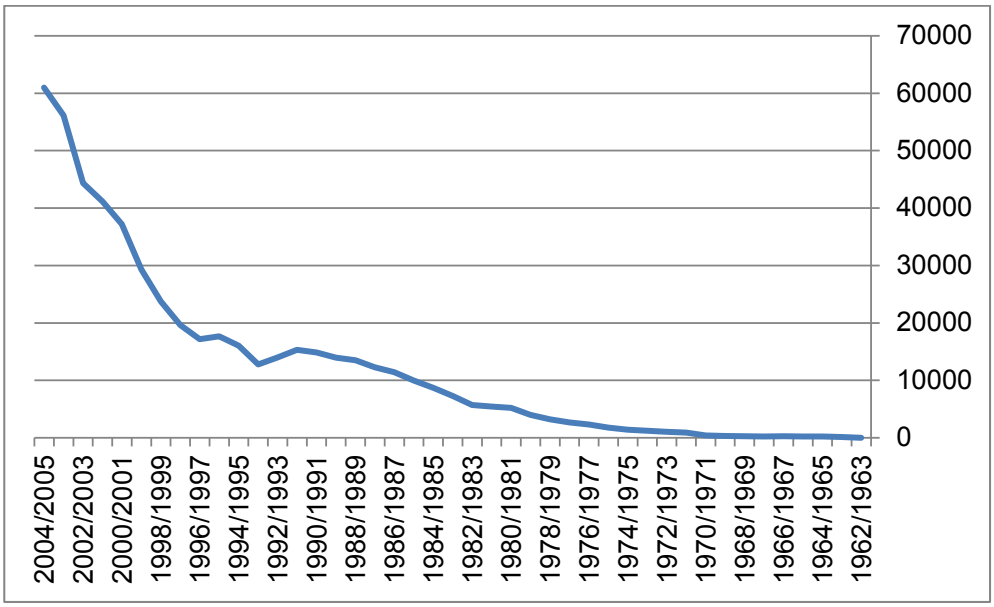

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL

الشكل رقم 13: تطور أعداد خريجي الجامعات

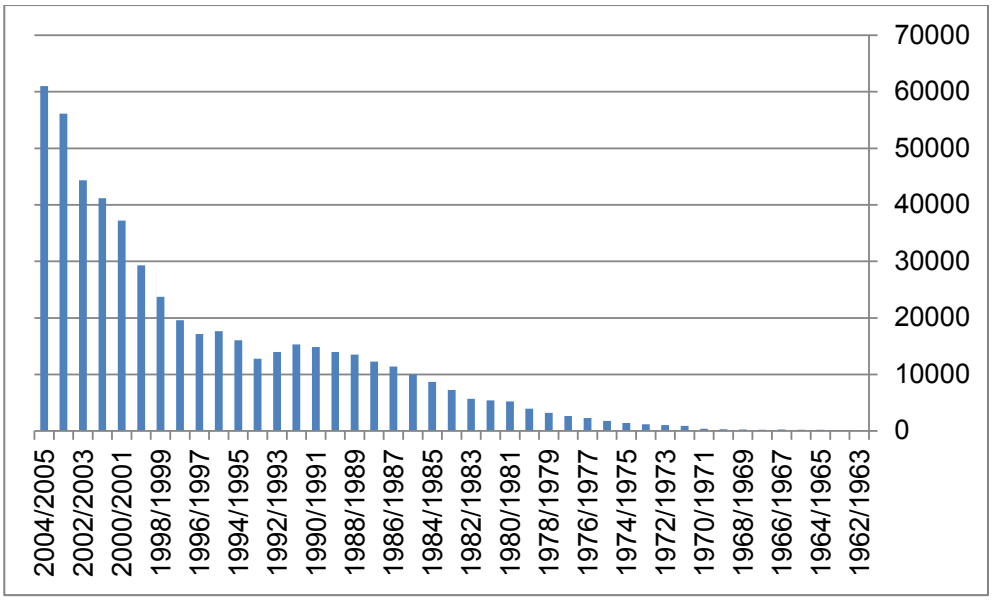

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL

أدى التطور الحاصل في تعداد الطلبة إلى تضاعف عدد خريجي الجامعات حيث انتقل العدد من 759 متخرج سنة 1970 إلى 121905 متخرج للسنة 2007.

الشكل رقم14: تطور أعداد طلبة مابعد التدرج

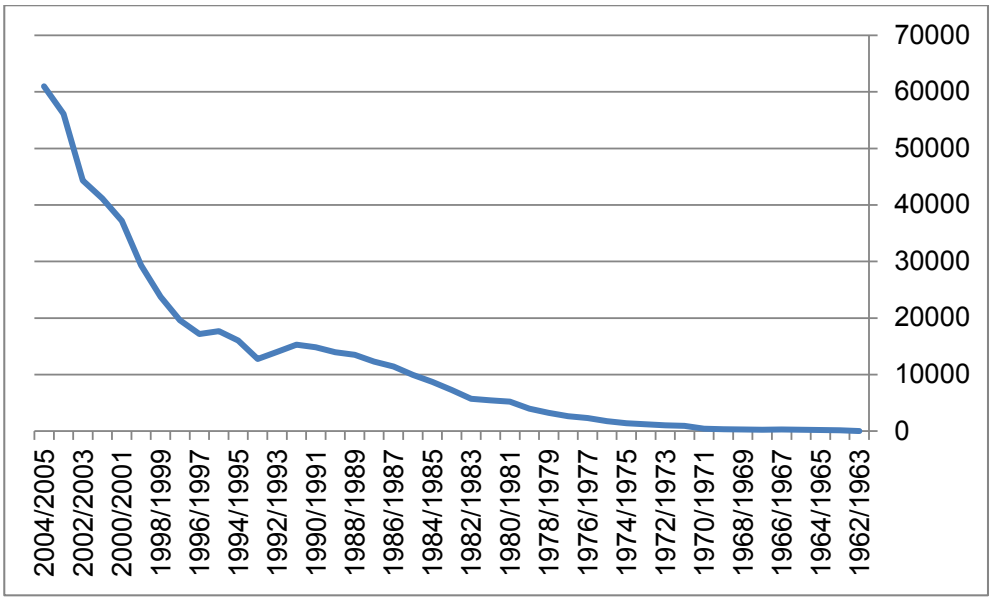

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL

فيما يخص أعداد طلبة الدراسات العليا فقد شهدت هي الأخرى تطورا واضحا حيث انتقل العدد من 156 طالب فقط للسنة الجامعية 1964/1963 إلى ما يقارب 53580 طالب للموسم 2009/2008.

الشكل رقم15: تطور أعداد الأساتذة

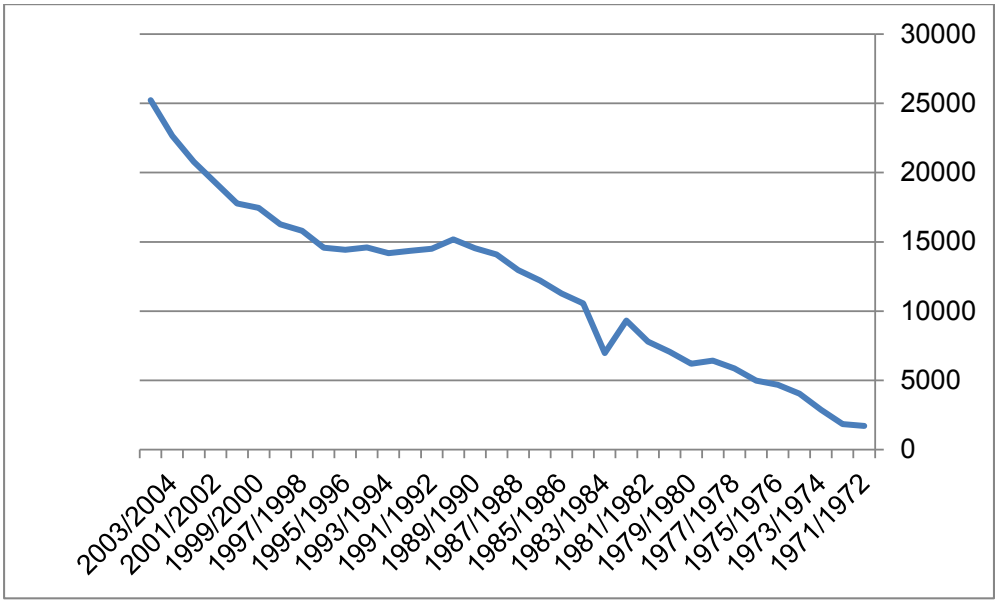

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL

بالموازات مع التطور الحاصل في تعداد الطلبة الجامعيين تطور أيضا عدد المؤطريين والأساتذة الجامعيين فقد انتقل العدد من 697 أستاذ للسنة الجامعية 1971/1970 إلى 34266 أستاذ للسنة 2009/2008.

الخلاصة:

يتبين من خلال هذه الحصيلة التي استعرضناها في هذا الفصل، أن الجزائر على غرار باقي دول العالم تولي اهمية قصوى لقطاع التعليم باعتباره المحرك الفعال للنمو الاقتصادي والجسر الآمن للوصول الى تنمية مستدامة، وذلك من خلال تخصيص جزء معتبر من ميزانيتها للنهوض بقطاع التعليم وتدعيمه، وكذا من خلال المحطات الاصلاحية المتواصلة .

حيث تعبر الإحصائيات عن ارتفاع ايجابي لمؤشرات النظام التعليمي وتوسع في هياكله وتجهيزاته، غير أن هذا التوسع الكمي على ايجابيته لم يرق إلى مستوى الطموحات كما لم يخلو من النقائص، لكن الجهود متواصلة لتدارك الاختلالات والنهوض بهذا القطاع بما يتماشى والأهداف التنموية للبلاد .

فالاستثمار التعليمي له تكلفته المحسوبة، ولكن له أيضا عائده الاقتصادي والاجتماعي كاستثمار منتج، ومكون رئيسي لرأس المال البشري، هذا ما سنحاول التركيز عليه من خلال الفصل التالي كمحاولة منا لتقدير اسهام التعليم في النمو الاقتصادي بالجزائر وقياس العائد الاقتصادي للتعليم بالجزائر.

الفصل الرابع

اسهام التعليم في النمو الاقتصادي بالجزائر دراسة قياسية

- **دراسات سابقة حول دور التعليم في النمو الاقتصادي**
- **اسهام التعليم في النمو الاقتصادي منهجية الدراسة القياسية**
- **اسهام التعليم في النمو الاقتصادي نتائج الدراسة التطبيقية**

تمهيد:

يعتبر التعليم من حيث القدرة التي يمتلكها منتجا للمهارات البشرية ومطورا لها، وهو بالتالي منتج لرأس المال البشري كسلعة استثمارية وكأداة للسياسة الاجتماعية وأكثر من ذلك فالتعليم هو عملية استثمارية لها عائد يمكن قياسه. ولقد أجريت العديد من الدراسات عن العائد من التعليم في بلدان العالم إدراكا لأهميته في عملية التخطيط التعليمي وتوجيه الاستثمار في رأس المال البشري، إلا أن الموضوع في الجزائر لم يحضى بالكثير من الاهتمام من قبل الباحثين.

لذا جاءت هذا الفصل كمحاولة لقياس العائد من التعليم في الجزائر ، وتقدير مدى اسهامه في معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال الاستناد الى ثلاث نماذج قياسية وهي الأشهر نموذج منسير، نموذج شولتز ونموذج دينسون سنحاول أولا التعريج على أهم الدراسات السابقة والتي تعرضت لدور واسهام التعليم في النمو الاقتصادي من خلال المطلب الأول لهذا الفصل ثم سنحاول عرض وبناء النماذج الرياضية المستخدمة خلال بحثنا في ثاني مطلب قبل محاولة تطبيقها على معطيات الاقتصاد الجزائري وتفسير نتائج الدراسة محاولة منا لمعرفة مدى اسهام التعليم في معدلات النمو الاقتصادي وتحليل النتائج ومقارنتها بالمعدلات العالمية وذلك في آخر مطلب.

المبحث الأول: دراسات سابقة حول دور التعليم في النمو الاقتصادي

تعتبر جل الدراسات الاقتصادية والدراسات الاقتصادية التربوية الخاصة باقتصاديات التعليم، دراسات أجنبية وكل العلماء الذين قاموا بهذه الدراسات قاموا بها من أجل مجتمعاتهم، شملت هذه الدراسات التعليم ورأس المال والدخل والتنمية الاقتصادية، وبينت في مجملها أن التعليم يعمل على زيادة الدخل القومي، وأن هناك علاقة بين التعليم والتنمية غير أنها لم توضح أي أنواع التعليم تؤدي إلى الزيادة الفعلية.

المطلب الأول: دراسات اقتصادية

I. دراسة ادم سميث: (Adam Smith):

قام "آدم سميث" بدراسات اقتصادية في عام 1776 واعتبر أن القدرات الناتجة عن قوة العمل هي قوة أساسية للتقدم الاقتصادي. وقد اشتمل التعريف الذي قدمه "آدم سميث" لرأس المال الثابت على رأس المال البشري، حيث يتكون رأس المال البشري من القدرات المكتسبة والمتعلمة لكل أفراد المجتمع كما ان اكتساب هذه القدرات يحتاج الى تكاليف كثيرة ولا يتأتى ذلك إلا بالمحافظة على التراث الثقافي المكتسب وذلك من خلال دراسته وممارسته ويعتبر هذا في حد ذاته أحد عناصر رأس المال الثابت.

وقد أوضح "آدم سميث" أيضا ان موهبة الفرد لا تعود عليه فقط وإنما تعود أيضا على المجتمع الذي ينتمي اليه هؤلاء الموهوبون كما اتضح أيضا أن المهارة الفائقة للعامل تعمل كأداة ثمينة لإثراء الاقتصاد وأنه إذا تكلف إعداد العامل لاكتساب هذه المهارة قدرا معينا من

المال وأن هذه المهارة تعطي عائدا يغطي تكاليف الاعداد لها. بالإضافة إلى قيمة هذه المهارة في حد ذاتها.

ولم يذهب "آدم سميث" في محاولته لدراسة رأس المال البشري أبعد من ذلك ولكنه كان يعتقد اعتقادا راسخا أن انتاج رأس المال البشري أبعد من ذلك ولكنه كان يعتقد اعتقادا راسخا أن انتاج رأس المال البشري له عائد مناسب يتمثل في دخل كبير يحصل عليه الأفراد.

وبالإضافة إلى ذلك فقد أجمع الاقتصاديون وفي مقدمتهم "آدم سميث" على أن رأس المال البشري المتمثل في المهارة الانسانية والخبرات المكتسبة يمثل جزءا أساسيا من رأس المال.

كما أكد "سينيور" على أن رأس المال الانساني يعطي عائدا يزيد عن العائد الكلي لرأس المال المادي الموجود في بريطانيا العظمى.

وقد اعتنق"John Stuart Mill " مبدأ يقضي بأن الانسان لا ينبغي أن يخضع للتصنيف باستخدام أدوات تصنيف الثروة بحيث أن الانسان هو الهدف الذي من أجله توجد الثروة وقد عارض ادم سميث وجهة نظر التجاريين مبينا أن التقدم الاقتصادي من خلال ذلك الأسلوب سيؤدي إلى الاستغناء عن المواهب البشرية وليس إلى زيادة الطلب عليها.

II. دراسة فيشر : (Irving Fisher)

يمكن القول أن "فيشر" هو الذي أدخل في نظريته عن رأس المال المعنوي العنصر الانساني ضمن عناصر رأس المال ولم يكن "فيشر" من المهتمين بموضوع التربية على أية حال، بل كان كل ما فعله هو التأكيد على وجوب استخدام رأس المال أينما وجد، وإذا كان رأس المال هو الرصيد الذي يؤدي إلى مزيد من الدخل بمضي الوقت فإن الأموال التي توضع في التعليم توضع للحصول

على مزيد من الدخل سواء من وجهة نظر الفرد أو المجتمع، وهي بهذا المعنى تعتبر نوعا من أنواع رأس المال البشري، بمعنى أن البشر هم الوعاء الذي سيتدفق منه الدخل في المستقبل.

III. دراسة ألفريد مارشال:

استبعد "ألفريد مارشال " رأس المال البشري عند تعريفه للثروة ورأس المال، إلا أنه تقبل فكرة رأس المال البشري في الأغراض المختلفة وليس هذا اقترابا من تقدير رأس المال البشري. وقد حدد "ألفريد مارشال " رأيه في الثروة الشخصية على أنها تتكون من الطاقات والإمكانات والعادات التي تساهم مباشرة في تكوين أشخاص ذوي مهارة صناعية. وإذا كان اعتبار هؤلاء الأشخاص ثروة فإن ذلك يقتضي منا أن نعتبرهم رأس مال.

وقد ذهب "ألفريد مارشال " إلى مدى أبعد من غيره في الاقتراب من فكرة الاستثمار البشري بمعناها المعاصر وذلك حين أخذ يناقش النتائج الاقتصادية المترتبة على المواهب الضائعة ومحتمل أن تكون كتاباته حول هذا الموضوع من أقرب ما كتب إلى المناقشات والآراء الحديثة التي تدور حول فكرة الاستثمار في البشر، غير أنه لم يمض قدما أبعد من ذلك بل توقف فجأة مبتعدا عن فكرة رأس المال البشري.

IV. تقديرات بيتي(Petty):

قام "وليام بيتي" بمحاولة جادة لتقدير متوسط قيمة الكائن الانساني حيث أسس تقديراته على الافتراضات التالية:

- ✓ أن اجمالي مكاسب العمل يمثل البقية المتبقية للنفقات الوطنية "العامة" الكلية بعد خصم الأرباح من الأرض ومصادر أخرى.

- ✓ أن قيمة البشر تساوي عشرون مرة قدر مكاسب العمل عالية المستوى.
- ✓ أن قيمة الجنس البشري نسبية لقيمة الأرض.

يتضح من فكر بيتي أن قيمة الثروة (الأرض) الأصلية لا يمكن أن تضمحل وأن هذه القيمة خالدة، فكذلك الانسان . بالاضافة إلى ذلك فان هذه الأرض لا تتطلب عناية أو عملا لحفظها وذلك عكس الانسان، وبذلك ازدادت نقاط الاختلاف بين الأرض والانسان بشكل كبير.

V. دراسة كيكر : (Kiker Pints)

أوضح "كيكر" أن الأغراض التي من أجلها يمكن النظر إلى العنصر البشري على اعتبار انه رأس مال، وتقدير هذا العنصر البشري على اعتبار أنه رأس مال مادي هي:

- بيان قوة الأرض.
- تحديد اقتصاديات التعليم والاستثمار الصحي والهجرة.
- اقتراح جداول الضريبة التي يعتقد ان تكون أكثر ملائمة عن تلك الجداول القائمة.
- تحديد التكلفة الاجمالية للحرب.
- إيقاظ الجمهورية لاحتياجات الحياة وحفظ الصحة ومغزى الحياة الاقتصادية للفرد ولعائلته ولبلده.
- مساعدة الحاكم ومكاتب التعويضات في عمل قرارات عادلة في حالات تتعلق بالتعويض للأذى الشخصي والموت.

وكما أوضح "كيكر" هذه النقاط، فقد ابتكرت طريقتان لتقييم رأس المال البشري وهما:

- طريقة تكلفة الانتاج "The Cost of Production Approach"

- طريقة مكاسب رأس المال "The Capitalized Earning Approach"

VI. تقديرات أرنست إنجل:(Arnst Engel Estimates)

تفترض طريقة تكلفة الانتاج ان قيمة البشر تعادل المبلغ الكلي للنفقات التي انفقها الوالدان على الفرد من وقت الحمل حتى وقت التعليم، ومن الناحية المثالية فإن الحساب لابد أن يهتم بهبوط القيمة والنفقات ومن الملاحظ فإن اعظم مغزى لهذه الطريقة ليس دقة التقديرات ولكن مدى صحة الطريقة نفسها.

ومن أجل الافتراض المحدد لهذه الطريقة فان المقارنة مباشرة توجد بين تكلفة انتاج شخص وقيمة هذا الشخص. ولكن هذا الافتراض يفشل في التمسك بالمبادئ الاقتصادية، حيث نجد أن قيمة أية سلعة تعتمد على قوتي العرض والطلب، مع أن العرض يتأثر بواسطة تكلفة الانتاج كما أن قيمة أية سلعة سوف تتحدد بواسطة التفاعل بين العرض والطلب.

VII. ثيودور ونستون (Theodore Winiston)

وقد قام "ثيودور ونستون" في عام 1867 بتعديل طريقة تكلفة الإنتاج حيث استخدم صيغة أخرى من صيغ "إنجل" وهذه الصيغة تأخذ في إعتبارها معدل الربح تماما مثل تكاليف الإنتاج وعدد الرجال الذين يعيشون في سن معين مع بعض.

VIII. صيغة وليام فير :(William Farr)

إن طريقة مكاسب رأس المال لتقييم رأس المال البشري تفترض أن قيمة الانسان تعتمد على قدرته في إنتاج الدخل وليس على كمية النقود التي يتم إنفاقها عليه أثناء إنتاجه. ومع

ذلك إذا توفي أحد الأشخاص الذين يكسب احدهم من خلال عمل معين فإن عائلة هذا الشخص سوف تعاني خسارة اقتصادية وهذه الخسارة يمكن أن يعطى لها تقدير لا بأس به من الدولارات قد يصل إلى المئات.

وعندما جاء "وليام فير" 1853 وضع أول صيغة قوية لطريقة مكاسب رأس المال وفي هذه الطريقة التي تعتبر أساس الطرق المستخدمة حتى الآن لتقدير القيمة الحالية. يمكن حساب القيمة الحالية للمكاسب الصافية لمستقبل فرد بعد استنباط تكلفة المعيشة والسماح للوفاة طبقا لجداول الحياة المناسبة.

IX. دراسة كينيث آرو :(Kenneth Arrow)

وإذا كانت نظرية "كينيث آرو" عن التعلم بالعمل تؤكد ان الناس يتعلمون حين تتحداهم المواقف الجديدة، وأن زيادة الاستثمار في رأس المال المادي هي أفضل وسيلة لتعويض الناس للمواقف التعليمية، وأن أفضل طريقة لقياس رأس المال المستثمر في الإنتاج هي حساب رأس المال المادي وأن القيم المجردة لا دخل لها في التنمية الاقتصادية.

مع ذلك فإن نظريته هذه يمكن أن تفهم بصورة أخرى، وهي أن الزيادة في المهارة والمعرفة هي المفتاح الرئيسي للتقدم والنمو، وأن التعرض للمواقف الجديدة يؤدي إلى سرعة التعلم وأن العلاج السريع لأي نقص هو بالاستثمار المعقول في الانسان وأن التنمية الاقتصادية تتم في النهاية عن طريق الانسان.

X. دراسة ليونتيف:

إن عدم التوازن بين الاستثمار البشري والاستثمار غير البشري هو الذي يفسر قلة نتائج المساعدات الاقتصادية التي تقدمها البلاد الغنية للبلاد الفقيرة، والذي يفسر أيضا ضعف هذه البلاد وعدم قدرتها على امتصاص وهضم الكميات الإضافية من رأس المال الأجنبي بالرغم من حاجتها الماسة في نفس الوقت إلى رأس المال الأجنبي، وتعرف هذه المشكلة ب"لغز ليونتيف".

ذلك اللغز الذي يظهر بشكل واضح في البطالة المقنعة في ميدان الزراعة وفي نفس الوقت في حاجة ميدان الزراعة إلى العمال الزراعيين والذي يظهر أيضا في التيارات المتعارضة في مجال الإنتاج الزراعي.

XI. دراسة آدم كيرل:(Adam Curle)

يضع " آدم كيرل" تخطيطا عاما للاستراتيجية التربوية في المجتمعات النامية وهو يرى أن ميدان الاستثمار البشري ميدان واسع ويجب التصدي له، كما يجب أن تهدف إلى تمكين المجتمع من الاستخدام الكامل لطاقات رجاله ونسائه وتجنيدها جميعا من أجل أهداف التنمية، كما طالب أيضا بالقضاء على سوء استخدام الطاقة البشرية.

وقال " آدم كيرل" في هذا الصدد: هيا بنا نحاول تعليم وتدريب وترقية سكان هذا العالم ليس لأنه شيء ضروري فقط من وجهة النظر الاقتصادية الضيقة، بل لأننا نقوم بهذا العمل لأن من الواجب أن نقوم به، ولأنه حق أيضا."

المطلب الثاني: الدراسات التربوية الاقتصادية

جاء مجموعة من العلماء والتربويين معا لربط التعليم بالاقتصاد وقاموا بمجموعة من الدراسات والتي شملت التربية والدخل والتنمية ، سنحاول من خلال هذا المطلب ذكر أشهرها.

I- دراسة مالتس: (Malthus)

جاء "مالتس" وأنصاره ليرجعوا إلى التربية مكانتها كعامل من عوامل التنمية الاقتصادية، ولكننا لو تتبعنا وجهة نظرهم كما سجلوها لوجدنا أنهم يشيرون إلى دور التربية في تنظيم النسل حتى يمكن زيادة الدخل القومي عن طريق تقليل عدد القوى العاملة ومع هذا نجد أن آرائهم لم تكن تحتوي على أية إشارة لوجهة النظر الحديثة المعاصرة لفكرة الاستثمار البشري.

II- دراسة والش: (Rey Walash)

ولقد ظهرت دراسة أخرى على تأثيرات التعليم على الدخول وقدم هذه الدراسات (R. Walash) وفي دراسته يعتبر المدرسة وحدها، كذلك البقاء في المدرسة من نوع خاص. هي التي تدرب الانسان لوظيفته وهذا يحدد ويقرر إذا كانت النقود التي تصرف في اكتساب هذا التدريب بمعناها المحدد هي رأس المال الاستثماري في سوق البحث عن الأرباح كإجابة لنفس الدوافع التي تؤدي لخلق المصانع الآلية وما شابه ذلك، ولقد تبع اختياره للتدريب المهني من اعتقاده أن غالبية التعليم قبل المرحلة الثانوية يحدث بدون النظر ألى عوائد اقتصادية.

III- دراسة بيكر : (Gary Beaker)

وفي سنة 1960 نشر "جاري بيكر" دراسة علمية تجريبية لفكرة الاستثمار في التربية وكان لها رد فعل كبير، لقد تسائل بيكر عما إذا كان هناك عدم استثمار في التعليم الجامعي، واستمر بعد ذلك في أبحاثه يعاونه "جاكوب منسير" وقد تعرضت أبحاثهما كما تعرضت أبحاث غيرهما إلى الكثير من الأسئلة والاعتراضات والمناقشات بسبب اهمال قياس بعض العناصر الهامة وعدم اختيار الأسس التي تقوم عليها الأبحاث مع ما يتماشى و سائر الأحوال في البلاد الأخرى فما يتوفر في الولايات المتحدة قد يتوفر في غيرها.

وقد قام "بيكر" ببعض الدراسات التي كلفه بها المكتب القومي للأبحاث في الولايات المتحدة وتبين له:" أن أرباح الذكور السكان في الولايات المتحدة عام 1950 كانت تمثل 14.8% من النفقات التي ينفقها المعينون على دراساتهم الثانوية والعالية أو 11% من مجموع النفقات التي تنفق على التعليم الثانوي والعالي، ومعنى هذا أن رؤوس الأموال التي توضف في التعليم تعوض خلال تسع سنوات ومثل هذا يمثل توظيفا "جيدا جدا" في الظروف العادية من السوق الاقتصادية.

IV- دراسة جروفز : (Groves)

فسر "جروفز" اعتماد التربية على الاقتصاد واعتماد الاقتصاد على التربية كعملية استثمارية بحتة، وتتمثل في الاختراعات العبقرية ويتتبع "جروفز" في تأثير الاقتصاد على التربية وما كان ينفق على تعليم الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1930 أي منذ فترة الأزمة العالمية المشهورة، وكيف أن سنة 1947/ 1948 تمثل انفجارا في ازدياد نفقات

التعليم بالنسبة للفرد، فبينما كانت سنة 1930 حوالي 18 ألف دولار نجدها سنة 1948 حوالي 29 ألف دولار. ويرى أن التربية لم تشهد من الأزمات مثل ما شهدت في السنوات العشر الأخيرة... وتتبع مثل هذه الأزمات من الارتفاع في نسبة المواليد والذي يستهلك كل ما يمكن تخصيصه من أموال للتربية.

V- دراسة دينسون: (Edward Denson)

وقد تناول "إدوارد دينسون" في بحثه عن " عوامل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والعوامل البديلة " كيف يقاس كل نوع من أنواع تلك العوامل ومن بينها " المستوى التربوي" الذي وصل اليه أفراد الطبقة العاملة وأسند " دينسون" 23% من مجموع الزيادة في الدخل القومي إلى عامل التربية ولقد مهدت هذه الأبحاث بوجه عام ظهور فكرة الاستثمار البشري وإن كانت في حاجة إلى مزيد من الوضوح والدقة، كما تعرضت هذه الأبحاث بسبب ذلك إلى الكثير من الاعتراضات.

VI- دراسة أودكرست: (Odd Aukrust)

أكد "أودكرست" قيمة العامل البشري في زيادة الانتاج ويتبين في الفترة التي قام بدراستها بين عامي 1900 و 1955 أنه لوحظ أن عوامل رأس المال والعمالة ثابتة وإن الإنتاج القومي كان سيرتفع نسبة 1.8 في السنة وذلك نتيجة للتحسن المستمر في العوامل البشرية وأثرها في الانتاج. ويؤكد "أودكرست" أن الدراسات المختلفة قد أثبتت أن هناك عوامل عدة تؤدي إلى تغيير العلاقة بين معدلات الاستثمار ومعدلات النمو ومن بينها عبقرية الإنسان ومهارته وقدراته التنظيمية.

وفي تحليله للنتائج التي توصل إليها في دراسته للانتاج القومي في النرويج حاول "أودكرست" تقدير نصيب كل من عوامل الإنتاج وتحديد قيمتها النسبية في الانتاج الكلي، وتبين مع تثبيت العوامل الأخرى أن زيادة 1% في رأس المال خلال الفترة التي قام بدراستها تزيد الانتاج بمعدل 0.7%، وأن الزيادة في الإنتاج نتيجة لتحسين في العوامل البشرية تزيد الانتاج بمعدل 1.8%.

VII- دراسات رويرت سولو: (R. Solow)

قام "سولو" بدراستين:

الأولى: دراسة لاقتصاديات الانتاج غير الزراعي في الولايات المتحدة، وتبين له أن إنتاجية الفرد في الساعة قد تضاعفت في الفترة الممتدة من 1909 إلى 1949، وأن نسبة 12.5% من هذه الزيادة تعود إلى الزيادة في رأس المال الحقيقي المستخدم، أما باقي النسبة فيعود إلى التقدم التكنولوجي.

الثانية: قام " سولو" في دراسته الثانية بقياس الزيادة الإجمالية في الإنتاج الزراعي في الولايات المتحدة بين عامي 1900/ 1960 فحصل على نتيجة هامة مفادها أن نسبة 10% من هذه الزيادة تعود إلى العوامل التالية:

- رأس المال.
- تزايد السكان.
- تزايد منابع الثروة العادية.

في حين تعود باقي النسبة إلى عوامل مختلفة تجتمع على الشكل التقدم التقني.

VIII- دراسة بارنس (Parnes)

تعد من الدراسات الجديرة بالاهتمام في مجال التنبؤ بالاحتياجات ، تلك الدراسة التي قدمها "بارنس" في كتابه الشهير، وقد ترجم إلى اللغة العربية ويعالج مسألة التنبؤ بالحاجات التعليمية على ضوء حاجات الطاقة العاملة بعد أن ظهرت أهمية رأس المال البشري، والدور الكبير الذي يقوم به في مجال الإنتاج والتنمية الاقتصادية. ذلك أن التواصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية التربوية يستلزم أمرين في آن واحد:

الأول: أن تعني خطة التنمية الاقتصادية بخطة التنمية التربوية وأن تهب لها المكان الأول نظرا لأهمية رأس المال البشري والعنصر الإنساني في أية عملية إنتاجية.

الثاني: أن تكون خطة التنمية التربوية مستجيبة لأغراض خطة التنمية الاقتصادية.

IX- دراسات فوراستيه: (Fourostie)

تدور دراساته حول فكرة يؤكدها وهي طابع الحضارة الحديثة " طابع التقدم التقني" وأن هذا الطابع يفرض على الاقتصاد حيثما حل صفة معينة هي صفة الانتقال من اقتصاد تسيطر عليه فعالية زراعية على اقتصاد تسيطر عليه الفعالية الصناعية، وأخيرا على اقتصاد تسيطر عليه الفعالية الثالثة وهي التجارة والخدمات الادارية ويترتب على ذلك كله نتائج تربوية هامة. ذلك أن عامل التقدم التقني يفرض اتساع قطاع الخدمات والادارة له.

ويعني هنا أن المربي يستفيد من كتبه دروسا كبيرة على رأسها ما تفرضه الحقائق التي يوردها من نتائج هامة متصلة بأعداد الأيدي العاملة والطاقات البشرية عن طريق التربية ومتصلة بما توحي به هذه الحقائق من تنبؤات تربوية جديدة تفرض على الخطة التربوية انقلابا

في كثير من وجهات النظر. ذلك أن تنبؤات الخطة التربوية ستأخذ في هذه الحالة طابعا جديدا على ضوء ظاهرة الإنتقال الاجتماعي الحتمي التي يشير إليها المؤلف.

X- دراسات دنكان: (Duncan)

درس "دنكان" العلاقة بين البطالة والتسرب في ميدان التربية. لقد لاحظ "دنكان" ارتفاع نسبة التسرب بين الطلبة لا سيما في نهاية المرحلة الثانوية فإن حوالي 3/5 من الطلبة فقط أكملوا دراساتهم الثانوية وتسرب الباقون ولم يكملوا دراساتهم، وقد درس هذه العلاقة وارتباطها بسوق العمل.

XI- دراسة ديبوافيه: (Debeavats)

يؤكد "ديبوافيه" أن على الدول النامية نفسها الاهتمام بدراسة قواها البشرية لتحسين المستوى التربوي المعيشي فيها وأن من الضروري تطوير التعليم الابتدائي حيث أن العامل المتعلم أكثر انتاجية من العامل الأمي وأن من الضروري الاهتمام بالتعليم الثانوي بتدريب الفئة المتوسطة ووجودها أساس التقدم الفني. وأن من الضروري تطوير التعليم العالي لأنه الأساس في تدريب النخبة الحديثة من الشبان.

وهكذا ساهمت الدراسات الخاصة بالتخطيط التربوي في النهاية من الوصول إلى هذه الحقيقة وهي أنه لضمان استثمار البشر في أفضل صورة ممكنة لا بد من إقامة التوازن بين الثروة البشرية ولإمكانات المادية. فكما أنه لا قيمة للمصانع بدون العمال والمهندسين فكذلك لا قيمة للمهندسين والعمال بدون المصانع، ولكن إعداد رأس المال البشري المطلوب يحتاج إلى وقت طويل، لذلك كانت محاولات التنبؤ الدقيق ضرورية لإحداث التوازن المطلوب.

XII- دراسة كيروف: (Kairov)

لقد أقر الباحث السوفيتي "كيروف" أن ادخال التعليم الابتدائي الإجباري في الاتحاد السوفيتي لمدة أربع سنوات في المراحل الأولى للثورة الروسية قد عاد على الاقتصاد القومي بعائد يبلغ (43) مرة أكثر مما أنفق عليه من تكاليف.

XIII- دراسة هلت: (Haltt)

تعتبر هذه الدراسة الأولى في البرازيل وقام بها " هلت" في عام 1970 حيث قام بإجرئها على عينة مكونة من 1200 فرد من العاملين والعاملات في المدينة والأماكن الزراعية، وحصل على تقديرات لمعدلات العائد الخاص والاجتماعي وذلك لعام 1962 وكان معدل العائد الخاص للتعليم الابتدائي هو 11.3% وللتعليم الثانوي (مرحلة أولى) 22.2% وللتعليم الثانوي (المرحلة الثانية) 20.5%. أما التعليم الجامعي فقد وصل معدل العائد الخاص إلى 83.1%، ولقد كانت المعدلات الاجتماعية للعائد على التوالي هي: 10.7%، 11.73%، 7%، 14.5%، ولقد قام هولت بحسابات العائد من تدريس المدرسين فقط، فوجدها سالبة لكل من العائد الخارجي والاجتماعي.

XIV- دراسة دوغرتي: (Dovgherty)

طبق "دوغرتي" دراسة في 1969 حيث توصل إلى معدلات للعائد الاجتماعي من التعليم بمراحله الثلاث وكانت نتائجه هي: 21.1% للتعليم الابتدائي، 20.7% للتعليم الثانوي، 4.4% للتعليم العالي.

XV- دراسة بلاج:(Blaug)

قام "بلاج" بتقدير لمعدل العائد من الاستثمار في التعليم في تايلاند وذلك من خلال عينة خاصة تكونت من حوالي 5000 من الذكور والاناث في بانكوك وذلك في عام 1870 وكانت النتائج كالتالي:

المعدل الخاص للعائد من التعليم الابتدائي20% قسم أول بينما يصل المعدل الاجتماعي للعائد من التعليم 22% ، ويصل المعدل الخاص للقسم الأعلى من التعليم الابتدائي إلى 16% والاجتماعي 14% والمعدل الخاص للتعليم الثانوي بقسميه يصل إلى 11%، في حين ينخفض المعدل الاجتماعي فيصل إلى 10% وفي النهاية فإن التعليم الجامعي يعطي معدلا خاصا قدره 11% ومعدلا اجتماعيا قدره 7% وأعطى التعليم المهني الثانوي معدلا سالبا سواء كان خاصا أو اجتماعيا.

XVI- دراسة شولتز :(Shultz)

قام "شولتز"بدراسات عديدة في هذا المجال، وفي دراسة له عن الإنتاج الزراعي في الفترة 1910- 1914- 1945- 1949 وجد أن 17% من الزيادة في الانتاج الزراعي ترجع إلى الزيادة في المدخلات، في حين 83% تعود إلى العامل المتبقي. ولقد ذكر "شولتز" أن النمو الاقتصادي الذي حدث في الولايات المتحدة عامي 1929- 1957 يعود إلى السرعة في زيادة ما حصل عليه أفراد القوى العاملة من التعليم. ولقد حاول "شولتز" حساب رصيد رأس المال البشري في الولايات المتحدة الأمريكية ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي.

XVII- دراسة جون فيزي: (John Vatzey)

تعد دراسة "جون فيزي" من بين الدراسات الهامة التي ظهرت في هذا الميدان في إنجلترا. لقد قام ببحث عن تكاليف التربية في إنجلترا، كما كتب عن اقتصاديات التربية. لقد حاول في دراسته أن يستفيد من تحليل الاقتصاديين للتربية وأن ييسر جهودهم في هذا الميدان حتى يمكن الاستفادة منها في تحقيق الأهداف التربوية. ولذلك استعرض في اطار سريع ما يراه كبار الاقتصاديون في التربية وما يدور في أذهانهم عنها حتى يمكن التفكير في كمية ما يصرف عليها أو ما يجب أن يصرف عليها حاليا وفي المستقبل، وهو يحاول في دراسته اقتراح مقياس لتحديد عائد التربية.

XVIII- دراسة فريدريك هاربيسون:

قام الباحث بمحاولة إيجاد معاملات ارتباط حقيقية بين الدخل القومي للفرد وبين نسب القيد في المراحل المختلفة. ولقد أجريت هذه الدراسة على 74 دولة حيث استخدمت مقياسا مركبا ويعبر القياس المركب عن المجموع الحسابي ل:

- النسبة المؤوية للمقيدين في المرحلة الثانية من التعليم فئة السن 15-19 مع تعديل هذه النسبة من حيث طول المرحلة.
- النسبة المئوية للمقيدين في المرحلة التعليمية الثانية من فئة السن لهذه المرحلة مضروبا في وزن قدره 5، وتبين للباحث بعض النتائج الهامة منها: وجود ارتباط عال موجب بين المقياس المركب السابق وبين نصيب الفرد في اجمالي الدخل القومي 0.89 كما يوجد ارتباط سالب عالي بين المقياس المركب وبين نسبة السكان العاملين بالزراعة 0.81.

المبحث الثاني: اسهام التعليم في النمو الاقتصادي منهجية الدراسة القياسية

يعتبر حساب معدلات العائد للتعليم شرطا أساسيا مسبقا وعلى درجة من الأهمية لعملية التخطيط التعليمي الناجح، لكل من الأفراد أنفسهم والسلطات المسئولة عن التعليم، وتعتبر معرفة العوائد من التعليم على درجة من الأهمية لتحديد الطلب على التعليم. جاء هذا المبحث كمحاولة لقياس وتقدير عوائد الاستثمار التعليمي لمعرفة مدى إسهامه في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: دالة الكسب المنسرية

يرجع الفضل في تطوير نظرية رأس المال البشري التي راج تطبيقها في مجال قياس معدل العائد على رأس المال البشري إلى منسير (1958). والتي أصبحت تعرف باسمه في أدبيات العائد من التعليم بدالة الكسب المنسرية. ومنذ ذلك الحين تراكمت الأدبيات التي قامت بشرح وتطبيق النظرية. ومن أبرز هذه الأبحاث ما قام بهم منسير نفسه عام 1970 وشولتز عام 1988 وكارد في عام 1998. ولعله من المهم استذكار أن الحافز لتطوير مقاربة رأس المال البشري قد كان محاولة فهم الدور الذي تلعبه القرارات الفردية، على أساس من السلوك الاقتصادي الرشيد في تفسير التفاوت المشاهد في الأجور وذلك في مقابل نظريات توزيع الدخل التي تعتبر مثل هذا السلوك خارجا عن نطاق التحليل. وتركز نماذج رأس المال على قرارات الاستثمار في رأس المال البشري بواسطة الأفراد وذلك باستبعاد كل القوى غير التنافسية التي يترتب عليها تفاوت في الدخول.

I) <u>افتراضات النموذج:</u>

تتمثل الافتراضات الأساسية للنموذج كما طوره منسير فيما يلي:

- ✓ أن طول فترة التدريب أو التعليم هي المصدر الأساسي في دخول العمال وأن التدريب يرفع إنتاجية العامل، إلا أن التدريب يتطلب تأجيلا للدخل لفترة مستقبلية.
- ✓ يتوقع الأفراد عند اتخاذ قرار بالتدريب الحصول على دخول أعلى في المستقبل تعوض تكلفة التدريب.
- ✓ يفترض أن تقتصر تكلفة التدريب على التكلفة البديلة بمعنى الدخل الذي كان سيحصل عليه الفرد إذ لم يلتحق بمؤسسات تدريبية.
- ✓ يفترض أن لا يقوم الأفراد باتخاذ قرار التدريب في المستقبل بعد انقضاء فترة التدريب الأولى وأن يظل تدفق الدخل المستقبلي بعد نهاية التدريب الأولي ثابتا خلال الفترة العملية.
- ✓ يفترض ثبات سعر الفائدة الذي استخدمه الأفراد في حسم التدفقات المستقبلية.

هذا وقد أفضت التطورات في النمذجة إلى تعديل دالة الكسب لتشتمل على سنوات الخبرة.

II- بناء النموذج:

تأخذ معادلة رأس المال البشري بشكلها النيوكلاسيكي المبسط الشكل التالي:

$$Y = f(S, EX) \ldots\ldots\ldots\ldots (71)$$

حيث:

Y : مستوى الأجر

S : عدد سنوات لدراسة

EX : سنوات الخبرة (والتي تعرف للأفراد على أنها تساوي العمر ناقص سنوات التعليم ناقص سبع سنوات.)

$$\ln Y = \alpha + \beta S_i + \delta_1 EX_I + \delta_2 EX_i^{\,2} + \varepsilon_i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (72)$$

EX^2 : تربيع سنوات الخبرة (تقيس التأثيرات غير الخطية في المعادلة)

يمثل العاملβ في هذه الدالة معدل العائد الخاص من عام دراسي إضافي دون أي اعتبار لنوع المرحلة الدراسية لذا تسمى دالة الكسب الأساسية .

III- دالة الكسب الموسعة:

عند استخدام الدالة لتقدير معدلات العائد لمختلف مراحل التعليم تعرف حينئذ بدالة الكسب الموسعة وهي على الشكل التالي:

$$\ln Y = \alpha + \beta_1 F_i + \beta_2 SE_i + \beta_3 U_i + \delta_1 EX_I + \delta_2 {X_i}^2 + \varepsilon_i \dots\dots\dots\dots\dots\dots (73)$$

في هذه الحالة يتم حساب معدل العائد الخاص لكل مستوى دراسي على النحو التالي:

$$R_F = \frac{\beta_1}{S_F}$$

$$R_{SE} = \frac{\beta_2 - \beta_1}{S_{SE} - S_F}$$

$$R_U = \frac{\beta_3 - \beta_2}{S_U - S_{SE}}$$

حيث يمثل كل من S_F ،S_{SE}، S_U عدد السنوات الدراسية لكل مستوى دراسي (أساسي، ثانوي، جامعي) على التوالي.

IV- النتائج التطبيقية لدالة الكسب المنسرية

بالاستناد إلى المقاربة النظرية التي طورها منسير وتوسع في تأسيسها بيكر حاول العديد من الباحثين في العائد التعليمي تقدير العوائد الاقتصادية للتعليم اذ تعد هذه الطريقة الأكثر شيوعا واستخداما ومن ابرز الدراسات والنتائج التطبيقية ، **دراسة ساخارويولس (1994)**، حيث توصل الباحث في مجمل دراسته على المستوى العالمي على جملة النتائج التالية:

أ- مع ارتفاع المستوى التعليمي تتدنى معدلات العائد بحيث تكون معدلات العائد للتعليم الابتدائي أعلى من معدلات العائد للمستوى الثانوي، كما تكون معدلات العائد للمستوى الثانوي أعلى من مستويات العائد للتعليم العالي.

ب-معدلات العائد الخاصة (على مستوى الفرد) أعلى من معدلات العائد المجمعة (العائد المجتمعي).

ت-مع ارتفاع متوسط دخل الفرد تتدنى معدلات العائد على مختلف مستويات التعليم، هذا ما يتوافق وقانون تناقص الغلة في حالة رأس المال البشري.

ث-يختلف العائد على التعليم حسب القطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه الفرد، حيث لاحظ في هذا الخصوص أن معدل العائد على التعليم للعاملين في القطاع الخاص 11.2% مقارنة بمعدل العائد على التعليم للعاملين في القطاع العام 90%.

المطلب الثاني: اسهام التعليم في النمو الاقتصادي باستخدام نموذج شولتز

I. بناء النموذج:

يمكن إبراز ودراسة أثر التعليم على النمو الاقتصادي من خلال دالة الإنتاج العامة:

$$Y = F(K, L, D) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(74)$$

$$Y = Kfk + LfL + DfD \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(75)$$

حيث:

Y: الناتج المحلي الإجمالي

K:رأس المال

L:القوى العاملة

D:الأرض

باشتقاق المعادلة رقم (75)بالنسبة للزمن تصبح:

$$\frac{dY}{\mathrm{dt}} = \frac{\mathrm{dK}}{\mathrm{dt}}\mathrm{fK} + \frac{\mathrm{dL}}{\mathrm{dt}}\mathrm{fL} + \frac{dD}{dt}fD \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(76)$$

حيث:

fK: الإنتاجية الحدية لرأس المال

fL: الإنتاجية الحدية للعمل

fD: الإنتاجية الحدية للأرض

على افتراض أن $\frac{dD}{dt}$ ثابت عبر الزمن وبعد قسمة (76) على Y ينتج:

$$\frac{1}{\mathrm{Y}} \times \frac{dY}{\mathrm{dt}} = \frac{\mathrm{dK}}{\mathrm{dt}} \times \frac{\mathrm{fK}}{\mathrm{Y}} + \frac{\mathrm{dL}}{\mathrm{dt}} \times \frac{\mathrm{fL}}{\mathrm{Y}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (77)$$

مع

$$\mathrm{GY} = \frac{1}{\mathrm{Y}} \times \frac{dY}{dt}$$

$$\mathrm{GY} = \frac{\mathrm{dK}}{\mathrm{dt}} \times \frac{\mathrm{fK}}{\mathrm{Y}} + \frac{\mathrm{dL}}{\mathrm{dt}} \times \frac{\mathrm{fL}}{\mathrm{Y}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (78)$$

بضرب الطرف الأخير من المعادلة (78) في $\frac{L}{L}$

$$\mathrm{GY} = \frac{\mathrm{dK}}{\mathrm{dt}} \times \frac{\mathrm{fK}}{\mathrm{Y}} + \frac{\mathrm{dL}}{\mathrm{dt}} \times \frac{\mathrm{fL}}{\mathrm{Y}} \times \frac{L}{L} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (79)$$

حيث:

$$I = \frac{dK}{dt}$$

$$gL = \frac{1}{L} \times \frac{dL}{dt}$$

$$sL = \frac{fL \times L}{Y}$$

مع:

I: معدل الاستثمار

gl: معدل النمو في عنصر العمل

sL: حصة عنصر العمل في الإنتاج الكلي

وبالتالي تصبح المعادلة:

$$\mathrm{GY} = I \times \frac{\mathrm{fK}}{\mathrm{Y}} + \mathrm{gL} \times sL \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (80)$$

بوضع:

$$K = \frac{I}{Y}$$

والتي تمثل نسبة الاستثمار إلى الإنتاج

وبالتالي يصبح الشكل النهائي للمعادلة:

$$\mathrm{GY} = KfK + \mathrm{gL} \times sL \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (81)$$

يظهر من المعادلة الأخيرة أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي ماهو إلا عبارة عن محصلة نسبة الاستثمار إلى الإنتاج K مضروبة في الإنتاجية الحدية لرأس المال fK مضاف إليه معدل النمو في القوى العاملة gL مضروب في حصة القوى العاملة من الإنتاج الكلي sL.

الاستثمار في التعليم يمكن أن يدخل في المعادلة من خلال رأس المال وذلك بتمييز نوعين من رأس المال رأس المال المادي (KM) ورأس المال البشري (KH) وبناءا على ذلك تصبح المعادلة (81):

$$\mathrm{GY} = \frac{\mathrm{IM}}{\mathrm{Y}}\mathrm{rm} + \frac{\mathrm{IH}}{\mathrm{Y}}\mathrm{rh} + \mathrm{gL} \times sL \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (82)$$

ويمكن حساب مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي عن طريق ضرب نسبة الاستثمار في التعليم إلى الناتج الإجمالي الكلي $\frac{IH}{Y}$ في معدل العائد الاجتماعي للتعليم rh بمعنى أخر مساهمة التعليم:

$$\frac{IH}{Y}\text{rh}$$

وللحصول على مساهمة كل مرحلة تعليمية في النمو الاقتصادي يمكن تقسيم IH حسب المستويات التعليمية:

$$\frac{IH}{Y} \times rh = \frac{IF}{Y} \times rf + \frac{IS}{Y} \times rs + \frac{IP}{Y} \times rp$$

حيث:

F : المرحلة ما قبل الثانوية

S : المرحلة الثانوية

P : المرحلة الجامعية

وبذلك تصبح المعادلة:

$$GY = \frac{IM}{Y}rm + \frac{IF}{Y}rf + \frac{IS}{Y}rs + \frac{IP}{Y}rp + gL \times sL \dots \dots \dots (83)$$

II. المكونات الأساسية للنموذج:

أما المكونات الأساسية في نموذج شولتو يمكن استعراضها كالتالي:

1. التكاليف الاجتماعية لكل طالب سنويا حسب المستوى التعليمي(تتضمن الدخل الضائع)
2. معدل العائد الاجتماعي المقابل لكل مستوى تعليمي

لذلك اجمالي الاستثمار في التعليم في أي مستوى تعليمي في أي مستوى تعليمي في سنة معينة يكون:

$$IH = \sum_{i} E_i \, (C_i + W_{i-1})$$

حيث: E_i : عدد الطلبة المسجلين في المستوى التعليمي i

C_i : التكلفة المباشرة لكل طالب سنويا في المستوى التعليمي i

W_{i-1} : الدخل الضائع للطالب الواحد في المستوى التعليمي i (والتي تساوي العوائد للخرجين الذين يكونوا في المستوى التعليمي $i-1$ ولنفس فئة العمر)

وبتقدير قيمة التعبير $\left(\frac{IH}{Y} \times rh\right)$ يمكن تقدير مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي ولكن يجب الملاحظة أنه ليس جميع الطلبة يصبحون أعضاء في القوى العاملة.

ان تقدير المتغير IH مبني على أعداد الطلبة المسجلين في المدارس بينما المهم هو ذلك الجزء من الاستثمار في التعليم المتضمن القوى العاملة لغايات احتساب النمو الاقتصادي وللتخلص من هذه المشكلة يتم ضرب التعبير $\left(\frac{IH}{Y} \times rh\right)$ في معدل مشاركة القوى العاملة π وبهذا يصبح الشكل النهائي لمساهمة التعليم في النمو الاقتصادي هو:

$$\pi \times \frac{IH}{Y} \times rh$$

III. النتائج التطبيقية لنموذج شولتز

1. دراسة شولتز:

يمكن الجزم بأن نظرية الاستثمار البشري لم تتبلور كنظرية إلا بأبحاث شولتز، حيث حاول شولتز البحث عن تفسيرات أكثر فعالية لتفسير الزيادة في الدخل، فسعى إلى تحويل الانتباه من مجرد الاهتمام بالمكونات المادية لرأس المال إلى الاهتمام بتلك المكونات الأقل مادية وهي رأس المال البشري. فقد لاحظ شولتز إهمال الباحثين للثروة البشرية، وتجنب أي تحليل منظم لهذه الثروة. لذا فقد ركز اهتمامه للوصول إلى نظرية للاستثمار في رأس المال البشري تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. يعد مفهوم شولتز للاستثمار في رأس المال البشري إسهاما كبيرا في مجال الاقتصاد حيث أشار إلى ضرورة اعتبار مهارات ومعرفة الفرد شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه. فمن وجهة نظر شولتز فإن هذا النوع من الاستثمار قد حقق معدلات أسرع للنمو في المجتمعات الغربية عما حققه الاستثمار في رأس المال المادي، ومنه فنمو رأس المال البشري يمكن أن يكون من أهم السمات المميزة للنظام الاقتصادي. وقد بنا شولتز مفهومه لرأس المال البشري، على ثلاثة فروض أساسية هي:

أ- أن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية، يرجع أساسا إلى الزيادة في المخزون المتراكم لرأس المال البشري، (والذي كان يعرف بفعل العنصر المتبقي -Residual Factor- ثم صار مرادفا لتعبير الاستثمار في رأس المال البشري

ب- يمكن تفسير الاختلافات في الإيرادات وفقا للاختلافات في مقدار رأس المال البشري المستثمر في الأفراد.

ت–يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال التقليدي.

وقد ركز شولتز أبحاثه الأولى للاستثمار البشري على الإنتاجية في مجال الزراعة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أشار إلى أن إدخال رأس المال الجديد و المتمثل في تنمية الموارد البشرية الزراعية يؤدي إلى زيادة مستمرة في الإنتاجية. ففي رأيه بالرغم من أن خصوبة الأرض الزراعية و توافر مياه الري و التمتع بالحرية السياسية و توافر الأساليب الفنية الزراعية، تساعد جميعها على تحقيق الزيادة في الإنتاجية الزراعية، إلا أن الاستثمار في الأفراد من خلال منح دراسية للمزارعين هي التي حققت الطفرة في الإنتاجية الزراعية .

وقد ركز شولتز اهتمامه على عملية التعليم باعتبارها استثمار لازم لتنمية الموارد البشرية، وبأنها شكل من أشكال رأس المال. ومن ثم أطلق على التعليم اسم رأس المال البشري طالما أنه يصبح جزءا من الفرد الذي يتلقاه. وبما أن هذا الجزء أصبح جزءا من الفرد ذاته، فإنه لا يمكن بيعه أو شرائه، أو معاملته كحق مملوك للمنظمة. و بالرغم من ذلك فإن هذا الجزء (التعليم) يعد شكلا من أشكال رأس المال طالما أنه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة اقتصادية.

وقد بنا شولتز مفاهيمه هذه بناءا على فرض أساسي مؤداه وجود زيادة في الدخل الوطني نتيجة للاستثمار في الموارد البشرية. ويشير شولتز إلى أنه بالرغم من صعوبة وضع مثل هذا الفرض موضع الاختبار، إلا أن هناك كثيرا من المؤشرات التي تشير إلى وجود جزء كبير من الزيادة في الدخل الوطني لا يمكن تفسيرها إذا ما تمت المقارنة بين الزيادة في الناتج الوطني (المخرجات)، بتلك الزيادة في الموارد المستخدمة في تحقيق هذا الناتج (المدخلات). ومثل هذا الجزء يمكن تفسيره من خلال المفاهيم الخاصة بالاستثمار في الموارد البشرية.

وبالرغم من تركيز دراسات شولتز في مجال الاستثمار البشري على التعليم، إلا أن الكثير من المفاهيم المطبقة في مجال التعليم يمكن تطبيقها على المجالات الأخرى من الاستثمار البشري وخاصة في مجال التدريب. ففي مجال التعليم حدد شولتز نوعين من الموارد التي تدخل في التعليم وهي:

أ- الإيرادات الضائعة للفرد و التي كان يمكنه الحصول عليها لو أنه لم يلتحق بالتعليم.

ب-الموارد اللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها.

وأشار شولتز إلى أن هيكل الأجور و المرتبات يحدد على الأجل البعيد من خلال الاستثمار في التعليم، والتدريب، والصحة وأيضا البحث عن معلومات لفرص عمل أفضل. و يتطلب التعليم كعملية استثمارية تدفقا كبيرا من الموارد. وتشمل تلك الموارد كل من إيرادات الطالب الضائعة أثناء فترة التعليم، و الموارد اللازمة لتوفير المدارس. ومن وجهة نظر شولتز فإنه من الضروري دراسة كلا من التكلفة والإيرادات المرتبطة بعملية التعليم. فبالنسبة للإيرادات فإنها تمثل أهمية خاصة و يرجعها إلى:

أ- أهمية الإيرادات الضائعة بالنسبة للطالب أثناء فترة التعليم.

ب- تجاهل الباحثين لهذه الإيرادات الضائعة.

أما بالنسبة لتكلفة الخدمات التعليمية التي تقدمها المدرسة فهي عبارة عن تقديرات لقيمة ممتلكات المدرسة المستخدمة في التعليم، إلى جانب المصاريف الجارية للمرتبات والأجور والمواد المستخدمة في عملية التعليم.

وقد أثار شولتز نقطتين هامتين في مجال الاستثمار في التعليم وهما:

- تجاهل وإهمال دراسة رأس المال البشري.
- العامل المعنوي أو النفسي المتعلق بمعاملة التعليم كاستثمار في الإنسان .

وفي رأي شولتز أن أكبر خطأ أو قصور في الطريقة التي تم التعامل بها مع رأس المال في التحليل الاقتصادي هي إلغاء رأس المال البشري من هذا التحليل. فقد اعتقد البعض أن اعتبار التعليم وسيلة لخلق وتكوين رأس المال من الأمور التي تقلل من شأن الإنسان و تسئ إلى نفسيته. وفي رأي شولتز أن هؤلاء الباحثين قد بنو اعتقاداتهم على أساس أن الغرض الأصلي للتعليم هو الغرض الثقافي وليس الاقتصادي. فالتعليم في رأيهم ينمي الأفراد لكي يصبحوا مواطنين صالحين ومسؤولين من خلال إعطائهم فرصة للحصول على فهم القيم التي يؤمنون بها.

ويرى شولتز بأن الاعتراف بالغرض الاقتصادي للتعليم لا يعني انتفاء الغرض الثقافي له. فإلى جانب تحقيق الأهداف الثقافية فإن هناك بعض أنواع التعليم التي يمكن أن تحسن من طاقات وقدرات الأفراد اللازمة لأداء أعمالهم وإدارة شئونهم، وأن مثل هذا التحسن يمكن أن يترتب عليه زيادة في الدخل الوطني. وخلاصة القول فإنه يمكن اعتبار كل من الآثار الثقافية و الاقتصادية نواتج مشتركة لعملية التعليم. ويعني هذا أنه وفقا لمدخل شولتز للتعليم تؤخذ كمعطيات يبدأ بعدها تحديد ما إذا كانت هناك بعض المنافع الاقتصادية للتعليم والتي يمكن اعتبارها رأس مال يتم تحديده وتقديره.

وفي تحليل شولتز للتكلفة و الإيرادات المتعلقة بعملية التعليم، ركز على أهمية الإيرادات الضائعة للطالب من خلال:

- ✓ إمكانية النظر إلى دراسة ومذاكرة الطالب على أنها عمل، وأن هذا العمل من بين أشياء أخرى يمكنه أن يساعده على تنمية موارده البشرية.
- ✓ افتراض أن الطالب لو لم يكن ملتحقا بالعملية التعليمية، فإنه يمكنه أن يكون مشاركا في القوى العاملة، يحقق إنتاجا أو يؤدي خدمة ذات قيمة اقتصادية و التي يحصل بناءا عليها على أجر. وعلى هذا فإن هناك تكلفة فرصة بديلة للالتحاق بالمدرسة.
- ✓ ضرورة الاستثمار في الموارد البشرية خاصة في الدول النامية، حيث أن الموارد لديها قليلة مع تعارض الأولويات المختلفة لهذه الموارد واللازمة للإصلاح الاقتصادي.

ويمكن من خلال مفاهيم تلك النظرية تفسير عديد من الظواهر مثل: الاختلاف في مستوى أجور الأفراد، وهجرة العمالة، و الزيادة في الإيرادات المتحققة للفرد، و أيضا تفسير النمو البطيء للدول النامية.

2. نتائج دراسة شولتز:

يعتبر شولتز من الرواد الأوائل الذين حاولوا تقدير وقياس مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي حيث أرجعت الدراسة التي قام بها شولتز 20% من النمو الاقتصادي الحاصل في المدة 1929 إلى 1957 في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحسن مستوى التعليم.

ويمكن توضيح النتائج التي توصل اليها شولتز كمايلي:

1. تضاعف الدخل الحقيقي للعمالة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال العامين 1929-1957 وبلغت حصة عنصر العمل 80% بينما بلغت حصة رأس المال المادي 20% خلال

الفترة ذاتها. كذلك ازداد حجم القوى العاملة من 49.2 مليون عامل عام 1929 إلى 68مليون عامل عام 1957.

2. مجمل العوائد النقدية للقوى العاملة فاق بكثير المتوقع فقد تحققت زيادة في العوائد النقدية مقدارها 71 بليون دولار عام 1957 حاول شولتز تفسير هذه الزيادة النقدية في العوامل بالتعليم وللاجابة عن هذا التساؤل بحث في المخزون التعليمي.
3. توصل شولتز إلى أن هناك بين 36% إلى 70 % من الزيادة في دخل القوى العاملة تعزى إلى الزيادة في المخزون التعليمي في دراسته على المجتمع الأمريكي مابين العامين 1929 و 1957.

اثيرت بعض النقاط ضد النتائج التي توصل اليها شولتز منها:

1. عند احتساب تكلفة الفرصة الضائعة اتبع شولتز أسلوب التوازن الجزئي وهذا الأسلوب لا يأخذ بعين الاعتبار الأثار البديلة لانتقال الطلبة من والى سوق العمل، كالخبرة والتدريب اللذان يكسبهما العامل واختلاف الأجور من مهنة لأخرى.
2. ادعى شولتز أن المشكلة الوحيدة التي اعترضته هي مشكلة انتقال العامل على المستوى الحدي ولكن تقدير المخزون الرأسمالي في التعليم على هذا الأساس لا يمكن استخدامه لتقدير التغيرات في الانتاج الكلي نتيجة للتغير غير المنتظم في أعداد الطلبة المسجلين في المدارس.
3. بالرغم من ادراك شولتز بثنائية التعليم كسلعة استهلاكية واستثمارية ، إلا أنه لم يفصل الجزء الاستهلاكي عن اجمالي التكوين الرأسمالي في التعليم.

4. يفترض شولتز التحاق جميع الخرجين بسوق العمل، وهذا الافتراض يفتقر الا الدقة، إذ أن جزءا من مخرجات النظام التعليمي لايلتحقون بسوق العمل خاصة الاناث.
5. يلاحظ أن شولتز اهتم بالإنفاق على التعليم وإظهار قيمة مادية للمخزون التعليمي المتضمن القوى العاملة، وبناءا عليه فقد قسم رأس المال الى قسمين، رأس مال مادي ورأس مال بشري، ولم يعطي اهتماما كبيرا للقوى العاملة.

المطلب الثالث: اسهام التعليم في النمو الاقتصادي باستخدام نموذج دينسون

تختلف طريقة دينسون(Denison) عن شولتز (Schultz) بأنها تهتم بعنصر العمل المتعلم الذي يدخل في دالة الإنتاج وليس الاستثمار المادي في التعليم.

I- بناء النموذج:

حسب هذه الطريقة فان عنصر العمل المتعلم يدخل في دالة الانتاج وبناءا على ذلك يمكن تقسيم القوى العاملة حسب المستوى التعليمي كالتالي:

Lu: القوى العاملة التي تحمل مؤهلات التعليم العالي.

Ls: القوى العاملة التي تحمل مؤهل ثانوي.

Lf: القوى العاملة التي تحمل مؤهل ما دون الثانوي.

وحسب هذه التقسيمات تصبح دالة الإنتاج العامة على الشكل التالي:

$$Y= f (Lf , Ls , Lu, k) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(84)$$

والتي تتضمن:

$$GY = kfk + \sum_i g_i \times s_i \ . \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(85)$$

حيث أن i تمثل المستويات التعليمية الثلاثة وفي هذه الحالة تكون مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي على الشكل التالي:

$g_{\mathrm{f}} \times \mathrm{s_f} + g_{\mathrm{s}} \times \mathrm{s_s} + g_{\mathrm{u}} \times \mathrm{s_u}$

$$GY = kfk + g_{\mathrm{f}} \times \mathrm{s_f} + g_{\mathrm{s}} \times \mathrm{s_s} + g_{\mathrm{u}} \times \mathrm{s_u} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(86)$$

عند احتساب مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي حسب طريقة دينسون (Denison) يتم ضرب معدل النمو للقوى العاملة التي تحمل مؤهل تعليمي معين في حصة القوى العاملة من الناتج المحلي الإجمالي والتي تحمل نفس المؤهل التعليمي.بينما عند احتساب مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي حسب طريقة شولتز (Schultz) فان المساهمة تكون مشتقة من تقديرات القيمة المادية لرأس المال البشري.

IV. <u>الدراسة التطبيقية لنموذج دينسون</u>

تعد الدراسات التي قام بها دينسون من افضل الدراسات التي حللت مصادر النمو الاقتصادي ومساهمة التعليم في ذلك النمو، حيث تبين من الدراسة التي أجراها دينسون للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية للسنوات 1929/1909 و1957/1929 أن نحو 10% من النمو الاقتصادي في المدة ما بين 1929/1909 يرجع الى تحسن مستوى التعليم سواء في زيادة عدد سنوات الدراسة أو زيادة أيام الدراسة، وأن نحو 21% من النمو الحاصل في المدة من 1957/1929 يرجع إلى تأثير التعليم أيضا. كما قدم دينسون أيضا بدراسة دور التعليم في زيادة

النمو في أوربا في السنوات 1950/ 1962، وتوصل الى ارجاع 5% إلى 15% من النمو ألى تأثير التعليم.

يلاحظ أن حسابات دينسون لا تأخذ بعين الاعتبار سوى الزيادة في المستوى التعليمي للقوى العاملة ولا تتطرق إلى التحسن الذي يطرأ على مستوى تعليمي معين وأثره على الملتحقين الجدد بسوق العمل. هذا الأمر لا يجب اغفاله نظرا لأهميته في رفع مستوى انتاجية القوى العاملة وتحسن أدائها الاقتصادي.

كما ان دينسون لا يعتبر التعليم عاملا مستقلا من عوامل الانتاج وإنما يظهر أثره على القوى العاملة من خلال التحسين في نوعيتها إضافة الى المتغيرات الأخرى كالعمر، الجنس، وساعات العمل. ومن هنا يلاحظ أن اهتمام دينسون كان منصبا على عنصر العمل مع اهمال عنصر رأس المال المادي وذلك عكس ما قام به شولتز تماما.

المبحث الثالث:* اسهام التعليم في النمو الاقتصادي *بالجزائر نتائج الدراسة التطبيقية

سنحاول من خلال المبحث الأخير تقدير معدلات اسهام التعليم في معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر، وحساب العائد الاقتصادي للتعليم باستخدام النماذج الثلاث سابقة الذكر:

المطلب الأول: النتائج التطبيقية لدالة الكسب المنسرية حالة الجزائر

باستخدام طريقة المربعات الصغرى (MCO) وبالاستناد الى البرنامج الاحصائي (eviews4) تم تقدير دالة الكسب المنسرية وتطبيقها على معطيات الاقتصاد الجزائري وقد تم جمع البيانات عن طريق توزيع استبيان على عينة مكونة من 500 عامل وعاملة. حيث تضمن الاستبيان أسئلة مباشرة عن الدخل، الجنس، العمر وعدد سنوات الدراسة (المؤهل العلمي)، سنوات الخبرة المهنية.

من ضمن 500 استبيان موزع تم استرجاع 432 استبيان وبعد استبعاد 25استبيان ملغى تم قبول 407 استبيان فقط أي ما يمثل 81.4 % من الاستبيانات الموزعة. منها 57.98% إناث أي 236 من العينة جنس اناث، والباقي أي 42.02% من جنس ذكور (171 عامل)

كما بلغت نسبة العاملين في القطاع الخاص 24.81% من العينة محل الدراسة أي 101 عامل وعاملة، بينما كانت نسبة العاملين في القطاع العام من العينة 75.18% أي 306 عامل وعاملة.

سنحاول من خلال دراستنا هذه تقدير العوائد الكلية من التعليم (دالة الكسب الأساسية والموسعة) بالاستناد إلى دالة منسير الأصلية أي باستخدام سنوات الخبرة النظرية ومن ثم سنحاول

استبدالها بسنوات الخبرة الفعلية، سنحاول كذلك قياس العوائد التعليمية حسب الجنس (اناث وذكور)، وكذا العوائد حسب القطاع (عام أو خاص) .

I. تقدير دالة الكسب المنسرية الأصلية:

أ- نتائج دالة الكسب الأساسية: (basic earning)

$$\ln Y = 8.31 + 0.76 S_i + 0.044 EX_I - 0.00043 E X_i^{\,2}$$

$$(65.17) \quad (1\ 9.07) \quad (\ 4.96) \qquad (\ -1.74)$$

N=407 R^2=0.47 F=121.60

بينت النتائج أن معامل التحديد بلغ 0.47 أي أن الدالة تفسر47% من الاختلافات في الأجور الشهرية في الجزائر ويعود تفسير ما تبقى إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج، كما أن جميع معلمات النموذج معنوية حسب اختبار ستودنت (test student)، عدا متغيرة تربيع سنوات الخبرة هذا النموذج بدوره يتسم بالصلاحية حسب اختبار فيشر.

تشير النتائج حسب دالة الكسب الأصلية –حيث تكون سنوات الخبرة نظرية– إلى ان معدل العائد من التعليم هو **7.6** لاجمالي العينة وهو دون المتوسط العالمي (10% حسب سكاروبولوس) إلا أنه يفوق بقليل المتوسط في مجموعة شمال افريقيا والشرق الأوسط 7.1 (حسب سكاروبولوس، 1994.)

ب-نتائج دالة الكسب الموسعة: (extended earning function)

$$\ln Y = 8.79 + +0.093 F_i + 0.287 * SE_i \ + 0.515 * U_i$$

(39.15) (2.11) (3.49) (11.60

$$+ \quad 0.05 * EX_I - 0.0006 * EX_i^{\,2}$$

(5.75) (−2.44)

N=407 R^2= 0.50 F=81.07

بينت النتائج أن معامل التحديد بلغ 0.5 أي أن الدالة تفسر 50% من الاختلافات في الأجور الشهرية في الجزائر ويعود تفسير ما تبقى إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج، ، كما بينت النتائج أن هناك تقارب في معلمات الخبرة و تربيعها، للنموذجين الأساسي والموسع. والملاحظ على هذا النموذج أنه يتسم بالصلاحية والمعنوية الاحصائية عند مستوى 5% .

II. العائد حسب مراحل التعليم:

نستخدم دالة الكسب الموسعة لتقدير معدل العائد للمراحل التعليمية الثلاث: (ما قبل الثانوي –أساسي– ، ثانوي، جامعي)، في هذه الحالة يتم حساب معدل العائد الخاص لكل مستوى دراسي كما يلي، بالنسبة لمعدل العائد على التعليم الابتدائي يمكن حسابه من خلال قسمة معامل متغير سنوات التعليم ماقبل الثانوي على عدد سنوات الدراسة ما قبل الثانوية. أما بالنسبة لمعدل العائد على التعليم الثانوي والجامعي فيمكن حسابها بقيمة الفرق بين قيمة المعاملات لكل مرحلة معنية وسابقتها والقسمة على الفرق بين عدد سنوات الدراسة للمرحلتين المعنية والسابقة على النحو التالي:

$$R_F = \frac{\beta_1}{S_F}$$

$$R_S = \frac{\beta_2 - \beta_1}{S_S - S_F}$$

$$R_U = \frac{\beta_3 - \beta_2}{S_U - S_S}$$

<u>الجدول رقم01</u>: نتائج حساب معدل العائد من التعليم في الجزائر حسب المراحل التعليمية

المستوى التعليمي	عدد سنوات الدراسة	معدل العائد %
ما قبل الثانوي	9	1.04
ثانوي	12	6.47
جامعي فما فوق	17	7.61

<u>المصدر</u>: من إعداد الباحثة

<u>من خلال هذا الجدول يمكن الخروج بجملة من الاستنتاجات هي:</u>

- أن معدل العائد من التعليم في الجزائر هو دون المتوسط العالمي 10%.
- العائد من التعليم يتزايد كلما انتقلنا الى مرحلة دراسية أعلى.
- العائد من التعليم للمرحلة الأساسية منخفض أقل من 2% يدل على عدم ربحية الاستثمار الفردي في هذه المرحلة (بطوريها الابتدائي والمتوسط) حيث أن المرحلتان (ابتدائي ومتوسط لاتفسر اختلافات الأجور مقارنة بالعائد الخاص بالمرحلة الثانوية 6.47% والمرحلة الجامعية 7.61 % .

III.تقدير العائد التعليمي حسب الجنس:

في هذه الخطوة قمنا بتقسيم العينة محل الدراسة (407) الى قسمين حسب الجنس ذكور واناث حيث بلغ عدد الذكور 171 كما بلغ عدد الاناث 236 و بعد تقدير دالة الكسب الموسعة تمكنا من حساب العائد لكلا الجنسين حسب كل مرحلة تعليمية ، فكانت النتائج على النحو التالي:

أ- نتائج دالة الكسب الأساسية (جنس ذكور):

$$\ln Y = 8.52 + 0.061 S_i + 0.02 EX_I + 0.00026 EX_i^2$$

(37.23) (11. 75) (1.01) (0.45)

N=171 R^2=0.68 F=47.72

بينت النتائج أن معامل التحديد بلغ 0.68 أي أن الدالة تفسر 68% من الاختلافات في الأجور الشهرية في الجزائر والملاحظ على هذا النموذج أنه يتسم بالصلاحية والمعنوية الاحصائية عند مستوى 5% حسب احصائية ستودنت وفيشر. والملاحظ أن معدل العائد التعليمي للذكور يبلغ 6.1.

ب- نتائج دالة الكسب الموسعة (جنس ذكور):

$$\ln Y = 9.63 + 0.20 F_i + 0.39 * SE_i + 0.59 * U_i$$

(32.71) (0.80) (1.65) (8.05)

$$+ \quad 0.014 * EX_I - 0.00048 * EX_i^2$$

(0.86) (1.02)

N=171 R^2= 0.79 F=48.67

ارتفاع R^2 يدل على القوة التفسيرية للنموذج (79%)، وسنقوم في المرحلة الموالية بحساب معدل العائد حسب كل مرحلة تعليمية لجنس ذكور.

ت- العائد حسب مراحل التعليم جنس ذكور :

نستخدم دالة الكسب الموسعة لتقدير معدل العائد للمراحل التعليمية الثلاث: (ما قبل الثانوي –أساسي– ، ثانوي، جامعي)

الجدول رقم02: نتائج حساب معدل العائد من التعليم في الجزائر حسب المراحل التعليمية جنس ذكور

المستوى التعليمي	عدد سنوات الدراسة	معدل العائد %
ما قبل الثانوي	9	2.26
ثانوي	12	6.46
جامعي فما فوق	17	6.58

المصدر: من اعداد الباحثة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- معدل العائد التعليمي لجنس ذكور يزداد كلما انتقلنا إلى مرحلة تعليمية أعلى.

- أن العائد من التعليم للمرحلة الأساسية منخفض 2,26 يدل على عدم ربحية الاستثمار الفردي في هذه المرحلة حيث أن هذه المرحلة لاتفسر اختلافات الأجور مقارنة بالعائد الخاص بالمرحلة الثانوية 6.46 والمرحلة الجامعية 6.58 .
- يبقى معدل العائد للجنس ذكور منخفض عن متوسط معدل العائد في العالم.

ث- نتائج دالة الكسب الأساسية (جنس اناث):

$$\ln Y = 8.16 + 0.072S_i + 0.058EX_i - 0.0007EX_i^2$$

$$(42.61) \quad (12.\ 59) \qquad (4.83) \qquad (-2.36)$$

$N=236 \qquad R^2=0.41 \qquad F=53.98$

دالة الكسب تفسر 41% من الاختلافات في الأجور الشهرية للاناث في الجزائر والملاحظ على هذا النموذج أنه يتسم بالصلاحية والمعنوية الاحصائية عند مستوى 5% حسب احصائية ستودنت وفيشر.

يبلغ معدل العائد التعليمي لاناث حسب دالة الكسب الأساسية 7.2 والملاحظ أنه يفوق العائد من التعليم للذكور والذي بلغ 6.1 وهذا ما يتماشى والنتائج الدولية في هذا المجال والتي تقر أن العائد من التعليم للاناث يفوق مثيله بالنسبة للذكور.

ج- نتائج دالة الكسب الموسعة (جنس اناث):

$$\ln Y = 8.31 + 0.21F_i + 0.43 * SE_i + 0.66 * U_i$$

$$(24.19) \quad (2.59) \quad (1.73) \quad (8.29)$$

$$+ \quad 0.063 * EX_I - 0.00091 * EX_i^{\,2}$$

$$(5.21) \quad (-2.75)$$

N=236 R^2= 0.42 F=33.88

بينت النتائج أن معامل التحديد بلغ 0.42 أي أن الدالة تفسر 42% من الاختلافات في الأجور الشهرية للاناث في الجزائر والملاحظ على هذا النموذج أنه يتسم بالصلاحية والمعنوية الاحصائية عند مستوى 5% . ويمكن استخدام النموذج لتقدير العوائد من التعليم لكل مرحلة تعليمية بالنسبة للاناث في الجزائر .

ح- العائد حسب مراحل التعليم جنس اناث :

بنفس الطريقة السابقة نستخدم دالة الكسب الموسعة لتقدير معدل العائد للمراحل التعليمية الثلاث للجنس اناث وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم03: نتائج حساب معدل العائد من التعليم في الجزائر حسب المراحل التعليمية جنس اناث

المستوى التعليمي	عدد سنوات الدراسة	معدل العائد %
ما قبل الثانوي	9	2.43
ثانوي	12	7.33
جامعي فما فوق	17	7.59

المصدر: من اعداد الباحثة

من خلال هذا الجدول يمكن الخروج بجملة من الاستنتاجات هي:

- ✓ العائد من التعليم للمرحلة الأساسية بالنسبة للاناث منخفض بكثير عن باقي المراحل التعليمية 2.43، لكنه يفوق نظيره بالنسبة للذكور .
- ✓ يرتفع معدل العائد كلما انتقلنا الى مستوى تعليمي أعلى.
- ✓ معدل العائد التعليمي للمرحلتين الثانوية والجامعية متقارب ويفوق أيضا معدل العائد للمرحلتين بالنسبة للذكور.

IV. العائد التعليمي حسب نوع القطاع:

لمعرفة العائد من التعليم حسب القطاع، فصلنا بيانات العمال في القطاعين العام والخاص، وحسب الاستبيان محل الدراسة لدينا 101 عامل ينتمون للقطاع الخاص، بينما الباقي أي 306 ينتمون للقطاع العام.جاءت نتائج الدراسة على النحو التالي:

أ- العائد من التعليم للقطاع الخاص:

- **نتائج دالة الكسب الأساسية للقطاع الخاص:**

$$\ln Y = 8.01 + 0.053S_i + 0.07EX_i - 0.0011EX_i^2$$

$$(23.86) \quad (7.\ 21) \qquad (3.85) \qquad (-2.16)$$

N=101 R^2=0.36 F=18.87

دالة الكسب تفسر 36% من الاختلافات في الأجور الشهرية في الجزائر والملاحظ على هذا النموذج أنه يتسم بالصلاحية والمعنوية الاحصائية عند مستوى 5% حسب احصائية ستودنت وفيشر.

يبلغ معدل العائد التعليمي للقطاع الخاص حسب دالة الكسب الأساسية 5.3 .

- **نتائج دالة الكسب الموسعة للقطاع الخاص:**

$$\ln Y = 7.34 + +0.21F_i + 0.41 * SE_i + 0.65 * U_i$$

$$(11.09) \quad (2.77) \quad (0.24) \quad (5.11)$$

$$+ \quad 0.08 * EX_I - 0.001 * {EX_i}^2$$

$$(4.12) \quad (-2.49)$$

N=101 R^2= 0.38 F=12.12

بينت النتائج أن معامل التحديد بلغ 0.38 أي أن الدالة تفسر 38% من الاختلافات في الأجور الشهرية في الجزائر والملاحظ على هذا النموذج أنه يتسم بالصلاحية والمعنوية الاحصائية عند مستوى 5% .

ب-العائد من التعليم للقطاع العام:

- **نتائج دالة الكسب الأساسية للقطاع العام:**

$$\ln Y = 2.14 + 0.071S_i + 0.003EX_i - 0.00001E{X_i}^2$$

$$(173.47) \quad (19.\ 28) \quad (3.32) \quad (-0.59)$$

N=306 R^2=0.55 F=125.24

معامل الارتباط بلغ 55% ، والملاحظ على هذا النموذج أنه يتسم بالصلاحية والمعنوية الاحصائية عند مستوى 5% حسب احصائية ستودنت وفيشر.

يبلغ معدل العائد التعليمي للقطاع العام حسب دالة الكسب الأساسية 7.1 والملاحظ أنه يفوق العائد من التعليم للقطاع الخاص والذي بلغ 5.3 وهذا ما يتماشى والنتائج الدولية في هذا المجال والتي تقر أن العائد من التعليم للقطاع العام يفوق مثيله بالنسبة للقطاع الخاص.

ت-نتائج دالة الكسب الموسعة للقطاع العام:

$$\ln Y = 2.22 + +0.28F_i + 0.48 * SE_i + 0.75 * U_i$$

$$(107.35) \quad (0.78) \quad (3.49) \quad (11.18)$$

$$+ \quad 0.063 * EX_I - 0.00091 * EX_i^{\,2}$$

$$(3.90) \quad (-0.94)$$

N=306 R^2= 0.59 F=86.39

بينت النتائج أن معامل التحديد بلغ 0.59 أي أن الدالة تفسر 59% من الاختلافات في الأجور الشهرية في الجزائر والملاحظ على هذا النموذج أنه يتسم بالصلاحية والمعنوية الاحصائية عند مستوى 5% .

الجدول رقم04: نتائج حساب معدل العائد من التعليم في الجزائر حسب المراحل التعليمية وحسب القطاع

المستوى التعليمي	معدل العائد قطاع خاص	معدل العائد قطاع عام
ما قبل الثانوي	2.33	3.13
ثانوي	6.74	6.88
جامعي فما فوق	7.93	8.93
معدل العائد الاجمالي	5.3	6,1

المصدر: **من إعداد الباحثة باستخدام نتائج دوال الكسب الأساسية والموسعة الملحق *(5 و6)***

من خلال هذا الجدول يمكن الخروج بجملة من الاستنتاجات هي:

- ✓ معدل العائد من التعليم للقطاع العام أعلى من معدل العائد من التعليم للقطاع الخاص.
- ✓ معدل العائد من التعليم للمرحلة الأساسية متدني عن باقي المراحل التعليمية وفي كلا القطاعين (عام وخاص).
- ✓ معدل العائد من التعليم للقطاع الخاص أدنى من معدل العائد للقطاع العام ولجميع المراحل التعليمية.

V. العائد التعليمي باستخدام سنوات الخبرة الفعلية:

سنستبدل سنوات الخبرة النظرية كما جاءت في نموذج منسير الأصلي، بالخبرة الفعلية كما جاءت في الاستبيان الموجه للعمال والعاملات محل الدراسة، ونحاول من خلال هذه المعطيات الجديدة تقدير العائد التعليمي الاجمالي وكذا العائد حسب كل مرحلة دراسية.

أ- نتائج دالة الكسب الأساسية: (basic earning)

$$\ln Y = 8.95 + 0.067S_i + 0.08EX_I - 0.0016EX_i^{\,2}$$

$$(70.41) \quad (15.04) \qquad (2.09) \qquad (-0.40)$$

$$N=407 \qquad R^2=0.39 \qquad F=88.36$$

من الملاحظ أن النتائج معنوية احصائيا رغم تدني معامل التحديد والذي بلغ 0.39 أي أن المتغيرات تفسر 39% من الاختلافات في الأجور الشهرية في الجزائر ويعود تفسير ما تبقى إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج، كما أن جميع معلمات النموذج معنوية حسب اختبار ستودنت (test student)، عدا متغيرة تربيع سنوات الخبرة . هذا النموذج بدوره يتسم بالصلاحية حسب اختبار فيشر.

يقدر العائد من التعليم حسب دالة الكسب الأساسية مع ادراج سنوات الخبرة الفعلية ب 6.7 وهو دون المستوى العالمي كم أنه أقل من العائد مع ادراج سنوات الخبرة النظرية وان ما دل هذا الاختلاف فانه يدل على التحيز على معدل العائد نتيجة عدم دقة متغيرتي الخبرة وتربيعها.

ب-نتائج دالة الكسب الموسعة: (extended earning function)

$$\ln Y = 9.36 + +0.09F_i + 0.27 * SE_i + 0.48 * U_i$$

$$(38.39) \qquad (1.31) \qquad (2.81) \qquad (7.22)$$

$$+ \quad 0.091 * EX_I - 0.0020 * EX_i^{\,2}$$

$$(2.16) \qquad (-0.49)$$

$$N=407 \qquad R^2= 0.40 \qquad F=53.69$$

حسب نتائج معامل الارتباط فان الدالة تفسر 40% من الاختلافات في الأجور الشهرية في الجزائر ويعود تفسير ما تبقى إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج، هذا النموذج يتسم بالصلاحية والمعنوية الاحصائية عند مستوى 5% .

الجدول رقم05: نتائج حساب معدل العائد من التعليم في الجزائر حسب المراحل التعليمية وبادراج سنوات الخبرة الفعلية

المستوى التعليمي	عدد سنوات الدراسة	معدل العائد %
ما قبل الثانوي	9	1.01
ثانوي	12	6.17
جامعي فما فوق	17	7.03

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الجدول السابق يمكن الخروج بجملة من الاستنتاجات هي:

- أن معدل العائد من التعليم مع الخبرة الفعلية يظل دون المتوسط العالمي 10%.
- العائد من التعليم يتزايد كلما انتقلنا الى مرحلة دراسية أعلى.
- العائد من التعليم للمرحلة الأساسية منخفض أقل من 2% يدل على عدم ربحية الاستثمار الفردي في هذه المرحلة و أنها لاتفسر اختلافات الأجور مقارنة بالعائد بالمرحلة الثانوية 6.17 % والمرحلة الجامعية 7.03%.
- العائد من التعليم بعد احلال الخبرة الفعلية محل الخبرة النظرية أقل من العائد حسب دالة الكسب الأصلية –مع ادراج الخبرة النظرية–. هذا الاختلاف يفسر بالتحيز على معدل العائد نتيجة عدم دقة متغيرتي الخبرة وتربيعها.

المطلب الثاني: النتائج التطبيقية لنموذج شولتز حالة الجزائر

سنحاول في هذه الخطوة قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج شولتز

I. تقدير مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي حسب طريقة شولتز:

باستخدام طريقة المربعات الصغرى (MCO) تم تقدير معادلة شولتز للنمو الاقتصادي في الجزائر حيث اقتصرت سنوات الدراسة على 43 سنة من سنة 1970 الى غاية سنة 2013 وذلك نظرا لتوفر بعض الاحصائيات بالنسبة لمتغيرات وغيابها بالنسبة لأخرى فكانت النتائج كالتالي:

$$GY = -5.11 + 0.199 \times \frac{IM}{Y} + 4.38e^{-07} \times \frac{IF}{Y} - 3.43e^{-06} \times \frac{IS}{Y}$$

$$(-9.64) \qquad (14.40) \qquad (-2.29) \qquad (4.92)$$

$$+ 7.93e^{-07} \times \frac{IP}{Y} + 0.057 \times gl$$

$$(7.01) \qquad (1.37)$$

الاحصائيات التي بين قوسين تمثل اختبار ستودنت

$N = 43 \qquad R^2 = 0.69 \qquad F\text{-statistic} = 19.99$

يدل (R^2) أن المتغيرات المستقلة تفسر GY بنسبة 69%

من الملاحظ حسب النتائج أن جميع متغيرات النموذج معنويا احصائيا حسب اختبار ستودنت، والنموذج كذلك معنوي حسب اختبار فيشر.

II. تحليل وتفسير نتائج الدراسة:

من المعادلة السابقة يمكن قراءة مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي حسب المراحل التعليمية وكنظرة أولية يمكن استنتاج التالي:

- ✓ متغيرات النموذج تفسر مجتمعة 69% معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ التعليم ماقبل الثانوي (الأساسي) بمرحلتيه الابتدائية والمتوسطة يسهم مساهمة ايجابية في النمو الاقتصادي وذلك ما تؤكده اشارة معدل العائد الاجتماعي للتعليم لهذه المرحلة وهذا ما يؤكد أهمية هذه المرحلة الأساسية في النظام التعليمي ويعطيها أولوية في عملية الاستثمار في رأس المال البشري.
- ✓ يساهم التعليم الثانوي بشكل سلبي ذلك ما تؤكده الاشارة السالبة لمعدل العائد الاجتماعي لهذه المرحلة يمكن ارجاع السبب الى ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الأشخاص ذوي المستويات الثانوية.
- ✓ يسهم التعليم العالي مساهمة ايجابية في النمو الاقتصادي وذلك من خلال اشارة معدلات العائد الاجتماعي للتعليم العالي والسبب الرئيسي يعود الى كون هذه المرحلة تشغل مقدمة السلم التعليمي من حيث تعدد المؤهلات العلمية والتخصصات بما يتماشى واحتياجات سوق العمل ، وكذلك من حيث الأولوية التي تمنحها لطلابها في سوق العمل مقارنة بباقي المراحل التعليمية.

III.مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي حسب المراحل التعليمية:

لاحتساب مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي لكل مرحلة تعليمية يضرب معدل العائد الاجتماعي المقدر في المعادلة حسب المستويات التعليمية في نسبة الاستثمار في التعليم الى الناتج المحلي الاجمالي في معدل مشاركة القوى العاملةπ .

ذلك أن تقدير المتغير IH مبني على أعداد الطلبة المسجلين في المدارس بينما المهم هو ذلك الجزء من الاستثمار في التعليم المتضمن القوى العاملة. وبهذا يصبح الشكل النهائي لمساهمة التعليم في النمو الاقتصادي لكل مرحلة تعليمية كما هو مبين في الجدول الموالي، حيث يظهر الجدول رقم 06 نتائج مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي حسب المراحل التعليمية ولسنوات مختارة.

الجدول رقم06: مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي حسب المراحل التعليمية ولسنوات مختارة

$\pi \times \frac{IP}{Y} \times rp$ (%)	$\pi \times \frac{IS}{Y} \times rs$ (%)	$\pi \times \frac{IF}{Y} \times rf$ (%)	السنوات
7.30	− 35.5	28.5	**2007**
8.40	− 33.4	28.5	**2008**
10	− 33.4	28.0	**2009**
10.7	− 34.0	28.4	**2010**
11.1	− 33.8	28.3	**2011**
13.2	− 33.4	28.1	**2012**

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على تقديرات المعادلة السابقة

تبين نتائج الجدول أعلاه مساهمة التعليم حسب المراحل التعليمية أساسي،ثانوي، جامعي في النمو الاقتصادي وكما هو ملاحظ من الجدول أعلاه فان:

- مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي تتباين حسب المراحل التعليمية.
- يتبين من خلال النتائج أن القوى العاملة التي تحمل مؤهل أساسي وتلك التي تحمل مؤهل جامعي تسهمان وبشكل ايجابي في النمو الاقتصادي.
- أظهرت القوى العاملة التي تحمل مؤهل ثانوي مساهمة سلبية في النمو الاقتصادي.
- يمكن ارجاع سبب المساهمة السلبية للقوى العاملة الحاملة للمؤهل الثانوي الى ارتفاع نسب البطالة في صفوف أصحاب هذه الفئة وأن الدولة ستتكبد خسائر كبيرة عند تعليمهم وعدم اسهامهم مساهمة ايجابية في النمو الاقتصادي.

IV. تقدير المساهمة الاجمالية للتعليم في النمو الاقتصادي:

ولتقدير المساهمة الاجمالية للتعليم في النمو الاقتصادي نحسب الوسط المرجح لمعدلات العائد الاجتماعي للمراحل التعليمية الثلاث، وذلك عن طريق ضرب كل عائد اجتماعي في مرحلة تعليمية معينة في حصته من المخزون التعليمي. والجدول التالي يخص مساهمات التعليم في النمو الاقتصادي لسنوات مختارة.

الجدول رقم 07: مساهمات التعليم الاجمالية في النمو الاقتصادي لسنوات مختارة

السنوات	$\%\pi \times \frac{IH}{Y}$	معدل العائد الاجتماعي الكلي rh%	$\%\pi \times \frac{IH}{Y} \times rh$
2007	4.482667	7.2	32.27
2008	4.570095	9.8	44.78
2009	3.647835	9.8	35.47
2010	4.845797	9.67	46.85
2011	4.905188	7.56	37.08
2012	4.057643	10.22	41.46

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على تقديرات المعادلة السابقة

المطلب الثالث: النتائج التطبيقية لنموذج دينسون حالة الجزائر

I. تقدير مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي حسب طريقة دينسون :

باستخدام طريقة المربعات الصغرى (MCO) نقوم بتقدير معادلة دينسون (Denison) للنمو الاقتصادي ولنفس الفترة 1971-2013 (43 سنة) والتي يمكن استعراض نتائجها على الشكل التالي:

$$GY = -4.68 + 0.18 \times rm + 5.24e^{-07} \times sf + 4.47e^{-06} \times ss - 1.44e^{-06} \times su$$

$$(-4.68) \quad (2.15) \quad (1.69) \quad (2.26) \quad (-1.42)$$

الاحصائيات التي بين قوسين تمثل اختبار ستودنت

N= 43 R^2= 0.71 F-statistic= 9.97

يدل (R^2) أن المتغيرات المستقلة تفسر GY بنسبة 71%

من الملاحظ حسب النتائج أن جميع متغيرات النموذج معنويا احصائيا حسب اختبار ستودنت، والنموذج كذلك معنوي حسب اختبار فيشر.

II. تحليل وتفسير نتائج الدراسة:

من المعادلة السابقة يمكن قراءة مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي حسب المراحل التعليمية وكنظرة أولية يمكن استنتاج التالي:

- متغيرات النموذج تفسر مجتمعة 71% معدلات النمو الاقتصادي.
- التعليم ماقبل الثانوي (الأساسي) بمرحلتيه الابتدائية والمتوسطة يسهم مساهمة ايجابية في النمو الاقتصادي ، وهذا ما يؤكد أهمية هذه المرحلة الأساسية في النظام التعليمي ويعطيها أولوية في عملية الاستثمار في رأس المال البشري.
- يساهم التعليم الثانوي كذلك بشكل ايجابي في النمو الاقتصادي حسب نموذج دينسون.
- يسهم التعليم العالي مساهمة سلبية في النمو الاقتصادي.

III. مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي حسب طريقة دينسون :

مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي يمكن احتسابها عن طريق ضرب كل من معاملات المتغيرات (sf, ss, su) في معدل نمو القوى العاملة المتعلمة حسب كل مستوى تعليمي والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم08 :مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي حسب طريقة دينسون ولسنوات مختارة

السنوات	$g_F \times s_F$	$g_S \times s_S$	$g_U \times s_U$
2007	3.41	4.63	−1.33
2008	3.42	4.35	−1.53
2009	3.35	4.35	−1.82
2010	3.40	4.43	−1.95
2011	3.41	4.40	−2.03
2012	3:36	4.35	−2.39

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على تقديرات المعادلة السابقة

الملاحظ أن النتائج جاءت مختلفة عن النتائج المتوصل اليها من خلال نموذج شولتز فجاءت النتائج على النحو التالي:

- مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي حسب طريقة دينسون تتباين حسب المراحل التعليمية.
- مساهمة المرحلة الجامعية في النمو الاقتصادي جاءت سلبية، بينما جاءت مساهمة باقي المراحل (أساسي، ثانوي) ايجابية في النمو الاقتصادي.

- يمكن ارجاع سبب المساهمة السلبية للمرحلة الجامعية الى ارتفاع نسب البطالة في صفوف أصحاب الشهادات الجامعية حيث تعد نسبة البطالة لدى الجامعيين في الجزائر الأعلى في شمال افريقيا حسب آخر تقرير للمنظمة العالمية للعمل حيث بلغت نسبة البطالة في صفوف هذه الفئة حوالي 16% .
- يمكن ارجاع سبب المساهمة السلبية للمرحلة الجامعية كذلك الى غياب التنسيق بين سوق العمل والجامعة الجزائرية فلو كان هناك خطة يتم بموجبها تزويد الجامعات بما يحتاجه سوق العمل من اطارات جامعية لأمكن ذلك من الحد من مشكلة البطالة من جهة وزيادة مساهمة هذه المرحلة التعليمية في النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

IV. المقارنة بين نتائج نموذجي دينسون وشولتز :

عند الاطلاع على المعادلة النهائية لمساهمة التعليم في النمو الاقتصادي حسب طريقة شولتز وهي:

$$GY = \frac{IM}{Y} rm + \frac{IF}{Y} rf + \frac{IS}{Y} rs + \frac{IP}{Y} rp + gL \times sL$$

نجد أن رأس المال البشري لم يشمل كل القوى العاملة فشولتز لم يدخل في حساباته عنصر العمل الخام والمتمثل في المعادلة بالتعبير $(gL \times sL)$، وباهمال هذا المتغير تكون قيمة رأس المال البشري أقل مما هي في الواقع. فعنصر رأس المال الخام يحتوي على جزء من رأس المال البشري فلا يعقل أن تكون هذه الفئة من القوى العاملة لم تتلقى أي تعليم على الاطلاق بل يحتمل

أن تكون قد تلقت جزءا ليس بالقليل من التعليم والتدريب والخبرات المكتسبة، الأمر الذي يجعل استثنائها يؤثر على النتائج النهائية.

كذلك يتبين من معادلة شولتز للنمو أنه قام بتقسيم رأس المال إلى قسمين رأس مال مادي ورأس مال بشري، هذا التقسيم لرأس المال مقبول من الناحية العملية إلا أنه لا يحبذ استعمال مثل هذا الأسلوب من الناحية النظرية، لأن الانفاق على التعليم من وجهة نظر كينز يعتبر جزء من الانفاق الاستهلاكي العام الداخل في حسابات الدخل القومي لذلك لا يحبذ اعتباره جزء من رأس المال المادي بل على العكس فهو متضمن في القوى العاملة المتعلمة.

وبعكس شولتز استطاع دينسون ان يشمل جميع القوى العاملة المتعلمة في معادلته:

$$GY = kfk + g_{\mathrm{f}} \times \mathrm{s}_f + g_{\mathrm{s}} \times \mathrm{s}_{\mathrm{s}} + g_{\mathrm{u}} \times \mathrm{s}_{\mathrm{u}}$$

ويلاحظ من خلال صيغة معادلته عدم وجود عنصر العمل الخام لذلك يمكن القول أن دينسون استطاع ان يحتوي على جميع القوى العاملة المتعلمة التي تحتوي على رأس المال البشري.

لهذه الأسباب من الأفضل أن نعتمد على نتائج دراسة دينسون وذلك لاحتوائها على رأس المال البشري الكلي. لكن يبقي لطريقة شولتز أهميتها الخاصة واستخداماتها في العديد من الدراسات والأبحاث المهمة في حقل اقتصاديات التعليم.

خلاصة:

من خلال كل ما سبق يبدو جليا أن لحساب العائد التعليمي أهمية قصوى في مجال الاقتصاد والتربية على حد سواء ، فحسب نموذج منسير المطبق على معطيات الاقتصاد الجزائري، يظل العائد التعليمي في الجزائر دون المتوسط العالمي مما يحتم على السلطات المعنية مراجعة النظام التعليمي من خلال عملية ضبط وتحديد الطلب على التعليم بغية توجيهه وفق احتياجات سوق العمل.

كما أن المساهمة السلبية لبعض المراحل التعليمية في نموذجي شولتز ودينسون تفسر بضيق سوق العمل المحلية الأمر الذي أدى الى عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب مخرجات النظام التعليمي، هذا ما يحتم افساح المجال أمام القطاع الخاص للنهوض جنبا لجنب والقطاع العام بمشاريع تنموية من شأنها امتصاص كم من اليد العاملة المتعلمة والتي تعاني من أزمة بطالة وتهميش هذه الفئة التي كبدت الاقتصاد الوطني خسائر كبيرة عند تعليمها دون ان تسهم مساهمة ايجابية في النمو الاقتصادي.

خاتمة الباب:

الإصلاحات التربوية الجزائرية إصلاحات شاملة، مست كل جوانب الفعل التربوي والعناصر المادية والبشرية وهياكلها وبنياتها البيداغوجية، والأكيد أن هذا التجنيد الواسع النطاق يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لم تبخل بها الجزائر على أبناءها . وإذا كانت الإصلاحات التربوية من الجانب الكمي ضخمة الحجم، فإن العائد الاقتصادي المنتظر منها يفوق بكثير مقدار وحجم النفقات. لكن حتى يتحقق الهدف المنشود من وراء هذه المخصصات المالية الضخمة لابد أن يتأكد من صحت كل ما نفذ ووجاهته، ولن يأتي ذلك إلا من خلال عملية تقويمية شاملة لتبين وتكشف عن طبيعة المخرجات ومدى تطابقها مع الأهداف المحددة ضمن المدخلات.

هذه العملية التقويمية تستند في الأساس الى طرق قياسية داعمة لعملية اتخاذ القرار، فالأدبيات الاقتصادية تزخر بالعديد من النماذج القياسية المهتمة بدراسة العائد التعليمي وتقدير حجم اسهامه في معدلات النمو. حاولنا من خلال دراستنا تسليط الضوء على أشهر النماذج محاولين تطبيقها على معطيات الاقتصاد الجزائري حيث طبقنا نموذج منسير ودوال الكسب، نموذج شولتز ونموذج دينسون .

جاءت النتائج متباينة فبعد تحليل وتفسير والوقوف على مدى مطابقتها للدراسات السابقة في حقل اقتصاديات التعليم، خلصنا الى أن دراسة وقياس العائد الاقتصادي من التعليم في الجزائر يمثل حتمية للنهوض بهذا القطاع أمام الرهانات الدولية من جهة وذلك من خلال اعطاءه وزنه الحقيقي من المخصصات المالية ، والوقوف على مدى نجاعة الاستثمارات التعليمية وتحقيقها الأهداف المسطرة لتحقيق الأهداف التنموية للبلاد والمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

الخاتمة العامة

لقد شكل التعليم محورا رئيسيا لكافة خطط التنمية كما شكل ركيزة أساسية من مرتكزات الرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية، فالتعليم يحتل أهمية كبيرة في خدمة المجتمع والاقتصاد وتطورهما وذلك من خلال إسهامه في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها.

انطلاقا من كون التعليم من أهم الوسائل لتنمية العنصر البشري فقد تركز اهتمام الدولة الجزائرية بفتح العديد من المدارس وتجهيزها بكافة المعدات والأدوات والتقنيات التعليمية اللازمة وامتد هذا الاهتمام ليشمل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة التي شملت قطاع التربية والتعليم بعناية متزايدة.

جاء هذا البحث ليحلل العلاقة التبادلية بين الاقتصاد والتعليم من الناحيتين النظرية والتطبيقية لمعرفة مدى اسهام التعليم في النمو الاقتصادي حالة الجزائر من خلال قياس العائد الاقتصادي من الاستثمار التعليمي، قياسا كميا .

حيث ركزنا في الباب الأول بفصليه على الجانب النظري للعلاقة بين اقتصاديات التعليم والنمو الاقتصادي حيث حاول من خلال الفصل الأول منه تسليط الضوء على التحليل الاقتصادي للتعليم ، لنركز في الثاني على طبيعة العلاقة التي تربط بين التعليم والنمو الاقتصادي من خلال أبرز ما تناولته نظريات النمو الاقتصادي، محاولين التطرق إلى أهم هذه النماذج بالعرض والتحليل مركزين على النماذج التي أدرجت رأس المال البشري كمفسر

ومؤثر على النمو الاقتصادي، وتعرفنا كذلك من خلاله على أبواب الإنفاق التعليمي وأساليب تمويله والعوائد الاقتصادي منه.

وخصصنا الباب الثاني للدراسة التطبيقية القياسية حيث تناولنا في الفصل الأول منه مجتمع الدراسة والذي يمثل النظام التعليمي الجزائري حيث حصرنا الدراسة في النظام التعليمي النظامي الرسمي وذلك لتوافر المعطيات والبيانات حوله بنوع من التفصيل وخصصن الفصل الأخير منه للدراسة القياسية أين حاولنا تطبيق أكثر النماذج شيوعا في حساب العائد من التعليم وتقدير نسبة اسهامه في معدلات النمو الاقتصادي، حيث قدرنا دوال الكسب المنسرية، وطبقنا نموذج شولتز وأخيرا تطرقنا الى نموذج دينسون حيث أسقطنا النماذج الثلاث على معطيات الاقتصاد الجزائري، فتباينت النتائج التطبيقية المطبقة في هذا الفصل على الاقتصاد الجزائري وتمكنا من الخروج بجملة من النتائج حاولنا تفسيرها ومقارنتها بالنتائج الدولية لنخرج بمجموعة من التحاليل والتوصيات من شأنها مساعدة متخذي القرار على رسم سياسة واستراتيجية هادفة للنهوض بالقطاع التعليمي من جهة، والدفع به نحو تحقيق الأهداف الانمائية المبتغاة منه، فيمايلي خلاصة لأهم ما تضمنته الدراسة من نتائج وما تعلق بها من توصيات.

<u>من خلال هذا البحث يمكن الخروج بجملة من الاستنتاجات أبرزها:</u>

- ✓ يعتبر العنصر البشري من أهم العناصر الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع، لكنه لن يكون كذلك دون قدر مناسب من التعليم.
- ✓ يعد التعليم العنصر الأول والأهم والمؤثر في تكوين رأس المال البشري وعائده وإنتاجيته.
- ✓ اجمع الاقتصاديون القدماء منهم و المحدثون على حد السواء على أن التعليم هو استثمار في البشر.

- ✓ التعليم لا يعتبر فقط أحد مؤشرات التنمية البشرية بل يعتبر أيضا مؤشرا هاما للنمو الاقتصادي.
- ✓ تولي الدولة الجزائرية اهمية قصوى لقطاع التعليم باعتباره المحرك الفعال للنمو الاقتصادي والجسر الآمن للوصول الى تنمية مستدامة .
- ✓ هناك ارتفاع ايجابي لمؤشرات النظام التعليمي الجزائري وتوسع في هياكله وتجهيزاته.
- ✓ الاستثمار التعليمي له تكلفته المحسوبة، ولكن له أيضا عائده الاقتصادي كاستثمار منتج، ومكون رئيسي لرأس المال البشري.
- ✓ تتباين معدلات العائد من التعليم حسب كل مرحلة تعليمية.
- ✓ أن معدل العائد من التعليم في الجزائر حسب نموذج منسير (7.6) هو دون المتوسط العالمي، لكنه يقارب المتوسط في مجموعة شمال افريقيا والشرق الأوسط.
- ✓ العائد من التعليم في القطاع العام يفوق العائد منه في القطاع الخاص.
- ✓ العائد من التعليم بعد احلال الخبرة الفعلية محل الخبرة النظرية بالجزائر أقل من العائد حسب دالة الكسب الأصلية –مع ادراج الخبرة النظرية–، هذا الاختلاف يفسر بالتحيز على معدل العائد نتيجة عدم دقة متغيرتي الخبرة وتربيعها.
- ✓ التعليم الأساسي حسب نموذجي شولتز ودينسون يسهم مساهمة ايجابية في النمو الاقتصادي ، وهذا ما يؤكد أهمية هذه المرحلة الأساسية في النظام التعليمي ويعطيها أولوية في عملية الاستثمار في رأس المال البشري.
- ✓ مساهمة التعليم للمرحلة الجامعية جاء أثرها سلبي على الاقتصاد الجزائري حسب نموذج دينسون بينما جاءت مساهمة المرحلة الثانوية سلبية على الاقتصاد حسب نموذج شولتز حيث يمكن ارجاع ذلك الى ان كل من الطرفين اعتمد منهجية مختلفة عن الأخرى حيث

اعتمد شولتز الانفاق العام على التعليم كأساس لحساب رأس المال البشري بينما اعتمد دينسون القوى المتعلمة كأساس لقياس مساهمتها في النمو الاقتصادي.

- ✓ يمكن تفسير المساهمة السلبية لبعض المراحل التعليمية في نموذجي شولتز ودينسون الى ضيق سوق العمل المحلية الأمر الذي أدى الى عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب مخرجات النظام التعليمي.
- ✓ اليد العاملة المتعلمة والتي تعاني من أزمة بطالة تكبد الاقتصاد الوطني خسائر كبيرة عند تعليمها دون ان تسهم مساهمة ايجابية في النمو الاقتصادي.

التوصيات:

وقوفا على نتائج الدراسة ولتصحيح الاختلالات القائمة والتخفيف من حدتها على الاقتصاد الجزائري نقترح مجموعة من التوصيات تمثل من وجهة نظرنا حلولا لرفع معدلات العائد التعليمي بالجزائر وتفعل اسهام التعليم في النمو الاقتصادي الجزائري:

- ✓ حساب معدلات العائد للتعليم شرط أساسي مسبق وعلى درجة من الأهمية البالغة لعملية التخطيط التعليمي الناجح، لكل من الأفراد أنفسهم والسلطات المسئولة عن التعليم لتحديد الطلب على التعليم وتوجيهه وفق احتياجات سوق العمل.
- ✓ من المهم إذن قياس عوائد الاستثمار التعليمي لمعرفة مدى إسهامه في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ من الأفضل أن نعتمد على نتائج دراسة دينسون وذلك لاحتوائها على رأس المال البشري الكلي، فدينسون استطاع ان يحتوي على جميع القوى العاملة المتعلمة التي تحتوي على

رأس المال البشري، لكن يبقي لطريقة شولتز أهميتها الخاصة واستخداماتها في العديد من الدراسات والأبحاث المهمة في حقل اقتصاديات التعليم.

- ✓ ضعف العائد التعليمي بالجزائر عن مستوياته العالمية حسب نموذج منسير يستوجب اعادة النظر في النظام التعليمي ومدى ملائمته لمتطلبات الوضع الاقتصادي الراهن.
- ✓ يجب إعادة النظر كليا في سياسة التكوين لأن سوق العمل في الجزائر في أمس الحاجة إلى اليد العاملة المحترفة والمهنية.
- ✓ يجب إعادة رسكلة الإطارات المتخرجة حديثا من المعاهد والجامعات لأن الشهادة غير كافية للحصول على العمل
- ✓ إعادة النظر في التكوين بهدف الوصول إلى مستوى الاحترافية المهنية. فاليد العاملة المتعلمة الجزائرية تفتقر إلى التكوين الجيد الذي يمكنها من اقتحام سوق العمل فالمشكل المطروح في الجزائر مشكل كفاءات بالنسبة لليد العاملة المتعلمة كونها تحصل على الشهادت دون كفاءة مهنية تمكنها من الحصول على فرص عمل دون صعوبات.
- ✓ إعادة النظر في سياسات التكوين بهدف تأهيل اليد العاملة في المنطقة مع تشجيع القطاع الخاص.
- ✓ افساح المجال أمام القطاع الخاص للنهوض جنبا لجنب والقطاع العام بمشاريع تنموية من شأنها امتصاص كم من اليد العاملة المتعلمة البطالة.
- ✓ يجب مواصلة الجهود لتدارك الاختلالات والنهوض بهذا القطاع بما يتماشى والأهداف التنموية للبلاد .
- ✓ يجب تأمين النفقات المالية اللازمة لتوفير التعليم والتوسع فيه فضلا عن تطويره وتحسين نوعيته ومضمونه،بما يحقق الأهداف التنموية للبلاد.

- ✓ اهتمام الدولة بالانفاق التعليمي والوقوف على أوجه استغلاله فليس من الضروري أن تكون زيادة هذه النسبة مؤشراً لجودة التعليم في هذا البلد أو ذاك فقد لا تستغل هذه الأموال بالطرق الملائمة.
- ✓ تكثيف الدراسات في مجال الإنفاق التعليمي كنوع من أنواع الرقابة، عن طريق التعرف على نواحي الإسراف والخلل فيها بهدف تطويرها وتصحيح مسارها.
- ✓ زيادة الاهتمام بالتطور النوعي للمنظومة التربوية وليس بالتطور الكمي على حساب الكيفي .
- ✓ التأكد من أن الأجهزة التعليمية تحسن استغلال الموارد المتاحة التي تخصص لها، وذلك لمساعدة المسئولين عن التعليم في استخدام أمثل للموارد والوصول إلى أقصى كفاءة ممكنة لهدف إيجاد توازن بين تكلفة العملية التعليمية وعائدها.

قائمة المراجع:

I. المراجع باللغة العربية:

1. ابراهيم عصمت مطلوع، التجديد التربوي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1997، ص 35.
2. إسماعيل محمد دياب، العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم، دار عالم الكتب، القاهرة، 1990، ص 39-40.
3. الحبيب صدق جميل، التعليم والتنمية الاقتصادية، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981، ص17- 19.
4. الدليمي نصيف، تجربة العراق في التعليم العالي و البحث العلمي – التمويل الذاتي –، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت 19 نيسان 2000.
5. الركابي عبد الصمد، الاستثمار في الانسان وأهمية رأس المال البشري في استراتيجية التصنيع الخليجية، مجلة الاقتصادي، 1981.
6. العاني، تقي عبد سالم، الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري ودور التربية والتعليم فيه، بحث مقدم الى الندوة التربوية المصاحبة للمجلس المركزي لاتحاد المعلمين العرب المنعقد في الجزائر، 2 – 2002/2/13.
7. المركز العربي للبحوث التربوية للدول الخليج ، اقتصاديات التعليم، مكتبة الكويت الوطنية ،2012، ص18-19.

8. المصري منذر واصف، اقتصاديات التعليم والتدريب المهني ، بنغازي، دار الكتب الوطنية الطبعة الأولى، 2003.

9. المنظمة العربية للتربية والثقافة، التربية في مجلة التربية، مجلد 15، عدد 01، تونس، 1985، ص15 .

10. براجينا وآخرون ، مشكلات التصنيع في البلدان النامية، دار التقدم، ، 1974 ،ص 427.

11. بن سالم عبد الرحمان، المرجع في التشريع المدرسي الجزائري، دار الهدى للطبع، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2000، ص 41-65.

12. بوبكر بن بوزيد، المقاربة بالكفاءات في المدرسة الجزائرية، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2006، ص10.

13. بوبكر بن بوزيد، إصلاحات التربية في الجزائر رهانات وإنجازات، دار القصبة للنشر، 2009، ص224.

14. بوحفص مباركي، تطور محتويات المناهج التربوية الحديثة، تناول نقدي ، قراءات في المناهج .تأليف مشترك لنخبة من الأساتذة ، جمعية الإصلاح الإجتماعي والتربوي، الجزائر، 2002.

15. بوحفص مباركي، وظائف الجامعة الناشئة بين الطموح والواقع، إصدارات مخبر التربية والتنمية، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر،2002 .

16. بوفلجة غياث، التربية والتعليم في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

17. بوطيبة فيصل، العائد من التعليم في الجزائر، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010،2009.

18. تركي رابح، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1990، ص 105-106.

19. جوهر، علي صالح ، كلفة التعليم للطالب بالمؤسسات التعليمية ، مجلة كلية التربية جامعة المنصورة، 1990، ص 241-243.

20. حسن الحريري، المدرسة الابتدائية، مكتبة النهضة المصرية ، 1966، ص11-61.

21. خير الدين مهني، مقاربة التدريس بالكفاءات، الجزائر، 2005، ص 48-113.

22. درويش العشري ، كفاءة استخدام الموارد المتاحة في الإنفاق علي التعليم العالي في الأقطار العربية ،مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأردن ،1999 ، ص686 .

23. دي ديرلوف، فكر رجال الأعمال- الطريق إلى النجاح المتكامل- ، ترجمة مكتبة الشقري، الرياض، 1999.

24. رشيد أحمد طعيمة وآخرون، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، دار الفكر العربي،الطبعة الأولى، مصر، 2004 ، ص507 .

25. زايد، د.محمد عصام الدين ، الاستثمار في التكوين البشري على مستوى المشروع، مجلة العمل العربية، عدد 8 ، 1997 ،ص 13-18.

26. عبد الباقي ثروت ، تكلفة الطالب في التعليم ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، عدد 5 ، 1998 ، ص16.

27. عبد الحميد عبد الواحد بن خالد، استثمار في أمة، مجلة المعرفة، الرياض، وزارة المعارف، عدد 21، 1417هـ

28. عبد الدايم، عبد الله ، التخطيط التربوي ، أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية ، الطبعة الرابعة ، بيروت، دار العلم للملايين ،1980، ص 355.

29. عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 3، الجزائر، 1982 ، ص555 .

30. عبد الغني عبود و آخرون، فلسفة التعليم الابتدائي، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 30.

31. عبد الغني عبود وآخرون، التعليم في المرحلة الأولى واتجاهات تطويره، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1994، ص 52.

32. عبد الكريم بوصفصاف، الطلبة الجزائريون وثورة التحرير الكبرى، مجلة الطالب، جامعة قسنطينة،العدد الأول،1983 .

33. عبد الله الزاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر ، عمان، 2005، ص 16-94.

34. عبد الله بوبطانة، تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل، مجلة التربية الجديدة، عدد 49، عمان ،يناير-أبريل 1990، ص39.

35. عبلة عبد الحميد البخاري، مقدمة في اقتصاديات التعليم، الدار العربية، الجزء الأول، 2008.

36. عكا علي عروس، الإصلاح في تقويم مستمر، مجلة الإصلاح و المدرسة، عدد خاص وزارة التربية، الجزائر ،جويلية 2009، ص 4.

37. علي الحوات، العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، دراسة المجتمع الليبي ، ليبيا ،2007، ص9. من الموقع الالكتروني www.ncrss.com

38. على راشد، مفاهيم ومبادئ تربوية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، مصر، 1993، ص 190.

39. غنايم مهني محمد إبراهيم ، الإنفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بدول الخليج ، المملكة العربية السعودية ، الرياض،1990، ص32.

40. سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاديات التنمية العراق، مديرية دار الكتاب للطباعة، بغداد، 1988 ، ص 70.

41. سعيد إسماعيل علي، التعليم الجامعي في الوطن العربي، دار الفكر العربي، 1998.

42. سمير أحمد السيد، علم الاجتماع والتربية، دارالفكر العربي، طبعة 3، القاهرة، 1983.

43. صليبا، روفائيل، المفهوم المعاصر لكلفة التعليم وتقنيات تقديرها ، المجلة العربية للتربية ، المجلد3 ، عدد 1، 1983، ص125.

44. فاروق عبده فلية، اقتصاديات التعليم،مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2003 ، ص25-300 .

45. فضيل دليو، الهاشمي لوكيا، ميلود سفاري، منشورات جامعية، قسنطينة، فيفري 2001.

46. قاسمي الطاهر ، التعليم بالكفاءا ت، الكتاب السنوي للمركز الوطني للوثائق التربوية ، العدد الثامن والعشرون، الجزائر، أكتوبر 2000، ص46.

47. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية، عمان، الأردن 2012، ص29-40.

48. لحسن لبصير، دليل التسيير المنهجي لإدارة الثانويات والمدارس الأساسية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2002، ص39 .

49. محمد أحمد الغنام، المدرسة المنتجة: رؤية مستقبلية من منظور اقتصادي واسع، التربية الجديدة، تصدر عم مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في البلاد العربية، العدد 29، ماي 1983، ص 14.

50. محمد السعيد، هاني، رأس المال الفكري، انطلاقة إدارية معاصرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

51. محمد الفالوقي ورمضان القدافي، التعليم الثانوي في البلاد العربية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص121- 206.

52. محمد جاسم محمد، سيكولوجية الإدارة التعليمية المدرسية وآفاق التطوير العام، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2001، ص 95.

53. محمد صالح جمال وآخرون، كيف نعلم أطفالنا بالمرحلة الابتدائية، دارا لشعب للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة ، بيروت، لبنان، ص 8.

54. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي – النظرية والمفهوم- ، دار القاهرة، القاهرة، 2001 ، ص58

55. محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2000.

56. محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2004 ، ص36.

57. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،طبعة 1، 2007، ص69.

58. مرسي محمد منير ، النوري عبد الغني ، تخطيط التعليم واقتصادياته ، دار النهضة العربية ،القاهرة، 1977، ص 176-177.

59. مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص16.

60. مصطفى بن حبيلس، المقاربة بالكفاءات، سلسلة من قضايا التربية، العدد الرابع و الثلاثون، المركز الوطني للوثائق التربوية، الجزائر، 2003، ص11.

61. ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني وحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، الرياض، دار المريخ للنشر، 2007، ص 365.

62. ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص194 .

63. نوفل محمد، ، مأزق سياسة التعليم العالي في ظل توجهات التنمية ، المكتبة الجامعية ، 1995 ، ص23-26.

64. هبة محمد عبيد، معجم مصطلحات التربية و علم النفس، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 23-24.

65. وزارة التربية الوطنية، المنشور الوزاري رقم 91/ 323 المؤرخ في 05 أوت 1991،المتضمن لتنظيم ثانويات الامتياز.

66. وزارة التربية الوطنية، وضعية قطاع التربية الوطنية، مسح 1962- 1998، الجزائر 1998،ص 6- 13.

67. وزارة التربية الوطنية، النشرة الرسمية للتربية الوطني، القانون التوجيهي رقم 08، جانفي2008، الجزائر، ص 61.

68. وزارة التربية الوطنية، مشروع إنشاء لجنة وطنية للمناهج، الجزائر، 1997، ص7.

69. وزارة التربية الوطنية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، المديرية الفرعية للتوثيق ، عدد خاص، أكتوبر1998 ، الجزائر، 1998، ص51.

70. وزارة التربية الوطنية ، المنشور الاطار رقم/ 408 المؤرخ في 31 / 03/ 2002 المتضمن فتح أقسام التعليم التحضيري، ص 1.

71. وزارة التربية الوطنية، المنشور الوزاري 40 / 0.0.6 / 50 ، المؤرخ في 27 مارس 2005، المتضمن إجراءات تقويم أعمال التلاميذ وتنظيمه.

72. وزارة التربية الوطنية، المنشور الوزاري رقم 262 / 0.0.6 / 05، المؤرخ في 19ديسمبر 2005 المحدد للمعايير والإجراءات الانتقالية في توجيه التلاميذ نحو شعب السنة الثانية ثانوي.

73. وزارة التربية الوطنية، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، القانون التوجيهي رقم 04 08/المؤرخ في 23 جانفي 2008 ، الجزائر. ص 79.

74. وزارة التربية الوطنية، المنشور رقم 235/ المؤرخ في 2008/06/04 ، المتضمن تخفيف المحتويات التعليمية، الجزائر، 2008، ص 1-2.

75. يعقوب أحمد الشراج، التربية و أزمة التنمية البشرية، مكتب التربية الغربي لدول الخليج، الرياض، 2002 ، ص228 .

II. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Adam Smith, recherche sur la nature et les causes de la richess des nations, édition Gallimard, paris, 1976, p106.
2. AGHION, P., & HOWITT, P, *Théorie de la croissance endogène*, 2000, (F. MAZEROLLE, Trans.) Paris, France: Les éditions Dunod, 467-482.
3. ARROW, K. J, Higher education as a filter. *Journal of Public Economics* , *2* (3), 1973, 193-216.
4. Barro & Lee, International Data on Education Attainment Updates and Implications, 2000.
5. BECKER, G. S, *Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education*, 1993, Chicago: University of Chicago Press. 8-29.
6. BILEK, A, Économie politique des déterminants des dépenses publiques d'éducation : analyses théoriques et empiriques appliquées au cas français, 2006, (U. P. 1, Éd.) Paris, France, 25.
7. Billy J.H. and Johnson J.H, Management and Organization Behaviour, N.Y, 1970, p58.
8. BOURDIEU, P., & PASSERON, J.-C, *La Reproduction. Eléments pour une théorie du système d'enseignement*, 1970, Paris, France: Éditions de Minuit.
9. Denis Clerc, la théorie du capital humain- problèmes économiques, 1993, pp 12-13

10. El- Agha, Mohammed "A Framework of change for higher education in Palestine from the perspectives of top university administrators "unpublished PH.D. The Middle East Technical University. Turkish , 2001, P 25.
11. GINTIS, H, Education, technology and worker productivity. *American Economic Review , 61* (2), 1971, 266-271.
12. Institute de statistique de l'UNESCO, recueil de données mondiales sur l'éducation, Montréal canada, 2005, p 154.
13. Isabelle Cadoret-Catherine Benjamin-Franck Martin-Nadine Herard-Steven Tanguy, économétrie appliquée: Méthodes -Applications-Corrigées,éditions de Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2004,PP 70,71.
14. Jacole Bregman –Karem Brymer, qualité de l'éducation secondaire en afrique, ADEA , maurice, 2003, p 5-6.
15. Johnson, H.G, Towards a Generalized Capital Accumulation Approach to Economic Development in Economics of Education, England, 1971, p 26- 51
16. Jon Gatte, Economie général, Dunod, 2002, pp 53,54.
17. Kkan Lamin, Les intellectueles entre identité et modernité en Algerie, série des livres du CDDESRIA,1995, p45.
18. LAROCHE, M., MERETTE, M., & RUGGERI, G. C, On the Concept and Dimensions of Human Capital in a Knowldge Based Economy Context, 1999, (C. U. Montréal, Éd.) *Canadian Public Policy , 25* (1), 87-100.
19. MACHLUP, F. *KNOWLEDGE: ITS CREATION, DISTRIBUTION, AND ECONOMIC The Economics of Information and Human Capital,* 1984, (P. U. Press, Ed.) USA, Princeton University Press, 430-431.

20. Marc Gurand, économie de l'éducation, édition la découverte, paris, 2005, p09.
21. MARSHALL, A. Principes d'économie politique (Vol. livres IV). (F. Savaires Jurdan, Trad.) Québec, Canada: Universite de Chicoutimi, 1890, p76.
22. MINCER, J, Investment in Human Capital and Personal Income Distribution. *Journal of Political Economy , 66*,1958, 281-302.
23. OCDE, *L'investissement dans le capital humain: une comparaison internationale*, 1998, Paris: Editions de l'OCDE, 12-19.
24. Philippe Aghion et Elie Cohen, éducatuion et croissance , documentation française, Paris, 2004, pp 15-16
25. Pierre Gravot, économie de l'éducation, économica, paris, 1993, pp 6-92
26. Shafei M.Z (1970). The role of University in Economic and Social Development, Bierut Arab University, London,.pp 216- 218.
27. SCHULTZ, T. W, Investment in Human Capital. *American Economic Review , 51* (1), 1961, 1-17
28. SPENCE, M. Job Market Signaling. *Quarterly Journal of Economics , 87* (3), 1973, 355–374.
29. THUROW, L. C.*Generating Inequality: Mechanisms of Distribution in the U.S. Economy* ,1975, New York: Basic Books.
30. Touraine Alain, Socioloogie de l'action, Parie, Seuil, 1965, pp 416-426

الملحق 01: استبيان مباشر لمجموعة من العمال والعاملات

الجنس: ☐ ☐

نوع قطاع العمل: ☐ ☐

العمر:

عدد سنوات الدراسة :

الخبرة المهنية بالسنوات:

الأجر الشهري:

الملحق 02: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews 4 لدالة الكسب الأساسية والموسعة لعينة الدراسة

Dependent Variable: LY
Method: Least Squares
Date: 06/06/15 Time: 22:15
Sample: 1 407
Included observations: 407

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	65.17523	0.127580	8.315087	C
0.0000	19.07193	0.003986	0.076034	S
0.0000	4.967903	0.008828	0.043857	EX
0.0824	-1.741517	0.000245	-0.000427	EXX

10.42179	Mean dependent var	0.475127	R-squared
0.578800	S.D. dependent var	0.471219	Adjusted R-squared
1.116878	Akaike info criterion	0.420888	S.E. of regression
1.156276	Schwarz criterion	71.38999	Sum squared resid
121.6015	F-statistic	-223.2846	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	1.232790	Durbin-Watson stat

Dependent Variable: LY
Method: Least Squares
Date: 06/06/15 Time: 23:29
Sample: 1 407
Included observations: 405
Excluded observations: 2

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	39.14794	0.224684	8.795913	C
0.0355	2.109763	0.044318	0.093501	F
0.0005	3.489946	0.082423	0.287655	SE
0.0000	11.60030	0.044479	0.515978	U
0.0000	5.750103	0.008804	0.050626	EX
0.0151	-2.441183	0.000244	-0.000597	EXX

10.41721	Mean dependent var	0.503956	R-squared
0.576521	S.D. dependent var	0.497740	Adjusted R-squared
1.062457	Akaike info criterion	0.408582	S.E. of regression
1.121774	Schwarz criterion	66.60885	Sum squared resid
81.07278	F-statistic	-209.1476	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	1.292719	Durbin-Watson stat

الملحق 03: نتائج البرنامج الاحصائي **Eviews 4** لدالة الكسب الأساسية والموسعة جنس ذكور

Dependent Variable: LY
Method: Least Squares
Date: 06/07/15 Time: 11:30
Sample(adjusted): 1 71
Included observations: 71 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	37.23571	0.228912	8.523699	C
0.0000	11.75108	0.005216	0.061300	S
0.3147	1.012962	0.019809	0.020065	EX
0.6497	0.456246	0.000577	0.000263	EXX

10.29264	Mean dependent var	0.681234	R-squared
0.477864	S.D. dependent var	0.666961	Adjusted R-squared
0.316212	Akaike info criterion	0.275773	S.E. of regression
0.443687	Schwarz criterion	5.095404	Sum squared resid
47.72844	F-statistic	-7.225536	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	1.606077	Durbin-Watson stat

Dependent Variable: LY
Method: Least Squares
Date: 06/07/15 Time: 11:31
Sample(adjusted): 1 71
Included observations: 70
Excluded observations: 1 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	32.71761	0.294620	9.639269	C
0.4217	0.808703	0.251693	0.203545	F
0.1032	1.653204	0.240487	0.397575	SE
0.0000	8.053324	0.073890	0.595066	U
0.3907	0.864225	0.016304	0.014090	EX
0.3096	1.024291	0.000471	0.000482	EXX

10.27671	Mean dependent var	0.791776	R-squared
0.461942	S.D. dependent var	0.775509	Adjusted R-squared
-0.118857	Akaike info criterion	0.218870	S.E. of regression
0.073871	Schwarz criterion	3.065873	Sum squared resid
48.67238	F-statistic	10.16000	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	1.648088	Durbin-Watson stat

الملحق 04: نتائج البرنامج الاحصائي **Eviews 4** لدالة الكسب الأساسية والموسعة جنس إناث

Dependent Variable: LY
Method: Least Squares
Date: 06/07/15 Time: 11:24
Sample: 1 236
Included observations: 236

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	42.61297	0.191678	8.167961	C
0.0000	12.59029	0.005723	0.072062	S
0.0000	4.839003	0.012000	0.058066	EX
0.0188	-2.366812	0.000325	-0.000770	EXX

10.45146	Mean dependent var	0.411091	R-squared
0.618507	S.D. dependent var	0.403476	Adjusted R-squared
1.377150	Akaike info criterion	0.477703	S.E. of regression
1.435859	Schwarz criterion	52.94252	Sum squared resid
53.98304	F-statistic	-158.5037	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	1.189105	Durbin-Watson stat

Dependent Variable: LY
Method: Least Squares
Date: 06/07/15 Time: 11:25
Sample: 1 236
Included observations: 236

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	24.19760	0.343730	8.317430	C
0.0100	2.597388	0.084537	0.219577	F
0.0835	1.738004	0.195344	0.439510	SE
0.0000	8.298499	0.023539	0.667399	U
0.0000	5.219266	0.012224	0.063799	EX
0.0064	-2.750627	0.000333	-0.000917	EXX

10.45146	Mean dependent var	0.424149	R-squared
0.618507	S.D. dependent var	0.411630	Adjusted R-squared
1.371678	Akaike info criterion	0.474427	S.E. of regression
1.459741	Schwarz criterion	51.76868	Sum squared resid
33.88175	F-statistic	-155.8580	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	1.250344	Durbin-Watson stat

الملحق 05: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews 4 لدالة الكسب الأساسية والموسعة للقطاع خاص

Dependent Variable: LY

Method: Least Squares

Date: 06/07/15 Time: 13:56

Sample: 1 101

Included observations: 101

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	23.86147	0.335803	8.012758	C
0.0000	7.215442	0.007414	0.053496	S
0.0002	3.858913	0.019937	0.076936	EX
0.0331	-2.162241	0.000532	-0.001151	EXX

10.47975	Mean dependent var	0.368615	R-squared
0.650969	S.D. dependent var	0.349088	Adjusted R-squared
1.588709	Akaike info criterion	0.525196	S.E. of regression
1.692278	Schwarz criterion	26.75562	Sum squared resid
18.87686	F-statistic	-76.22980	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	1.127595	Durbin-Watson stat

Dependent Variable: LY

Method: Least Squares

Date: 06/07/15 Time: 13:57

Sample: 1 101

Included observations: 101

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	11.09309	0.661972	7.343316	C
0.0067	2.774493	0.077151	0.214054	F
0.8052	0.247265	1.683950	0.416382	SE
0.0000	5.119156	0.127811	0.654289	U
0.0001	4.121168	0.020417	0.084140	EX
0.0144	-2.493239	0.000547	-0.001365	EXX

10.47975	Mean dependent var	0.389570	R-squared
0.650969	S.D. dependent var	0.357442	Adjusted R-squared
1.594562	Akaike info criterion	0.521815	S.E. of regression
1.749916	Schwarz criterion	25.86766	Sum squared resid
12.12558	F-statistic	-74.52537	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	1.211388	Durbin-Watson stat

الملحق 06: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews 4 لدالة الكسب الأساسية والموسعة للقطاع عام

Dependent Variable: LY
Method: Least Squares
Date: 06/07/15 Time: 13:47
Sample: 1 306
Included observations: 306

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	173.4732	0.012382	2.147970	C
0.0000	19.28236	0.003718	0.071695	S
0.0010	3.328398	0.000902	0.003002	EX
0.5534	-0.593265	2.55E-05	-1.51E-05	EXX

2.340667	Mean dependent var	0.554392	R-squared
0.052786	S.D. dependent var	0.549966	Adjusted R-squared
-3.830596	Akaike info criterion	0.035411	S.E. of regression
-3.781922	Schwarz criterion	0.378692	Sum squared resid
125.2420	F-statistic	590.0812	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	1.341954	Durbin-Watson stat

Dependent Variable: LY
Method: Least Squares
Date: 06/07/15 Time: 13:48
Sample: 1 306
Included observations: 304
Excluded observations: 2

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	107.3562	0.020708	2.223088	C
0.4319	0.787001	0.358392	0.282055	F
0.0006	3.491264	0.139975	0.488692	SE
0.0000	11.18976	0.067623	0.756688	U
0.0001	3.901914	0.000880	0.003434	EX
0.3468	-0.942350	2.48E-05	-2.34E-05	EXX

2.340085	Mean dependent var	0.591753	R-squared
0.052465	S.D. dependent var	0.584903	Adjusted R-squared
-3.917035	Akaike info criterion	0.033802	S.E. of regression
-3.843672	Schwarz criterion	0.340494	Sum squared resid
86.39009	F-statistic	601.3893	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	1.481261	Durbin-Watson stat

الملحق 07: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews 4 لدالة الكسب الأساسية والموسعة مع احتساب سنوات الخبرة الفعلية

Dependent Variable: LY
Method: Least Squares
Date: 06/08/15 Time: 11:18
Sample: 1 407
Included observations: 407

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	70.41015	0.127130	8.951272	C
0.0000	15.04024	0.004498	0.067652	S
0.0372	2.090144	0.042274	0.088358	EX
0.6876	-0.402359	0.004220	-0.001698	EXX

10.42179	Mean dependent var	0.396803	R-squared
0.578800	S.D. dependent var	0.392313	Adjusted R-squared
1.255964	Akaike info criterion	0.451199	S.E. of regression
1.295363	Schwarz criterion	82.04308	Sum squared resid
88.36894	F-statistic	-251.5888	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	1.156521	Durbin-Watson stat

Dependent Variable: LY

Method: Least Squares
Date: 06/08/15 Time: 10:56
Sample: 1 407
Included observations: 405
Excluded observations: 2

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	38.39622	0.243855	9.363128	C
0.1899	1.313231	0.069281	0.090983	F
0.0051	2.816041	0.098120	0.276312	SE
0.0000	7.225952	0.067435	0.487286	U
0.0311	2.163625	0.042069	0.091022	EX
0.6198	-0.496484	0.004209	-0.002090	EXX

10.41721	Mean dependent var	0.402217	R-squared
0.576521	S.D. dependent var	0.394726	Adjusted R-squared
1.249021	Akaike info criterion	0.448530	S.E. of regression
1.308337	Schwarz criterion	80.27040	Sum squared resid
53.69319	F-statistic	-246.9267	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	1.190725	Durbin-Watson stat

الملحق 08: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews 4 لنموذج شولتز

Dependent Variable: GY
Method: Least Squares
Date: 06/09/15 Time: 09:38
Sample: 1971 2013
Included observations: 43

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-4.929644	1.037444	-5.114228	C
0.0275	2.294640	0.087070	0.199794	RM
0.0481	14.40604	3.41E-06	4.39E-07	RF
0.0105	-9.640093	3.55E-07	-3.43E-06	RS
0.0174	7.017857	1.31E-07	7.94E-07	RU
0.1769	1.376723	0.041758	0.057489	GL
3.166512	Mean dependent var		0.692382	R-squared
1.701634	S.D. dependent var		0.105947	Adjusted R-squared
3.917852	Akaike info criterion		1.608969	S.E. of regression
4.163600	Schwarz criterion		95.78488	Sum squared resid
19.99541	F-statistic		-78.23381	Log likelihood
0.000213	Prob(F-statistic)		1.324646	Durbin-Watson stat

Estimation Command:
==========
LS GY C RM RF RS RU GL

Estimation Equation:
==========
GY = C(1) + C(2)*RM + C(3)*RF + C(4)*RS + C(5)*RU + C(6)*GL

Substituted Coefficients:
==========
GY = -5.114227902 + 0.1997935939*RM + 4.387322034e-07*RF - 3.432671607e-06*RS + 7.938586061e-07*RU + 0.05748910044*GL

الملحق 09: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews 4 لنموذج دينسون

Dependent Variable: GY
Method: Least Squares
Date: 06/09/15 Time: 11:32
Sample(adjusted): 1970 2012
Included observations: 43 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-4.685680	0.991228	-4.644576	C
0.0374	2.156572	0.087747	0.189233	FK
0.0083	1.694751	3.09E-07	5.24E-07	SF
0.0294	2.262742	1.98E-06	4.47E-06	SS
0.0634	-1.421375	1.01E-06	-1.44E-06	SU

3.166512	Mean dependent var	0.712035	R-squared
1.701634	S.D. dependent var	0.084881	Adjusted R-squared
3.921297	Akaike info criterion	1.627814	S.E. of regression
4.126088	Schwarz criterion	100.6916	Sum squared resid
9.973921	F-statistic	-79.30789	Log likelihood
0.018172	Prob(F-statistic)	1.223748	Durbin-Watson stat

Estimation Command:
==========
LS GY C FK SF SS SU

Estimation Equation:
==========
GY = C(1) + C(2)*FK + C(3)*SF + C(4)*SS + C(5)*SU

Substituted Coefficients:
==========
GY =- 4.644575807 + 0.1892326655*FK + 5.242924773e-07*SF + 4.47004588e-06*SS - 1.439966249e-06*SU

الملخص:

إن الأهمية البالغة للعنصر البشري وما يمتلكه من طاقات دعت الاقتصاديين إلى اعتباره العنصر الانتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولن يؤدي هذا العنصر دوره دون مستوى مناسب من التعليم . فالتعليم هو العنصر الأول والأهم والمؤثر في تكوين رأس المال البشري وعائده وإنتاجيته لذا يتم التركيز على الاستثمار في التعليم أو ما يسمى باقتصاديات التعليم. حيث تولي الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية اهتماما بالغا وعناية خاصة بالتعليم لأنه أساس تقدمها ومعيار تفوقها. وأمام ذلك الاهتمام بالتعليم والزيادة في نفقاته والإقبال عليه تزايدت النظرة الاقتصادية له، وتطورت كثيرا إلى ان اصبح ميدانا واسعا للبحث العلمي بالنظر للاتجاهات الفكرية المتعددة والمقاربات المتباينة التي تناولته.حيث أولت جل الدراسات المهتمة بموضوع اقتصاديات التعليم اهمية قصوى لقياس مدى مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي بعد ان تم ادماجه كعامل أساسي من عوامل النمو الاقتصادي في مختلف النظريات الحديثة للنمو.يهدف هذا البحث لدراسة العلاقة التبادلية بين الاقتصاد والتعليم من الناحيتين النظرية والتطبيقية لمعرفة مدى اسهام التعليم في النمو الاقتصادي حالة الجزائر من خلال قياس العائد الاقتصادي من الاستثمار التعليمي، قياسا كميا .

الكلمات المفتاحية: اقتصاديات التعليم، الاستثمار في رأس المال البشري، العائد من التعليم، النمو الاقتصادي.

Le Résumé:

L'importance cruciale de l'élément humain et les capacités qui possède ont invité les économes de le considérer comme premier élément productive dans le développement économique et social, ce dernier ne peut pas jouer son rôle sans un niveau approprié d'éducation .L éducation est un factor plus important et influent dans la formation du **Capital Humain** ainsi son **Rendement** et sa productivité. Pour cela il est conseillé de concentrer sur l'investissement dans le domaine de l'éducation ou ce que n'appelle l'économies de l'éducation. Ou Les Etas de différent systèmes économiques consacrent une grande importance et intérêt spéciale à l'éducation parce qu'elle est fondamentale pour son développement et un bon critère de son leadership.et en face cette importance donnée à l'éducation et l'augmentation dans ces dépenses le regard économique à ce dernier s'est augmenté et très bien développé jusqu'à s'est devenu un vaste domaine de la recherche scientifique en comparaissant à des nombreux courants de pensée et les différentes approches qu'il ont pris .Les études traitant le sujet de l'éducation - économies de l'éducation- ont donné une grande place pour mesurer le taux de la participation de l'éducation dans le développement économique après avoir été ajouté comme un factor major parmi les facteurs du développement économique dans des différentes théories récentes du développement. Cette recherche à pour but l'étude de la relation entre l'économie et l'éducation d'une vue théorique et pratiques afin de découvrir le taux de la participation de l'éducation dans le développement économique , le cas de l'Algérie à travers la mesure du Revenu économique de l'investissement dans l'éducation , une mesure quantatif.

Les mots clés : Economies de l'éducation- Investissement dans le Capital Humain - Rendement de l'éducation -Développement économique .

Abstract:

The great importance given to the Human being and the capacities he owes have pushed the economists to consider him as the first productive element in the economic and social development and this late cannot play his role correctly without an appropriate level of Education. Education plays a crucial and most influential role in the formation of Human capital ,its Return and productivity therefore, its advised to concentrate on the invest in the domain of Education. Or what we call Economies of education .The Nations in its different economic systems has given a big and special Interest to Education because it's a fundamental factor and criteria of development and leadership. In front of such an Interest and the increase in its charges, the Economic view towards this late has been a lot developed until it becomes a large domain for the scientific research in comparison to the various approaches.

Most of the recent studies interested in the subject of Economies of Education have given to Education a great importance to measure the degree of participation of this late in the economic progress ,after being added as a fundamental factor of the economic development in the different recent theories of progress.

The objective of such a research is to study the different relation between Education and Economy from both sides : The theoretical and the practical one. To know how much education can be as beneficial to the economic progress as a sample Algeria. Via measuring the economic return from the educational invest, a quantitive measuring .

The key words: Economies of Education- The Invest in Human capital- The Return of Education - the Economic development.